



905

950

924

SÜLEYMANİYE K. KÜTÜPHANESİ	
Kismi	Kılıç Ali Paşa
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	905/924
Tamamı No	

KILIÇ ALİ PŞ.

905.

905/924

924



من كتب اسمعيل  
القبلي

# كتاب التمام في الدين

الكتاب

والله تعالى ما ينبت الا في من الا  
دني 8 كبرى والكبرى لا تملك دني والاقرب في غير هذه الا لو هو  
لنحر اكلها وانما في ما قبلها فليت الغام طفت لا الشفاء المستقيم  
اليهود وغيرهم في الكاينيت. يعلم بينه وبينه

٩٤٥

٩٠٥

الكتاب

# كتاب التمام في الدين

الكتاب

واعلم ان  
دنيا لا تملك الا في من الا  
دني 8 كبرى والكبرى لا تملك دني والاقرب في غير هذه الا لو هو  
لنحر اكلها وانما في ما قبلها فليت الغام طفت لا الشفاء المستقيم  
اليهود وغيرهم في الكاينيت. يعلم بينه وبينه

الكتاب







المنة والصلوة على من ينزل من السماء قوساً خيالياً على الرسول انما يجب  
 اللفظ قرعاً بة السجدة والتأجيل في الكائنات في لانه انما  
 انما لا اقل قد قلنا ان الله على الله عليه ولم يستن  
 الس لا ويعلم منه استغفانه بمرتبته المالة بالطريق الاخر فيهم وعلى  
 له واصحابه المتأديين بادابه التزم اهل الله ان ادخلوا على الاله رداً  
 على السجدة فانهم منعوا ذكرى خيالياً في ذلك حديثاً في  
 الصالح الى الرجل اهل وعياله والى ايضا اذاعة هذا ولو حمل على الثالثة  
 يكون ذكر الماصحاب تحصيلاً بعد التقيم وللغفلة افعال في نفيها الى الرسل  
 فالعام لا يسع في الصالح الا باذن النفس وادب الدرس وليخفى  
 ان الله واصحابه متساوون في رتبة وادب نفس وادب درسه وهو يبين الكتاب  
 والاحكام وقد ذكر في ادب براعة لانه في الامور القومية اسم الادب  
 قوله فبهذه آية هذه الامور الماضية في العقل انما هي الحجة الى استينافها  
 في كتابهم عاوجاً الى احواله واورد اسم الحجة ببيانها واسماء الامانة  
 فيما استعمل في الامور المعنوية وانما هي الامور الباصرة الماضية  
 في مري الخاطي لك لا يد من تلكه و...  
 منه حتى صار في الحاله علمه بها...  
 واما الامانة الى الحاله... ان يبلو ببلوغها رتبة المعاني  
 معها كالميراث عنده... ان يشار الى المعقول بالاشارة  
 الحسية... في حث الطالب على تحصيل المعاني قوله فوائد

حديث من قال في حق الله  
 سبحان الله وبحمده  
 لم يزل الله يباه به  
 ملائكته في عرشه  
 حتى ياتي يوم القيامة

جنة فائدة فهو ما استغفرت من علم اقباله وجاء فادله الماله يعيد  
 اي ثبت له الماله فلما ان نريد بالقدرايد التوايت يعنى هذه الامور  
 ثابتة بعبدية **علاما** **فهم** **وافيه** **اي** **بيرة** **تلتقي** **فما** **في** **الشي**  
 وقيل على فطور اي كثر وتم ففهم بجل متعلق بطا فيه عا نصيبا يعنى الثاني  
 ولما ان جعله الوافية اذ في بعديه اذ لم يجد ففهم بجل متعلق با  
 الوافية لكى الاولة ايلخ و...  
 الوافية اسم للتوسط والشارف كناية في الحديث وقد ورد اسم  
 الكلب بلا شائبة تحلف في يد...  
 الكافية للعلماء المستمر في المشارف المعارف فهنا انما الاول  
 ان تفهم للعلماء يستندى بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكاشفة للعلماء  
 صفة للكافية ويستندى بحسب المعنى ان يكون في تقدير كاشفة للعلماء  
 حالاً...  
 اهم وان لا عيبه...  
 القاعلة او المعقولة الكافية...  
 بحسب المعنى...  
 الحال عما اضيف اليه القاعلة...  
 بالمتناق الى ومنه فهم تعلا واليه ملة ابراهيم حين فانه يصح ابراهيم  
 حيناً وانما نحن فيه من هذا القيل فانه يصح ان...  
 وافية بجل الكافية الثالثة الظاهر ان بقره للعلماء... فان المشارة

الوفاء بعدد ما طوعوا  
 به من الجاهل

القدر...

في علم العالي...  
 مشققات العنوت  
 السمي بالتورية والابهام  
 ثامر

افند ان عند جدي الموصول...  
 بعض الصلوات فانه المجد...  
 فالتقدير...  
 لعل...  
 عصام

9



ولك الاختيار في رعاية الذكر والمذكر

الضعيف المؤنث اللفظ يوجب تبيين السند لانه اعني جانب المعنى لانه  
أيد بالعلامة تذكر قلل الماخبر في رعاية الذكر والتأنيث اذا كان  
اللفظ مذكر والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ما يقع في الواجب  
بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب في بابي العلم <sup>بما يجوز</sup> في  
اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والتجربة وليس اياها الحاجب الى  
العلماء في العلوم العقلية ولا اخص من يتي العلماء فطيل الملة والدين  
الشراري بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم فجمع اقسام العلوم ما من  
علم الا وله فيه اوحدي وبما من تفصيلا <sup>بما من</sup> في حقه المعنى وكذا يتي اطلاق  
العلامة على عدم الاعتداد بالعلم <sup>بما من</sup> في الغاسقية التاريخية اختار منه يتي  
اوصافه الاشهاد اغناء له <sup>بما من</sup> الوصف بالقصائل تفصيلا بالاشهاد  
واعتمادا على اعتدائه على <sup>بما من</sup> راحة المرحلة الخامسة جمع المشرق  
المغرب لانه <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
لجوه بل ايراد البلد المشرق والمغرب <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
الشيخ <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
بما حقي او احدي وخبري <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
بما <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
اي وصفت بارتعاش <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
قله ما ياتي <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
بما الكلمة فانه <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به

في امر اضيق عن الطرائف المذكورة

الاعمال والاعمال  
الاعمال والاعمال  
الاعمال والاعمال

في الجملة اشعار بسبب الشيخ بالتبديد في جهة الطرح وقطع المسئلة <sup>بما من</sup> في  
واستلته بكونه جانه اي <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
ولجنة الحديق <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
جمعت في السبيل المسلك الخط واليقين <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
الاقبال والجلل <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
الحزب والافوضيل <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
لا ان خير لا يفارق القوائد الى كماله <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
عنداهم الزكاء والفضل <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
بالزكاء والفضل <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
متزاد فقه الخطيب مستفيض لا فقه <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
بالقوائد القياسية فان <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
زينة <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
تركيب الاصل <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
ليكن مقصودا في <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
الاول <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
خص من يتي العبد المضيق اليه <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
الى الله <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
اشهر باللقب <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
للتاليف <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به  
ان شخص فياء <sup>بما من</sup> في حقيقته كما حقي في تعدد انما الذي يستند به

في الفتح القلب

في الفتح القلب

في الفتح القلب

في الفتح القلب

في الفتح القلب

في الفتح القلب



وتزيل عنها ظلمة التريب ففهم لان هذا الجرح والمقالة الاولى ترك  
 الجرح لانه فائدة فيه الا اخرج الغريق عن المساواة **فهم** كالحل  
 الغائبة العلة الغائبة بالتقدم في التصور وبقاء وجود وضياء  
 التي يوجب تقدم في التصور كذا في اخره في الوجود العلة الغائبة تعلم  
 بهذا الشرع ولو قاله لان تلبية العلة الغائبة **فهم** وانفع وكفر النسبة  
**فهم** وبيان شئ من الشئ يعق بيقية **فهم** ونحوه البناء في الشئ  
 ان العلة هي السائر علة البلية واستعمال الكلام المصنعي يعق الجرح  
 غير ثبت وقد استعمل في الكساف في هذا المقام **فهم** الجرح فحق القول بانه  
 في غاي غيب فالتي تار همتا **فهم** الجرح انفع للمدعوه لانه يتكلم الدعاء  
 في حق **فهم** ان صاحب التخصص يبدل لمتدعي لانه رعا يكتف ما اخطا  
 الصواب **فهم** والتوقيع الا بالية التنازع في الاسباب ففهم له  
 للمسببات وفي التنازع في التعبد التعبد بما يقع في التوقيف بالخير واليسر  
 استعمل في جميع اقسام الشرع والحق **فهم** التوقيف هو الله تعالى وانه  
 استعمل في جميع اقسام الشرع والحق **فهم** التوقيف هو الله تعالى وانه  
 في بؤيد والضارب زيد وانما يقع في بؤيد فالتوقيف والتوقيف الا بئ  
 الله والتوقيف على ما يستفاد من **فهم** التوقيف هو الله تعالى وانه  
 بمضا حيث قال انه لا يكون في حقنا لا بعونه وتوقيف **فهم** وهو حجة  
 ونعم الوكيل **فهم** في حقنا لا بعونه وتوقيف **فهم** وهو حجة  
 نقه نقصان كذا **فهم** في حقنا لا بعونه وتوقيف **فهم** وهو حجة  
 استعمل في جميع اقسام الشرع والحق **فهم** التوقيف هو الله تعالى وانه

11  
 بالقرآن والفيضان  
 وقوله لانه لم يزل  
 نيتا لاهل الغائبة  
 بعد  
 بعد البذل اذا كان العلة  
 الشئ بعد تكبد بين  
 له صياح الدين نيل  
 لا لا يجتاز  
 لا لا يجتاز

12  
 التوقيف هو الله تعالى وانه  
 التوقيف هو الله تعالى وانه  
 التوقيف هو الله تعالى وانه  
 التوقيف هو الله تعالى وانه

استعمل في جميع اقسام الشرع والحق **فهم** التوقيف هو الله تعالى وانه

وبقاء الشعر عليه ولهذا سمي القابضة المركبة من العضايا المختلة شعرة و  
 المختلة يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ان باب الصناعة يكون فعليا  
 بان يفعله في **فهم** شراهد في تائي القول كما خفي فيه وهو النفس  
 فيما انما يابك دان بوقعة في الحجاب كصديق مثل ذلك الكتاب ما هم المهمل  
 ويعلم منه ترك كتابة انملة ايضا **فهم** ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء  
 مطلقا نعم ان اجزله الوجه لترك الحمد **فهم** المدقق الفاضل الهند  
 لكنه او رد معا وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشاعر حفظ ما كلامه  
 ما يملك اصلاحه فوجد فيه ما ظن به انه لا يملك اصلاحه قال الفاضل لم يبد  
 بالحمد هذا لنته بضمه ان كتابه هذا ما جئت ان كتابه ليس لكتيب  
 السلف حتى يكون غاسمهم ولا ذابا **فهم** حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخف  
 انه يرد عليهم انه لا يصلح ترك القيد بالسلف وترك ما ودره المنة  
 لانه هذه التكية وهذا هو الله ما يترك الصنة والقوم هضال  
 لنته بضمه ان كتابه هذا ما جئت ان كتابه ليس لكتيب  
 قداء بالسلف **فهم** ان كتابه هذا ما جئت ان كتابه ليس لكتيب  
 العلم بالسنة وجمه بقرينه واعرض عنه **فهم** ان كتابه هذا ما جئت ان كتابه ليس لكتيب  
 غاما تفتت التنية بنا اظها اصقات الكوا **فهم** ان كتابه هذا ما جئت ان كتابه ليس لكتيب  
 الاقتصار بالتد هو المطلق في هذا **فهم** ان كتابه هذا ما جئت ان كتابه ليس لكتيب  
 والكلام لانه يبعث في هذا الكتاب عن احكام كذا **فهم** ان كتابه هذا ما جئت ان كتابه ليس لكتيب

13  
 بالقرآن والفيضان  
 وقوله لانه لم يزل  
 نيتا لاهل الغائبة  
 بعد  
 بعد البذل اذا كان العلة  
 الشئ بعد تكبد بين  
 له صياح الدين نيل  
 لا لا يجتاز  
 لا لا يجتاز

14  
 التوقيف هو الله تعالى وانه  
 التوقيف هو الله تعالى وانه  
 التوقيف هو الله تعالى وانه  
 التوقيف هو الله تعالى وانه

استعمل في جميع اقسام الشرع والحق **فهم** التوقيف هو الله تعالى وانه



براد العبد المذنب  
مستطاب

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



واما يكونا متقلا لا  
 بدليل صحة الاشتراك  
 وقوله في معنى الاشتراك  
 الذي هو شرط بعد نهى  
 في قوله لا يكونا متقلا  
 في قوله لا يكونا متقلا  
 في قوله لا يكونا متقلا  
 في قوله لا يكونا متقلا

فلما بطل آه فيه انه اريد  
بالجمع بعد ابطال اللام  
بمعنى الفرد الواحد  
فقط فيلزم ان لا يقعد  
الكلمات ولا الكلمات طيبة  
اليه تشافع انها يصعد  
وان اريد انما معناه  
بعد ابطال الجمع  
كفاي الخسنة وكسوة  
كذلك لا يرد

والله اعلم  
بما  
في  
الغيب

والعلم  
انما هو  
لا خلق  
على الله  
افهم  
للجنة  
ولا دم  
دخلت  
الجنة  
فهو للم

(أ) اللفظ تصدر في القصد  
 ينفع في التذكير والذات  
 الافاد والشيء والذات  
 هو الذي عليه كما قيل  
 على ان لا يملك كقولك  
 لسان انسان فانه في  
 اللفظ هو هو في  
 واللفظ هو الانسان فكل  
 على عام واللفظ خاص  
 لانه اسم جنس  
 ويجوز ان يطلق على الجنس  
 على التاكيد والذات  
 ولا فياد والذات  
 والجنس فيكون مطلقا  
 بمعنى النطق به المجردة

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.



اسانيليقظمبالانفاس

لا نزالا ذم غيب من غيب

لَعَمْرِي الْأَصْطَلَحِي قُلْتُ لَا تَهْ لَّا بُدْرَا أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ عُرْفًا قَالَتْ فِي الْعَا

مع لفظاً تطلق به المناصب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالء

لَا اللَّفْظَ لَأَنَّ اللَّفْظَ يَذُونُ الصَّاحِبَ صِفَةَ الْمَكَادُونَ الْكَلِمَةَ بِخِلَافِ اللَّفْظِ

اللفظ بمعنى الذي يذو ويدقيه نظر الله بكلف للفظ التخلّف فيصح  
فائدة وانما لم يذكر الفعل فيه حذف بينهما

نعم اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاولى قان كان اقرب لانه صفة التقطاس للفظ  
اللاقلاحي ثم ذكر اللفظ الذي يجمع اليه

لكل الشاة اقرب لانه يخص اللفظ فغير ان اللفظ لا يقبل الاقرب

[illegible]

المصطفى القوي اعلم انما المسمى العرفي في اللغة لشعوره بالتلفظ به كما

وَمِنْهُمَا فِي مَائِيَّاتِ الْأَصْطِلَاحِ النِّقْلَةُ بِمَاءِ الْحَقِّ الْأَخْصَرِ الْمَاهِقِ ١٥٨

انهم وانما العادة هو العكس <sup>وهو ما يظن انهم</sup> اَجْعَلْ اَصْلَ الصَّطْنَةِ مَا هُوَ يَجْعَلُ <sup>ما يظن انهم</sup>

لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْسٌ مِنْ نَفْسٍ إِلَّا وَرَدَّ فِيهِ رِجْلُهُ

لا غير يعلم بمعنى الملقظ ليكون منقلا اسم العام الى الخاص لان الخاصية

الطام الى الخاق المذموم المناسية المستندة حيي النظم ابتداء فاق قلت

في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ فذا زكبي في الزكبي في نطق اللفظ ابتداءً

الذي ما يلفظ به الانسان قلت فرق بيني جعله اللفظ بمعنى الملقوظ ويئي

جَعَلَهُ يَحْيَىٰ يَا أَيْلَهَ الْإِلَهِ فَإِنَّ آيَاتِهِ تُظْهِرُ الْمُنْتَطَلِقَ إِلَى مَقْعَدِ مُطْلَقًا  
اللفظي عن الذي مطلقا

وَالثَّانِيَةُ تَعْلَمُ الْمَقْصِدَ فِي تَقْسِيمِ بَيْنِ أَهْلِهَا فَتَحْمِلُهُ وَتُنَاسِتُ الْأَوَّلَةَ اسْمًا  
كَمَا لَمْ يَكُنْ يُشَارِكُ فِيهِ وَالْأُولَى كَانَتْ وَهِيَ أَرْبَعٌ مِنَ الْآيَاتِ بِإِسْنَادٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فما لي بكم وببغدي هذا وجه آخر هو ما يحتمل اللفظ عني دمي اللفظ منقول  
 الذي الذي بمعنى الذي سلفا  
 الفم انداء فكون يا فسر نغم العامة الى الخاص في قوله انا فله قائم فكون

العلم ابداء فيكون ما قيل بعد العلم انه الخاص لم يحط به لا يتفطير فيكون اللفظ  
العلم ابداء فيكون ما قيل بعد العلم انه الخاص لم يحط به لا يتفطير فيكون اللفظ  
العلم ابداء فيكون ما قيل بعد العلم انه الخاص لم يحط به لا يتفطير فيكون اللفظ

معلق  
بسم التعلف  
عالم

الحائز من  
البيان في دار  
العلم واللفظ بين الوري  
نقطة

فصل في بيان ما يجب من العلم بالدين والدار الآخرة

سید و انانان

بغية الدنيا من الفهم

بسم الله

منه السلام

نقل الاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص **فقه** **معلم** **كان** **او** **مؤ**

صَوْنًا الْمَشْرُورَ فِي كَلَامِ النِّجَاةِ سَهْلًا كَانَ أَوْ مُشْتَعِلًا وَأَعَادَهُ لِلْأَمَامِ

ثُمَّ يُوضَعُ وَهُوَ يَدُ إِلَى الْمَوْضِعِ لَا الْمُسْتَعْمِلَ فَلَا تَنْتَهِي قَصْدُ وَإِلَى الْمُسْتَعْمِلِ

**وَيَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ اقْضِ الْيَمِينَ**

لَا تَكُنْ مِنَ الْمُنْكَرِ الْمُسْتَعْمَلِ بِالْفِعْلِ <sup>وَقَدْ</sup> وَالْفِعْلُ الْحَقِيقُ  
الْحَقِيقَةُ إِذَا أُضْعِفَ الْفِعْلُ بِالْفِعْلِ بِهَ الْإِنْسَانُ حَقِيقَةً أَوْ

لَا يَخْفَى أَهْلُهَا وَصَحَّ اللَّفْظُ بِمَا يَلْتَمِظُ بِهِ الْأَلْسَانُ حَقِيقَةً أَوْ  
 ١١ أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّا بِنُحْقِظُ بِهِ الْأَلْسَانُ  
 حَكَامُ السُّنَنِ فِي أَضْرَابِ الْأَصْنَافِ فَاصْصَوَابُ أَلَا يَقُولُ قَالِ الْمَلْفُظُ

عنه الحقنة **قوله** وَيُوضَعُ لَهُ لَفِظٌ فَلَيْسَ بِأَضْرَبَ إِلَّا الْفَاعِلُ الْعَقُولُ <sup>يقع نزولها</sup> <sup>دون الجسد</sup>

مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مَلْفُوزًا وَكَتَفَ فِيهِ شَيْءٌ لَفْظًا مَعْنًى لَفْظًا

فهي اعمى ارفع فاقم مقام اللفظ

اَيْضًا كَيْفَ جُزِئَ الْكَلَامُ الْمَحْقُوقُ فَيُؤَلِّفُ مِنْهُ مَقُولَةً مُعَيَّنَةً اَوْ يَكُونُ

نَارَةٌ وَاجِبَاتَانِ مَكْنَاهُمَا وَغَرَضَانِ نَارَةٌ يَكُونُ ثَمَامَقُولُ  
اذا كان له في الموضع واجبا للواجب ثانيا / انتهى

الصَّوْنُ إِذَا رَجَعَ الْقَبِيرُ إِلَى الصَّوْنِ فَقَدْ لَبَّى مَا يَقُولُهُ الرَّقِيقُ

وَالصُّوْفُ أَصْلُ الْيَمِينِ عَابَا يَتِيحِي فَأَحْفَظْ مَا نَدَّ وَأَلْجُحِي عَلَى غَيْرِي

حَتَّى قَالَ يَعْزُبُ عَنْكَ الْفُضْلُ إِلَّا أَدْرِي مَا آتَى سَقُولُهُ فَوَقَّيْتُ قَوْلَهُ

بَلِّغُهُمْ قَوْلَهُ وَالدَّوَالِ الْأَرْبَعُ وَكَذَلِكَ مَثَلُهُمْ  
 فِي الْقَارِعَةِ إِنَّهُمْ لَمُنْكَرُونَ

فَقَالَ رَبُّوَاسُطًا وَرَضِيَ جَمْعُ نَبِيٍّ وَهِيَ بِأَوَّلِ مَعْرِفَةِ الْقُرْآنِ  
لَا إِلَهَ إِلَّا نَقْصُذُ الْوَحْدَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا نَقْصُذُ الْوَحْدَةِ غَيْرُ مَصْرُوحٍ وَاللَّهُ يَبْقَى

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
الشيخ الفاضل  
الميرزا محمد باقر  
في سنة ١٢٠٤ هـ

سبح المجد  
ووصلت في الحظيرة و  
الزينة بالانوار

١٠  
 حفظه الله تعالى  
 والادب

100



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ما هو الذي  
 اذ غنيت  
 في الحقيقة  
 هذا النقص  
 في الحقيقة  
 ما هو الذي  
 اذ غنيت  
 في الحقيقة  
 هذا النقص  
 في الحقيقة

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written in black ink on aged, yellowed paper. The text is partially obscured by a dark, textured object (possibly a binding or a piece of tape) on the left edge.



أما على قصد المعنى لا على قصد اللفظ

ثم نقول لا ما يقصد به

في اللفظ

ويؤيد عليه أنما الحديث بياناً في مقصود قيسى بما يقصد باللفظ  
نحت المقصود حتى يوضح إطلاقاً عليه والجواب عنه أن بياناً المقصود  
والظرفا تناسبتا يوضح أن يثبت اسم أحد هاتين الآخر فظهر بهذا  
أنه لا وجه للامع  
اسم زماناً فاحفظ **قوله** أو قصد لي معنى المقصود أي لغة وأما  
اصطلاحاً فهو أحسن من المصداق البيه معنى المقصود لأن المصداق يبيها معنى  
الذكر معنى المقصود أي في شيء أولاً والمصطلح هو لغة المقصود  
المقصود باللفظ ففعل المعنى إليه فعل الاسم العام إلى الخاص  
ولك أن تجعله متفوقاً على الاصطلاح أي أن يثبت الاسم الاصطلاح في  
جعله بمعنى المقصود كما سمع في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى

لأن المقصود باللفظ  
بياناً للمقصود  
وخاصة أن المعنى المقصود  
يشترط أن يكون عاماً وشاملاً  
للمعنى الاصطلاحية وهذا  
الشيء لا يتحقق هنا فلا  
يصح إطلاقه عليه

الاسم غير جعل  
المعنى مصداقاً  
معنى المقصود  
والفعل هو كونه  
مفعولاً في الفعل  
بمعنى هو وليست  
بمعنى حلي

وعلى أن يعطى قولاً  
محققاً على فعله  
أنه لا يصدق  
فلا بد من أن يكون  
الاسم عاماً عن الاسم  
مقصوداً للفظ لا للمعنى  
اللفظي بل هو أن يكون  
اللفظ عاملاً عن اللفظ  
فإنه لا يصدق

لأن الشيء ليس له في نفسه

تقدير

لقد فهمنا

في اللفظ

في اللفظ

تقديره بعد اجتماع التاطين على خافه وهو جعل المعنى قيداً للمعنى  
المناقض والتقدير عند الأول لا يدخل له فيه فإن قلت فائدة في  
تجريد الوضوح عن المعنى واستعماله في معنى آخر أو ذكر المعنى مع

أنه لا يتناسب مقام التعريف وينصب الاختصاص قلت دعنا إليه الاختصاص  
أنه تعيد المعنى باللفظ المأتم بهذا تعييراً كون الفرد قيداً للمعنى

فخرج من المهمات قال اللفظ الدالة بالطبع الدالة على وجود  
لأنه نفس الدالة قالدالة على كماله لفظاً في نفسه و

اللا فظ فإن العقل يحكم بكونه دالة على كماله لفظاً في نفسه و  
دالاً فإن كان العلاقة كون الطبيعة تقتضيها لآخذات الدالة عند وجود

المعنى فطبيعية تدل على كماله لفظاً في نفسه و  
حاله لا يقتضي ذلك كماله لفظاً في نفسه و

حاله خذ وبث المعنى والآفاق كان الدالة لاجتماع طائفة على كون الدالة  
علامة للمعنى والدالة وضعية فإن قلت لم يترك اللفظ الدالة

بالعقل أيضاً قلت لأن الدالة بالعقل ليست إلا المهمات والدالة  
بالطبع والدالة بالوضع والكافة لا يخرج بتعريف الوضع بغير

فأجبه لا ذكر اللفظ الدالة بالطبع لأنها داخلية في المهمات  
أما أن يقال صرح بها مذهب الأئمة ببيان خروجها لأن فيها مزيد  
الالتباسية بالكمية لدلالة التمام والبيان بغير المهمات لا الكمية  
بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لا حروف الهجاء المهمات

أيضا



سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

سبل بالوضع فقط

وإذا كان لا يفهم إلا أنها  
ليكون غير موضوع للمعنى  
المعنى في هذا المقصد  
مقصودا من حروف  
الحضرة الصالحين اللهم  
ألا أن يقال المبدأ من  
المعنى ما يقصد إذا  
أطلق في قوله

كان يقال الكلام لفظ وضع  
لمعنى من حيث الإشارة  
من جميع الوجوه فامل  
الكلمة لفظ وضع معنى  
من حروف الحياء

الكلمة أخص من اللفظ  
هو أعم منه من حيث  
معناه كدلالة الكلمة  
لا يقال إلا أنه معنى

في بعض النسخ أن لو قال  
يلزم عدم صفة الكلام  
الكلمة على أنها تدل  
المعنى في أمثالها  
تدور بعض النسخ  
في اللفظ في أمثالها  
الذي هو أعم من اللفظ

تقطيع اللفظ بحروفها فحرفها الجاء

من اللفظية أنه إذا جرد اللفظ عن المعنى لا يخرج به مثل حروف

لأنه عيى لللفظية فقط

لأبازاء المعنى فيه نظر لأن كثير من حروف الحياء وضع لمعنى كسنة

سنتهم ولم يخرجوا من قسم ووافقا صفة من حروف الحياء

قلته لا يخرج بغيره لمعنى فلا يصح لكم خروج جميع حروف الحياء بهذا

القيود إلا أن يقال في الموضوعية في التركيب لا بأبازاء المعنى لتعريف

حروف الحياء وليست صفة سبابة حروف الحياء في حكم الأباخر

قوله لمعنى بعض حروف الحياء لا تقول حروف الحياء حيث أنها حروف

الحياء لم تخرج لمعنى فيخرج بها التعريف كلها لا يعصها إلا أن تقول

نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى

من اللفظ الموضوع لمعنى حيث

بأن اللفظ الموضوع لمعنى حيث

يخرج جميع تلك الأباخر باعتبار قيد الشخصية في التعريف فقط

قلت قد وضع بعض اللفاظ بأبازاء بعض حروفها

التي بأبازاء بعض آخر لتفصح فساد التعريف لعدم صدقه عليه فقط

فكيف يصح عليه أنه وضع لمعنى أعلم أنه لفظه وضع لمعنى

التعريف آخر ولم إلا أنه أدرج المعنى لفائدة تنعريفها فإن قلت

بعد تعريف المعنى ما يقصد به في كنهه يصح هذا السؤال قلنا لما نقرر عند

السؤال مقدمة وهو مبنية على أن المعنى لا يكون لفظا كسنة استعمال اللفظ

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

في معانيه

لعدم دلالة جنة الفاعل على جنة معناه

لا ما يقصد شيء به

في معانيه



للتبيين على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه يعرف من افعالها  
 لا من حيث انه يعقربكيا واخفظ القائده الموعودة **فقد** وقد اجيب  
 على الاشكالين بانه ليس ههنا اعم فيما ينبغي الالفاظ المستعمله في مقام  
 الحكم على اللفظ حقيقة في مقام تقصير تعريف الكلمة **فقد** ولا يخفى عليك ان  
 هذا لا يقتضي لا يذهب على احد من الجوانب في الاشكالين بالمنع  
 اي لا نسلم وجود مادة تقضي التبع في لغة العرب في بيئتها اللغوية  
 الا الله وحده المنع في صورة الدعوى في لغة في فرده فيما يلزم بالنقض  
 خارج عن قانون المناظر فان الدائفة اثبات المقدمة المتنوعة نقوض  
 بامثاله الصامثا لثا جنة الا ان يقال المراد بهذا الحكم ان كل ما يستعمل  
 في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم في ذكره في المنع ان يكون ههنا  
 لفظ موضوع للفظ فان قلت بانه ليس المنع احتماله ان يكون موضوعا  
 لمفهوم في ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم على الاحتمال لم يتبعه النقض  
 قلت ظاهر الكلام الجازم دون هذا الاحتمال في حركات الظاهر واورد  
 انقص عليه فلو عرفنا الظاهر بصيغته ما ذكره للنقض شيئا للمقتضية  
 المتنوعة فعرف الكلام على الظاهر لا بد فومادة الشبهة فلا يتوقع نقضا  
 معتد به والمراد بامثاله الصامثا لثا اسم الموضوع الذي اراد به لفظ مفرد  
 او مركب نحو الذي قلت فيه اذا قلت زيدا او زيد قائم واسماء حروف  
 التبع واسماء الشروع والاسماء التي اسم الاشياء الشاذية اللفظ مفرد  
 او مركب من هذا القبيل اي مما يورد به النقض لان وضع اللفظ في الاشياء

بين قد يستعمل ويترك لفظ الحق  
 في مقام يتكلم في الحكم على اللفظ  
 مثل زيد قائم خبر  
 لانه لا ينفذ لانه لا يثبت  
 المتنوعة واللفظ انما انتفاء  
 هكذا البين هذا اللفظ وضع باراء  
 لفظ اخر ففقد الا ان او استلزام  
 لم لا يجوز ان يكون موضوعا  
 بانه لفظ المفهوم كالمثل في فعل  
 هذا يكون النقض وارد على السند  
 لفظ غير موضوع لانه كما وجد  
 يكون موضوعا لمفهوم

فان شيئا موضوعا لالفاظ مخصوصة

والنظر في بيان  
 في مقام

للمبصرات في استعماله المجازية كلمة او مركبة لا يتحقق مادة التقين  
**فقد** فان اللفظ فيها وان كانا عاما فان كانا عاما فاشارة الى  
 ما ليس الموضوع فيه غائبا فانها لا بهذا الحكم مثل اسماء حروف التبع و  
 فان اللفظ في التبع **فقد** في بيان مفهوم كل اعم في مقام وضع اشكال  
 الصامثا وقيل في مقام ترجيح التبع في اللفظ المخصص ولا يخفى ان لا يتم  
 في امثاله الصامثا فافهم **فقد** وانما وضع لمة الحقيقة في هذا الموضوع  
 لانه يقتضي الحقيقة لانه ههنا مفهوم كل يجعل اللفظ الموضوع له مجازا  
 فيقولون في غير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوما  
 ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا وانما وضع تجريبات  
 بانه المفهوم **فقد** وهو انما يجوز ان انه صفة لفظ لا يقال  
 الا في الاقضية المفردة لما مر **فقد** ومعناه ح ما لا يدل على  
 لفظ على جزية هذا يقتضي ان لا يكون الا في اذ صفة للمفرد بالذ  
 والالتزام والظاهر ان هذا لا يمكن ان يكون في اللفظ وصف اللفظ  
 الدالة التبع ولا تعنيها بالافراد والتكثير بل بالافراد والاشياء  
 التركيبية مضمومة بالالفاظ الموضوعات اذ لم يوصف اللفظ  
 الدال باللفظ او اللفظ بشيء منها فاطلاق التعريف مبني على اللفظ  
 بماهية وبشيء الاضلال والتعريف الصحيح ما لا يدل على لفظ  
 الموضوع على جزية **فقد** وفيه انه يفهم ان اللفظ موضوع للمعنى  
 المنصف بان لا يرد بناء على انه اذا علق فلفظ او بانه يصفه يستلزامه

وانما لا يمكن ان يكون اللفظ  
 معناه في اللفظ المفرد  
 وان كانا عاما فاشارة الى  
 لزم تفكيك اللفظ في اللفظ  
 اضاف الى اللفظ  
 الاضاف الى اللفظ في هذه  
 اليه واحدا من هذا

المادة الصفة الالفاظ  
 علق الموضوع باللفظ  
 انه اذا وجد هذه الصفة  
 المعنوية لفظا وضع به





الألبهام باللائكة كقوله سبحانه  
 أشعرا في مقام ضعف الدلالة  
 لكما قد يشعرا في مقام ضعف  
 للفقار من كون الدلالة قويا  
 لانا العام بيان الغنوم لا مقام  
 بها حتى يكون الدلالة على الغنوم  
 لذلك كور قويا  
 الألبهام بالاشعرا في مقام  
 الدلالة كقوله سبحانه في مقام  
 فلا يجرى إياها في ضعف الفقار  
 الدلالة بقربينة المذكور فيه  
 ما قاله  
 في نهكم  
 ان جيب عدم الشايع بالاي  
 انشأه وتتركه من اية ايهما  
 غير مطابق للواقع فان  
 جب ان يقدح به كذا  
 لم يعرض به لانا عدم  
 تريف الياخ اما  
 الحية من  
 لاضا المعنى اظها  
 المقعد الثاني نال  
 جزء لفظ على جزء  
 والشفق انهم  
 ما في الرقعة  
 بالالفاظ  
 بعضا تقدم الوضع  
 انما هو

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً

لا اله الا الله

والقديرة  
هي نعمة  
مع الا  
فقره  
كشاف  
والدين  
الكشف  
كشاف

والتبعية اعلم بان  
المسألة اعطى البناء

ولا يخفى ان ما ذكر لا يبرق  
من ذلك خلاصا لانه على تقدير  
الاضاقته يقتضيه ذلك ان  
حرف فاعمة ان يبرق باعراب  
لفظ واحد لشدة التمازج  
في علمية ان ثاء التمام  
بني لا يبرق اصلا وهو حرف  
ولا اعز في حرف اصلا اللهم  
الا ان يقال في حرف يبرق  
ويبرق اعز اللفظ بان الالف  
شعده البنية الثانية الالف  
لا يلزم تعدد الالف في اللفظ  
ان يبرق اللفظ بانواع  
واحد وفيه اربعة اعراب  
عربا

فان يدرك على معنى احد ما  
الثلاثة وثلاثين المذكورة  
مع الادمية قطعوا كل ما  
بالجملة كذا ذكرنا في بعض  
في قوله - شرح صاحب  
بالفقه الذي لا ينبغي

وضوئها  
لأن الفد والفورتي معية  
الزمانية واما المعية  
الذاتية ثم فوجودها  
مساو ومع عدمها

فيما لا يبعد  
واحد من  
فيما لا يبعد



وَيَعْرِى وَيَجْعَلُ وَجَعَاءُ دُونَ التَّجَلُّدِ وَالْمَنَى وَالْمَجْعَلِ بِالْأَوَّلِ فَالْثَوْنِ قَاتِ  
الْمُعْجِزَةِ الْإِوَالَةِ بَيْنَ الْإِلَهِ الثَّانِيَةِ وَالْآخِرَةِ الْبُحْرَةِ الْإِوَالَةِ لَهَا عِلَامَةٌ

الْثَّانِيَةِ فِيهَا أَعْرَاجُ الْحَقِيقَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمَنَى وَلِجَمْعِ أَعْرَاجِهَا يَجْعَلُهَا  
الْأَجْرَ الصَّالِحَ لِأَنَّ رَجْعَهَا أَعْرَاجًا أَعْرَاجًا فَيَصِيرُ فِيهَا أَنَّ الْجَمْعَ أَعْرَاجًا بِأَعْرَاجِهَا  
لَفْظًا وَاحِدًا وَأَمَّا التَّجَلُّدُ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْمَعْرِفَةَ فِيهِ الْمَعْرِفَةَ دُونَ الْجَمْعِ

لَكِنَّ الْمَعْرِفَةَ بِمَعْرِفَةِ وَقَائِمَةٍ لَا يَشْرَأُ شِدَّةَ الْأَمْتِ رَاجِ قَدَمِ تَرْصُودِ الْخَرْقِ قَاعِدَةٍ  
شِدَّةَ الْأَمْتِ رَاجِ فَلَيْسَ هَذَا أَوَّلَ كَيْفِ قَوْفِ فِي التَّجَاعِ حَتَّى يَكُونُ فِي ذَاتِهَا  
التَّأْطِيفُ فِي الْإِبْجَازِ **قوله** وَلَا يَجْعَلُ الْقَطْلُ الْخَارِقَ بِالْغَرَضِ فِي الْقَامُوسِ

عَرَفَ عِلْمَهُ وَعَرَفَ بِذَاتِهِ أَقْبَرُ **قوله** فَتَعْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ خَرْقَ قَاتِهِ لَا يَعْلَاهُ لَهُ لَفْظُهُ  
وَاحِدَةٌ وَجَمْعُهُ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّفْظَ الْوَاحِدَ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ تَرْتِيبًا بِأَعْيَانِ  
تَأْوِيلِهِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِعَيْنِ اللَّهِ تَرْتِيبًا بِأَعْيَانِ وَفِيهِ الْأَصْلُ فِيهِ أَمَّا ذِكْرُهُ

الْعِلَامَةُ الثَّانِيَةِ الْمُحَقَّقُ الْمُتَقَارِنُ فِي مَرْحَلَةٍ مَخْصُورَةٍ لِتَمْصُفِ الْأَعْيَانِ  
اللَّهُ اسْمُهُ بِالْعِلَاقِ الْفَاعِلَةِ وَكُلُّ اسْمٍ مَعْنَى وَحْدَةٍ نَظَرًا إِنْ أَخْرَجَ عِنْدَ  
اللَّهُ تَعَالَى الْمُفَصَّلَ فَيَنْتَبِهُ بِمَا يَنْتَبِهُ كَيْفَ وَقَدْ تَعْلَمُ أَنَّ الْمُفَصَّلَ يَتَعَرَّفُ بِ

الْكَلَامِ بِهَذَا الْمَعْرِفِ وَهِيَ حَتَّى حَتَّى تَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْفِ وَالْفَعْلَ وَالْعَرَفَ وَالْإِ  
وَمِنْ أَضَاقِ الْإِسْمِ الْعِلْمُ وَهُوَ مَا عُلِقَ عَلَى بَعْثِيَّةٍ عَيْنٍ تَتَأَوَّلُ بِمَا أَشْبَهَتْ  
وَيَنْتَبِهُ إِلَى تَعْرِفٍ وَتَرْكِبٍ وَمَنْعُولٍ فَتَنْتَبِهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ نَيْدُ عَمَلٍ وَوَالْمَرْكِبِ

أَمَّا جَمْعُهُ وَأَمَّا غَيْرُ جَمْعِهِ اسْمًا جَمْعًا اسْمًا قَاتِهَا تَعْلَمُ أَنَّهَا تَعْلَمُ كَرِيبٍ وَتَعْلَمُ  
أَوْ تَضَاقُ إِلَيْهِ كَعَيْنٍ تَعْلَمُ وَأَمَّا الْعَيْنُ وَالْكَلِمَةُ لَمْ يَأْتِ بِجَمْعٍ مَعْنَى تَعْرِفٍ  
عطف على  
جعل اسمك

وَمَا أَجَابَ عَنْهُ  
يَعْنِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ بِالْبَاءِ وَيَدُونَهُ  
وَأَمَّا كَلَامُ بَعْثِيَّةٍ يَكُونُ بِمَعْنَى  
أَقْرَبُ إِلَى هَذَا الشَّارِ الْمَحْسُورِ  
بِقَوْلِهِ فِي الْقَامُوسِ

فَمَا تَعْلَمُ الْكَلِمَةُ قَدْ  
فَلَا يَكُونُ جَمْعًا لِأَنَّهَا  
بِأَعْيَانِ الْإِسْمِ وَجَمْعُهَا  
الْعَيْنُ بِقَوْلِهِ

تَعْلَمُ الْكَلِمَةُ  
بِأَنَّهَا تَعْلَمُ  
عَلَى أَعْيَانِ الْإِسْمِ  
الْفَصْلُ

الاسماء والمسنود

مِنْ اسْمٍ تَعْلَمُ وَلَا مَعْنَى فَعْلٍ وَاسْمٌ كَأَنَّ لَهَا لَيْتًا مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٌ تَعْلَمُ نَيْتًا  
مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٌ كَأَنَّ لَهَا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنُوعُ مِنْ فَعْلٍ لِسَاءِ الْأَفْعَالِ الْقَافِضَةِ  
فَوَاعِلُهَا كَلِمَةُ التَّحْقِيقِ أَنْ لَا يَتَأَنَّ مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٌ كَأَنَّ فَعْلًا كَانَ **قوله** لَأَنَّ التَّوَكُّي

الْثَّانِي الْعِلَاقُ فِيهِ أَنْ جَمْعُ الثَّانِيَةِ الثَّانِيَةِ فِي سِتَّةٍ بِأَطْلَالِ مَا عُدَّ الْفَرْقِ لَا يَجِبُ  
الْأَخَصَرُ الْكَلَامُ الثَّانِي فِي الْبَيْتِ وَالْمَعْنَى خَصْرٌ مُطْلَقٌ الطَّاهِرُ فَالْأَوَّلُ لَا يَنْتَبِهُ عَلَى  
الْكَلَامِ لَا يَحْصُلُ بِذَوْنِ الْأَسَادِ فَإِنَّ السَّادَ لَا يَجْعَلُ بَيْنَ الْمُسْتَدَلِّهِ وَالْمُسْتَدَلِّ

وَالْمُسْتَدَلِّ لَيْسَ بِأَكْبَرَ الْأَسْمَاءِ وَقَدْ **قوله** وَتَعْلَمُ بِأَنْ يَنْتَبِهُ أَدْعَاؤُهُ فَمَا يَكُنْ  
مِنْ تَرْكِبِ الْخَرْقِ وَالْمَعْنَى كَذَلِكَ إِلَيْهِ الْمَعْنَى وَلِذَا صَرَّحَ الْمَصْنُوعُ فِي نَفْسِهِ بِالْمَعْنَى دُونَ  
نَفْسِهِ الْكَلِمَةُ وَقِيلَ لَهُ تَعْرِفُ الْكَلِمَةَ بِبَعْثِيَّةٍ فِي يَدَيْهِ الرَّأْيِ فَتَعْرِفُهَا

الْكَلِمَةُ **قوله** عَلَى مَعْنَى كَأَنَّ فِي نَفْسِهِ جَعْلٌ فِي نَفْسِهِ صِفَةً مَعْنَى لَا مَعْنَى أَيْدِيهِ أَيْدِيهِ  
بِنَفْسِهِ وَلَا جَمْعًا عَنْ صِفَةِ أَيْدِيهِ لَأَنَّ فِي نَفْسِهِ أَوْ مَعْنَى فِي حَتَّى ذَاتِهِ لَكَلَّ يَنْتَبِهُ  
مَعْنَى وَصِفَتُهُ أَعْرَاجُهَا تَعْرِفُهَا بِمَا يَنْتَبِهُ لَأَنَّ وَأَنْ جَمْعًا كَلَّمَ الْفَاعِلُ صِفَةً أَعْرَاجُهَا

وَمِنْ الْفَرْقِ أَقْرَبُ **قوله** أَوْ تَعْلَمُ مَا دَخَلَ فِي الْإِسْمِ وَالْإِسْمُ مَعْرِفَةُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى  
مَعْرِفَةِ الْمَعْرِفَةِ وَيَتَعْلَمُ بِمَا يَنْتَبِهُ فَيَنْتَبِهُ كَيْفَ الْفَرْقِ الْمَوْصُولُ لَا يَجْعَلُ الْكَلِمَةَ  
فَإِذَا قَالَتْ مَا أَصَابَ

فَإِذَا قَالَتْ مَا أَصَابَ  
بِشَكْلِهِ الْإِسْمُ لَا يَتَعْلَمُ  
أَنْ يَزِيدَ فَا عِلْمًا وَمَعْنَى  
أَوْ مَضَاقٍ إِلَيْهِ وَكَذَا الْإِسْمُ  
تَعْلَمُ يَعْلَمُ أَمَّا مَا نَافِيَةٍ  
أَوْ تَعْلَمُ أَوْ اسْتَفْهَامٍ  
فَإِذَا رَفَعْتَهُ وَتَوَاتَرَ  
مَا أَصَابَ زَيْدًا

أَيَّاهُ كَمَا هُوَ الشَّيْءُ فِي نِسْبَةِ الْمَعْنَى إِلَى الشَّيْءِ يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى فِي هَذَا الْإِسْمِ بِمَعْنَى تَعْلَمُ  
اللفظ

والاسم الذي تصحح انما  
ينفع بين فعل واسم  
لا الاسم الذي على الزا  
والشخصه والفعل وهو  
الاسم على المعنى والاسم  
والاسم الذي ينفع بينهما  
لا محالة وتذكر ان اسميها  
بشرط ان يكون لا محالة  
معنى الفعل لا الاسم  
لا يصح دون اسم  
الفعل وهو لا يصح فو  
ان خبر الاسم ان يكون  
فعل او مفعول وقد نقضوا  
على ان زيد اخذ في  
لا يربوا فاعلم في  
اعلم انك شاذون في  
الاسم

فان قلت ما اصاب  
بشكوه الال لا يعاين  
ان زيدا فاعلم او مفعول  
او مضاف اليه وكذا الال  
علم يعلم انما نافية  
او تعجبية او استفهامية  
فاذا رفعت وتواتر  
ما اصاب زيدا  
ان زيدا فاعلم  
فيه واذا نصب  
ان مفعول وانما  
اذا جرت

تعليم  
تعليم  
تعليم



لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

فيه الحق ما يدل على صحة غيره فلا يلزم ان ما يدل على صحة ذلك المعنى فيه  
لأنه غيبه اذ لا معنى لكون المعنى في الوجود كونه له ولا يلزم ايضا  
ان قيل ينفى في تعريفه بما يقابل الحق لغوهم التركيب العربي ما يدل على معنى  
لأنه نفيه كما يقال الدال لا ينفى كذا اذ يقال الدال في غيبه ما كذا  
إلا ان النسخة اجمعوا على وضع ما يلحقه فلا ينفى في المعنى موضع وصار  
عرقا فيما بينهم فلا يناسف معناه ولا وصحة في الترتيب **فما** و  
صفا ما ذكره يعرض المحققين يعنى السيد الشريف قدس سره كما انه اراد  
البيان ان هذه التعريفات ليس من الوجود في قدس سره  
كما هو المشهور بل اخذته من كلام المصنف وليس كما ظن لان القاطن في كلام  
الابيضاح يعرف ان المصنف بعيد عما هذا التدقيق فانه كان عيانا في الجملة  
المتعلقة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التخصيص بهذا التعريف كيف وقد  
ذكر في الفرق فيما لا يشاء اللازمه الاضافة والحق ان الواضح شركا في  
دلالة الحق على معناه ذكر المتعلق لم يشرط ذلك البصا الى ولا خفاء  
في انه بعد الوضوح لا دخل للوازم في الدلالة حتى يكون الدلالة ان يشرط  
متنوعا كما ذكر المتعلقين فلما كان هذا التدقيق لم يضر من ثم هذا الكلام  
بل المصنف ايضا يستعفف ان يقال في حق ما قاله السيد المحقق في حقه نجم  
الاعانة عليه قاله في ما يشترطه الكافية في هذا المقام بقوله ما تحقق  
معنى الحق ثارة وفيه عنة على حلة ثارة اخرى **فما** كما ان في الخارج  
موجودة اقامتا بدانه هو موجودا اقامتا بدانه الحق لوقية كما ان في الخارج

الاستدلال لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

الاستدلال لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

والا التزم الاضافة لغرض  
اخر غير كونه لا يشاء شرط  
ان كذا المضاف اليه

لا يعرف ان  
المصنف بعيد  
عن هذا التدقيق  
في هذا المقام

لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

موجودا اقامتا بدانه هو موجودا اقامتا بدانه  
هو موجودا غيبه كان غايته في الايضاح يعنى الحق وبما ينافيه وتبين  
انما لا يستعمل في الحدود والثلث فان التلكة في قولهم السواد في زيد ليس  
كما في قولهم المارة في الكور جمعنا انا غايته في الدلالة على ان وجوده اشوا  
ليس الا باعتبار المحل كما ان الحق الموجود في نفسه ان وجوده في غيبه اعتبار  
غيبه وبما ذكرنا النسخ ان قولنا السواد في زيد ونحو ذلك الدال في نفسه  
ما واد واحد فمما قاله يظهر من السبب وجه آخر لا يستعمل لفظه وهو ان  
لما شابه المعنى اليه لا ينافي في الغرض الخارج للوجود **فما** و  
ذلك الغيب في حاشية العرف الى محله في والموقف المستعمل لما يشاء في الحق  
فما ان يقال ان كاشي في نفسه يعنى ان يكون في غيبه كما يقال ان الجوف قائم  
بذاته بمعنى انه قائم بغيبه فلم يبدى فيه **فما** كذا في ذهنه معتقدا الاول  
معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بينا المسببة والمسببة بان القائم بذاته  
لا يصح اقامتا بغيبه والقيام بغيبه لا يصح اقامتا بدانه بخلاف المدرك فضا  
والمدرك يتعاقب باليقين في المدرك نية اقصي نذكر كاقصدا وبالعكس  
**فما** يصح لان يكون محكوما عليه وبما وادى يجوز لان يكون مستندا  
اليه ومستندا به ليكون وجهها التخصيص الانسان لا يلائم الفل ولا يخفى  
انه كما لا يصح المحفوظ نفعالا لا يكون طرفا الحكم ايضا **فما** ان طرفا  
طرفا التسمية اضافة كانت او تعليلية فالاول لا يوسع الدائرة  
بحيث يستفاد منها اختصاص المعصومين وكون الله صفة وكون الله  
الاخصاص

لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

لا ينافي في نفسه كون المعنى  
مدلوله لا يدل وهو مخصص بكونه  
على محضه

خاتمة بل الايضاح



واحد اللمب ينفوا ان عدم  
سكون الحرف محكوما عليه  
وما محكوما به للكونه ان  
والشأن وان القبيل الذي

فقط لا يعلو لان يكون حكومته  
عليه من كونها ملكية  
الملك لا حظ له في الحكم عليه  
لان يكون حكومته عليه  
لا في فانه لا يعلو لان يكون  
حكومته العدمية من كونها  
حظ له في الحكم عليه فو  
شرط عدم الصلة حيث لا يعلو  
حظ له في الصلة حيث لا يعلو

لا تعلق  
 أو تعلق الشيء  
 الاضافية  
 بعد ما اضيف  
 الاضافة بالفعول  
 يكون ملحوظا  
 بالاذان كما يكون  
 انشاء ايضا  
 محو ملحوظ  
 بالاذان اذا اريد  
 منه حيز العاقبة

وَهُوَ بِهَذَا الِاسْتِثْنَاءِ قَدْ لَوْ لَقَطَا لَإِتْدَاءَ فَقَطْ لَا يُمْكِنُ بِهَذَا الِاسْتِثْنَاءِ  
غَيْبًا وَأَنْ يَكُونَ مَدْ لَوْ مِنْ كَلِمَةٍ بِسَبْحٍ أَنْ يَكُونَ مَدْ لَوْ لَقَطَا لَإِتْدَاءَ كَلِمَةٍ أُخْرَى لَمْ يَزَلْ عَلَى  
مَلْحُوظًا تَبَعًا لِمَنْ تَقَوَّلَهُ كَلِمَةً أَيْتْدَاءَ وَقَدْ لَاحَاجَةٌ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَاجَةٌ  
لِلْفَقْرِ الْإِتْدَاءِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَأَمَّا حَلَّةٌ غَائِبَةٌ فَالْحَاجَةُ عَنْهَا الْمَنْكُورُ  
أَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَفْتَرَفَقَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِفَقْرٍ مَدْلُومٍ بِمَا كَذَا قَوْلُهُ

لا يصدق عن الظاهر  
الذي هو



والنقص في شدة المعنى الموضوع له فقد حذر المعنى في التبريق

ووضع له مطابقة ولا تخرج ما وضع له نصها ولا تخرج ما وضع  
له التمام على اتم في المعنى المطابقة على ما في المتبادر اذا المتبادر  
المعنى عند الاطلاق المعنى المطابق صرح به بعض المحققين في شرح  
الرسالة السامية مع انه لا يجهل اللقطة التفرقة على خلاف المتبادر  
الا لصار في ان هناك صار فافهم ان المعنى المذكور في قسم الكلمة  
هو المعنى الاعم بقرينة وضعه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقران  
بالزمان فالتام معنى الفعل اذا لا يوصف الكل بالعرف بالاقتران بالجزء  
فلا يقال اقتران زيد بيده ولولا ان الماد باله ما هو اتم من المطابقة  
لما احتاج التبريق الى قيد يعنى معنى كسروج الفعل بتقييد الدلالة على  
معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى بناء على ما ذهبوا  
الى ان الفعل موضوع للحدوث والتناوب والتسوية القاعلة معينا فال  
يذكر القاعلة المعنى لا يمكن ان يقيم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق  
بدون ذكر القاعلة لا مستلزم فهم الكل بدون ذكر الجزء فالدلالة العقل  
بنفسه لا على الحدوث اما قالوا وان كان ايضا على ما هو الظاهر  
واوكد على انه بعد توقع الدلالة المطابقة في القيمة لا  
معنى للدلالة التوضيحية بنفس اللفظ كيناف وقد حققنا ان النص  
لا يوجب بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التوضيحية  
بنفس اللفظ لا يعنى وجودها بدون المطابقة المتوقعة  
الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه لعل الدلالة بالمفهومية

لكن اللفظ على خلاف ما في المتبادر

ان الفعل

قوله ان اللفظ لا يدل على المعنى بناء على ما ذهبوا الى ان الفعل موضوع للحدوث والتناوب والتسوية القاعلة معينا فال يذكر القاعلة المعنى لا يمكن ان يقيم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون ذكر القاعلة لا مستلزم فهم الكل بدون ذكر الجزء فالدلالة العقل بنفسه لا على الحدوث اما قالوا وان كان ايضا على ما هو الظاهر واوكد على انه بعد توقع الدلالة المطابقة في القيمة لا معنى للدلالة التوضيحية بنفس اللفظ كيناف وقد حققنا ان النص لا يوجب بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التوضيحية بنفس اللفظ لا يعنى وجودها بدون المطابقة المتوقعة الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه لعل الدلالة بالمفهومية

انما ذكرنا ان اللفظ لا يدل على المعنى بناء على ما ذهبوا الى ان الفعل موضوع للحدوث والتناوب والتسوية القاعلة معينا فال يذكر القاعلة المعنى لا يمكن ان يقيم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون ذكر القاعلة لا مستلزم فهم الكل بدون ذكر الجزء فالدلالة العقل بنفسه لا على الحدوث اما قالوا وان كان ايضا على ما هو الظاهر واوكد على انه بعد توقع الدلالة المطابقة في القيمة لا معنى للدلالة التوضيحية بنفس اللفظ كيناف وقد حققنا ان النص لا يوجب بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التوضيحية بنفس اللفظ لا يعنى وجودها بدون المطابقة المتوقعة الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه لعل الدلالة بالمفهومية

انما ذكرنا ان اللفظ لا يدل على المعنى بناء على ما ذهبوا الى ان الفعل موضوع للحدوث والتناوب والتسوية القاعلة معينا فال يذكر القاعلة المعنى لا يمكن ان يقيم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون ذكر القاعلة لا مستلزم فهم الكل بدون ذكر الجزء فالدلالة العقل بنفسه لا على الحدوث اما قالوا وان كان ايضا على ما هو الظاهر واوكد على انه بعد توقع الدلالة المطابقة في القيمة لا معنى للدلالة التوضيحية بنفس اللفظ كيناف وقد حققنا ان النص لا يوجب بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التوضيحية بنفس اللفظ لا يعنى وجودها بدون المطابقة المتوقعة الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه لعل الدلالة بالمفهومية

جاء الجوار في قوله تعالى واستحو ابرو يسكم وارجلكم بجز الجوار والجار الد  
بذقبت نظر الالة خلافا لما اجوز عليه من كون جز الجوار والجار الد  
الرائدة بما لا غراب هذا ولوقاه الشارح جرحه بخوضه على ان كان  
اذ جرح في القول شموله بما يقضي به المتكلم في نحو سئل عن جاءني نسلي وقول  
لانه محرب في اختيار المعاشاة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه يمتنع  
ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الغراب انه ما اخر المغرب اعقبا حيث انه محرب  
لتم التعريف ولا يخفى عليه من قائل ان يمتنع عا قاذرة وضع الاعم  
وتزجج الابناب بشارتكم او اذا التبت عا قاذرة وضعه في الاشياء  
دون الافعال والوقوف **قوله** ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد  
بشيء وحمله على القام بشيء المعاني بغيره عما افهم ولا يعود اليه **قوله**  
وتد افيما ياله في تعريف العامل **قوله** حيث قال اعم في شرحه على هذا الكتاب  
والاوجه ان المعنى وما قاله هو لغة وضع الغراب اذ والامة متعلقة  
بوضع الغراب المفهوم من فحوى الكلام والام ينطبق العرض على الفعل  
لانه الدعوى على تقدير تعلقه باختلافه اختلفا في الاخرى وهو الدلالة  
على المعاني وهذا العرض لا يستدعي اختلفا في الاخرى وضعه اذ الغراب مطلقا  
ليدلة الاختلاف او ما به الاختلاف استدل الدلالة الى اننا قد ايقنا  
غنيا ان الامة مدخلية في دلالة ما به الاختلاف في ما سيقبله والا فاما  
لموضوع للمعاني عند المعاني الاختلاف على اختلاف بيني وبين  
السلف حيث قالوا لا غراب في الاختلاف ووقا فهم المعاني لا تعين

انما ذكرنا ان اللفظ لا يدل على المعنى بناء على ما ذهبوا الى ان الفعل موضوع للحدوث والتناوب والتسوية القاعلة معينا فال يذكر القاعلة المعنى لا يمكن ان يقيم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون ذكر القاعلة لا مستلزم فهم الكل بدون ذكر الجزء فالدلالة العقل بنفسه لا على الحدوث اما قالوا وان كان ايضا على ما هو الظاهر واوكد على انه بعد توقع الدلالة المطابقة في القيمة لا معنى للدلالة التوضيحية بنفس اللفظ كيناف وقد حققنا ان النص لا يوجب بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التوضيحية بنفس اللفظ لا يعنى وجودها بدون المطابقة المتوقعة الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه لعل الدلالة بالمفهومية

انما ذكرنا ان اللفظ لا يدل على المعنى بناء على ما ذهبوا الى ان الفعل موضوع للحدوث والتناوب والتسوية القاعلة معينا فال يذكر القاعلة المعنى لا يمكن ان يقيم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون ذكر القاعلة لا مستلزم فهم الكل بدون ذكر الجزء فالدلالة العقل بنفسه لا على الحدوث اما قالوا وان كان ايضا على ما هو الظاهر واوكد على انه بعد توقع الدلالة المطابقة في القيمة لا معنى للدلالة التوضيحية بنفس اللفظ كيناف وقد حققنا ان النص لا يوجب بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التوضيحية بنفس اللفظ لا يعنى وجودها بدون المطابقة المتوقعة الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه لعل الدلالة بالمفهومية



[illegible]

المكتبة مع المنازعة في المسئلة  
 العلمانية لا تظهرها الصواب  
 بل لا الذم الخصم واظهار  
 الفصل والعناي فكم  
 كيف ينشأ بالحب لوضع  
 الاول وهو بعد فم فيه  
 ولا يفي جود الموضوع  
 في التباينة كامل

لا لا اجب لنظ على جئت  
 حناه اذا كانا طرفا لا  
 لالة دون على ادنى  
 ولالة والة في النجا  
 طلبة

لالة الطائفة على الزمان  
 على ثلثة اوجه الاول  
 لالة يكون الزمان  
 فيد لولها اليوم وانه زمان  
 الزمان لالة يكون الزمان  
 فيك من لونها في تصويج  
 الغيوب والقديم  
 المناظر والارث  
 لالة يكون الزمان  
 اذ كان متغيرا لالهيا  
 بالة في الزمان  
 في هذه الالة  
 في الزمان

كانت على الكثرة افرق



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في بعض  
الشيء ما لا ينبغي  
عنه

مجلسه مختص با علم النفس

فمن وثق به مدخل السلام  
ودخل به في الدنيا  
مدخل نجه وزاد الرباني  
كلوا بغيره  
ملاءه

*(Faint handwritten notes in Arabic script)*



فيستعمل اللام الموصولة فانه ايضا يخص بالاسم اذ لا يحد له الا على اسم  
 الفاعل واسم الفاعل كما نعرفه في تحت الاسم الموصولة والالف واللام  
 الموصولة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كلف التيم ولوعينه المتبادر من  
 اللام جميع هذه اللامات **فقد** ولحقه دعوته كرفا التعريف  
 لكان لا يلازم في كل قسم من الله عليه **فقد** في التعريف ليس في امير انصيام  
 في اسفر جواي سائل ناجي قال انما انصيام في اسفر **فقد** كلف  
 لم يتفر عن لعدم شمرته ولم يخص الامور المذكورة بالتعريف الا ان شمرها  
 بل تقوى لوقا حرقا التعريف في تبادر من الالف واللام ويكون  
 تطويلا بلا طائل وقد ما يستفاد منه اختصاص في حق وان كان ثلثا لا  
 للميم وحرف النداء كلها او بعضها فاما ما نعرفه لعدم التعريف في حق  
 اقسام اداة التعريف دون سائر الحقائق لان في تخصيص التعريف  
 باللام انهم اعدم اختصاص الالف في اقسام اداة التعريف كما في تخصيص  
 الحرفين اقسام الاعراب الدالة على عدم تخصيص الالف اقسام **فقد**  
 وفي اختيار اللام على الالف في اللام ويستفاد منه اختياره على حرف  
 التعريف ايضا واما يكتسب سوق اللام له ويكتسب ان يكون اختياره اللام  
 لانه ثابت مع الاسم المعرف في جواي ابتداء بخلاف الهمزة والالف في حق  
 الحق جعله علامة يعرف بها الاسم **فقد** اشارة الى ان المختار عند  
 ما ذهب اليه سيوي لا الحذف هذه المسئلة بحد وان كان الخليل اعلى  
 كعبانه من هذه الحقيقة الشريفة قدس سيرة في كرمه كسباق وفي هذه  
 عباد  
 على اليمين

ما قال في اعوان القاعة في بيعة احد سلة من علماء الطووم يخلف احدا  
 سلة **فقد** لتعذر لا ابتداء بالسكينة فالقائمة بما فائدة وضع اللفظ  
 ساكن او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة بمنزلة الوقف في ابتداء الكلام  
 قلت في صولة الحفوة ابتداء التركيب بخلاف الهمزة مع سؤله الاقدام  
 وانما ند من سيوي بان التعريف يفيض التكرير ودليل حرق ماكن  
 فينا سب ان يكون دليل ايضا حرقا ساكنا قلت بل لا ينبغي ان يكون  
 دليل متصفا بتعريف ما التصق به دليل ليعني **فقد** واما الخليل  
 قد نبه الى انها الالف وان سب في الاصل للفظ جعل للموصل طليا  
 للحقة المدعوة لكثرة استعمالها **فقد** والمراد الى انها الهمزة  
 المفتوحة وهناك قد فها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها  
 تذكى **فقد** لانها لتعني معنى مستعمل بالمفروضية بذلة عليه اللفظ  
 تطابقه يتعرف ذلك السبع الرض وهو ضعيف جدا لا سيما في مثل عندي  
 السيد التاي لانه لتعني ما دلة عليه اللفظ الترابا ويمثل الحسني و  
 الضيف فانه لا يمكن نصف ان التعيين للذات المختارة في مفهوم  
 الحسني والاسم للصفة والشبهة المختارة في مفهوم اللفظ ما تعريف  
 اللام فالاول ان يقال في التعريف والتبشير يتعاقبا على اللفظ وكذلك  
 علامتا فلان يكتسب علامة تكوينا بل على اللام **فقد** كالموصولا  
 وقد تحققت ان الذي في الاصل الذي زيد عليه اداة التعريف **فقد**  
 وقد جاء في الهمزة كالتعريف يكون مقيد فلا حاجة لربها بهذا المعنى

والناس من انفق  
 حيث في انفق  
 انما يرد دليله  
 ما كان دليله  
 فيوافق التفتضا  
 دليله في عملي  
 فان الدليل  
 هذه الدليل  
 ولا يلعب  
 بلحاز والتماس



الى الدعوى كالكلام الا ان قهر الحرك والنوع الساكنه منها اسيف فاجاب  
 الشارح البين **فهم** اذ في الجرد قد تعديرا للقول او تعديرا **فهم** اما الاضافة  
 اللفظية فهي فرع المحتوية هذا قول بما يقابل ان الاضافة اللفظية لا  
 يكون المضاعف اليه فيها القاعلا او متفعلا في المعنى والفعل والحرك لا يكونا  
 شيئا شريفا لا يندعوا ان يبيي وجه اختصاص المفاعلية او المتعدلية  
 بالكلام **فهم** والملازم كون اليه مستدا اليه انا فسر الاشياء اليه بالانوار  
 الى اليه بازجاء ضميره الى ما هو اعلم لكاه ظهوره كانه كونه لم يفسد بالانوار  
 الى الاسم اما لما فيه انه لو زيد ذلك للكلم بالاختصاص واما لما نقوله انه لا  
 يصح ان يجعل كون الاسم مستدا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفة  
 بعد معرفة الاسم **فهم** لاختصاص لوازمها بالترقيق والتفصيل  
 والتخفيف وفي عدم جريان الترتيب في مفهوم الفعل وكذا التفصيل نظر  
 نعم التفتيش في غير مسئلة الحكم الوجه لا يجري فيه بلا خفاء لا بد يجدد الشيء  
 او نوعا التسمية والجمع وفي منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحكم الوجه  
 واما ان يكون في الفعل لكنه لم يثبت باعتبار طرد الياب ولكه انه تعود الكلام  
 في الاضافة بتقدير حرك الجرح ونحوه نقوله الحد الذي مفهوم الفعل اعتبر  
 نسبة الى القاعلة والمتعدله يكره حجب لا يجاوز التسمية عما وجه الاضافة  
 بتقدير حرك الجرح والاضافة اللفظية فرع المحتوية **فهم** واما فسر الاضافة  
 بكون الشيء مضافا الى انه قوله ولا يعلم الاضافة يدعوا تفسيره غلط  
 نظري بكون الشيء مضافا اليه ويجوز الى اعتبار قيد بتقدير حرك الجرح

تلم بیچ کونا افضل مضافا  
علاقہ خیرہ قول

فهم لاء الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اى اختلعه انا المضاف اليه  
في المثال المذكور لفعل او الجملة مع ان الاتفاق في ان المضاف اليه هو  
للمفعول الاسمي يتامها اذا اضيف اليها **فهم** وقد يقع هذا اى اخذ  
مربيا من الفعل او الجملة في ان يتغير ان يكون هذا القول مرادف لاء التوا  
لاختصاصه بالاسم ولنوعيه المصنف للمضاف اليه فيما بعد حيث كان النسخ  
ايضا لا يتاخر عن ترجيح التأويل وانما اشار بكانه في الضعف ما ينبغي  
في هذه الدعوى من حقه المصنف المصنف المضاف اليه يكون كى مضافا ومضافا  
قاله فانه يجدي اذ لا ضرورة لدعوى اليه فانه لم يلزم استيعاء الخواص  
في جعل ما هو اظهر اخصا مضافا في يد ينفى لاء الفعل او الجملة قد يقع  
مضافا اليه اى قد يقع كذا في بحسب الظاهر لانه ينفى في ترجيح ما اختار  
في تفسيره ان **فهم** قاله فانه يتغير حرف الجر مطلقا بحسب الكلام  
المراد بالاضافة فهنا ليس كون الشي مضافا او مضافا اليه بل النسبة  
بينهما ومعنى اختصاصهما بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفه لا يكون الا كما  
**فهم** قاله المصنف الايضاح هو من الغراب يعنى اظهر اوازال  
الفساد وهو محل اظهر للمطاري فاذالة الفساد واللباس او من اعزمت  
الكلمة جعلت الغراب فيها والوجه ظاهر لانه الغراب العرفي  
عند ان الغراب يتحقق فيه لاء اليباس في كسر الراء هذا كلام  
وكانه يريد بالاعراب العرفي بالاعتماد في المقصود اى اخلافا اخر المع  
لا يكون مضافا اليه وهو ما اختلف في الغراب لانه لا يصح ان يثبت منه

قالوا يا ايها النبي  
 لا تأخذوا بالثقل  
 لاننا نرى انك قد  
 اصابك من الغم ما  
 لم يصاب به احد من  
 الانبياء من قبل  
 فقالوا يا ايها النبي  
 لا تأخذوا بالثقل  
 لاننا نرى انك قد  
 اصابك من الغم ما  
 لم يصاب به احد من  
 الانبياء من قبل

لا الى غفلة الدعوى  
 مضافا  
 وهو هو المصنف  
 وهو سبب الاعراب في  
 التركيب والكتابة  
 وهو انشاء اللانق وهو  
 السابعة لليم  
 اقصى بقوله لم يشر  
 الاصل



وَاللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ  
سُبْحَانَكَ يَا مَنْ لَا يَمُوتُ وَلَا يَنَامُ  
وَلَا يَأْتِيهِ الضَّيْقُ وَلَا يَمُوتُ  
وَلَا يَنَامُ وَلَا يَأْتِيهِ الضَّيْقُ

ادخله بيان  
موفقا لغيره  
اعرابه على  
الاصول

ص  
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
 لم يسعف الاعراب لانه  
 لا يكونوا فاعلك ولا مفعولا  
 ولا مضيا فاليه فيكون  
 بنى على السكون كما نقول  
 ريد عمر بكيد (8)  
 وعند النخعي  
 عند النخعي



سبلات في اللغة  
اصطلاح في

عند العلامة الأعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصراع  
بالقوة القريبة من الفعل **ف** ولذا يقال لم يعرف الكلمة وهي معرفة  
لم يوجد على طريق المعرفة اصطلاح لم يعرف لانه لا يوجد على اعراب  
محققا ومقدرا كما ان يد سلب السراب بحسب الذات لان ذات الاعراب  
متأخرة عن العرب او ان يد سلب الاعراب بحسب الظاهر لان غايتها  
لا يتغير السراب فيما هو يصدده والاول تدقيق فليس لا يتأنيب الغاء  
**ف** لانه في ما تدوين علم الغوا يعرف به احواله واخر الكلام اعلم ان  
العرض ما لا يتحول لا يغير عليه كما يبدل عليه هذا الكلام يدل العرض منه يعرف  
الهيئات التركيبية وتقدم باحقه التقديم وتأخير باحقه التأخير في الكلام  
وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام عما سأل جزاء الكلام بما  
يتعلق بعلم الغوا والاول ان يتعلم من جملة العرض من علم الغوا  
فان العارف باخبرها كذا مستخدم عن الخبر انما يريد ان لا يكون  
ان يعرف المتعلم للعرب اخلاقا واخر بالمتبع لانه العارف بالمتبع لا  
يتعلم العربي بهذا الاعتبار لانه يكون عينا فعبثا ان يكون معرفة اجلا  
الاولا في التعلم وهذا الفن فن تعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة العرب  
فلو عرف العرب لم يزد تعلم معرفة العرب على معرفة وتوقف معرفة  
لما عرفت العرب قبلهم تقدم معرفة العرب بهذا التعريف على نفسه وهذا  
مما احتسب محاسب التعريف المسح بالدور وهو الذي صرح المصنف بانه عدل  
عما المشهور لانه لا ان السارح طوى ذكي لفظ الدور لئلا يختار

لان ان الذات لا يناسب لانه  
طابق فلسفي لا لا يخفى

انما يريد فريد بدله  
انما اسم نضربا مع  
الاستفهام فربما

لا يطلب  
علم العرب

وهذا الدور هو الدور الذي  
يبنى على اهل النطق دورا  
عراة دورا

اللفظ في اللغة  
اصطلاح في

المتعلم في معرفة معنى الدور قبلها فانها والعجب مما قال اشار بقوله  
فالمقصود من معرفة العرب ان لا يتبين نفس التعريف فسادا لانه  
المقصود منه ان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصرفي متعلم  
للحصة لانتاج النتيجة وان يد سلب السراب بحسب الذات لان ذات الاعراب  
متأخرة عن العرب او ان يد سلب الاعراب بحسب الظاهر لان غايتها  
لا يتغير السراب فيما هو يصدده والاول تدقيق فليس لا يتأنيب الغاء  
**ف** لانه في ما تدوين علم الغوا يعرف به احواله واخر الكلام اعلم ان  
العرض ما لا يتحول لا يغير عليه كما يبدل عليه هذا الكلام يدل العرض منه يعرف  
الهيئات التركيبية وتقدم باحقه التقديم وتأخير باحقه التأخير في الكلام  
وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام عما سأل جزاء الكلام بما  
يتعلق بعلم الغوا والاول ان يتعلم من جملة العرض من علم الغوا  
فان العارف باخبرها كذا مستخدم عن الخبر انما يريد ان لا يكون  
ان يعرف المتعلم للعرب اخلاقا واخر بالمتبع لانه العارف بالمتبع لا  
يتعلم العربي بهذا الاعتبار لانه يكون عينا فعبثا ان يكون معرفة اجلا  
الاولا في التعلم وهذا الفن فن تعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة العرب  
فلو عرف العرب لم يزد تعلم معرفة العرب على معرفة وتوقف معرفة  
لما عرفت العرب قبلهم تقدم معرفة العرب بهذا التعريف على نفسه وهذا  
مما احتسب محاسب التعريف المسح بالدور وهو الذي صرح المصنف بانه عدل  
عما المشهور لانه لا ان السارح طوى ذكي لفظ الدور لئلا يختار

بفهمه ما في اللغة  
نقطة اذا جازها  
وهذا اللفظ في اللغة  
بفهمه ما في اللغة



بفتح القاف و  
من جملة احكامه

مطالع الخوف قال لا خوف

في بحوث السماء  
وهو قول الشاعر  
لأن الباك وما الأقفا

والخلق العادل  
القطر المص

بقوله تعالى  
 يا ايها فعلمه في جواب على الله في قوله  
 بلغة في قوله  
 خاتمة في قوله  
 بقوله تعالى  
 يا ايها فعلمه في جواب على الله في قوله  
 بلغة في قوله  
 خاتمة في قوله

1891



عنه يا شيخنا في هذا

هذا الحكم لا يكون ما خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا  
حكم يعرض للمعرب لا يمنع المتكلم المتكلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه  
معرب لا يعرف انه لم يجز فيه هذا الحكم او لا قبل فليكن المبدأ اختلاف الآخر  
باختلاف العوالم وقتا ماف لانه اسم على لا يخفى ان يرد بانه يحتمل ان  
يكون معرب لا يرد عليه العوالم المختلفة وقتا مالا لان التمثيل العرفي  
لا يفي لتقصي الاكلام الا ذاتية فبقية المبدأ استعداد الاختلاف في  
قوله الشارح عليه ان اوقف العباد ان يبادر بالآخر اقول بالفعل  
بما غير يقيد بوقت فليس يرجح لما عرفت ان الظاهر بيان ان لم يكن  
لنيت المتكلم وجب ان يبادر بالموصولة الحركة او الحرف لا يرد العالم  
والمقوله ان قلت قلت فسرطه يا بحر في اوحدة فلم يجعلها موصولة بل  
موصولة فينتهي بان يقوله ويعي يبادر بالموصولة حركة او حرف قلت  
كانه ما علمنا وقع هكذا يحتمل الامر في قبس فلا هذا الاراد فاعلم ان كان  
نايما حيث يقال ويعي يبادر بالموصولة الحركة او الحرف فحرف الحركة  
والحرف على مقتضى ماء الموصولة وانما قدّم الاشارة الى الموصولة لانه اشبه  
في التبريح المتى بالشرح ثم انه كتب الشارح ما سببه الكتاب لكنه يشك  
بما اذا كان العالم حرفا واحدا كالياء الجارة وابقاء ما الموصولة على علم من  
ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العالم والمقتضى ان لا يرد عالم ولا يقتضي  
على السلب على سألته بقتضيه الحاشية ان المبدأ ان لا يرد كل عالم ولا  
بما المقتضى فلا يذهب على احد ان بعيدا عن الفهم بد او انما قاله والا ولي  
والاول انما يشهد اخراجها الى السببه التي بينت المفهومة صح

هذا اذا انت في الخلق  
 فقله في الخلق  
 بالحق والحق  
 على ما في الخلق  
 احسنه الله  
 الا ان العباد  
 من الاعمال  
 الاشكال  
 في الخلق  
 هذا اذا انت في الخلق  
 ذلك بلذم الاقتصار  
 على الفقه لانه لو كان  
 ما هو صولة لذي الاقتصار  
 على الفقه لانه لو كان  
 من غير ذلك شيء واجادها الفقه  
 ولم تتركها لشيء  
 وجه الثاني ان الامتناع  
 انما هو من كل قول لا من كل قول  
 في الكلام في مقام التعريف  
 والتعليم وذلك ان  
 الفاظ المتن يقتضيه  
 بقا واقول في بيانها  
 عن اطناب وتطول في ذا  
 كما هو مبين في كلامهم  
 المتن محمد بن  
 كان المناسب للامتناع  
 جعل ما هو مقتضى  
 الامتناع  
 لا من صولة لتطول في  
 كما انهم من قائلين  
 في شرح قوله ويقتضيه  
 دما كذا البعض في هذه  
 لا هو شيء مما يعول  
 عليه غير مستقيم فتأمل



فقال يا كوكب الدنيا  
فأعلا وكبري الشيم  
سواء وهي صفة  
العلم على الحقيقة  
فقال فعلم العلم  
الشيء هي صفة العلم  
على الحقيقة  
فقال يا كوكب الدنيا  
فأعلا وكبري الشيم  
سواء وهي صفة  
العلم على الحقيقة  
فقال فعلم العلم  
الشيء هي صفة العلم  
على الحقيقة

المجموع العالم والمفرد فقط  
 فان بين وبين الاختلاف  
 تقدم الحس وهو تقدم الاعراب  
 اشتغال لاخر بحركة الجاذبة  
 من ثمانية الى ثمانية اعراب  
 الاعراب كما انما تعلق في  
 والغير فاعان ولا يخرج من  
 ذلك فكل الحس في اللغة  
 بكسر اللام وفتح السين  
 في قولهم لا اله الا الله  
 باللام او بالسين  
 في قولهم لا اله الا الله  
 في قولهم لا اله الا الله

في هذه النسخة  
 من هذا الكتاب  
 في سنة ١٢٠٠  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠

وَالْحَدِيثُ يَقُولُ نَسَقًا بِالْمَعْرُومِيَّةِ وَأَمَّا تَوْفُقُ فَمِنْ عَا الضَّمِيمَةِ بِالسَّطَةِ عَدَمِ  
 اسْتِغْلَالِ مَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ بِالْمَعْرُومِيَّةِ أَعْنَى الْمَقَالِ لِمَا يَتَّبِعِي فِيهِ لَاشْكًا فِي أَنَّهُ يُفْهَمُ عِنْدَ سَمَاعِ  
 لِقَاطِصِ الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُفْهَمُ الْمَقَالُ يَتَّبِعِي فَكَيْفَ بَيْنَ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ أَنَا إِلَيْهِ  
 الْيَقِينُ لَا يُوجِبُ بَرُونَ الْمَطَابِقَةِ فِي هَذَا مَا خَيْرُ فِيهِ الْعَدْلُ فَرَأَيْتُمْ قَرِينًا وَقَدْ بَدَلْنَا  
 فِيهِ هُنَا بِالطَّبَعِ مِنَ اللَّهِ وَعَنُونِي فِي تَرْجُومَةِ الرِّسَالَةِ الْعَصْدِيَّةِ: أَلَا أَنَّهُ لَا يُبْلَغُ الطَّبَعُ فِيهِ  
 مَزْنِيَّةٌ كَمَا لَمْ يَصِفُوا أَنَّ الْأَمْوَالَ مَدْفُونَةٌ بِأَوَّلِ نَهْائِهِ لَا يُتَّبَعِي الْمَاءَ الصَّافِي فِيهِ وَنَهْائِهِ  
 الْمَاءَ صَرَفًا هَذَا لَوْ أَنَّ الْعَطَى لَمْ يَكُنْ كَمَا مَضَى طَعْنٌ تَحْتَ يَدِ الْفَتْحِ سَبْعَةً سَبْعًا هَذَا  
 الْكَلَامُ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَعَدَّى وَبِاللَّهِ اتَّفَقِيكَ لَأَقْعَاءَ فَإِنَّ اللَّفْظَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَقَالِ  
 الْكَلَامُ صَوْنٌ فِيهِ الْمَقَالُ مِنَ اللَّفْظِ وَدَلَالِيهِ عَلَيْهِ مَتَأَخَّرَ عَنْ تَذْكَرِ الْوَضْعِ فَإِذَا  
 سَمِعَ الْإِسْمَ بِالْوَضْعِ لَفْظًا زَيْدٌ مِثْلًا تَذْكَرُ الْوَضْعُ لَوْ ضَعُوهُ لَعْنَاهُ فَقَدْ خُصَّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ فِي  
 ضَمِّهِ تَذْكَرُ الْوَضْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْتِخْفَاءُ الْوَضْعِ بِرُونَ حُضُورِ طَبَعِ فِيهِ فَلَيْسَ الْعِلْمُ بِالْإِسْمِ  
 بِالْمَعْنَى عِنْدَ سَمَاعِ اللَّفْظِ فِي ضَمِّهِ تَذْكَرُ الْوَضْعِ دَلَالَةً أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَدُنْ الْأَوَّلِ وَفِي ذَلِكَ الدَّلَالَةُ  
 مُتَأَخَّرَ عَنْهُ يَلْزَمُ لِلدَّلَالَةِ مَا إِذَا هُوَ بَكْتَبِ مِنَ اللَّفْظِ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ التَّعْبِ  
 إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَرَادُ اللَّفْظِ اللَّاقِظِ وَالَّذِي دَعَاهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ فَتَقَعُ مَا سَمِعَ الْإِسْمَ  
 يَوْضَعُ فِيهِ عَلَى الرَّجَاءِ الْعَامِ لَفْظُ تَذْكَرُ وَضَعُ بِهِ الْعَرَبُ وَحَقَرُ عَلَيْهِ مَقْرُونُ الْحَدِيثِ  
 وَالزَّمَانِ فِي ضَمِّهِ تَذْكَرُ الْوَضْعِ وَلَيْسَ هَذَا دَلَالَةً لَلْفِظِ وَلَا يُفْهَمُ مِنَ اللَّفْظِ  
 الْوَضْعُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَرَادُ مَا يَلْبَسُ حُضُورُ الْمَقَالِ الْمَوْضَعُ لَمْ يَلْبَسُ فِيهِ قَدْ خُصَّ  
 عِنْدَهُ بِالْعَهْدَةِ الثَّلَاثَةِ إِلَيْهِ مِنَ اللَّفْظِ مَا حَيْثُ أَنَّهُ مَرَادُ فَمَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ وَالزَّمَانُ  
 فِي رِيَاءِ هَذَا الْأَتْفَانِ هُوَ الدَّلَالَةُ النَّصْبِيَّةُ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنَ سَمَاعِ قَرِينًا







وَتَقُولُ إِنَّهُمْ نَسَبُ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْقِ الْجَرِّ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا  
 أَذْ لَا يَدْرِي نَعْمِيمُ النَّسَبِ بِحَيْثُ يَشْتَمِلُ النَّسَبُ حَقِيرًا أَوْ صَوْرَةً  
 يَخْلُقُ الْقَاعِلَ فَادَّةً مَرَّةً بَيْنَهُ عَمَّا يَلْقَى الْمَرْفُوعَاتُ وَكَذَلِكَ الْمَقْدُورُ  
 فَقَدْ يَجِيءُ إِلَى الْبَاءِ الْمَصْدَرِيَّةِ الْأُولَى لَمْ يَتَّخِذْ لَهَا قِيَامًا مُتَّصِلًا  
 قَوْمًا وَأَمَّا اخْتِصَارُ التَّعْرِيفِ بِالْقَاعِلِ وَالنَّصْبِ بِالْمَفْعُولِ لَأَنَّ التَّعْرِيفَ  
 يَقْبَلُ وَالْقَاعِلُ قَلِيلٌ بَيِّنٌ وَجَمْعُ الْاِخْتِصَارِ فِيهَا مُوَاضِعٌ لِلْأَعْرَابِ  
 لَكُونِهِ مَعْمُولًا بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْعَمَلِ <sup>فَاعْطَى</sup> فَاغْطَى الْعَمَلُ لِلْقَلِيلِ الظَّاهِرِ  
 الْقَلِيلُ لَكُونِهِ مَفْعُولًا كَمَا يَبَيَّنُ وَدَخُولُ أَمَامَ التَّعْرِيفِ فِيهِ الْمُنْتَخِصِ  
 عَمَّا الْفِعْلُ لَا يَجُوزُ وَبِهِمْ مَنْ جَعَلَ التَّرَكِيبَ مَعَهُ لَمْ يَتَّخِذْ مَعَهُ الْجَعْلَ  
 فَصَارَ مَاءٌ فِي الْمَعْنَى فَاغْطَى الْقَلِيلُ بِجَعْلِهِ لِلْقَلِيلِ وَالْيَقِينُ  
 حُدُوثُ الْجَعْلِ مَعَ الْأَعْطَاءِ لِقَوْلِهِ قَالَتْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْعَرُوضِ  
 لَأَنَّ الْأَعْطَاءَ لِلْقَلِيلِ يَأْتِي بِجَعْلِهِ قَادِرًا لَهُ فَاغْطَى عَمَّا  
 رَضًا لِلْقَلِيلِ وَلَكِنْ أَنْ يَجْعَلَ لِلْقَلِيلِ تَغْلِيلًا وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي  
 مَحْدُودًا أَيْ أَعْطَى الْقَلِيلُ مَا أُعْطِيَ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ لِأَجْلِ هَذَا الْقَلِيلِ  
 فَإِنَّهُ يُقَيِّسُ عَلَيْهِ لِكُلِّ شَيْءٍ فَتَأْتِي <sup>فَاعْطَى</sup> فَاغْطَى وَلَمْ يَكُنْ لِمُضَافِ إِلَيْهِ  
 عَلَامَةٌ غَيْرُ الْجَنْتِ جَعَلَ عَلَامَةً لَهُ جَعَلَ الْأَعْطَاءَ لِلْجَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ  
 اضْطَرَّ لَدَيْنَا وَلَا ضَرْفُ الْبَيِّنَاتِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ابْتِغَاءً لِكُلِّ لَانْتَرَى  
 إِلَى قَوْلِنَا مَرَدَّدًا يَزِيدُ فِي يَوْمِ الْجَمْعَةِ لَتَأْجِدِيهِ كَمَا كَثَرَتْ دُونَ  
 كَثَرَةِ الْمَقَاعِلِ فَاغْطَى الْمَعْنَى بِكَثَرَةِ الْمَوْضُوعِ فِي الثَّقَلِ <sup>فَعَمِلَ</sup>

لَا يَتَّقِي

الظَّاهِرُ اخْتِصَارًا إِلَى بَيَانِهِ لِاحْتِيَاجِ مَعْرِفَةِ الْجَرِّ إِلَيْهِ لِأَعْيَانِ الْعَالَمِ فِي  
 مَقْبُولِهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَتَأْخِيْرُهُ عَمَّا يَلْقَى الْأَعْرَابُ لِأَنَّ  
 تَعْرِيفَهُ مَوْضُوعًا مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِ وَالْأَعْرَابُ <sup>بِمَعْنَى</sup> بَيَّنَّ قَالُوا آخِرُهَا  
 عَمَّا يَكُونُ سَبَبًا بَعِيدًا يَخْلُقُ الْاِخْتِصَارَ فَإِنَّ سَبَبَ قُرْبٍ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ  
 سَوَاءِ الطَّرِيقِ وَقَالُوا بِالْمَعْنَى مِنَ الْفِعْلِ الْعَمَلِ <sup>بِمَعْنَى</sup> بِأَيْ يَتَّقِي أَيْ يَجْعَلُ  
 دُونَ غَيْرِهِ فَيَبَيِّنُ عَمَّا يَلْقَى سَبَبًا لِلتَّعْرِيفِ لِيَسِيْرَ الْأَعْرَابُ لِاخْتِلَافِ  
 قَالُوا الْأَعْرَابُ سَبَبًا غَيْرَ قَامٍ يَخْلُقُ الْعَالَمَ لِأَنَّ الْقَالَ يَتَّقِي بِالرَّسَائِلِ  
 وَيَأْتِي بِهِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِ وَالْمَعْنَى بِهَا وَالْإِمَامَةُ لَأَنَّ الْقَالَ لَا يَقْرَأُ  
 النَّارُ الْعَرَفُ مَا قَوْلًا يَبَيِّنُ بِجَعْلِهِ خِلَافَةَ الْمَاءِ أَلَا النَّارُ دُونَ نَقْلِ الْمَاءِ وَ  
 بِالْجَاوِزَةِ النَّارُ الْمَاءَ فَتَأْتِي <sup>فَاعْطَى</sup> فَاغْطَى الْمَعْنَى الْمُقْتَضِ أَيْ مَعْنَى لَمْ يَزِدْ أَنْ  
 اللَّامُ لِلْعَمَلِ الذَّهْنِيَّةِ فِيهِ قُوَّةُ التَّكْلِيفِ وَالْمَعْنَى الْمُقْتَضِ لَا يُوَظَّفُ فِي الْعَمَلِ  
 عِنْدَ الْبَرِّ يَتَّبِعُ وَلَا ذَائِلُ الْمَلِكِ غَايَةُ الْحَالِ وَيَقْدَرُ بِالْبَاءِ فِي جَعْلِهِ قَدْ  
 كَوْنُ الْفِعْلِ مُضَافًا إِلَيْهِ كَمَا وَمَعْنَى فَقَدْ عَقِلَ مَا قَالَهُ لَمْ يَبَيِّنْ بِجَوَهِ  
 لِقَوْلِهِ <sup>فَعَمِلَ</sup> فَعَمِلَ وَفِي مَوَازِنَ يَزِيدُ الْبَاءُ عَمَّا يَلْقَى غَلَامٌ زَيْدٌ فَالْعَامِلُ عِنْدَ بَعْضِ  
 حَرْقِ الْجَرِّ وَعِنْدَ بَعْضِ الْمُضَافِ الثَّانِي عَمَّا حَرْقِ الْجَرِّ <sup>فَعَمِلَ</sup> فَعَمِلَ وَالْمَقْدُورُ  
 مَا يَلْقَى الْأَعْرَابُ وَالْعَالَمُ وَالْمَعْنَى الْمُقْتَضِ أَرَادَ تَقْصِيلَ اقْتِصَاءِ الْمَعْنَى  
 الْمُقْتَضِ فَإِنَّهُ نَائِيٌّ يَتَّقِي الْوَكَايَةَ الثَّلَاثَ وَثَانِيَةً مَا سَوَى الْقَصَّةِ فَإِنَّهُ  
 مَا سَوَى الْكَلِمَةِ وَثَانِيَةً يَتَّقِي الْحَرْفَ الثَّلَاثَ وَثَانِيَةً مَا سَوَى الْوَاوِ ثَانِيًا  
 وَثَانِيَةً مَا سَوَى الْمَالِقِ فَهَذِهِ اقْتِصَاءُ سِتَّةٍ <sup>فَعَمِلَ</sup> فَعَمِلَ أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَعْرُوفُ الَّذِي

الغنى قدر الباء والفتح

أما في غير هذا

وهذا ضعف لا حرف الباء  
 لا يخلو ما لا يكون مدحاً  
 أو لا فاعلاً لا لا ينفصل  
 أو لا ينفصل لا لا ينفصل  
 أو لا ينفصل لا لا ينفصل  
 أو لا ينفصل لا لا ينفصل  
 أو لا ينفصل لا لا ينفصل  
 أو لا ينفصل لا لا ينفصل

والآخر  
 الذي هو  
 الضمة  
 يمتنع  
 من  
 الهمزة  
 والواو  
 والياء  
 والالف  
 والراء  
 والزاي  
 والسين









المفتي



يا غلام الله واللفظ الموضع يطئن على الجوف والعرض للتمني نعم لو كان الاختلاف  
 في الام  
 في الام  
 في الام

عليه السلام  
محمد كذا وليت  
مخافة الى ان  
وكذا في انوار  
وغير هذا

فانما يشهد هذا

اللغوى للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلمة بالإنشاء والبيان  
 إن الكلمة أنشأ عنها الاصطلاح في العلم <sup>واللفظية وهي اللفظة</sup> والاصطلاح هو اللفظ <sup>وهو لفظ واحد المعنى متعدد</sup> الذي  
 الكلمة اللغوية وإن الكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاح في الكلام وتخصيص

بالاستاذ  
الاستاذ ايضا  
الكلمة الفقهية

الشيخ والشيخ  
في القيد فاريد  
الخير ازا الله دته

فانما يشق هذا اللفظ اجتنابا لا بغيره للشيء <sup>الذي</sup> لا يقبله العقل <sup>من</sup> ان يكون له نفس  
منها لان ذلك من الصفات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَلَامُ التَّعْظِيمِ لِما خَصَّصَ بِهِ اسْمًا كَالْيَسِيرِ بِمَعْنَى التَّعْظِيمِ بِمَا فِيهِ اسْمٌ وَمِنْ  
 الْمَعْنَى التَّعْظِيمِ لِلْجَلَالِ مَا يَكُونُ مَكْتَفِيًّا بِهِ إِذَا دُعِيَ الْمُرَامُ غَاثًا فِي الْقَامُوسِ  
 فَلَا يَجْعَلُ إِسْمًا سِيمًا يَأْصُلُ عَلَيْهِ قَالَ الْفَرُّقِيُّ لَا يَجْعَلُ التَّعْظِيمَ عَيْنَ الْيَسِيرِ قَوْلُهُ  
 قَالِ الْمَصْنُوعُ اسْمٌ فَاعِلُهُ الْمَصْنُوعُ يَقْتَضِي اسْمًا فَاعِلُهُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا أَنَا يَكُونُ  
 اسْمٌ فَاعِلُهُ لِمُتَّحِصِ الصُّفَةِ الْعَزِيزَةِ بِأَلَمِ الْفَاعِلِ فِهَذَا يَنْتَبِهُ بِالْعَجَامِ فَيَسْأَلُ  
 يَسْأَلُ وَلَا يَقْرَأُ قَا حَفْظَهُ وَلِلتَّعْظِيمِ عَنْهُ نَظَائِرُهُ وَعَدَّهُ مِنْ هَذَا إِيَّانَا وَأَجْهَهُ

عقب بالضم  
والجيب  
اللقف  
الواسع  
نقط بالسواء

أه يا باغي الكلام في اللغة  
تلفيها: أداء المرام

معظم غماره <sup>في</sup> فلا يلزم الخاك لهما أي الخاك المنضمة والمنضممة في تضمة  
في الكل جزم ومن قاله فلا يلزم الخاك لهما في الكلام الشائع فقد صيغ على بعده <sup>الاضافة للفاعل وما</sup>  
نفسه المرجح ولو جعله اليمية جزم في الكلام كان انتم الكلام الكائنين <sup>دور الثلاث</sup>  
نعتي واضحا غير محتاج الى هذا المدقيق لكنه لم يبلغت اليه لاحتياجه <sup>الاحتياط</sup> الى توضيح كون اليمية التي ليست يلغظ جزم اللفظ وإنما قال ان المنضممة <sup>الاحتياط</sup>

انا النضما هو المجموع و  
والنضما والنضما ١٢ واحد  
من النضما فقط ١٢ واحد  
III  
انا النضما اسم الفاعل  
هو المجموع والنضما  
اسم المفعول والنضما  
فلا يلزم ان

يَجْمَعُ الْكَلِمَتَيْنِ وَالْأَسَدُ سَوَاءٌ إِنْ أَدْبَا أَلَا أَسَدًا نَبْتُهُ أَخَذَ الْأَمْرَ إِلَى  
الْآخِرِ وَأَوْفَتْهُ كَلِمَتُهُ فِي الْآخِرِ فَقَدْ سَمِيَ لَانِ سَبِيًّا مِنْهَا لِأَنَّهُ جَاءَ الْكَلَامَ يَلِ  
مَذَلُولَةٍ أَوْ سَفْعَةٍ لِأَجْزَائِهِ فَأَمَلُ **قوله** أَنَّهُ تَضَمَّنَا بِسَبَبِ اسْتِثْنَاءِ  
الْآخِرِ سَبَبُهُ الْأَشْيَاءُ بِأَعْيَادِهَا أَلَا أَسَدًا صَارَ بِأَعْيَادِهَا يَجْمَعُ الْكَلِمَتَيْنِ  
وَيُتِمُّ الْمَقْصِدَ بِمَا فَلَعَقِيلُهُ مَا تَضَمَّنَا كَلِمَتَيْنِ لِلْأَسَدِ لَكَ أَنْ تَسْبِ **قوله**  
خَرَجْتَ الْمَرْهَمَاتِ أَعْلَى الْمَرْفَعَةِ لَكِنَّهُ فِي زَيْدٍ قَامَ حَقُّهُ فَإِنَّ الْجَمْعَ يُصَدَّقُ  
عَلَيْهِ الْجَدُّ وَفِيهِ أَنَّهُ فُلَيْكُهُ لَا مَا سَمِعْتُمْ إِنْ خَشِئْتُمْ فَإِنْ سَبَبَ فَيُجْعَلُ كَلِمَتُهُ مَا  
عِبَارَةٌ عَنْ لَفْظٍ نَوْصُوعٍ بِفَرْيَدَةٍ إِنْ الْبَحْثُ الْعَوْنُ عَنْ الْإِغْطَاظِ الْمَوْضُوعِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

قد

قوله وَيَسِّرْهُمَا لِلْعَذَابِ أُولَ الْأَوَّلِينَ تَبْدِئُ فِيهِمْ وَخَلْقُ

التَّخْرِيفُ عَلَى زَيْدٍ أَبْعَدُ قَائِمٍ وَمَثَلُ تَسْمِيهِ بِالْحَقِيدَةِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَقُولَ **قَوْلُهُ** فَإِنْ  
 الْأَخْبَارُ فِيهَا مَخْرُجٌ مِنْهَا مَرْكَبٌ <sup>وَكَلَّمَ الْأَخْبَارَ بِحَقِّهَا كَمَا تَقُولُونَ</sup> سَمِعْتُ الْخَرِيفَ زَيْدٌ قَائِمٌ أَبْعَدُ قَائِمٍ أَنْ يَنْظُرَ لَكَ الْخَرِيفُ  
 عِنْدَهُمْ قَائِمٌ وَقَاعِلٌ خَالِصٌ عَنْهُ <sup>وَلَا يَبْذُوبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهُ الْمَذْكُورَةُ وَأَخْلَصَ</sup> وَلَا يَبْذُوبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهُ الْمَذْكُورَةُ وَأَخْلَصَ  
 فِي تَغْيِيرِ الْكَلَامِ نَحْوُ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ جَعْلِ الْكَلْبِ وَالْإِصْبَاعِ مِنَ الْكَلْبِ حَقِيقَةً أَوْ  
 كَلَامًا **قَوْلُهُ** فَإِنَّ فِي كَلِمَةِ هَذَا اللَّفْظِ وَلِذَلِكَ ائْتِيَ بِأَعْرَابِ الْكَلِمِ وَيَعْلَمُ سَمْعًا

[illegible]

يَجْتَنِبُ إِلَى التَّعْقِيمِ لِأَوْفَالِهِ لِمَا جَسَّدَ

فَيَدَا قَا عَمَّ يَكُونُ عَمَّ فَلَامَا قَالَ ظَالِمًا لَّيْسَ لِي بِنِعْمَةِ رَبِّي عَلَيْهَا لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِسُورَةٍ أُخْرَىٰ سَأَذْهَبَ لِي مِنْهَا حَقًّا سَأَخَذُ مِنْكُمْ مَثَلًا لَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَهُمْ لَا يُلَاحِظُونَ

تَحَقُّقُ أَقْرَادِهِ الْكَلَامِ فِي هَذَا التَّوَكُّيْبِ كَتَحَقُّقِ أَقْرَادِهِ فِي مَرْثِيَةِ أَقْرَامِ رَجُلٍ  
تَحَقُّقُ أَقْرَادِهِ الْكَلَامِ وَهُوَ قَامَ عَمَّا نَعْرِفُهُ الْمَقْصَدُ أَيْضًا وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْهِ

ان حيي المبتدأ في قولنا زيدا ضربا مائة الى مجموع اذكي لا يحد ضربا  
قد اتفقوا على ان حيي المبتدأ في قولنا مائة ضربا الذي هو لرادق القول

عَنْدَ صَاحِبِ الْقَصْرِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَجْدُوعًا مُجْعِلًا خَيْرًا وَكَذَا فِي الْهَامِ

[illegible][illegible]

في مثل ان تسمع  
 نقيب معدى تشوب  
 الى معدى وانما  
 خففت الال سقاة  
 الحجو بيما السبل يدنو  
 بلاء تصغير جوارس  
 قول وتسمع  
 بالمعدى الان فلما خذني  
 كاتمة ان اللحنى عاكى  
 الفعل الة قد فقه قد يقا  
 لاجابة ان وجد ثمارا  
 الفعل وحده بتمام مقام  
 المصد والال قد ورد  
 في الكتل هكذا ان تسمع  
 الى بالمعدى تصغير  
 معدى سبل

[illegible]



باعتبار ان هذا هو الحد المنطوق  
ولم يوافق الا في غير المنصرف  
النصرف في جميع الكسرات الغير  
على فعل ان في الاعراب

وقد خد الله  
انفاسه بحاجته  
(د.ف.)

100







وَلَا يَسْتَقِيمُ لِأَنَّ الْإِبْنَ وَالْوَلَدَ وَالْإِلَادَ وَالْأَمَّ وَالْقَرِيبَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ  
 عَنْ التَّخَذِ قَالُوا وَوَجُودَ يَدُونَ أَعْلَى الْإِلَامِ **فَقُلْ** وَكَثَرُ الْكَلَامِ  
 يَدُهُ مِنَ الْإِلَاقِ وَالْقَلْبِ لِلتَّائِيَةِ لِأَنَّ عِلَامَةَ التَّائِيَةِ لَا يَكُونُ تَوَسُّطُ  
 وَمَا أَضِيقَ الْبَيْتَ وَالْجَلَّالَ أَتَى بِكُنْ مُشَى وَصَمِيرُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
 شَعْدًا أَيْ غَيْرَ شَيْءٍ إِلَّا فِي الشَّرْكَ كَمَا لَا زَيْدٌ عَمْرٍو وَلِخَافِ التَّاءِ  
 بِسَلَا مُضَافًا إِلَى الْمَوْتِ أَفْطَحَ عَنْ بَحْرٍ وَخَلِيفَةُ الْقَلَا  
 أَمَّ فِي الْأَصْلِ وَالْأَوَّلِ وَالْكَثْرُ فِي الْإِلَاقِ **فَقُلْ** فَإِذَا أَضِيقَ إِلَى  
 الْمَظْهَرِ يَجِبُ فِي هَذَا الْمَظْهَرِ أَنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً **فَقُلْ** فَلِذَا لَا يَكُونُ  
 أَعْرَابٌ بِالْحُرُوفِ يَكُونُ مُضَافًا إِلَى مَضْمُونٍ لِيَجْزِيَ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ لَا طَائِلَ  
 نَحْتَهُ **فَقُلْ** وَمَعْنَاهَا مَعْنَى التَّائِيَةِ لِأَنَّ تَكَرُّدَ الْوَحْدَةِ مَرَّةً **فَقُلْ**  
 وَهُوَ يَجْمَعُ بِالْعَوَاوِلِ وَالتَّائِيَةِ سَوَاءً كَانَ مَقْرُودُهُ مُتَوَكِّفًا أَوْ مُتَكَيِّفًا  
 أَوْ غَيْرَ سَلَامٍ فِيهِ يُنْظَرُ إِلَى الْمَصْدُورِ فِي بَحْرِ الْجَمْعِ فِي شَرْحِ أَنَّ قَوْلَهُ  
 وَأَمَّا كَانَ أَشْكَأَ فَذَكَرَ عِلْمَ يَعْمَلُ بِأَسْتِطَاعَةِ التَّذْكِيرِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُعْنَى عَنْ  
 أَشْطَرِ التَّذْكِيرِ التَّعْيِيرِ بِمَعْنَى الْمَذْكَرِ الْمَعْنَى لِلْعَامَّةِ عَنِ التَّعْيِيرِ  
 أَوْ الْمَقْصُودِ أَنَّهُ لَمْ يَتَرَفَعْ مَعْنَى التَّكْيِيبِ إِلَّا مُضَافًا إِلَى مَا يَجْمَعُ  
 الْأَصْطِلَاحَ أَعْنَى مَا يَقْبَلُ الْمَذْكَرَ وَلَوْ جُوزَ قَطْعُ عَلَى تَعْيِيرِ لَفْظُ جَمْعٍ  
 فِي الْمَذْكَرِ الْمُسَامَاةِ بِكُنْ إِذَا خَالَفَ فِي أَحْوَالِ عَشْرِينَ بِأَنَّ يُرَادُ بِهَا مَا هُوَ  
 عَلَى جَمْعٍ الْمَذْكَرِ وَلَيْسَ بِهِ **فَقُلْ** وَعَمْرُوكَ وَأَخْوَاطُهُ الْمَرَادُ بِالْأَخْتِ الْمِثْلُ  
 عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ يَقُولُ وَتَطَائُرُهَا الشَّبَعُ وَبِهِ فَيَسَّرَ التَّشْبِيرَ حَيْثُ قَسَرَ

المعجم في كونه من الألف  
 عند بعضهم أعراب كذا باله  
 على يد عند الأضافه إلى المعجم  
 أيضا جيل

وفي نظر لانه لا يكيد بما قبله  
 ولعله قد كثر

فإن قيل لا بد من أن يكون  
 في قوله أعراب كذا باله  
 على يد عند الأضافه إلى المعجم  
 أيضا جيل

السميات الأضواء للأشياء  
 والنظائر لا ينتمى إلى التناوب  
 والشاكلة كإبي الأضواء  
 فقط

الالف في التبريد  
 الف في التبريد  
 الف في التبريد

كَلَامًا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أَخَهَا فَاسْتَحَارَ الْأَخُ لِلْمِثْلِ لِمَا عَارَفَ عَيْنَهُ  
 غَيْرَ مُنْتَوَعَةٍ لِلْعَارَةِ **فَقُلْ** قَالَ لَوْ أَنَّ أَطْلَاقَ عَشْرِينَ عَلَى ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ  
 عَشْرِينَ وَكَأَنَّهُمْ يَلْتَقُونَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ يَجْزِي عَشْرِينَ وَهُوَ يَصْدُرُ تَغْلِيلُ  
 لَعْنِ الْمَشْغُوكِ وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكَرَ لَا يُفِيدُ أَنْ ثَلَاثِينَ قِيَامُ  
 قِيَامِ بَيْتٍ جَمْعُهُ الْأَمَّ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْعَصْرُ تَغْلِيلُ الْعَامِ عَلَى  
 الْخَاصِّ وَيُفِيدُ هُوَ أَنْ يُقَالَ الْأَعْدَادُ مُلْتَمِةٌ مِنَ الْأَحَادِ جَاسِلَةٌ  
 مِنْ تَكَرُّدِ الْأَحَادِ لَا مِنْ تَكَرُّدِ مَرَاتِبِ الْأَعْدَادِ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ كَأَنَّ فِي  
 أَنْهَا لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا **فَقُلْ** وَأَطْلَاقَ ثَلَاثِينَ عَلَى تِسْعَةٍ وَعَلَى تِسْعَةٍ  
 وَثَلَاثِينَ وَهَكَذَا **فَقُلْ** وَأَيْضًا هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّهُ يُقَالُ بِجَمْعٍ  
 هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَكَ فِيهِ لُطَافَةٌ **فَقُلْ** وَكَأَنَّهُمْ أَغْرَابُ الْمُتَعَمِّقِ فِي تَحْقِيقَاتِهِ  
 الْأَوَّلِ النَّزْلُ مِنْ تَحْقِيقَاتِهِ لِأَنَّ بَيَانَ الْوَجْهِ الْأَصْلِي يُعْنَى عَنْ مَوْجِدِ الْبَيَانِ  
 فِي الْمَخْفِ وَلَا تَهْ لَا يَسْأَلُ عَدُوَّهُ لَمْ يَلْهُمَ فَرَحٌ لِلْوَاحِدِ بِمَا كَلَّفَهُ وَكَذَا لَا يَسْأَلُ عَدُوَّهُ  
 قَوْلَهُ وَهُوَ عِلَامَةُ الشَّيْءِ وَالْجَمْعُ قَوْلُهُ **فَقُلْ** وَخِ أَيْ خِيَامُ قَائِدِهِ  
 لِلْأَعْرَابِ لِأَنَّ فُلْتَ الصَّلَاحِيَّةَ مُنْتَوَعَةً لِأَنَّ الْعِلَامَةَ لَا تَعْنَى  
 غُرَابٌ يَتَغَيَّرُ فَلَمَّا هَذَا الْبَيَانُ مِنَ تَعْيِيرِ الْعِلَامَةِ يَلْهُمُ تَبْدِيلَ عِلَامَةِ  
 بِعِلَامَةٍ فَإِنَّهُ يُعَدُّ مَا كَانَ الْأَلْفُ عِلَامَةَ الشَّيْءِ جَمْعُ الْعِلَامَةِ  
 أَمَّا الْأَلْفُ أَوَّلُ الْبَيَانِ فَيُبْدِلُ الْأَلْفَ بِالْبَيَانِ كَيْدًا لِيُعْلَمَ بِعِلَامَةِ لَا تَعْنَى  
 الْعِلَامَةِ **فَقُلْ** وَكثرة الشَّيْءِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجَمْعِ وَتَأْنِيهِ  
 لِإِضَافَةِ الْبَيَانِ تَعْنَى الْجَمْعِ إِلَى الْأَمَّةِ وَالسُّرُوطِ الْفُلُكَةِ إِذَا كَانَ

المعجم في كونه من الألف  
 عند بعضهم أعراب كذا باله  
 على يد عند الأضافه إلى المعجم  
 أيضا جيل

فإن قيل لا بد من أن يكون  
 في قوله أعراب كذا باله  
 على يد عند الأضافه إلى المعجم  
 أيضا جيل

السميات الأضواء للأشياء  
 والنظائر لا ينتمى إلى التناوب  
 والشاكلة كإبي الأضواء  
 فقط

الالف في التبريد  
 الف في التبريد  
 الف في التبريد



والنفس لما قبله هو قديم  
اللفظ أو تقديره فإنه نفس  
الاضطراب لما ذكره المصنف

اللفظ أو تقديره هو قديم  
اللفظ أو تقديره فإنه نفس  
الاضطراب لما ذكره المصنف

اسماء واكثر ان كان صفة **فقه** اخلوا النصيب على الجلالة انسبه للقول  
**فقه** انشاد في تقسيمه اليها فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال  
لفظا وتعديدا لقد ادرج في هذا البيان قولنا الاول ان قول  
التعديري بيان لا قسم المقسم السابق بنا للتعليم الاخر لا غراب  
كما ذكره بعض النصارى وكلامه يبي ذلك البعض ما ذكره على ان  
**فقه** لفظا او تعديدا تفصيل لا اختلاف العوالم لا لاختلاف الآخر  
والثانية ان قوله والتقدير وعديله معرقات يتعريف العهد  
والثالثة ان هذا الكلام متصل بما قبله كما ان النضال **فقه** ولما  
كان التعديري اقل انشاد في وجه تقديم التعديري مع ان اللفظي  
لكونه الاصل احدث بالتقديم ولا يعيد ان يما في التعديري بخلافه  
اولا بالتقديم مقام البيان **فقه** التعديري لا غراب الاشارة  
تفسيره بالاعراب المعديري لفظا **فقه** واللفظ في ما عداه **فقه**  
في الاسم المعرب الذي قد ادى الاعراب فيه اشارة ترجيح  
جعله موضوعا لمرجع التباين والى ترجيح حذف الحذف  
المضاف في قوله تعدد اى تعدد اعرابه لان حذف الفضلة المكون  
من حذف العدة وبيان الغم ببيان اليه ومنهم من طال عليه  
طريقا ترجيح وانه ذلك فانه هذه الوجه الظاهر السري  
وليس لانه انما يجعل ما عداه عن حوى اعرابا لا غراب فيه  
لا انه المبيح في الاعراب بل هو القدر **فقه** في اخره الاول اخرج

مما ذكره انه فعله التفاضل  
اللام عن ضمها المضاف  
الى اوله لم يجعله كذلك  
بل كما ذكرنا في الاول

الاعراب

اعراب الله في اعرابه لا  
اصح له قوله تعدد الاعراب  
بتعديده اعرابه به

اللفظ أو تقديره هو قديم  
اللفظ أو تقديره فإنه نفس  
الاضطراب لما ذكره المصنف

**فقه** كعضا نية يذكى عصا على ان الالف المقطرة كالمذكورة في  
لوح ذلك في المستعمل ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل  
الاعراب المستعمل كما في قاضي وعد الا على تعدد في قاضي كعضا  
فلم يفرق بينهما قلت قد ترجح تقدير الاعراب في قاضي الى  
تسعة فاق الاستعمال فيه ادى الى الحد في وتوجيه عصا  
التعديرات استعمله الواو المنزلة ادى الى القلب لك ان  
يجعل عصا المتعديرات قاضي بالغة والقصة لتعديرات فليعلم  
به المعتم **فقه** وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل الاسم المعدي  
المعرب بالحركة ليدخل فيه مسلماته وسماحي وعبادي قبله الاول  
ان يفتقد الحركة اللفظية ليخرج عن عصا فان تعدد الاعراب  
فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصا عصوي والمغلب بالالف  
ما تعدد اعرابه فيكون التاء بالالف بعد تعدد الاعراب بالالف  
ضاية ولا يكون تعدد الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عن  
نحوه ان يضاف الى باء المتكلم مع ذلك فيه نعم **فقه** ان  
يقدر قاضي باسم المضاف الى باء المتكلم لان الاعراب في القاصي  
المضاف الى باء المتكلم متعديرات المحذوف من آخر حركة الكسرة  
التي اقترنت الياء لا حركة الاعراب حتى يبين ان تعديدها  
للاستعمال ذلك ان يجعل قوله مطلقا باعرا لا كونه قبله  
اعرابي لهذا التعميم ايضا **فقه** ان مقتضى الاستعمال

اللفظ أو تقديره هو قديم  
اللفظ أو تقديره فإنه نفس  
الاضطراب لما ذكره المصنف

اللفظ أو تقديره هو قديم  
اللفظ أو تقديره فإنه نفس  
الاضطراب لما ذكره المصنف



اَوْ صَحِيحًا **وقد** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا يكون حركة  
 اخرى ادلا بملكه **فصل** هذه الحركة اعرايا كما جعل علامة التنبيه  
 اعرايا لانها مقتضى البناء المتقدم على العايد فلا يمكن ان يكون اثر  
 للعايد والزم ان يكون العايد لتخصيص الحاصلة واما علامة التنبيه  
 فاجد الاثرية ومعنى التنبيه لتخصيص احد هاتين الحالتين والعايد  
 لتخصيص خصوص احد **وقد** يعني كون الاعراب تعديرية ههنا  
 التوعينية مناط قايمة تعميم مطلقا هو قايمة وان جعل متعلقا بهما  
 ولهذا جعله البعض خصوصا يعلاى وكان الشارح **فصل** يجعل ذرية  
 لدفع توهم الاختصاص المخصوص بعلاني بل جعله بداعي حيد المقابلة  
 بينت وبينت قوما كفا في رفا وجوا وسئل رفا فان تعييد المقابلة  
 يدعيوان تعميم المقابلة الاخرى وبذلك ان يراد بعضا مطلقا ما كان اللفظ  
 محذورا وما كان اللفظ ملفوظا فيعلم ان مختلفا ما كان ياوه مذكورا  
 وما كان ياوه محذورا نحو يا غلاما **فصل** ما كان ياوه مبتدئا بالالف نحو يا  
 غلاما فغلاما في وجه تعديرية اعرايا في نحو غلاما **فصل** ما كان ياوه  
 بالالف تعدد الاعراب **فصل** قاصر والواف **فصل** ما استعمل بالالف او  
 الفقة لبيثا وله نحو يا غلاما ويا ايت ويا ايتا ويا ايتا  
**فصل** في الالف **فصل** في يا مكسورا ما قبلها ياء الالف التي  
 في الالف **فصل** في يا مكسورة ما قبلها ياء الالف التي  
 في الالف **فصل** في يا مكسورة ما قبلها ياء الالف التي

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

في عطف على ما مضى

**فصل** ذلك يتجلى ان الآخر ان يكون نحو ويعطى منع فاقاض **فصل**  
 يعق تعديرا لاعراب للاستعانة قد يكون في الاعراب بالحق ويعق ان  
 غرض المصنف من تبيين الامثلة بيان ان التعديري في هذا القسم قد يكون  
 في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحق والاستيعاء الاقسام  
 المستقلة فلا يرد انه بقي اقسام من المستقلة لم يذكره وعقل عنه  
 ومن افاضل كلامه في الشارح **فصل** في تبيين هذا الكلام قصدا  
 لبيان كثرة تولد المصنف اقسام المستقلة فسلط طريقا لا يوصل  
 الى المطلوب فعلى بالقرط المستقيم صراط غير المعصوب **فصل** انجب  
 فالتدليس من اجبت وكذا الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم  
**فصل** في الشارح ان ياذكر انما يذهب من لا يجوز الحكاية  
 في التنبيه والوجه وانما اللفظ من يجوز ذلك فيقال في جوابه عند  
 من بابا عند من من ثابا بالقسم الا انه ايضا يكون في الحركة والحق  
 ونحوه نفعه يعق تعديرا لاعراب للاستعانة قد يكون في حالها  
 قد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر انه لا يكون الا في الشارح  
 الشك ولما كان في المستقلة عن المتعذر يا خصا من المستقلة  
 بعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيا  
 الفرق في ذكر ما لا يكون الاعراب المستقلة تعديري في الاحوال  
 الثالث نحو جاء في احوال القوم ورايت احوال القوم وموت باحي القوم  
 وجاء في سبلوا القوم ورايت سبل القوم وموتت بسبل القوم واما

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
 ما هو اللفظ  
 ما هو اللفظ



قال الشيخ ابو عمرو بن الحارث  
جاء ظاهر كلام النحويين  
ان هذه التسمية المكونة  
من فاعل واخر منفردة بالكون  
ليكون المعرب وتغيرهم  
كل واحد من هذه التسميات  
تبقى لغيره اذا انفرد المنفرد  
بانه الذي يدخله الحركات  
الفعلية فليس له في غير  
الفعلية الا في آخره اذ  
يكون في التثنية والثالثة  
الفعلية ويجوز بالتثنية  
في موضع الرفع هذا  
بقي اسماء كثيرة لا بد  
منها تحت واحد منها  
ان لا يدخله ذلك السمع  
المثلث والتثنية فلا  
يكون غير منفرد فلا  
يكون تحت واحد منها  
وكذا جميع ما عرّب بالحركات  
فدل على انهم يريدون بالجر  
وانما اراد ان اسماء بالجر  
ما هو منفرد في معناها  
ما هو غير منفرد في خواصها  
لا بد من هذا تفصيل العرب  
السبعة وغير المنفرد  
فتوقف معرفة المنفرد  
المعرب على تعريف المنفرد  
غير المنفرد فاذا وافق  
تضمنه عليه اذ لا فرق  
فيهم هو عليها











فأما في قولهم ففعل فلان ففعل فلان  
فالفعل كمالان ولللام وجهان  
أحدهما لا يدل على الفعل ففعل لم  
يكن من غير المنصرف منها ففعل ذا  
منع من التقوية قبل ذلك  
ثانيهما لا دخل ليدل  
والإضافة في اللام من التعريف  
التقوية ففعل وغير ذلك وأما  
اللام على اتصاله فلا يدل على نفي  
الفعل لم يبق على تلك  
إلا أنه لا فاعل ففعل  
أزعم أنه لا فاعل ففعل  
فأعزفه أصح

توبة أحمد  
من غير روضه  
بالضم والكسرة  
البريد والراحم

هـ  
 على نقد بديان يكونا قارا  
 وما يجمعني ابي شيخ لو ما ذرا  
 يكونا كتيبا هما بمن لاي شئ  
 فمن خضعنا محلا النصيب  
 باننا ننفقوا او وقع وانما  
 الضميمة منقح اللفظ  
 فعلى هذا الاكيد انهما

104

تقول اميد في الشيء  
 فاذا املت عناء في  
 ومثل في نهضة ما ولم يات  
 بالالف كذا  
 وصف معناه ومثاله واحد  
 ولم يات بالالف كذا  
 غير النصرف انما يكون  
 في العبارات كـ

وَأَعَدَّ بِلَاغًا قَفْصًا مَرْمَرًا



10



التَّوْحِيدُ بِمَعْنَى التَّجِيدِ وَنَ الْمِيلَ إِلَى اسْتِغْنَاءِ الْمَعْدُولِ وَتَسْمِيَةِ الْأَسْمِ  
 مَعْدُولًا وَذَلِكَ بِمَعْنَى لَا تَمُوتُ بِمَعْنَى الْمَعْدُولِ إِلَيْهِ فَلَا ظَهْرَ أَنَّ الْعَدْلَ بِمَعْنَى  
 الْمِيلَ إِلَى اللَّهِ إِلَى الْخَلْقِ وَالْعَادِلُ بِمَادَّةِ الْأَسْمِ كَيْفَ مَالَتْ عَنْهُ الْهَيْبَةُ  
 الْأَوَّلَى إِلَى الثَّانِيَةِ فَسَمِيَ الْأَصْلُ مَعْدُولًا عَنْهُ وَالْأَسْمُ مَعْدُولًا بِمَعْنَى  
 الْمَعْدُولِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْمَادَّةَ عَدَلَتْ وَلِلَّهِ دَرَجَاتُهَا لِحَاجَةِ صَانِعِهَا وَلَا  
 يَجْدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَقْصُودِ حَاجَةً **قوله** أَيْ خَرُوجَ الْأَسْمِ أَخْرَجَ خَرُوجَ الْفِعْلِ  
 إِذَا لَمْ يَخْرُجْ عَدْلًا **قوله** أَيْ عَنِ الْمَوْضِعِ فَسَمِيَ الصَّبِيغَةُ بِالصُّوْرَةِ لِأَنَّ الصَّبِيغَةَ  
 تَبْطَلُ عَنْ الْكَلِمَةِ بِأَعْيَانِهَا بِإِعْرَاضِهَا عَنْ الْكَلِمَةِ فَيُقَالُ صَبِيغَةُ الْمَاءِ  
 فَالْمَادَّةُ بِالصُّوْرَةِ أَعْمُ مِنَ الصُّوْرَةِ أَوْ يَأْتِي فِيهَا كَوْنُهَا لَرَتْمَةٍ لِلْكَلِمَةِ كَالْقَصْدِ  
 فَإِنَّ أَحَدَ الْأَشْيَاءِ الْكَلِمَةَ لَا تَزِيدُ لَا تَقُودُ بِمَعْنَى أَنَّ الْكَلِمَةَ فِيهِ بِمَعْنَى  
 الصُّوْرَةِ لِلْكَلِمَةِ فَكَذَلِكَ الْإِلَاقُ وَاللَّامُ فِي الْمَعْدُولِ الَّذِي صَارَ عَلَمًا بِالْعَلِيَّةِ  
 فَيَكُونُ سَمْعًا لِلشَّيْءِ بِمَعْنَى مَعْدُولًا عَنْ الشَّيْءِ وَلَا حَاجَةَ لِإِدْحَالِهِ آخِرَ  
 الْإِعْرَاضِ تَعْرِيفُ الْعِلَّةِ بِشَرْحِهَا بِمَعْنَى حَقِّقَةِ الصَّبِيغَةِ أَوْ اسْتِغْنَاءِ كَلِمَةٍ آخَرَى أَوْ بِإِثْبَاتِهَا  
 مَعَهُ وَأَمَّا مَا تَوْفَّقَ مِنْهُ أَنَّ الْإِعْرَاضَ بِمَعْنَى التَّعْرِيفِ يَنْتَقِضُ بِمَعْنَى الْبُعْدِ وَصَحَّتْ  
 يَوْمَ الْبُعْدِ فَإِنَّهُ خَرَجَ بِمَا هُوَ حَقُّهُ مِنْ اسْتِغْنَاءِ كَلِمَةٍ آخَرَى وَهِيَ فِي تَجَلُّافِ  
 تَعْرِيفِ الْمَصْرُفَاتِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الصُّوْرَةُ حَتَّى كَاللَّامِ لِلْمَقَرِّ بِشَيْءٍ أَوْ بِشَيْءٍ الْإِلَاقُ  
 بِحَوَازِ الْعَصْرِ بِشَيْءٍ أَوْ بِشَيْءٍ وَهِيَ الْخَوَالِجُ النَّازِلَةُ بِخِلَافِ الْإِلَاقِ فِيهِ إِذَا  
 يَوْمَ الْبُعْدِ لَا يَخْرُجُ بِمَا هُوَ حَقُّهُ إِلَّا بِالسَّيِّدَةِ فَإِنَّ تَعْدِيلَهُ أَيْضًا بِمَا  
 يَخْرُجُ عَنْهُ **قوله** الَّتِي بَقِيَ الْأَصْلُ وَالْقَاعِدَةُ أَنَا يَكُونُ الْأَسْمُ عَلَيْهَا خَرُوجُ

وهو من اللفظ بالخرجه  
 يخرج من اللفظ عن الظاهر

هذا المفعول  
 هذا المفعول

الْأَسْمُ عَنْ صِبْغَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَفِي الْمَعْنَى ظَاهِرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
 أَصْلُ وَقَاعِدَةُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ عَمْرًا عَلَى صِبْغَةٍ عَامَرًا أَنْ يَقَالَ لِمَا انْتَفَى خُرُوجُ  
 تَوَحُّدِ الْقَوْلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ بَادٍ مَعْدُولًا عَنْهُ بِاسْمٍ بِاسْمٍ الْقَاعِدَةُ تَبْنِي الْعَمَلُ  
 تَبْنِي قَاعِدَةُ الْعَمَلِ فَخَرَجَ عَنْ صِبْغَةِ الَّتِي هِيَ تَبْنِي الْقَاعِدَةَ وَهِيَ عَامَرُ  
 أَيْ عَمْرٌ **قوله** وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا بِصِبْغَةِ الْمُصْنَفِ فِيهِ إِنْ صِبْغَةُ الْأَسْمِ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى صِبْغَةٍ  
 تَعْرِيفُ لِحُرُوفِهِ الْأَصْلُ فِيهِ تَبْنِيَّةُ الصَّبْغَةِ لِلصَّبْغَةِ بِمَا كَانَ بِإِعْرَاضِهَا  
 وَتَبْنِي فِي وَضْعِهِ لَمَعْنَةٍ فِيهِ تَبْنِيَّةُ الْكَلِمَةِ لَمَعْنَةٍ تَبْنِيَّةُ الْكَلِمَةِ لَمَعْنَةٍ  
 تَبْنِيَّةُ تَبْنِي الْعَدْلَ وَالْفَوْضَ لَهُ تَبْنِيَّةُ الْمَوْضُوعِ فِيهِ فَالْعَمَلُ أَنْ يَقَالَ خَرَجَ  
 الْمُسْتَقَاتِ عَنْ الْمَصَارِ بِالسَّامِعَةِ بِتَعْيِيدِ الصَّبْغَةِ بِالْأَصْلِيَّةِ لِأَنَّ  
 صِبْغَ الْمَصَارِ بِالسَّامِعَةِ لَيْسَتْ بِمَعْنَى صِبْغَةٍ أَصْلُ وَقَاعِدَةُ الْمُسْتَقَاتِ  
 مِنَ الْمَصَارِ بِالسَّامِعَةِ بِمَا خَرَجَتْ بِهِ الْمُعْتَبَرَاتُ الْقِيَاسِيَّةُ **قوله** فَلَا  
 يَنْتَقِضُ بِمَا خَرَجَتْ عَنْهُ بِمَعْنَى خُرُوجِهَا لَا اسْمَاءَ اخْتَرَفَهُ الْإِعْرَاضُ وَكَذَا  
 الْأَسْمَاءُ الْمُخْتَرَفَةُ الْأَوَائِلُ مَثَلُ عِدَّةٍ وَالْمَخْتَرَفَةُ الْوَاسِطَةُ كَقَوْلِهِ  
 فِي وَجْهِهِ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ خَرَجَ عَنْهُ بِمَعْنَى خُرُوجِهَا بِإِدْحَالِ خُرُوجِ أَصْلِيهَا  
 خَرَجَ آخَرُ الْمَقَامِ وَالْإِبْلَاءِ فَإِنَّ الْمَادَّةَ لَيْسَتْ بِأَقْبَى فِيهَا فَمِنْ بَيْنِ  
 عَمَلِ الْمُعْتَبَرَاتِ الْقِيَاسِيَّةِ إِلَى الْمَدْعِيَّاتِ فِي الْخَارِجَةِ بِأَعْيَانِهَا قَبْلَ الْمَقَامِ  
 بَرَّةً لَا يَخْرُجُ هَكَذَا لِتَبْنِيهِ أَنْ يَحْقُقَ هَذَا الْمَقَامَ فَمَا قَبْلَهُ بِبَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ خَرَجَ  
 عَنْهُ الْمُعْتَبَرَاتُ الْقِيَاسِيَّةُ كَالْمَقَامِ فَيَصِيدُ عَنْ الْمَقَامِ **قوله** وَالْقَصْدُ  
 هَهُنَا تَبْنِي الْعَدْلَ عَنْ سَائِرِ الْعِلَّةِ فَذَلِكَ تَبْنِي هَذَا الْخَوَالِجِ وَهِيَ تَبْنِي

لا هيته التي عدت  
 لا هيته التي عدت

فان غرضه ذلك  
 فان غرضه ذلك

لا يرد  
 لا يرد

فان المفعول  
 فان المفعول

عند البعض  
 عند البعض

عند البعض  
 عند البعض

عند البعض  
 عند البعض

عند البعض  
 عند البعض

عند البعض  
 عند البعض



اذ لا يشترط المتعدي ان المقصود من تعصيه العلة وتبينها غير المنقوص  
 عن غير المنقوص وبيان العلة في هذا الوجه لا يخصه هذا المقصود **فم** اعلم  
 اننا لم نطعمه قدوة لانه عاا انا اشهر في كنية الخوان خروج ذلك محقق  
 بخالف العلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكليف لا يضطر اليه من غير العلم  
 المتحقق بثبوت امه له اما خروجه عنه فلا يخفف فانه قلت اذا كان بثبوت  
 امه له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا  
 قلت لا يرد بالاصل الا ما يقتضيه ان يكون الاصل عليه لا ما كان عليه  
 وهو في الخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا بالاضطرار في  
 بقوله بالاشهر متى على انهم ارادوا بالخروج محققا لخروج تمام والقياس  
 لا الخروج عما ثبت للمادة وبنيها حكم به في الخروج عما ثبت للمادة  
 فيجوز على ما اعتبروا المبدأ في التبادر في تعريف العلة ويقع ما ذكره  
 انه يخص معرفة غير المنقوص في تعريفه بالمتبوع لانه لا يعرف غير المنقوص بالعله  
 ما يعلم انه منزه عن الكثرة والتعدي فيلزم الدور لا ان لا يلتفت اليه لانه  
 ذلك لانه في العلة التعدي في الحقيقة فيلزم في نطفة العلة ويتدفع اليه  
 الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمنه **فم** لا انهم يتبعوا للعله  
 فيما عدا انهم هذه الامة فجعلوه غير المنقوص للعله التبعة لذات  
 السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التعديري لا يتوقف في معرفة منقوع الفرع  
 فاه التاثير والوصف والجمع والجملة والتركيب ما يعرف بذواته من الفرق  
 والاختصاص فلا يعرف في شيء منها الا بعد معرفة منقوع الفرق واما العلة

وهو قولنا اعلم اننا لم نطعمه قدوة لانه عاا انا اشهر في كنية الخوان خروج ذلك محقق بخالف العلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكليف لا يضطر اليه من غير العلم المتحقق بثبوت امه له اما خروجه عنه فلا يخفف فانه قلت اذا كان بثبوت امه له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لا يرد بالاصل الا ما يقتضيه ان يكون الاصل عليه لا ما كان عليه وهو في الخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا بالاضطرار في بقوله بالاشهر متى على انهم ارادوا بالخروج محققا لخروج تمام والقياس لا الخروج عما ثبت للمادة وبنيها حكم به في الخروج عما ثبت للمادة فيجوز على ما اعتبروا المبدأ في التبادر في تعريف العلة ويقع ما ذكره انه يخص معرفة غير المنقوص في تعريفه بالمتبوع لانه لا يعرف غير المنقوص بالعله ما يعلم انه منزه عن الكثرة والتعدي فيلزم الدور لا ان لا يلتفت اليه لانه ذلك لانه في العلة التعدي في الحقيقة فيلزم في نطفة العلة ويتدفع اليه الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمنه فم لا انهم يتبعوا للعله فيما عدا انهم هذه الامة فجعلوه غير المنقوص للعله التبعة لذات السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التعديري لا يتوقف في معرفة منقوع الفرع فاه التاثير والوصف والجمع والجملة والتركيب ما يعرف بذواته من الفرق والاختصاص فلا يعرف في شيء منها الا بعد معرفة منقوع الفرق واما العلة

الجعيع فاما ما هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرفه بذكره منقوع  
 الفرق كما في سائر الاسباب انا لان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف  
 الا بمنقوع الفرق هذا امر قهري فجعلوه غير منقوع الاولة لانه مشتق لا يثبت  
 بويها جميع الباب ولا يخفى كون العلم بعلية العلة للفرقة بالعله قد ار  
 الفرق بينه وبين سائر الاسباب ان العلم بوجوده للفرقة ذونا العلم  
 بوجوده السائر **فم** انما خرجا كالنساء امه محقق يعني تحقيا بمعنى  
 محققا صفة الخروج من قدر جماله متعدي وهو الاصل وهذه البعدي عن  
 العبارة سيملة في التفسير لان حمله على وصف جماله المتعلق به ان  
 يصح ان يكون وصفا للخروج بحاله نكاحا يبيده عن العلم جدا **فم**  
 جامعة العلوم ثلاثة تلك هي العلوم باقية لا يفقد واحد من مفصلها هذا  
 التعصبي فلما كان العبارة عن العلم لا التعليل اخرجي اعراضها عليه  
**فم** وكذا الحال في احاد وتوحد وثنا ونبذ في الرباع وربيع لا وجه لهما  
 في الرباع وربيع والظاهر في رباع وربيع انما يجعل في تعق **فم**  
 والقوا بجمعها القوا بجمع **فم** لا انهم يتبعوا للعله التبعة لذات  
 فاه اليخرج الذي يستعمل على وقت فعله في حجة الى عشرة بيا السبعة  
 نحو الخاتبة **فم** والتبعية منقوص الى قصده هذا الكلام دفعه انما كان  
 عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدا لان الاعله اذ ليست  
 اوصافا اصلية والتشادة الى ترجيح بعض ما قيل في منقوع ما قامت  
 قيل ان منقوعها لتكرار العلة حيث عدل عن الصيغة وتكرار

اعلم ان المتعدي ان المقصود من تعصيه العلة وتبينها غير المنقوص عن غير المنقوص وبيان العلة في هذا الوجه لا يخصه هذا المقصود فم اعلم اننا لم نطعمه قدوة لانه عاا انا اشهر في كنية الخوان خروج ذلك محقق بخالف العلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكليف لا يضطر اليه من غير العلم المتحقق بثبوت امه له اما خروجه عنه فلا يخفف فانه قلت اذا كان بثبوت امه له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لا يرد بالاصل الا ما يقتضيه ان يكون الاصل عليه لا ما كان عليه وهو في الخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا بالاضطرار في بقوله بالاشهر متى على انهم ارادوا بالخروج محققا لخروج تمام والقياس لا الخروج عما ثبت للمادة وبنيها حكم به في الخروج عما ثبت للمادة فيجوز على ما اعتبروا المبدأ في التبادر في تعريف العلة ويقع ما ذكره انه يخص معرفة غير المنقوص في تعريفه بالمتبوع لانه لا يعرف غير المنقوص بالعله ما يعلم انه منزه عن الكثرة والتعدي فيلزم الدور لا ان لا يلتفت اليه لانه ذلك لانه في العلة التعدي في الحقيقة فيلزم في نطفة العلة ويتدفع اليه الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمنه فم لا انهم يتبعوا للعله فيما عدا انهم هذه الامة فجعلوه غير المنقوص للعله التبعة لذات السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التعديري لا يتوقف في معرفة منقوع الفرع فاه التاثير والوصف والجمع والجملة والتركيب ما يعرف بذواته من الفرق والاختصاص فلا يعرف في شيء منها الا بعد معرفة منقوع الفرق واما العلة







جمع فقول ان الجمع اقواسها اقوس فلا باعتبار عدولها عن اقواس العلم  
 تصور الشدة وخرق العدة **فقه** كبر فعل اسم جنس كسر وقهر فاعله العدة  
 فيه الجمع وانباؤه واخر ما هو في اللغة فاعله انما اخصت بالتداعي  
 كفسقها لغة فاسبقها ان فساق في اللغة واسبقه فاعله علم  
 فان لم يثبت فاعله من فاعله او جاء اسم جنس فاعله فيه الا عمر  
 فانه جاء جمع عام وورق فاعله جاء بمعنى السبب وان يثبت فاعله من  
 جوهه ولم يجرى اسم جنس به لم يجرى الا علما فاعله العدة كنعته فانه وجد  
 قائم ولم يوجدهم الا علما الا اذا كان مع اجتماع الشرطي فيه ليس  
 بعده هذا انما يخص ما ذكره الشيخ الرضوي في ما ذكره في قوله ما في  
 القاموس فم كثر قرأ العتاس ابن عبد المطلب صابئ والكثير  
 العطاء من قوله عا قائم والجمع في الخبر والعلية كالقنوم والجمع في الشر  
 واسم للقبضان ولا تنافي بين تحقق فاعله وما ذهب اليه البشائر من  
 انه لا يدل دليله على ثبوت اصله في هذا القسم كما تقول لان ثبوت الاصل  
 لا يكون بدون ثبوت الاصلية ولا دليله على اصله في النسيئة الى  
 عمر بخلاف كلثة ثلثة بالنسيئة الى ثلث **فقه** فاتهم اعني والعدة ظاهرا  
 الضمير لبيتي تميم ولك ان تجعله للنخاة فاقلت انا كان العدل  
 موجب البناء فاعني اذه في قطام يوجب البناء والاكيد موجب  
 قلت المية اطراد اليوجب البناء بل المعتد اصالة **فقه** تحقق  
 حضارة الخواص العتدية اسم كوكب وفي القاموس جيل بين اليمامة والبرقة

شرط العمل في فعله  
 فاعله فاعله وعلم فعله  
 قبل العلمانية غفيرة

واليمان او الحزم والايه وطما والمكان البرقة وفي بعض النسخ وبار  
 في القاموس ارض بين اليما **فقه** فانها مبتنية وليس فيها الاسبان  
 فيه انه لو اريد انه ليس فيها الاسبان فهو ظاهر المنع وان اريد  
 انه ليس فيها موجب بناء الاسبان فاعبه انما ليس موجب بناء وفيها  
 وزن فعال وهو موجب البناء والصواب في الاسبان الالوزن والوزن  
 لا يستعمل في ايجاب البناء **فقه** فاعبه فيها العدل لضميل سبب لبناء وهو  
 العدة والوزن لا المجموع **فقه** فلهذا يقال ذكر باب قطام هو ما ليس  
 في محله هذا اذا فسر العدة التقدير بما كان لقوة منقحة الحق تحقيقا  
 امالوكا تغية به جزيكا ما هو القرب وهو بالنسب لما يكون بيان  
 العدة في المعركة قائم الى كى باب قطام في محله وقطام اسم امرأة على  
 ما في الصحاح **فقه** العصة هو اسم الاسبان في المصنف هذا الباب الى العدة  
 لان غنى انا عرو في هذا الكتاب في محله فاعني استعمل عن البيا في شجرة  
 فيما بين المحصلي او عرق العدل لعدوله فيمنع تعريف السلف بخلاف  
 ما قاله الاسبان بالباقية حيث لم يبعد في الشارح فسر من الاسبان بالباقية  
 ما لم يفسر المصنف محله **فقه** وهو كون الاسم الى ان يفسر ما حقه  
 هو بعض صفاتها لم يجرى بتفسير الاسبان بان يكون في القاية كما اعني  
 به غنى لانه في تعريف غني وهو ما دل على ان يفسر غايه الاسبان  
 باعتبار معنى محبي لعدم تعيد الاسبان لم يخرج اسم البناء والمكان والاسبان  
 كذا عن التعريف بخلاف تعريفه فانما يحل ليقع في بعض وقاية فان لم

وادوات العمل في فعله  
 البوار العمل في فعله  
 الاخر في فعله  
 الكفار في فعله  
 ايضا في فعله  
 ايضا في فعله  
 كانت لفساد اول

بالقبضان في فعله  
 القاب الاسبان  
 القاب الاسبان  
 القاب الاسبان  
 القاب الاسبان







ترتيب العلم واللام ليس ترتيب المعلوم لان المعلوم العلية واللام  
 لترتيب الفرق **فقد** المذكور من شرط اتصال الوصفية وعدم حصر العلية  
 انتشاره ان ذلك اشارة الى المتحد وان اقراد فينا ويل المتعد يا  
 المذكور فان جعله اشارة الى المتحد لانه اذا رد صرفا رجع الى شرط  
 الاتصال وقد امتنع لانه عدم المصرة وقد ضعفت افع الى الاشارة  
 في مجموع الامور الثلاثة محللة بمجموع الامرئين واجابة الترخا فط  
 الخطاب ولقد انجبت من ذلك هذا التحقيق لم قاله سب الفرق الى الكمال  
 لانه صفة تحريره وفعلة عناته جعل المشوب الى الكمال لانه واحد  
 لم تقوى قيم اذ كليم الشارح كذلك والظاهر ان قيم فلا يخرجه العلية  
 لتقوى اشارة الى الاتصال وتقصيصه وليس مقصودا بالذات وقوله  
 ذلك الله ان الله شرط الاتصال ولذا انه يذلل بشرط مجرد الاتصال  
 علة لكل واحد من الثلاثة **فقد** شرط لعدم اتصال الوصفية اذ يخرجه قوام  
 مرتب بنسوة اوجه هذه السبل على علماء الفتن ونحوهم الى الان حتى  
 قاله الله ان الله يظهر الى الان دليله قاطع على عدم اعمي الوصف العرضي  
 والاستدلال به ان ابي اليعرب قد خولجوا ان يكون انطرافه لا تنفاه  
 شرط وزن العلة وهو عدم قيوله التاء وطولوا الكلام في اللغذ ار  
 عدم الاعتدال يقتضيه البناء لا طائلا فيه فاعرضنا عن الاتصال  
 الى الطوق وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع وانما  
 الحاجة الى القاطع في اعتبارها وانما وجه قطعهم بعدم اعتبارها في اثير  
 لا خلاف الاصل

هذه العلوم العلية صفة  
 الدنيا لكونها القاعقة للفرق  
 صفة لكونها القاعقة للفرق  
 صفة لكونها القاعقة للفرق

وهي اشارة الى الاتصال وعدم  
 بلية  
 زكوا وحيداً للثلاثة  
 من اجل ان الامور الثلاثة

وكون الفرق لذلك لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكد تقديم الظرف  
 على عامله ان المعبر عن وزن الفعل عدم قيوله التاء اصله الفصح ولذلك  
 استخرج اسود مع قوله للجنة لا تسمى اسودة وقيوله لا تعد اذ التاء  
 بعد عروضا الوصفية لانه اصله الوصف الحددي **فقد** وامتنع من الفرق  
 لعدم مصرة العلية اسودة والحيث ما يحسن قال قيوم وامتنع اسودان  
 فرق اسودا وامتنع اسودا من الفرق ولم يحضر في الشارح افاذ التاء  
**فقد** الاولة للجنة السوداء هي الجنة العظيمة السوداء كما ملك الفرق  
 قد وضعف منع افع الى فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية ما غير  
 تحقيق ضعف منع الفرق لا اوجب تقدير العلة ايضا ما في تحقيق  
 ضعف منع الفرق في غير قلم الحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق  
 منع الفرق لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الفرق لتقديره وانما يتحقق  
 منع الفرق في افع الى كما في **فقد** ذي خيلان جمع خال وهو الفرق **فقد** المتناظر  
 بالخال لتقديره مصدريه **فقد** الثاني للجنة السوداء بالبناء فتيده باللفظ  
 ليعايد المعنى والبناء بالبناء لا يبرأ من البناء اذ هو المراد المصاحف  
 الثانية التي فيها التاء والمعنى لا يعرف بالبناء بل بالماز في ذلك  
 على اعتبار العرب تانين فاعرفه قاته دقيق وبالاقتناء حقيقة يقال  
 المراد تاء تنقلب هاء فتاء اخت ليست للثانية ولو تسمى به لم تذكر  
 بمنع وان سمي مؤنث فحالة كماله عرقا في فقال التاء في عرقا  
 الفرق ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للثانية

ان السارح افع الى ان  
 ان السارح افع الى ان  
 ان السارح افع الى ان

ان السارح افع الى ان  
 ان السارح افع الى ان  
 ان السارح افع الى ان

ان السارح افع الى ان  
 ان السارح افع الى ان  
 ان السارح افع الى ان

ان السارح افع الى ان  
 ان السارح افع الى ان  
 ان السارح افع الى ان







والذي باب بالفتح على باب الهمزة  
والذي باب بالفتح على باب الهمزة

في الأصل ذكر الكرياب بمعنى كساب الهمزة فإذا استعمل به يذكر الكرياب  
وأن لا يكون تانيته يتاويله فيجاء إذا استعمل به كذا أنظر في تانيته  
يتاويله في الجماعة وأن لا يكون تانيته كيم قال في النظر إلى المعنى الحسن فأن  
تساوى تذكيره وتانيته استوى الفرق في جهة وإن غلبت تانيته ترجع  
مع الفرق وإن غلبت تانيته فجب قلت أو لا المراد أن شرطه ما يبين  
الثلاثة المذكورة الثلاثة على الثلاثة ولا يتغير الشرطان الآخران على  
أنا نقول إذا كان الموت المتعقبة في الأصل مذكور لا يسمى به العرب المذكر والمؤنث  
تانياً لأنه لا مذكر الذي كان في الأصل وكذلك المتعقبة من الموت بالتاويل  
منقول عن المذكر العربي لا يسمى به بالتاويل وأما ما استوى فيه  
الطرفان فمن حيث أن تانيته يسمى بالمؤنث في موضعين فأنما حيث أنه يسمى  
بالمذكر في موضعين فأنما حيث أنه يسمى بالمؤنث في موضعين فأنما حيث أنه يسمى  
اللفظ بالمؤنث المتعقبة لا يكتفي في موضع الفرق وحسب عليه حاله ما غلب  
تانيته وأما ما غلب فيه فأنما كذا في المذهب لا يجعل المتعقبة عنه المذكر وليس  
الشمس فيه بالمؤنث فالمراد بفتح تانيته **قوله** لا فرق بين الذكر والمؤنث في الأصل  
فيما هو على وجهه أو في بليغته في الأصل الذي يدل على ذلك ما جاء في قوله  
لأن موضع التاويل في موضع فوق الثلاثة فلهذا فرق بين الذكر والمؤنث في الأصل  
عبارت القوم ولا يفتقر إلى البيان والمقصود من العرض فإن بيانهم مني علم وقد  
بيننا التصغير فأنما هو بمنزلة الفرق الأصلي في ميزان التصغير بعد لا يبدل فستوى  
ما بيننا الله في المقصود فأرجو أن يرى أن في حشرك لئلا فيه قائم مقام

لأنه يقع في تصغير فأنما  
فمن كذا وعقرب عقرب  
والنقصير بعد الانشياء  
الذي هو من زوائد الفرق  
نحو النعم بالانشياء  
النساء في تصغير عقرب

الشيء

جرو التانيته فلا يمكن اعتبار الفرق الخامس لذلك لأن تصغيره مجزئ  
في مصباح علماء وأما كذا فتايب الحياء وهو فرق خامس إلا أنهم جعلوا  
ها كقاراً بعالاً ثم في مقابلة ذلك خروفي الميزان فأن تصغيره على  
قصيدته فنقول مصيب يالبي في قالياء أبا مفعلة الزائد لا تسمى  
بمسألة مقابلة الغاء والعنى واللام فلم يبعدوا بها وجعلوا كاء يصح  
خوفاً **قوله** المرفوعة أي التعريف إذا كان المرفوعة أي باب مع الفرق  
للتعريف كما هو الظاهر وكان مشرباً ببي الموصوف والصفة فالامر  
ظاهر وإن كان اسماً للموصوف والتعريف عن السبب بالمرفوعة لضرورة الشعر  
وهنا يلزم أن لا يجهل التعريف **قوله** أن تكون علمية أي بقوله شرط العلمانية  
لأنه صار هذا التكميل في هذا الباب شائلاً بمعنى أن شرط علمية ما فيه  
السبب وأما هذا الشرط لكون التعريف نفسه علماً أو علمية قائم  
العلم جعلها بمعنى النسبية إلى العلم بوجه موافقته بما في بيان الجملة **قوله**  
بأن تكون حاصلة في صفة الأولى فيه فيه **قوله** كما جعل البعض أي جاز  
الله واستغنى عن الشرط **قوله** لا فرق بين التعريف للذكر والمؤنث  
على وجه أكبر لا سبب لأنه لكون السبب عاماً يخصوا بالبر والبر والبر  
فما فيه علمية هو شرط جعل العلمية سبباً وأما وصفت بالتاويل فأنما  
هايا السبب فيما قال جوي فيه في اصطلاح البعض وعلى النجود لم يأت  
يعتد به **قوله** كون اللفظ مما وضع في العرب لا غنى وطريق معرفتها  
النعم وأما في اللغة فأنما لعل عن صاحب القواعد **قوله** كان في العلم

لأنه يقع في تصغير فأنما

فمن كذا وعقرب عقرب

والنقصير بعد الانشياء

الذي هو من زوائد الفرق

نحو النعم بالانشياء

النساء في تصغير عقرب



انهم جنس بمعنى الجيد **فق** لنما يتصرف فيها في الحكمة العجيبة مثل  
 تصرفاتهم كلاسهم فيجتمع بها الامانة والقيم ويأياها فيها البنا السوية  
 فلا يدخله الكسر ايضا فان لا يمتنع من طيبه ياء النسبة والاعراب وقلب  
 بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو ج كائ في كاه وجريريه وجيرال  
 وجيريه جيرا **فق** لانه امر معتك الصير للجنة وسبب تذكير  
 امر معتك وفي اعتبارها للجنة ايضا **فان** قلنت قد اعيترت  
 الجنة هذا فان ادق ياذكي ككته يرد انك لم تعيها لانه نعمة من الله  
 في ما وجعل الجنة بشرط التانيث في دفعه ما سيقم ما ترجح التانيث  
 في الجنة **فق** قلنا اعتبارها فيما سيقم اما هو لتقوية سببي اي يله  
 تقوية احد السببي وهو التانيث اذ العلية مستغنية عن التقوية  
 وبدة على هذا فلهذا ولا يلزم منا اعتبارها لتقوية سبب اخر دون  
 احد السببي ان يقول لتقوية سببي **فق** وسنرى وهو انهم حصبا يد يكره  
 القاموس قلعة ياتان يني بر دعة وكحة هذا ايا ما كان فليس اعتبارا  
 اعتبار الجنة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف بسببي  
 والامر الطاعة لغير الوطوق بر فاندان الياء في الثلاثة لانها قطعيا  
 ابا نوح عليه السلام متصرفا لم يوجد قال امر لينة من الاوسط  
 ايضا استدل لا لا يجمع ملك ويكسر لا ختمه شر من من القوي بالثا  
 بين **فق** وايبراهيم يمتنع من فاما لوجود الشرط الثاني وكذا ايها  
 وابراهيم ما لقات ابراهيم يمتنع لوجود الشرط في **فق** واما خص

انما كان التانيث شرط  
 لهما كما كان شرط  
 له كما سيقم

لانه اعتبارها  
 في سبب التقوية  
 احد السببي

انما يكون هو العجيبة  
 الاوسط والذبيابة  
 على الثلثة اذ انهم يكتف  
 الجنة قطعيا

ادعها العلية  
 على الاول والآخر  
 على الثلثة

التبريح بالشرط الثاني لان غرضه التبريح على ما هو الحق عند قيل  
 فيه ان نوح مرقى بعد نوح ايضا خلا فية في ذكره ايضا التبريح  
 على ما هو الحق عند فالتعقيب ليس بذكر التبريح على انما افترع  
 به للتبريح على امتناع نحو نوح ايضا وهذا اظهر ضعف قوله ولذا قدم انما  
 الى ايضا لا يخفى عليك ان نوح مرقى نوح **فق** وكما صا حيل لتقوية الاول لان  
 غرضه التبريح على ما اوجع عليه الطاعة وسبب فيه التعقيب **فق** وسبب في المسئلة  
 خلا فية وهو **فق** مذهبها والوجه في تعديه انما انه تنبيه على ما هو الحق عند  
 جميع النماة وهذا تنبيه على ما هو الحق عند وان الانطراق لاصل الله سه  
 يستحق التقديم **فق** اعلم ان الله ان الانبياء عليهم السلام منتهى من الفرق  
 الا سنة قل ما يخلو على عذرة التامة كما يي يعمد حتى كما ان يكون  
 يجمع عليه عندهم وعليه نسا هذا اصدق شئت وعرف فلما يجب من الله ان يعق  
 منه العيب **فق** وقيل انه هو ذلك الله عليهم السلام اخبر نوح في التمهيد لكونه  
 اتفانيا وكون هوذا اختلاف **فق** لانه سببي **فق** فانه مع فيقال فيقول  
 وشعب ونوح ونود ولوط ففقرن هوذا نوح لا يشعب فعلم انه جعل  
 ما عدا نوح دون شعب **فق** ويؤيده بجهة ان يكون ما نعمة ما قيل  
 وان يكون من كلام السارح قال لولا جاء كرس وقيل نفعه اية على لا  
 ولا والعرب الحامية واولاده وقصه ذلك يحتمل الاشارة الى اسماء اولاده  
 اولاده **فق** **الحج** هو المعرفة في الاشرار اليي الاسم وصفت والمادة هنا  
 الصفة **فق** بشرطه قيام مقام السببي لانه شرط نايير وما ذكره يعيد على القرم

انما هو انما هو انما هو  
 انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو  
 انما هو انما هو انما هو  
 انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو



**قوله** ومن الصبيحة ان كان اولها نيقا وهي ما اشار اليه بالملك اليماني  
 انما الاخر ان الملك اليماني قد نفاعا ونفاعية فيعرف عنه ظاهره جوار  
 وخاميه فاقوع ما هو الماد بالمالين لكن يترك عليه صكاري لا كما لان  
 ايضا ما اوفهم لطيفون ان الماد في الصبيحة صبيحة التفسير في ان يفتقد لوقا  
 بان يكون اولها مسكورا تحيقا ان يفتقد لوقا بان يكون مخصصا في  
 في التفسير لانه يفتقد لوقا بان يكون مخصصا في التفسير لانه يفتقد  
**الثاني** **قوله** ولهذا سميت صبيحة منهي الجوى قاريك بالمتية لانها في  
 يلجوه ما فوق الواحد ويلجوه الجوى اعني المصدد **قوله** كما جرح اياته الاولى  
 كما جرح فاقهم **قوله** يعني ماء غيها يعني لا يقال كنت يعني ما لا يلا ما ولا  
 يرد ان لم يكن انما يكون صبيحة شبه الجوى في حق غيها ماء وهو  
 حتى اخرج لاصفة للصبيحة لانه متعلق بالكلية وتبين بل لصفة تكلف  
 لا يروق عند التقادير بالضرورة **قوله** او الماد بها فيه لطافة وعلى  
 التقديرين الماد الشد المطلق ان لا يكون ماء او ناعا صلا ان  
 الملك ان لا يكون ماء ماء جال العلق وان لا يكون ماء ماء جال العلق  
 كما قيل فلما اتى نيقا لا ينع القيد الحقيق وليكن قاصرا وقد ثبت على  
 ثباته ان في كاء التانيث وهما الماء والتاء بفتح التانيث بالتاء وفتح  
 يعني ماء **قوله** فلما يرد عطفه جوه فارقة لا فاره كما قيل ان فاعلا  
 صفة لا ينع في قواعد قاله التانيث الفارغة الحازقة ويقال للمعة والمخار  
 قارة بين الوزن القروية ويقال للفرس جواد هذا الكلام والاسم

في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 الماد من فاعل ومفاعيل الورد  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في

في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في

يجعله جرح فاقهم انما الفارغة الحازقة او لامة او الشدية  
 الاكل **قوله** فاما الشريط كغيرها يعني ماء وهما لكمة جليبة يجب ان ينع  
 عليها وهي امة قاله المصنف فاما يعني ماء وهما لكمة جليبة يجب ان ينع  
 بين الجوى وفدت الفعل في ذلك لان ينع ينع في بحر خلوة عن التاء الجوى  
 ينع وجوارب في جرح جودب يعني لامة الرجل ينع من مع جوى  
 جوارب **قوله** لا حاجة الى اخرج جودب لانه ينع ينع في بحر خلوة عن التاء الجوى  
 ان ينع الجوى يكونه يعني باء النسبة ايضا لانه ينع ينع في بحر خلوة عن التاء الجوى  
 ان الماد بالهاء حق يكون للفرق بين الحسن والواحد جودب في ودم  
 تمتد ثمة قاشا رايه بقمه ولا حاجة الى امة له سبعة بنى ولا الجوى في  
 ليس بذلك والله اعلم بالصواب فان قارانه وبدا اني يجيبها خوطاني صبيحة  
 شري الجوى لعدم صدق في جويها عني ما المقصود بالشرط اخرج كل ان  
 فندائ فيهما على العلم فانه اذا استعمل ما دخل عليه باء النسبة او ذاء التاء  
 حكم يجرى على حق النسبة وذا التانيث لشدته الامتناع ويصرفونهما  
 كلمة واحدة كما علم سابقا ومدا اني جرح في الحاء وفي الصلة فلما غير جمعيته  
 لكان نذا اني غير متصرف في الاعراب التي يطر في باء النسبة اعراي نذا ان  
**قوله** فلما قلنا اننا بكتابة التقصير مع عدم التعديل لان اساجد  
 ومصابيح عبد الله له معنى كانه قاله اما اساجد ومصابيح فغير متصرف  
 وانا قارانه فمتصرف ولو جعل قومه يعني باء ايضا مقصودا بالتمثيل في  
 قومه كاساجد لكان هذا المعنى اشتد قبولا وقبلا اما لاسباق ويكفي كونه

في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في

في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في  
 في الوزن القروية لا ينع في التفسير في



صفحة  
الكتاب في الامور  
التي هي في النظر في  
الشيء في الشك في  
الامر

أَمْسِنَا قَاعْدَمُ سَيِّفِ الْإِجَاهِ وَلَا يَبْقُ قَعْرُهَا قَاعْدَمُ سَيِّفِ كَلَامِ نَعْلِهِ الْقَاعِلِ

الهندى على بعض الشرف ويتبعه واسمها وجه تذكير منصرف ولف

قَالَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ كَيْفَ وَجْهَ أَحْسَنَ مِنْكَ

التأنيث للحاجة الى التذكير قاله القاضى الهندي بنامه على ان لا لفظ

أَلَيْدِيهِ نَفْسٌ فَرَّوْغًا لَهُ وَتَوَعُّبًا لِمَا لَمْ يَسْمَعْ وَنَيْدًا يَدُلُّ عَلَى

قاعدة السماع إذا اتفقت فيه بقية وموافقة حكم اللفظ إذا اريد

بِمَعْنَاهُ لَا فِي الْقَصْدِ اِحْتِمَالٌ فِي حِفْظِ كَلِمَةِ مُسْتَعْرَاةٍ بِمَعْنَاهُ لَثَلَا

يَبْكُونَ وَأَصْغَرُ أَهْلًا وَبَشِيرٌ مَغْفِرٌ وَقَالَ بَلَاءُ الْأُمِّيَّةِ وَقَالَ بَلَاءُ الْأُمِّيَّةِ

فلا يجزيك ان هذا التوجيه فلو لم يكن العالم عبيدا للنفوس كان امره مثيلا

سُبْحَانَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّا وَإِخْوَانُنَا الْمُسْلِمِينَ **وَمِنْهُمْ** وَحُصَايَا عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

التي هي في الدنيا والآخرة

الذم والثناء والثناء على عباده والثناء على عباده

نَحْمَدُكَ يَا رَبِّ الْعَالَمِينَ وَنُثْنِيكَ بِمَا عَمِلْنَا فِي حَيَاتِنَا مِنْ عَمَلٍ نَجِدُكَ بِهِ نَجَاتِنَا وَنُثْنِيكَ بِمَا عَمِلْنَا فِي حَيَاتِنَا مِنْ عَمَلٍ نَجِدُكَ بِهِ نَجَاتِنَا

وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّفْثَ إِذَا فَمَّ أَطْلَاقَهُ وَلَوْلَا تَدْبِيرُ اللَّهِ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا مِنْ عِبَادٍ ۚ وَكَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِقَوْمٍ يُهْتَدُونَ

نَحْمَدُكَ يَا رَبِّ الْعَالَمِينَ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلِكَ وَبِأَنَّكَ أَنْتَ الْغَنِيُّ الْكَافِي بِمَا نَسْتَعِينُكَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ فِيهِ مُتَعَانِدُونَ

شَاعَ هَذَا السَّانِدُ الْمَرْفُوعُ حَتَّى أَتَتْهُ صَارَ مَتَحْنًا عَلَيْهِ وَأَنَا بِحُسْنِ الْوَدِّ

السُّؤَالُ لِعُكَايَ قَاسِمًا عَمَّا سَيَفُو وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَالُوا وَآيَةُ لِلرَّحْمَةِ عَلَيْهِ قَالَهُ

بِخِلَافِ ذَلِكَ الْعَامِلِ مَضَاهِرُ اسْمِ الْبَيْعِ مَعْرِفَةٌ لَا تَعْرِقُ لَانِ اسْمُ

10

١٥٨٠ / استعمل  
 ثالث وهو ان يقص  
 بيان الشبهة التي  
 فيها بطلان الشئ  
 بابعث النقيض  
 عنه كقولك لو اها  
 لستم اراو وجوده  
 الا كلام فانه اذا  
 سئلتم الاصل  
 الا كلام فكيف لا  
 يسئلتم الا كلام  
 الا كلام فكيف لا

الحمد لله الذي  
جعلنا من المؤمنين  
الذين آمنوا وصدقوا  
بما وعدناهم

الابنونة على العلمية وليت  
كذلك لا اشتاع صر فيه قال  
الكبير ايضا  
عق  
فعل ولا يأتاه جواب  
عن سؤال فقلد لانه  
فيل اذ الاما حضرا جري  
منه مناج الى الكيد  
فعدم انما فيه ولا  
غير منق في ولا  
فلم يقيه من اطلاق  
فما فابان بقوله

لِوَحْدَةِ بَيْتِهِ بِالْعَرَبِ أَوَّاهٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ هَذَا الْوُزْنَ لَا يَكُونُ غَيْرَ مَقْرُوءٍ إِلَّا لِلَّهِ

الْمُتَعَمِّدَةِ وَيُلْخِصُ فِيهِ سَائِلَ الْأَشْيَاءِ وَلَا يُجْعَلُ هَذَا اللَّتَاغِيرُ مُنْفَرِدًا لِلْجَمْعِ

الاصليّة ولم يعذر بالتأنيب والعائيه وقفه يطلعنا الواحد الذي نعلم

• أبوي أطلقنا على الكبير والواحد تافيا ولييكة للفاقة أطلقنا على الكبير يا عينا.

اطلاقاً واحداً واجداً على سبيل التبدل ويكونهم اما المتناقضين اطلاقاً على الوجه

دَوَا الْكَبِيرِ مَعَ اِهْلِ الصَّلَافَةِ الْكَبِيرِ اِيَّاهُمْ قَالُوا لَمْ نَرَهُ الْكَبِيرِ مَعَ اِهْلِ الصَّلَافَةِ الْكَبِيرِ

لِلْجَمْعِ الْخَالِيَةِ بِالْجَمْعِ الْأَصْلِيَّةِ نَبْذًا نَاتِيئًا بِمَنْحَرِ الْمَعْنَى

سَمِعَ الْمَوْجُوعُ الْجَمْعِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ لَا يَكُونُ سَقْوَالًا غَيًّا لِحُجُوٍّ وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا وَأَعْلَمَ أَنَّ

يَتَوَجَّهُ بِمَا أَقُولُ لَا تَمْنُقُوهُ عَلَى الْبُحْثِ تَغْلِيظُ الْحَذَرِ وَالْمَعْيَرِ غَيْرِ سَطْرٍ

لِلْجَمْعَةِ الْأَصْلِيَّةِ لَا تَنْقُضُ الْوَعْدَ وَالْعَهْدَ وَأَنَا كَأَنْتَ مُتَابِعٌ لِلْجَمْعَةِ

كَلِّفْنَا قَادَةَ الْوَصْفِيِّيَّةِ لِمَا لَا يَلِيحُ بِهَا تَبَارُكُهَا وَهِيَ الْعَلَمِيَّةُ لَا أَمْسَحُ

اعني والمصاحبي اعلم واحدا ان عيب رصيده ووجه العبد الذي

الملك والملك

مَوْءُودٌ قَوْلَ الْكَافِرِ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

إِنَّ الشَّيْطَانَ أَنْتَكَ مُؤْمِنٌ دَفْعَ مَا سَوَّاهُ الرِّجْمَ وَعَنْزُغَ أَدْمَحَ الْخَشَمَةِ وَ

الثَّانِيَةُ بِالْقَوْلِ لَا يَأْتِي لِسِيَّتِهِمْ وَلَا اعْتِنَاؤُهُ لَأَنَّ كَلَامَنَا السَّيِّئَ مُتَقَرَّرٌ

وَالْحَصَّةُ وَالتَّائِيَتْ عَلَى مَسْتَمَرٍّ وَعَلَى الْمُسْتَمَرِّ وَأَنْ قَالَ يُعْلِي الْمُسْتَمَرَّ

فَلَا تَزِفْهُ، وَالتَّائِبُ غَيْرُ مُسَامَحٍ هَذَا الْمَنْعُ عَقْلًا لَا بِنَاقِ الصَّبْرِ يَشْتَمِلُ



الذكر والائتلاف الصريح بغير الصراح ويده عليه كلام القاصد  
ان من خصها بالائتلاف وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنث  
والجواب ان المؤنث سماعية فقلت فصلا هو مؤنث لثاني  
الصريح قلت تانيته احدى المتى اذ قيل لا يستلزم تانيته الاخرى  
ان الفرض من ان التانيته تحققت حال التانيته في حضاجي والاقوى ان التانيته  
لا يضر بعد ان العلية لا يؤيد في جواب وهو وافق يسعد الخلفاء  
فما لانه علم بحسب الصريح قاله في العاشية فعلى هذا انفق علم للصريح  
اذا علم بحسب علمه للصريح والجبره والصريح اننى قد عرفت الاستفهام  
فما لثلاثتهم به لانه لا شرط له حتى يثبت **فقط** جواب سؤاله مقول  
تعبيره انما نقله قد نصبت عن الاسكالم والى اقصى كخلص من خير  
افترى كتمنى هذا الكلام وقد اشارت على التقدير الى وجه تقديم حضاجر  
على سراويله وفيه نظرون وجهها احدى المتى احدى اقوى ودفعه اوضح  
وهو اكثر الضمير لعدم الصرف اى عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير  
قوله في موارد الاستعمال وجعله في تديرو وهو مذهب اكثر يعيد الى اللفظ  
ومصحة يتوقف على شدة اختلاف العناية فيه وهو وان استمر فقيه **فقط**  
وجه ما اوردته لانه الداخل والذخيرة الى الجس بيم **فقط** فبناء هذا الجواب  
على انهم الجعية دفعه لما في بعض الشروح انه يريد ان يات مع الصرف في شدة  
ويكون منها الملة على ما اوردنا في قوله في هذا ذكره من الجواب انه يلزم ان  
يكون سبب منع الصرف للجعية وهو كون الاسم عاونا للجس اتماما لملكا

يكنى

فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجعية لكونه عاونا  
القول الا انه لم يثبت شرط تانيته ولا يحق بعده وان كان عاونا  
للمعنى الجعية وهو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتخذ الشرط والشرطية  
للمعنى الجعية لانها لا تكون الاسم على صيغة منتهى الجموع كما تقول لا يحق  
ان الاسم انما يحل شرط الجعية ليست صيغة منتهى الجموع او العلية في  
الجعية مع تحريك الواو او كذا في تلك فيجعل منع صرف سراويل  
للجعية ويجعل الجعية بهذا الشرط عاونا **فقط** فقام سبب قطع  
ما السراويل سرولة ذلك كلام القاصد ان جاء سرولة وسرولة وسرولة  
حيث قال السراويل ايجي او جمع سرولة او سرولة او سرولة بلسانهم ولم  
يكن فعله غير في كلامهم هذه اذ قاله الشاعري عليه من اللوم سرولة  
فلا معنى لعله سراويل **فقط** فليكن انما ينبغي ان يجعل منعولا عن الجمع  
كحضاجر وما يقال ان لغة الجمع الواحد في معنى في كلامهم الما في الا  
لغتين كذا انى يورده حضاجر فانه موضوع للجس نعم لفقيه لم يكن  
صيغة الجمع بعد النقلة اسم جنس لم يلج هذا وما يقال ان السرولة  
لم يكن بمعنى قطعة من الارزاق بمعنى قطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل  
جمع للسرولة كحقيقة بريدة اذ لا يتوقف فعل سراويل على الارزاق كقوله  
بجمع السرولة بمعنى قطعة من الارزاق كما وجه الاحتياج الى تقدير الجمع  
انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فعد ان كان  
في الاصل جمع سرولة الا انه لما قدر جعية قد عرفت مفروضه مناسب



لاختصاصه بالازالة فانه امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فانه قيل لم  
قدم فيه الجمع ولم يجز له كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لانه العرب  
لا يتقبلون التاييد للاربع سيما المفرد الذي هو الاصل فانه لا يثبت فيه  
المتاييد للجمع الذي هو فرع بخلاف الابعى الذي هو ذيله عربيا يمتنع  
تأنيديه ويثبت له متاييد **قوله** واذا صرف لوقاله وانصرف لكما تركيبة  
بناقيه فادخالهم الحسنة والوالعالة في التوسيم تبيينه واقعا على  
اعاد دخاله البلاغة ككثرة راي حاله في ضبط الذي هو متعلم العرفا قصر  
على اصل المعنى **قوله** فلا اشكال في النقص في عاقلة عدة الجمع دفعه لما قيل ان  
في جنس الاشكال لا يتم لانه لا يتحقق انه وجد مفرد على وزن الجمع لا على وزن  
مضارع مما لا يوافق في معنى الجمع فلا يجوز كونه الجمع عاقلة العزلة مانعا  
من الصريح كما انه لا يصح من قرآنه في كلامه في قوله لا اله الا الله  
انه عاقلة الصريح لا يستحق جنس الاشكال لان الجمع لا يشك في وجوده  
دفع هذا الاشكال ايضا عنق من دفع الاشكال الاول يا بايعاه لم يوجب  
لمضارع موازن مفرد عربي اذ هو جمع صرف والى تقدير **قوله** فتحو جوارى  
اي لا يجمع منقوص لو فسرت جوارى بغير غير متصرف فيشتمل فاضل لم امر  
واغيد تصغيرا لكان اسم فائدة **قوله** اعنى حالة الفتح والحي تسمى وجرى  
طرقه وهو متعلق بمقتضى الضمور لما لم يفتقد المشية به يكون في وقت الوقوع والجر  
وهو ايضا مقيده اصله التلويح بتأويل قوله كفا ضربا بالمراد منه ان حكمه  
حكم قاضي بسبب المشورة والظاهر ان مراده بان مراد المصداق مثله

بحسب الصورة لا بالكلية حتى يكونا جالسا يتطابق **قوله** لانه الاعلان المتعلق  
بجوارى الكلمة مقدم على صرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه اتم  
لان الاعلان في جوارى نظر الى نفسه لا بعد التركيب فهو متعلق بما هو متعلق به  
فالاولان الاعلان الذي سمي لفظا محسوسا مقدم على متعلق الصواب التبيين  
بشيء محسوس **قوله** فاضل جوارى في قوله بقاء على ان الاصل في الاسم الصواب  
فيه ان الصواب ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيه اخر عن الاعلان ينشأ على  
ما ذكره من ان الاعلان مقدم على التبيين في الكلمة بعد تمامها **قوله** فاضل  
جوارى قوله جاء في جوارى جوارى بالضم والتوسيم ولوقاله فاضل جوارى جوارى  
بالضم اقل كثره والتوسيم لا يستحق عنقه في ما بعد في هذا القياس  
حالة التوسيم لا توافقه **قوله** في لغة العرب وهي لغة قريظة وتليد  
بيت الفرزدق لا يبدل في كلامه في عدم وجودها لا يحتمل انه اختارها  
للمعجزة والتعريف في قوله الله الله القويحة التي رجة عن النقصان  
وسمى منه قال في التوسيم في كلامه لا يمتنع والى للمشياع وقيل  
مزيد هو وقيل في قوله لا وجه في لغة كلام الكلمة وللك ان تقول  
الالف عوفى عن ياء في التوسيم كما في الاعلان **قوله** التركيب وهو ضرورة  
الكلمتي او التي كلمة واحدة في ما عني حرفية جزء سواء كانت اسميا او  
اسما وفعلا نحو **قوله** تحت نظر في قوله عليه الله في جامع بخروج غلام  
زيد وخنة وعمر وعمر زيد في امثاله واجيب بانه المراد تركيبة  
الهم وذلك لا يتحقق الا بالان يجعل المراد في علمه او لم جند في علمه ان يرد

في قوله جوارى جوارى







لما ذكر في مقام عدم الاسباب لزوم الشرح بهذا الوصف ليحلل المعاد  
بما يتقاه هذا او تحالفة صورة بيبا التباين لهذا البيا للقبية البيا في  
ذلك المقام والاول المعهود بالافراد لانها معدود واحد بالاسباب  
فما يسمى بالمتعدد في الوجود هو في الحقيقة واحد وهو حروف  
السمان او لا نهما من الحروف والزائدة الكلمة ولا يكونان اصلين والثاني  
ارجح **قوله** والراجح هو القول الثاني لان الشرط انتفاء فعلانه عن القول  
الاول غير ظاهر وان قيل انه لا يتحقق في بينهما ما في شيئا اصله اذ لو دخل  
التاء لكان اصلين للتاء الزائدة عليه لانه لو ضعت القومية بزيادة  
شيء عليه لضررت بزيادة في الشيء **قوله** يعني ما يقايله الصفة يعني لا  
ما يقايله الصفة والحرف فصار في الاسم المسمى بالكنية والمعايلة للمعول  
والمعايلة للطرف الذي لا يسمي بالاعين بل بالمتن السامع في هذا  
المقام الى غير المعايلة للفعلة والحرف حتى يحتاج الشرح الى تعيين **قوله** وافراد  
الضمير باعتبار انها سبب واحد فينا في الافراد عند اضافة الشرط اليه  
واما عند استناد الكون والوجود اليها فالمتن سبب فيهما لانها كانتا  
بما انهما قوائدهما واستادس جدي وبالحرف انا جدي وظهر ان هذان  
جدي مؤلانا حسام المنة والذين اورد الحرف افاض الله تعالى على فهم  
الى ان يثبت غفران الواف **قوله** افرط ذلك الاسم فاستعاه به الصق  
بما بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول كما لعلم في هذا البحث فان كان يلائم  
ان السبب الاخر في هذا العلم لا يتحقق بذكر العلمانية **قوله** او كانت في صفة

لم يعل

لم يعل او انا كانت في صفة اه فيكون ما عطف شرطية على شرطية ليست  
عند حذف انا فيحمله ما عطف شرطية على شرطية فحذف انا عطف واحد  
فحذف انا فيكون بعد ان حذف شرطية من قبيل ان اخيرا فيحذف العطف على شرط  
وحيث عطف واحد من قبيل العطف على معول عامه فاحذف عطف  
واحد ولا كلام في جواز ذلك فيحمله من قبيل العطف على معول عامه  
مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او والشرط في  
نظام العطف بكلمة الواو فليس في التباين في الشرطية او في التباين  
في الشرطية فتأمل **قوله** يعني امتناع دخوله تاء الثانية عليه انتفاء  
فعلانه يفيد بظاهره عدم دخوله تاء الثانية عليه فيلزم عدم انقار  
عرباها وانقار عرباها فيكون في تاء الثانية انتفاء التاين في التاين  
بالاخرى بقية تاء وقيل وجود فعلانه يلائم ان المراد انتفاء  
فعلانه في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والتون **قوله** فلهذا انقار  
عرباها الالف والتون في الصفة لا يكون في ورك فعلان بكسر الفاء فيهم  
الفاء لا يكونان مع فعلانه بخلاف الالف والتون في الاسم فانه يكونان على  
الاولى والثانية **قوله** لان في مؤنثه فعل لا يكون فعلانه يعني  
قطعا لا نظرا الى الاستعانة ولا نظرا الى اصله وخرج الصفة بخلاف انحاء  
فانه نظرا الى اختصاص الاستعانة بالله تعالى لا يصح فيه فعلانه واما  
بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانه فيه مبهم بلحيات الوجود  
راجح لانه العرف في المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكراه



**قوله** في رتبة انة منصرف او غير منصرف الاول انة في غير منصرف وانما الاختلاف  
 في انة منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه انما تنصرف انة اخذها او غاية التكلف  
 ان المعنى اختلف في دفع انة منصرف او غير منصرف ائمة دفع هذا المتنوع  
 قال قلت كيف انسيه حال استعماله رتبة انة هو لاء الاعلام في الجملة  
 اللغة والتعريف والبيان حتى يتوا امرهم في غير المعنوية ولم يجز احدثهم  
 عند المنعولة ولم يكسب عن المعنوية عند الالغاء فانت كاشم لم  
 يجدوه مستعملا فيما نفع به العرب الا من عرف باللام او مضاعفا او متنادي  
**قوله** دون سكران انة اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس  
 للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب انة عدم الاختلاف  
 في سكران لا ينافي بطلان الشرط في غير المعنوية من جهة لوانية الاختلاف في  
 الخصوص لا محتمل ان يمتنع ان يلزم به الاختلاف في سكران فاقم **قوله**  
 وهو كونه الاسم غاوريا بعد ما اولنا الفعل كانه اذا تعميم وزن الفعل  
 غاوي يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يقع ذكر الشرط وذلك لان  
 المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله نياكة شبيهة الى الفعل فلو لم  
 يفرق عن الظاهر للغاوي الشرط لكان لا يمتنع **قوله** بعد ما اولنا الفعل  
 فاقم بعد التعميم لانه عند الوزن المشترك من اولنا الفعل يشترط بزيد  
 اختصاصه بوزن الفعل فالاول وهو كون الاسم غاويا وزن ثبت للفعل وفي  
 تغيير وزن الفعل يكون الاسم غاويا الى نظرات الوزن ليس مضدلا  
 له كقبيته بخلافه في حق وزن الفعل ولا ضرورة فلا داعي الى حمل هذا المعنى

فان

فان قلت ما فائدة جعله مطلق الوزن للفعل سببا وبيانا لشرطنا في  
 وكما لا يظهر ان يجعله السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرطنا في حارة  
 لا يمتنع ان يكون في زيادة شبيهة بالفعل فان الاء في كل نوع  
 ان لا يوجد فيه وزن له تريد شبيهة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية  
 المناسبة بيني الانبياء في كون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل  
 نوع ان لا يوجد فيه ماله تريد شبيهة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه  
 ان لا يوجد فيه ماله النوع الاخر لانه التمايز بين انواع اللفظ مطلق  
 وهذا اليميني للمعاد غاوية يمتنع وانما جعله قسرا بمعنى شرف في حقه لا شرط  
 لائيه كما وجهه يعرض لعمامة مع العقل **قوله** يعفاه ان لا يعجزه والاسم العلم  
 الا متعلقا بما الفعل ووجه ذلك ان حصة خاص يا غاوي (البيان)  
 الاختصاص في اللغة العربية لانه الكلام فيه والمتنوع من الفعل مستعار  
 في الاسم واستعارة التي فيه احد لا يمنع اختصاص المستعار بها ان كان  
 ان يتجمل كشرقيته بالاختصاص فيسقط منه المراد بالاختصاص وهذا  
 المقام **قوله** ما التسمي في معنى المروءة اذ اختلفت او التعليل  
 في ملة القاموس والمناسبات بين الفرس ان يكون علما متفولا ما معنى  
 المروءة اذ الفرس فرس يحتاج وكانه يعينه حاشيا على ما في  
 الجاه والظاهر ان التسمية بالعلم والافضل ان يكون المقصود بالتمثيل  
 شتم معروف او مجهول لا ضرب ويؤيد كونه لما تقدمه غاوي كونه  
 ثانيا يجرى الان التمثيل لغير بيتي غاوي فرض العامة وشتم ولتختف



اسميته فهو اول بالتقديم **فقه** وكذلك يند لما في القاموس من بركة ونعته  
 الغلط على ما فيه اسرق او جري **فقه** وعلى ما في القاموس من بركة ونعته  
 ويجعل من او انما جعله فالكسوة **فقه** وختم نزل في القاموس الختم  
 الاكل لجميع النعم اويا قضي الاضراس او ملأ النعم بالما كوله او عاى بال  
 الرطب كالعتاء وختم كنتم الجرح الكبرياء الناس وبلد وفاء وزجل وانم  
 العتريه عتريه تيم وقد غلب على القبيله كثره اكلهم السوي **فقه** وسلم  
 علم المعصية يا شام في القاموس كنتم كنتم جليل اسم بيت المقدس  
 ممنوع للبحر وهو بالعبرانية اذ رسيم **فقه** فانه ما البناء للفاعل  
 غير مختص بالفعل بخلاف بناء المفعول فانه يجرى في الاءماء الى الفاظ  
 قبله كلف بالعدم وهو الوعل كلفه العولمة وقد يعمى الاستدلال  
 على القبيله من اوله يات من اذ اليموت من شئيا مخصوصا والتغير  
 للثالة على الصبيحة كما قيل في شمس سمي بالنعم وذلك اسم ذوينة وقيل  
 منقول من ادلة بمعنى اشرف وانما كان نفع الفعل الى مستقام البحر معنى  
 قليلا كما قيل وقاه **فقه** ولم يذهب الى منع من الاءماء النظار هذا لا يصلح  
 وجهه للتعيين بالبناء للمفعول فاما يجوز في شرط الاختصاص بالفعل  
 او الزيادة وذلك البعض يؤتى فاما الوزن المشرك عند سيبى بطلما  
 ويعبى عن الطوى فانه ذهب الى ان الوزن المشرك يؤتى بشرط نفع اللفظ  
 في الفعل الى الاسم **فقه** ان يكون نفع شخص خاص هذا الاسم يعني الشخص  
 مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لانه الشخص تمام اوله زيادة كذا بانه

لا يحتل الى اشراط عدم قبوله التاء فليس جعل او مانعة الخلو اظهر مما قيل  
**فقه** اي اوله وزن الفعل فحمة الزيادة في اوله الوزن بخلافه قيل به لغا  
 ظاهر الضمير **فقه** او اوله ما كان فيحصل حقيقة النسبة تخفظة وصرق الضمير  
 عن الاسم **فقه** اي زيادة حروف رعاية نظام الزيادة **فقه** اي حروف زائد  
 رعاية لما هو واقرب لظرفية الاول **فقه** اي حروف اثبتت اثناء الحالة او في الاصل  
 كلمة مرقا امر متعدي بالارق وهو تصرف في الوزن كما يخرج من وزن الوزن معبقاء  
 التائد يصر **فقه** اي حاله كونه وزن الفعل الى فيه شرعا ترتيب اللفظ  
 والحالة المضاق اليه لانه يكتسب هذا المضاق واقامة المضاق اليه مقامه  
 خاصة اذا صح قولنا في اوله زيادة مع قولنا فيه زيادة فهو من قبيل  
 واليتح ملأ ابراهيم حينئذ **فقه** فانه ما بالاعيان الذي استخرج من الفرق  
 فيه اذا عدم القبول بحسب لوصف فلا يرد النقص بالسود كحق نفعه  
 يكتسب تعيين عدم القبول يكونه قياسا اذا الفرق بينا مذكر الاسم ومؤنثه  
 بالتاء خلاف القياس وتادروا في القياس الفرق بالصفة كلمة رطله فامرا  
 فيعي وانما صرح به النحوي في بحث الجمع المصح **فقه** لم يرد عليه اربح اذا  
 سمي به اربح اذا سمي به لا يكتسب البناء فلا حاجة لدفعه الى تعيين عدم القبول  
 بقولنا قياسا فاما يحتاج اليه ان يصرح قوله النظار ان انصاف اربح انما  
 هو لعدم امالة الوصف **فقه** ومنه استخرج احرفه وجود الشرط لاس  
 يستلزم وجود الشرط قلت وجود الشرط الضمير يستلزم لانه اشارة  
 لتعريف الحكم في كل يعرف بعرفه يؤتى العلم وما يلقى منه العجبة في

لا يحسن



جعل هذا متاعا للعلم بامتناع احد الامتناع فلا يخفى ان هذا الـ  
شرطا سبب الحكم المذكور فكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا للحكم كيف  
يصير سببا للحكم **فقه** بان قوله العلم بامتناع الجماعة المستمارة بالمراد  
الجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب انه لا يتكرر المشرك بيني وبينى و  
المعنى قوله بمفهوم المسبب المتكرر فيكون معنى هذا ان يدعى هذا مسما بغيره  
واحد من الجماعة المستمارة به بمعنى مسعى به فلا حاجة الى التاويل بمفهوم صار في  
على واحد من الجماعة كما طعن بعض الظاهر **فقه** فانه ان يدعى المسعى اى هذا  
المفهوم في ضمنه فاما لا لا بد فيه للمعنى الذي كان الا وقع اى لقوله  
مسعى يزيد وما يجب ان يتنبه عليه في هذا المقام ولم ينتبه عليه احد المراد  
بالمتكرر التكرار كما اذنا وبل لا يصح تسمية اذ التكرار المتعبد  
مما وقع لتغيره في الاما ان يدعى غير متكرر بغيره اى **فقه** او يجعل عبارة عن الوقت  
المستمر صاحب لقوله يعصى غيري بغيره يصير لكنه ايضا فيقيد  
بالمستمر لا كقائه بالمستمر من التاويل **فقه** لما بيني وبينى اي ظهر جليا بيني يعني  
ظهور بيني وبينى بل في ضمنه بيا واسباب من قوله ونكرانها ولذا  
اختار بيني غايي فلا يخفى عليك ان كلامه هذا ولوقوله كل ما فيه  
علمية مؤثرة اذا تكررت لانه اذا تكررت يلا سبب او سبب واحد  
لما بيني وبينى لكان واضحا **فقه** استثناء مما استثناء الاول  
اى استثناء ما ماله الكلام لانه لا بد قوله فانه لا يخفى ان قوله  
شرط فيه الى انه لا يخفى ان شرط فيه فانه لا يخفى ان قوله

مسعى من هذا المفهوم الذي هو ماله هذا الكلام ولوقوله لا يخفى ان قوله  
غير ما هي شرط فيه الى العدة ووزن الفعل لكان اخره افعول كما اتم  
لوقوله الى ما هي شرط فيه والعلة بوزن الفعل وليس المراد ان المسعى  
منه انما لا يعد تعييدا المسعى من بالاشياء الاول على طبع تعييد  
الكلام بالظن في من حيث واحد فانه تعييد بالثاني بعد التعييد بالاول  
كما نوه لان المسعى من لا يكون تعييدا بالشيء وليس معنى الاشياء  
على اوجه يكون قيد المسعى من ويكفي ان يكون المسعى من مفهوم  
الكلام بان يكون في معنى كل ما يخالفه العالمية المؤثرة في شرط فيه  
الى العدة ووزن الفعل **فقه** فانه العالمية بخامسة مؤثرة في قوله اخلف  
الطاعة في كائني العالمية بغير العدة في قوله ان غيري من قوله العالمية كذلك  
فمثلت فذهب اكثر الطاعة الى انطوائها بالمراد تابع للوصف وقد نال  
بالعالمية وذهب جماعة الى اعتبار العدة الاصل في اختيار قوله بغير  
الرضى واختار سبويه من صرف آخر وجوع واخوانه اعمالا واكثروا فيكون  
صرفها ولا يخفى انه لا اختلاف في تأويل العالمية من العدة انما الاختلاف  
في ذوال العدة يرد الى قوله **فقه** اي لا يوجد في هذا الامر الذي  
بيننا مجموع هذين السببين وبما احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما  
لا يخفى سوا هذا التوجيه ومن ذلك جمع الجمع **فقه** فقط لا مجموعهما  
بما يعني الفصل كما بين في محله والاول ان المسعى من من سبب اى  
لا يكون مع العالمية من سبب الا احدهما المتروكة الاخرى فلا يلزم استثناء



من تعين لآت المسئلة من شئ منها أتم به المنفعة عما لا يجوز المجتمع  
 من الآخر المسئلة أحدهما الميخذ بالعدو والآخر إذا كان المسئلة منه  
 سبب لنوع الصلح لا يكون العلمية الحرة منه طاقية وهو يشتمل  
 مجموعها فكلما من الصلح السبب عليها لأن المجموع سبب تام وكل  
 واحد سبب ناقص **قوله** فإذا تذكرت المنفعة الشرعية فتدبر أعما  
 يلزم البقاء بلا سبب لعله يكتفى السبب الأصل مضمرا لكنه يكون الصلح  
 الأصل مضمرا فليكن العلمية التي هي أقوى منه معتبرة بعدد العلم  
 إلا أن يعمل العلمية لما كانت ناسخة لا اعتبار السبب الأصل الذي لا  
 يؤثر فحده في العلمية حيث سقطت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال  
 وبما هذا علمت أن قوله هو لا يسيو لا يختص بوجه أن يكون  
 جوابا لسؤاله يتوهم على هذه الشرطية من أنه يلزم البقاء بلا سبب إذا  
 لم يكن في العلمية صيغة أصلية منعت العلمية هذا اعتبارها كالمصنف  
 الأصل إنما إذا كانت فيجوز أن يعتبر بزوال العلمية فلا ينبغي الكسرة  
 على سبب واحد أو بلا سبب فاجاب بأن هذه الآية إنما يخصها بقوله يسوي  
 وقوله الاختص أقوى منه واللائحة منسبة عليه فقولنا فإذا تذكرت  
 بلا سبب أو على سبب واحد طاعة أنه يكفي بلا سبب في غير ما أحد نسبة  
 العدو وذلك الفعل وفيه نظر لأنه لا يفتي بالسبب فاحذر شككنا علمنا  
 إذا تذكرت سبب الشاخص **قوله** لم يفتي فيه سبب من حيث هو سبب  
 فيما هو شرط فيه من الأشياء لأربعة المذكورة قبله فأنزلت مجتمعة كما

على أن لا يكون  
 من غير أن يكون  
 من غير أن يكون

كما في أدريكا **قوله** أصمت بكسر ياء يقطع التهمة وقصليها كالملة القاموس  
**قوله** يجوز أن ورد أصمت بكسر ياء بناء على جواز ورود نصبت بكسر فحقت  
 نفوة أصمت عام للمقارنة سميت بخلط أصمت بصفتين مبالغة في شدة  
 الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحب بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن القلط  
 في غاية الاضطراب فاصمت غلظ لا بعدوله ولا مدفع للنفس يا حي يا قاهر  
 كالحى ومع ذلك فيه وزن الفعل المماذكي بقوله وأبنا قد عرفت فيما تقدم  
**قوله** وقاله سبيون في القاموس سبب هو السبب وهو قارى ومتم سبيون  
 أى بالحجة لقب به إمام الفقه عمر بن عثمان الشيرازي **قوله** جعله أصلا  
 هذه المصنوعة غايتها جعله أخص من مفعولا وهو المخرج لأنه إذا انشبه القاعلة بالمفعول  
 في التلطف يجب جعله المفعول فاعلمنا فله إذا انشبه القاعلة بالمفعول في الخط  
 يجب أن يجعل المفعول فاعلمنا فله وهو كون الاءينار مفعولا لا يخرج كون  
 مفعولا **قوله** وأما كان في مسند حسن فان قلت لا يركب اليلخ غير المسند  
 ثلثة قلت الملائكة المسند بحسب الظاهر واليلخ بعدد مفعول  
 الظاهر لثلاثه وهو ما استدلنا به في قوله فان قلت في قوله الشبهة عن سبيون  
 يده على أن التلخ عنده فهو سبيون قلت دفع الشبهة لا يده على التلخ صحت  
 الشبهة وكون التلخ عنده قوله الاختص به الوقوف في درجة ما يعرض  
 شبهة **قوله** في أنظر أخواته على ما ذكره والملائكة المماثلة أو المماثلة وعلى  
 التلخ ذو الحاة ولذا اليلخ في الظاهر خلاف سبب آخر قوله حقصارا فله العلم  
 أى كالاسم الخارج عن الوصفية **قوله** وأما كان معه فلا يتصرف بلا خلاف إشارة جامعة  
 نحو أو ما أصيب اليه في قوله تعالى والبرح ملة إبراهيم حنيفا **قوله** وقد لا أقول  
 التفضيل

والعلمية إذا كان بعد ولا على المعنى  
 لا يلزم فقد اجتمع العدل  
 ومنه بالبرهان ووزن الفعل فلما لا يرد  
 بالعدل المعبر  
 وسبيون لقب فارسي  
 معناه بالعلمية  
 التلخ قبل ذلك  
 لأنه لا يرد  
 كما أنها لقاصان وكما  
 في غاية الجور  
 وسبيون به من على كسر  
 وأما لقب  
 سبيون لأنه سبيون  
 في اليد التلخ  
 بالعلمية لا يرد  
 العلم به



الى انه بعد تغيير واحد من اجزاءه يتغير عليه دخول ما فيه من ان لا خلاف  
 فيه فتعوله كغيره ان يفسر نحو اخر ما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ  
 ما لا يكون مع اخر ما يكون فيه التفسير لا يتغير عليه افعلة منه وهذا  
 القوة اظهر وقد سبق ما ذكره على كونه اظهر وفيه موجبات ان العلم بالاصلي  
 يتغير من اعتبارها الى لا وجه لا اعتبارها العلمانية بغير كونها في العلم  
 فيتخرج عليها بغير العلم والفقوة **فقد** لزم ان يعتبر في حال العلمانية ايضا الاولى  
 ان يقول كان منطوقه ان يكون هو وقوله فاجاب متناقضين تاما  
 وقد جعل يلزم من اللزوم ذلك ان علمه من الالزام **فقد** فان العلم للخصوص  
 اي موضوع للخاص والوصف من ذلك للعام والافصح في بيان التصادقات  
 العلمانية كونه اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية  
 كونها مستقلة وذات معينة في غاية الابهام مع اعتبار صفة **فقد** وهو  
 منع من اللفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متصادقين  
 في هذه الحكم بل متوافقيين ولا مانع من اعتبار المتصادقين فيما يتوافقا فيه  
 وما يبقى فيه العيب انه جعل التعقضا ظاهرا لا كذا في هذه المكان الواجب  
 في كمال التبيين فقال في شرح **فقد** وهو منع من لفظ واحد متعاضدا  
 بوجه اعتبار المتصادقين في منع من اللفظ وهو واحد اي بالنعى ولا في منع  
 صرف احده في حالة الوصفية **فقد** لزم ان لا يتجه في احداهما ليس  
 في شيء مما ذكره اعتبار المتصادقين معا لاجل اعتبار واحد لا يعتبر ضد آخر  
 وجميع الباي اي ياب غير المنصرف لا ياب فيه علمية مؤثرة كما هو كونه العلم

لا انما انما انما  
 وبعد الاضافة بعد دخول الالزام  
 فخصا بما في الالزام  
 فخصا بما في الالزام

**فقد** اي بصورة الكسري بما هو على صفته فاطلاق الكسري لبيان الحركة الى  
 عن ابيته التي تشبهه بالكسري الذي هو كسري **فقد** بيان ذلك ان العلمانية  
 تارة باللام والاضافة اي بجعل اللام على صورة كسرية كما في الحسب وال  
 فتم علمنا ان لا نزول العلمانية على باللام وهو غير منصرف **فقد** ان العلم  
 في انطرافه وعلم انطرافه مما لا عين له فلهذا لم يكتف به المصنف فكلما تم  
 الكلامان **فقد** **فقد** انما جرح في كليات بالمراد ان  
 تعريف المرفوع وتعيينه الترفيع يؤهله ان المرفوع ليس الا واحدا هو  
 الفاعل فان ذلك العلم يصيغ العلم الذاتية في التعدد الى ان العلم بالمراد  
 مجرد المتشاكلات وفي المتشاكلات كالكثرة وهناك في موضوعها **فقد** لزم  
 موضوع العلم الى ذلك العلم وان يكون الموضوع العلم وكونه مذكرا  
 ثم التبع وبضمائه ذكر في معناه صحت الالفاظ وقوله لاه موضوع العلم اما  
 لاه الكلام في الاسماء فالظاهر جرح الموضوع الاسماء بالعلمانية والالفاظ  
 لوجعل موضوع العلمانية لم يصح **فقد** وهو ما استعمل في علم الفاعلية لان  
 الكلمة المرفوعة تستعمل في المصادق المرفوع وهو لا يستعمل في علم الفاعلية  
 لان الترفيع فيه ليس علم الفاعلية ولهذا وجه دقيق يتعدى منه ما يستضي  
 به اولوا البصائر وجه بديع يدرج في اختيار علم الفاعلية في تعريف  
 المرفوع في الترفيع وهو العلم بالعلم على الترفيع اعلم به الاسم المرفوع الذي  
 هو المرفوع في هذا العلم وله وجه بديع آخر وهو ان يربط بذكر علم الفاعلية  
 في تعريف المرفوع الذي يربط في انواع اولها وصرح به كاني على ان المراد  
 بالانفصال

لا انما انما انما  
 لا انما انما انما  
 لا انما انما انما

لا انما انما انما  
 لا انما انما انما  
 لا انما انما انما

لا انما انما انما  
 لا انما انما انما  
 لا انما انما انما



بالقاعلية في تعيين الرقة ما يشتمل على **قوله** كالتصاق الذكر بالخيل  
 كتب رحمه الله في الحاشية الصافي في الخيل الذي يقوم على ثلاث قواعد و  
 أقام الرابعة في طرف الخافر **قوله** هذه الكلمة والتسعة غاودن القطر  
 والصخم كالكتف للعظيم الجسد والآيات الخاليات بخلاف حالها  
 بمعنى ما في أو معنى في القاموس في تحلية المكان بالموت أو المضي ليس  
 حال الأيام بل حال ما في **قوله** أي المرقعة الدالة على المرقعة من دلالة  
 الجمع غاودة والكلام يشتمل على المرح ولفظ المبتدأ **قوله** لاء التعريف  
 إنما يكون للماهية لا للأفراد فيلحقه كذا الفرد والاشخاص بمقام التعريف  
 ذلك أن تعقوله النسبة فيما بين الأديان غير المقدر المذكور لأفروجه **قوله**  
 أن يكون بوصفها الكلام ليس **قوله** عدم استرقه بيني الدالة والمذكورة  
 الانصاف بمذكوره الرقة لمذكوره الاسم فجعل الاسم موصوفا بالتدفع وقيل  
 شبيه الحركات والخروف بالانصاف لاختصاصها في وجودها إلى الكلام  
 ولتعيينها في التلقظ احتياجا لتعريفها لاختصاصها في الوجود  
 ولا شك أن الاسم موصوف بالتدفع لعل في حقيقة القاضل الجهد  
 في هذا المقام حيث قال الأغراب المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون  
 هؤلاء في جأته هؤلاء مرفوعا إذ معنى التدفع المحل أنه في محل لو كان  
 ثم يخرج لكان مرفوعا هذا الكلام فلم يثبت أن المرفوع فيها يشتمل  
 على التدفع لا يشتمل إلا إذا كان شمولها ليس لا يفرق فيها المشاحة  
 الشائعة ولقد تعرضنا لما سبق كذا بالقاضل كذا شتم على تبيينه طبعاً على  
 لاء المبادي المشتمل على علم القاعلية عنده

السجل بكاء العلم التبري وسكو  
 كلمة الفصح ما البهيروا الشئ  
 بجملة شدة رجله محصلة

ما دلالة اللفظ على الجنس لا على  
 فرده على

يعني إذا أريد أن يكون مدلول  
 اللفظ موصوفاً بغير الدلالة  
 أيضاً موصوفاً بغيره على عموم  
 الفرق بين المسمى واللفظ  
 وهو اللزوم كذا في قوله

والتدفع المحل لا يشتمل  
 عليه اللفظ لأن

هو هذا  
 هو هذا

لاء المبادي المشتمل على علم القاعلية عنده  
 أي أنه يشتمل على علم القاعلية عنده

بأن دليلك يثبت بقبض في عوالم لأن الاسم موصوف بالتدفع المحل فيكون  
 مستملاً على التدفع محلاً كما أنه باعتبار التصاقه بالرقعة اللفظي مستملاً على  
 التدفع لفظاً ولا يخفى أن الاسم لا يشتمل على التدفع هذا التعرض لاء التماس  
 بالرقعة المحل بوجوب الأول في تدفع حقيقة والاشتمال عليه حكماً ونقصه  
 التبيين غاودن الاستمالة حقيقة وذلك أن لقوله مقصود الشارح أيضاً  
 هو التبيين غا أن كون الاسم موصوفاً بالتدفع المحل داخل في المرفوع و  
 إذا خلا عما التدفع حقيقة وليس مقصود التدفع للقاضل الهندية  
 فإن قلت المرفوع محله هو معرفتي بالحركة أو بالحرف وهو بحيث لو  
 فرض في محله المرفوع بالحرف كما كان معرفياً بالحرف ولو فرض المرفوع بالحركة  
 كان معرفياً بالحركة قلتم لا فرق بين معرفتي بالحركة وبين معرفتي بالحرف  
 محلاً وبذلك الدان والذين معرفياً بالحرف محلاً **قوله** وهو يثبت  
 ليس بخصيص التدفع بما عدا المحل مع البحث عما حواله الفاعل المبني  
 بتلك المثابة من الاسم **قوله** إنما يكون التثبت تعريفاً مثله غيري ناهي  
 في كتب العلم **قوله** أي في المتن وروا القيم غا ما ورد عليه  
 التعريف كما هو السائد في توافق الصير بين البارز بين المتساوية المرفوع  
 وإنما ياتي عنه **قوله** في منها المبتدأ والخبر **قوله** أو مما اشتمل برجعه **قوله**  
 الصير بين المتساوية في منها المبتدأ والخبر **قوله** أو مما اشتمل برجعه **قوله**  
**قوله** لاء حتى الجملة الفعلية **قوله** لاء حتى الجملة الفعلية **قوله**  
 التي هي أصل الجملة لاء التثنية في استرجاع أحد الشريين وهو الفعل  
 لا سيما على ما هو موضوع للاستدلال

أي قد ورد في قوله  
 في قوله لاء حتى  
 في قوله لاء حتى

لا سيما على ما هو موضوع للاستدلال

هذا الكلام  
 هذا الكلام



اصالة الفاعل

ما في ذلك

بذلك

على قولهم لا ينفك عن الفاعل في الصفوة

بالآخر كقولها تسمى الخي والاشياء وتسمى بحرف هاء غير حاجة  
 الى توسل بخارج منها بخلاف الاستسمية ومنها جهات اصالة الفاعل  
 لا يجده وحده يدرك ما يقوم مقامه في الاستسمية لا ينفك عن  
 ما ضرب واكرم الا انما قولهم بذلك انما ارادوا فيها ان رفعة لا ينفك  
 لتواضع وكما تركه لا تورد عليه نحو قوله لا ينفك عن الله سبحانه وان اعتذر بانه  
 نادر في مظهر الباء فائدة لكنه حديث عدم الاطراد في صفة الوجود  
 كغيره من مظهر جليته من احد **قوله** ولان عالمه اقوى لانه لفظه كالفاعل  
 وتماثيته العاقل مع المعنوية موجبة لقوة علمه وانه اثار قوة العاقل  
 اللفظية التي يملكها عالمه المتبداء وينشأ **فان قلت** كقولك عالم  
 الفاعل اقوى من المتبداء ولا يوجب كفاية اصلا بالنسبة الى سائر المفعولات  
**قلت** الملائكة اقوى من المتبداء مثلا فيدخل في الحكم بحر المتبداء و  
 حيي اصل بالنسبة الى سائر المفعولات فيثبت اصلا لغيره بالنسبة الى  
 سائر المفعولات ايضا **قوله** فانه لا يمكن عليه الا بالمشقة لم يقم لا يثبت  
 اليه الا المستلزم للشي والاشياء لا تقدم له لا يثبت اليه الا بالمشقة  
 وهو ليس بمشقة وانه حكم بان الملائكة بالمشقة المشقة حقيقة او  
 كما فالمصدر قوة ان مع الفعل فقد غلب على الحكم **قوله** وفيه  
 اصل المفعولات المتبداء لانه باق على موافقة اصله في المستند اليه  
 وهو التقدم انما باق على موافقة ظاهر **فان قلت** لا يلزم من الدليل  
 الا اصالة المتبداء بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المتبداء اصل المفعولات

**قلت** اصالة المستند اليه بالنسبة الى المستند واصالة المتبداء بالنسبة  
 الى اسم ان وما ولا امرا ان محققا ظاهرا ان فاعله عليك في ثبوت المدعى  
**قوله** انما اسم حقيقة او حكم بالمشقة فيه **فان قلت** لم يعم مفهوم لانه  
 لم يثبت عن التعميم **قلت** لان تخصيصه كانه ثمة في التعريفات بما  
 يثبت عليه المقام ستة ثم كذا في ثبوتها **قوله** اسند اليه الفعل  
 بالاصالة لا يدرك الا ان يثبت على ان الملائكة بالاشياء مجردة بثبوت  
 لشيء سواء تعلقت به اذ ذلك وقوة اذ ذلك عدم وقوعه او طلب او انشا  
 في باق سلب الوقوع لاسلب الاشياء وفي ان قام فرض الوقوع  
 لا فرض الاستاد فلما حاجته في معنوية التعريف لفاعله على النقص والاضطراب  
 استمر من يثبت ان الملائكة بالاشياء اعم من الملائكة بالاشياء او تعينا  
 محققا او مفروضا وبالنسبة الى ان يثبت على ان التعيين بالاصالة لا يختص  
 بالاشياء الفعلية بل اشياء بشي الفعل ايضا فثبت **قوله** لا ينفك  
 ان يدرك التعيين في ذلك كالفعل ويضم الفعل اليه **قوله** فيثبت لفظ  
 التعيين بالملطف وثالثا ان التعيين بالاصالة له معنيان احدهما ما  
 يعرفه كل ناظر وهو ما يعاينه التعيين الماخوذة في التوابع وثانيهما ما  
 لا يعرف الا احدى الامور فلا تعجب اذا لم يجد الا شي وقيل ليعتدل  
 اذا جاء له الحق ان يثبت في ثبوتها **قوله** فان الملائكة يورثها  
 ما يثبت بها غيازه والعاقل لا يثبت في ثبوتها **قوله** ان اشياء الفعل ليس الا الى  
 الفاعل وفي المعطوف واليدرة ما هو بالاصالة العطف على المستند اليه

يعني ان الملائكة بالاشياء  
 هي التي هي بغيره  
 يعني مع قولنا انما قام زيد  
 ان القيام هو الذي واقعه  
 في نفسه لا انما قام زيد  
 مع ان في النقص  
 بانه لا يدرك وهذا  
 مع ان في النقص  
 لان في النقص  
 لان في النقص  
 لان في النقص  
 لان في النقص

قوله

قلت



والتحصيل انما بالاصالة فييد  
لاستد الب على الادوية  
وللاستد على الكائن  
ملاقييد الاصلية

وَالْإِذْ أَلَمْنَا بِهِ وَرَبِّهِ الشَّادُّ إِلَيْهِ وَالْمُنَادُّ فِيهِ الْأَشْهَادُ الْأَشْهَادُ  
بِالْمُتَالِيَةِ بَأْسًا مَعْقُودًا وَجَبَّ حَمْلُ الْعِلَالَةِ فِي التَّعْرِيفَاتِ عَلَى مَا هُوَ  
الْمُنَادُّ دَفْقُهُ يُعْرِفُهُ ذِكْرُ التَّوَالِيَةِ <sup>مِنْ الْأَشْهَادِ</sup> يُعْرِفُهُ التَّوَالِيَةُ فَمُنَادُّهُ  
مَنْ قَالَ لَا يَخْفَى يُعْرِفُهَا عَنْ التَّعْرِيفِ لَا يَلِيْقُ فَمُنَادُّ الْمُرَادِّ بِأَخْوَالِ  
التَّوَالِيَةِ أَخْوَالُ يُعْرِفُهَا وَهُوَ الْمُعْطُوقُ بِالْحَقِّ وَالْيَدُ إِذَا لَمْ تَسْتَأْ  
لِ التَّوَالِيَةِ الْأَيْهَا تَخْلُقُ النُّعْتِ وَالْكَائِدِ وَعُطْفُ الْبَيِّنَاتِ قَوْمُ  
أَيَّ بِلَا شَيْءٍ فِي الْعِلْمِ يُعْلِمُ الْأَشْعَاقَ لِمَا يَخْرُجُ الْمُصَدِّقُ وَلِلَّهِ الدَّ  
لَا إِلَهَ عَالِمُ الْحَدِّ لِمَا يَخْرُجُ الطَّرِيقَ وَالْأَطْيَرَاتِ أَطْلَاقَ شَيْءٍ الْعَمَلِ  
عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ فِي الْعِلْمِ لَانَّهُمْ يُعْلَمُونَ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ شَيْءٌ  
الْعَمَلِ قَالُوا لَا أَيْبَسَ بِالْمُشَارِكَةِ بِالذِّلَّةِ عَلَى الْحَدِّ وَالطَّرِيقَةِ  
يَدُهُ عَلَى الْخُصُولِ وَالشُّعُوفِ كَأَنَّهُ بَيِّنَاتُكَ صِبْغَةً لِحَاصِلِهِ فِي ذَلِكَ وَلَنَا  
وَجَبَّ حَقُّ عَالِمِهِ **قَوْمُ** وَقَدْ مَعْلَمُهُ عَطْفُكَ الشُّعُوفِ وَيَعْلَمُ خَالِ الْبَقَّةِ  
قَدْ خَالَ عَنْ الْأَسْقَانَةِ **قَوْمُ** لَانَّهُ تَمَّا اسْتَدَّ إِلَيْهِ الْعَمَلُ دَعَا الْمَصْ  
وَبَنَّا بِجَدِّ وَحَدِّ وَهُوَ فِي جَعْلِهِ قَوْمُ وَقَدْ مَعْلَمُهُ عَطْفُكَ الشُّعُوفِ وَيَعْلَمُ خَالِ الْبَقَّةِ  
فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ بَنَاءً عَلَى تَوْهَمِ اسْتَدَّ صَرْفَ إِلَى زَيْدٍ وَالْعَمَلِ عَنْ  
الضَّمِيرِ الْمُسْتَدَّ وَأَمَّا أَحْضَا جَوَالُ هَذَا التَّكَلُّفِ حَمْلُهُ إِلَى اسْتَدَّ عَلَى  
الْإِسْتَدَّ بِحَسَبِ لَأَلَةِ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَاعْلَمْ أَنَّ لَوُفِّ  
الْفَاعِلِ عَلَى دَعَا الْيُضْرَتِي إِذَا تَخَيَّرَ عَنْ تَعْرِيفِهِ عَلَى رَأْيِ الْكَلَوَفِيَّةِ  
بِحَدِّ الْقِيَدَاتِ زَيْدًا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ قَاعُهُ عِنْدَ الْكَلَوَفِيَّةِ فَلَيْسَ

فعلهم  
في خبر شمس استاذك و الخفية  
لأنك استاذك استاذك ولو اراد  
اللعوبة لكان فيك فعله  
لأنك تفهم اللغة و إلى  
ماء الصبا في الشجر

نیلوفر

فَيَذِ اهْتِمَامُ يَذْكُرْ هَذَا الْقَبِيلَ اجْتَنِبْ إِلَيْهِ لَتَأْمَامُ التَّالِيفِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ  
 الشَّادِعِ أَوَّلًا وَكَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَجِيَّةً نَعْمَ وَالْمَذَادُ لَقَدْ بَدَأَ عَلَيْهِ وَجُوبًا  
 أَمَا اجْتَنَابُ إِلَيْهِ التَّالِيفِ الْمَشَادِعِ عَلَى الْأَسْنَادِ حَقِيقَةً لَوْ كَسِبَتْ  
 الرِّفَافُ وَأَمَّا مَا يَجْعَلُ ذِي قُوَّةٍ وَيُضْرِبُ سُنْدًا إِلَيْهِ فَمَوْعِدٌ عَلَى عَيْنَيْهِ  
 التَّكَلُّفُ لَا خَوَافَ كَرَمٍ شَيْءٌ يَكُونُ لَكَ تَمَّ دَفْعُ التَّعْهِيمِ لَا يَسْمَلُ وَالْأَمْرُ  
 فِيهِ هَبِيَّتٌ وَأَمَّا مَا اخْتَلَبَ الشَّادِعِ لَمْ يَفْضَأْ إِلَى تَكَلُّفَاتٍ عَدَّةٍ  
 بِعِيدَةٍ تَعْيِيْنٍ نَعْمَ وَبِحَسْبِ تَعْيِيْنٍ التَّوَضُّعِ قِيْدٌ وَلِي **قَصَصُ** اسْتِنَاكَ  
 وَأَقْطَاعُ جَعْلِهِ مَقْعُودًا مُطْلَقًا قَدْرُهُ إِلَى الْأَسْنَادِ لَعَدَمِ اسْتِغْنَاءِ  
 رَدِّهِ إِلَى التَّقْدِيمِ قَلْدَمِ الْقَضَى يَبْنِي الْعَالِمِ وَالْمَقْعُودِ يَغْيِي الْمَقْعُودِ وَ  
 الْمَأْوِلَ جَعْلُهُ خَالًا مَنَاصِيْبِي قَدَمِ أَيْ سَخْنًا عَلَى طَرِيقَةٍ قِيَادَةٍ بِمِ **قَصَصُ**  
 كَصَاحِبِ الْمَقْصَلِ وَبِنَعْمَةِ الْبَيْتِ عَيْدُ الْقَاهِرِ وَكَأَمْرٍ الْبَصْرَةِ **قَصَصُ** الْأَصْلِ  
 فِي الْقَاهِرِ أَيْ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاعِلُ عَلَيْهِ أَلَمْ يَمْنَعْ مَا نَعَّ وَهُوَ مَوْعِدُ  
 الْخَلْقِ تَرْجِيئًا بِالْقَاعِلِ الْوَجُوبِ أَوْ ذِي قِيَادَةٍ قِيَادَتِ وَجُوبِ تَقْدِيمِ  
 الْبَاعِلِ دَاخِلَ تَحْتِ الْأَصْلِ وَالْأَصْلُ يَمْنَعُ الْأَوَّلَ الْقَرِيقَ الْمَشْعَلِ عَنْ  
 الْوَجُوبِ قِيَادَتِهِ عَيْنُهُ لِلْأَصْلِ وَهَذَا الْأَصْلُ يَخْتَلِفُ فِيهِ خَالَفَهُمْ  
 أَيْ بِنَايَتِي وَالْأَتَمُّ وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمَا قَلْبُ الْبَاعِلِ وَالْمَقْصَلِ بِهِ  
 ذَلِكَ لَمَنْشَدَةُ الْقَضَاءِ الْعَقْلِ الْمَقْصَلِ بِالْقَاعِلِ قَائِلٌ سَتَمَّا يُعْذَرُ عَنْ  
 الْعَقْلِ فَقَدْ عُدَّ لَهُ مَكَانُهُ وَذِي نَبِيٍّ يَحْسِبُ فَعْلُهُ قَلْدَمُ الْعَيْنِ هَذَا  
 كَلَامُ التَّالِيفِ بِالْأَصْلِ الْقِيَمِ الذِّكْرُ لَا الْمَذِيحُ لَكُونُ خَفِيفًا أَيْ يَكُونُ

منافيه اقلانا  
الانسان  
السنة وحكيمة ما يندم  
قال عصام الامار وعلم  
الصوت وساجل في طوم  
وقوع او جنت الطام  
يحيى منكم كما لا يخفى  
ومننا الذين كما لا يخفى  
اصعب وطول كبرية بلا  
سيرة هاد

الواقع في هذا الأصل  
باب الأصل النقد  
ويجوز جانب هذا  
الأصل الذي هو  
النقد في حقه



عَنْهُمْ لَنْتَقِدَ احْتِياجُ الْعَمَلِ إِلَيْهِ وَيُذَكِّرُ بِكَ ذَلِكَ أَيُّ عَاكِفِيهِ مَا لَيْتَ عِنْدَ  
الْعَبِ لَتَلْكَ اسْتِغْنَاءُ اللَّامِ فَوَضَعْتَ وَلَيْسَ اسْتِغْنَاءُ اللَّامِ دَلِيلًا عَلَى نَبَا  
كَمَا نَعْمَ فَعَمِلَ أَيُّ يَذَكِّرُ دَلَالَةَ إِنْ كَمَا إِنْ التَّيَابِقِ دَلَالَةً فَإِنَّ قُلُوبَ

لَا تَمُوتُ الْمَوَاقِفُ إِلَّا بِمَنْ يَحْيِيهَا الرَّجُلُ الْمَيِّتُ إِلَى رَبِّهِ فَلَمَّا كَانَ الرَّجُلُ الْمَيِّتُ  
لِلرَّجُلِ فَإِذَا اسْتَعْمَ لِلْمَطْلُوعِ نَسَبَهُ يَكُونُ أَبْنَاءً عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ أَيْ الْأَمْوَالُ إِذَا عَلِمَ بِهَا  
لَا يَالْعَصَفُ أَنْ أَرَادَ لَا يَلِ الْوَضْعُ لَهُ يَلْزَمُ أَيْ يَكُونُ التَّقْطِيعُ الْمُسْتَعْلَقُ بِالْمَعْنَى  
شأنه

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. There is no text or other markings on the page.

كان على لوقا واليه  
كان رسول الله  
فان رسلة الاجيال  
وتنطق الامم الامم  
عنقوس



اجازت قرتت على المعنى المزداد ولم يعقد اطلاق العتية عليه وان ابدلنا  
 بالوضع لم ولما نلتبه من قولهم ان لا يكون العتية في كل شيء بالتصديق وال  
 لتمام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال ان الاما لا يكون عليها ما غير  
 المستعمل فيها **قوله** فلا يتد ان اذ كان الامر ان يستغنى عنه الشبهة ودفعها مما  
 اوردته القاضى الهندى ونسبه الساردى **قوله** ان هذا المشى عما ان اذ ليس في  
 الشبهة يشا ولا الجواب اذ العتية لا يكون على غير هذا المذهب بل على العتية  
 المحذورة لا يابى على المعنى والمعنى انه اذ انشئ الامر ان لفظا وقد اناشئ  
 قرتت الامر ان لم يعلم ان الامر ان الساقط ما هو في الواقع ليعرف بوضوح الكفا  
 بانشاء العتية **قوله** انما وجب لغير القاعل في هذه الصفة بمعنى انه  
 لا يجوز ان يثبت المعول على الفعل والقاعل معا فيجب ان يثبت في عتية على  
 ان يكون عتية فاعلا لا يثبت المعول فيثبت بالقاعل لعدم جواز تعليل القاعل  
 على الفعل صرح به القاضى الهندى ويكفي ان يقال ان يثبت ههنا العتية  
 انما يتلزم من كون قرتت على القاعل هو عتية **قوله** او كان القاعل صريحا  
 مستقلا بالفعل ليس المزداد بالاتصال معنى للعتية بل المصطلح وهو كونه الصريح  
 ما لا يشك في اللفظ فاذا كان القاعل هكذا لا يصح تعليل المعول عليه ولا  
 يطلب قوله مستقلا صلتا وفائدة في قول الساردى بالفعل انما هم اقتضاؤه  
 الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لحياته في زيد زيد مثلا **قوله** يجب تعليل  
 القاعل على المعول في جميع هذه الصفة وقد في جميع هذه الصفة لعل فائدة  
 فيه في من الشرط لانه الشرط يعنى عنه فاعتبار في المعنى ما لا ينبغي وقا ان الشرط

وانما في هذا الصفة لعل  
 القاعل مظهر كقريبي  
 انما عالم يجب تعليل  
 على المعول وانما في  
 مظهر لانه لو كان  
 على المعول لم يجب تعليل  
 الا ان الشرط مظهر

ان تدعى عتية في نظم كلام القضاة على ظاهر عباراتيه ان اذ تدعى العتية  
 على ما لا يخفى في الساردى **قوله** انما في صفة كونه القاعل صريحا  
 مستقلا فاما في الاتصال بالاتصال فكيفه لا يجزى الفعل وانما في صفة  
 كونه عتية **قوله** مع جواز ان يكون صريحا مستقلا مستقلا احد قال انما  
 انما في صفة كونه عتية **قوله** مع جواز ان يكون صريحا مستقلا مستقلا احد قال انما  
 المثال المذكور ونظائره بما كان القاعل خاصا ما اذا كان عاما قلنا نحو ما  
 ضرب احدنا زيدا او ذلك لانه لا يثبت احد حتى يصح ان يكون زيدا مفعولا  
 له قبلت فيما اذا كان القاعل عاما لا يكا ديوخه مثلا صارق بل لا يخفى  
 كونه اذ ان القاعل عام فاعلم ان كونه صريحا مستقلا واحد في زيد  
 والكواذب الظاهرة الكذب بما لا يتجوز في تعليل القاعل اذ يثبت  
 لانه ما لا يبلغ اليه اللغة ولا يدخلها تحت قصدهم والمقصود  
 القبح في المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي يختص  
 مقام الاخبار العامة كما هو يصح ان يكون زيدا مفعولا للمعنى واما دعوى  
 ظهوره فيما اذا كان خاصا فانه هو عجيب لا ينبغي ان يقع فيه ادب كيف  
 فلو لا يصح قطعا في مثل ما خلف الله على احد صورته الا بقرينة لانه  
 لا يقع فيه انما في المعقول حصرا لعل الله تعالى يقول في جواز  
 ان يكون يوصف مخلوقا عتية فلقد فحنت بايا للنقض في الامثلة  
 متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع التسلسل ودفع الاشياء ان المزداد  
 يجوز كون المعقول مفعولا لقاعل آخر الجواز بالنظر في الهيئة التكميلية

ان تدعى العتية في نظم كلام القضاة على ظاهر عباراتيه ان اذ تدعى العتية  
 على ما لا يخفى في الساردى **قوله** انما في صفة كونه القاعل صريحا  
 مستقلا فاما في الاتصال بالاتصال فكيفه لا يجزى الفعل وانما في صفة  
 كونه عتية **قوله** مع جواز ان يكون صريحا مستقلا مستقلا احد قال انما  
 انما في صفة كونه عتية **قوله** مع جواز ان يكون صريحا مستقلا مستقلا احد قال انما  
 المثال المذكور ونظائره بما كان القاعل خاصا ما اذا كان عاما قلنا نحو ما  
 ضرب احدنا زيدا او ذلك لانه لا يثبت احد حتى يصح ان يكون زيدا مفعولا  
 له قبلت فيما اذا كان القاعل عاما لا يكا ديوخه مثلا صارق بل لا يخفى  
 كونه اذ ان القاعل عام فاعلم ان كونه صريحا مستقلا واحد في زيد  
 والكواذب الظاهرة الكذب بما لا يتجوز في تعليل القاعل اذ يثبت  
 لانه ما لا يبلغ اليه اللغة ولا يدخلها تحت قصدهم والمقصود  
 القبح في المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي يختص  
 مقام الاخبار العامة كما هو يصح ان يكون زيدا مفعولا للمعنى واما دعوى  
 ظهوره فيما اذا كان خاصا فانه هو عجيب لا ينبغي ان يقع فيه ادب كيف  
 فلو لا يصح قطعا في مثل ما خلف الله على احد صورته الا بقرينة لانه  
 لا يقع فيه انما في المعقول حصرا لعل الله تعالى يقول في جواز  
 ان يكون يوصف مخلوقا عتية فلقد فحنت بايا للنقض في الامثلة  
 متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع التسلسل ودفع الاشياء ان المزداد  
 يجوز كون المعقول مفعولا لقاعل آخر الجواز بالنظر في الهيئة التكميلية

ان تدعى العتية في نظم كلام القضاة على ظاهر عباراتيه ان اذ تدعى العتية  
 على ما لا يخفى في الساردى **قوله** انما في صفة كونه القاعل صريحا  
 مستقلا فاما في الاتصال بالاتصال فكيفه لا يجزى الفعل وانما في صفة  
 كونه عتية **قوله** مع جواز ان يكون صريحا مستقلا مستقلا احد قال انما



فإن هبته القصر الثالث المذكور يخرج كون الفاعل فاعلا للغير هذه المفعول  
 ولا يخرج كون المفعول مفعولا للغير هذا الفاعل والمخرج أنما يتلوا فيما يتلوا  
 من خصوص المادة فلا يتلوا دعوى الجواز **فهم** وإنما قلنا بشرط توطئها  
 يجب عند أكثر الحاجة تقديم الفاعل إذا كان المفعول بعد أن ولا يجوز  
 تقديم المفعول لا مخرج أن ولا بد منها ويجوز التقديم مخرج أن عند الشك  
 وجماعة من النحويين قالوا لا بد من بيان المتن إذا كان مذهب  
 أكثر النحويين وكما تدعى الشارح إلى عمل عناية المتن على مذهب الشك  
 أن المصاعلة وجوب التقديم باعتبار المصاعلة لأن تلك لغة التخليق تقول  
 المبدأ أنه يلزم الارتفاع في بعض الصور <sup>ولا يجوز التقديم إلا في المصاعلة أيضا</sup> وحمل البلاء عليه طرعا للبيان  
**فهم** لكنه لا يستحسن بعضهم لأنه من قبيل قصر الصفة عما تمامها فقيب  
 عدول عن الأصل مع شوبها من غير العدول ولا يجوز العدول ولا مخرج مانع  
 عن الأصل فضلا عما جواز مخرج المانع عن العدول **فهم** ضمير متصل بالفعل  
 بغيره يجوز زيد مريد بأن المفعول فيه ضمير متصل بالفعل <sup>فيما يجب تقديم المفعول</sup> أنه يجب  
 تقديم الفاعل فاخرجهم بغيره وهو غيبي متصل **فهم** وإنما قدم الفعل دق  
 لما قاله الشيخ الذي أن نبدأ في المائة المفروض يتندأ لفاعل ليطلب  
 السؤال فإنه جملة اسمية ولأن السؤال عن القائم لا عن الفاعل واللام  
 تقديم المسألة عنه فلما أن جملة دق ما يتوجه بها أن حذف الفعل أما  
 يكون عند قرينة كالمعنا تعيى المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لأن المحذوف  
 كما يمكن أن يكون فاعلا يمكن أن يكون خير المبتدأ **فهم** لأن تقديم الغير يوجب

كأنه متصل بالفعل  
 الأمثلة كالتالي

صوتة ولا يبطأ  
 فاعله لا فاعله  
 فاعله لا فاعله  
 فاعله لا فاعله

حذف الجملة فيه بحث وهذا أن حذف الخبر حفظ المثال <sup>سؤال</sup>  
 والجواب في حذف الفعل لتعليق الحذف والثاني للبيان الأول فضلا عما  
 أن يخرج عليه ألا ترى أنهم يخرجون رعاية المناسبة على رعاية الشك  
 عند الحذف في باب الضمار على شرطية التغير **فهم** يريد مرفوعه والأصل  
 كما يريد لأن البناء يتعدى إلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال ونقله عن  
 العارفين قدس سره أن يريد متبادر يحذف وحقق التداء والجملة  
 تدانئة مقتضى ذلك لأن المناسبة للمقام أن يدعى أن الضار عن  
 والمخبط لما وقع له سدة ونقطة بسبب موتك يريد ناسب أن يكتفى عليه  
 وذلك لأنك في قضاء ونقطة **فهم** كلوا في جمع ملقمة الاظهر ملقمة لأن  
 الملحق هو النحلة **فهم** وما يتصل بمخبط قال قدس سره في الحاشية وتعلم  
 ليكتبه المقدّم بما ياباه سبيلهم الشعر لأنه لما يبي سبب الضراعة ناسب أن  
 يبيّن سبب الاختياط أيضا هذا <sup>في مثل واثاكة من المشركي استعجاب</sup>  
 أي فيما حذف وفيه إتمام معنى المحذوف أو ما يقع منه معناه خونه ولو  
 أنهم صبروا أو القيد لم يثبت أنهم صبروا فحذف ثبت وقتر بات الدالة  
 على البتة التي خيرة لها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان  
 للشرط أو للتميم ولهذا اظهر أن ما ذكره الشارح أنه لو ذكر الفعل لصار  
 المفسر حشو لا يتم **فهم** وقد حذف فإن معالما اختصا لهذا الحذف  
 لفعله والفاعل المحذوف <sup>لا بد</sup> كان اسميا أو فعليا فصيلا أو طويلا  
 مركبا من الفعل والفاعل أو من النقط وجميع منطقتة **فهم** وهو الفاعل

هذا الحذف لا بد  
 صاحب المعاني والبيان  
 واليد هو فانه يجوز  
 أن لا يعلقا بجملة  
 وليكن المقدر أن  
 شئت بيان هذا  
 طوله لا يمكن

لا بد أنما يصح حشوا  
 فيها فستبقى  
 المحذوف دون إذا  
 فتستجيب لهم



وقد علمت من قدام جواب اقام زيد فاعرفه **فهم** لعدم قيام  
 ما يؤدى مؤداه نقاشه نقض ذلك بمثل لعلنا زيد لكان كذا فانه فيه  
 وجب حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدى مؤداه مقامه وميكه دفعه  
 بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدى مؤداه بخلاف حذف الخبر  
 فانه يجب بالشرام اخي موضعه **فهم** وانما قد للمحله الفعلية قلت لا بد  
 وان يقدر محله اسمية لتساكي فيصح جوابا للشرود كما لا يخفى **فهم** ليكون  
 الجواب مطابقا للشوال فلان فيه تعليل كذا كما لا يخفى **فهم** يله العالم  
 اه اذ الساذج يحكى في الفعل ايضا لكنه يتبعنا في بعض العالمنا لا يغير المصداق  
 نحو ما يجنى قري فحله زيد فانه لا يصدق فيه قطع الشارع على مذهب  
 البصرة والكوفة اذ لا يضر الفاعل في المصداق لا يذهب عليك ان اول مقام  
 السبب على ان الساذج بالفعل العالم **فهم** والاصل ان يلى الفعل **فهم** قد  
 يمتنع في الكرمه فعليا فصارا على اول مراتب التنازع ويحذف بقوله ذكر  
 الفاعل في اختصاصا على ما هو الكرمه اعتمادا على ظاهره لا على ما يستلزمه فيما هو اول  
**فهم** معوله للفعل الاول اذ هو ليس بمتعده في وجوده فلا يكون  
 فيه مجال التنازع لان الفعل الثاني قبله وجوده لا يمكنه ان يتنازع ويحذف  
 وجوده لا يمكنه ان يتنازع ايضا فيما اخذ في الفعل الاول قبله وجوده فلا  
 يرد ان استحقاق الاول قبله الثاني لعدم التنازع لسبب ان اعمال الاول  
 لان استحقاق الاول قبله استحقاق الثاني لا يمتنع وانما يمتنع استحقاق  
 الاول قبله وجود الثاني ويشترط في جلي لا يفتقره قطن زك **فهم** ويصح

في الجواب صلف الفاعل  
 اذ لا يضمن الفاعل في المصداق

ايضا استحقاق الاول قبل الثاني استحقاقه قبله  
 وبعده

ان يكون موصوف وقوم في ذلك الموضع معولا لكل واحد منهما في البدر  
 ولا يستغنى عن التنازع بحسبها الذي انا سطلعا او سطلعا  
 بناء على انه لا يتقدم لا يمكنه الكرمه معولا لواحد منهما لانه يمكن وقوم  
 معولا لكل واحد منهما في البداية لان اولاده وتبيينه ممكنان لا يلزم انه  
 حتى يمتنع فيهما صفة وقوم معولا لما يتنازع فيه **فهم** قال المدا  
 يصح كون معولا لك منهما مع وقوم في ذلك المحله من حيث انه واقع في ذلك  
 المحله يعني لا يمتنع ذلك وقوم في هذه المحله وانما يمتنع تخالف المعقول  
 ولا يخفى انه وقوم في مضمين التدقيق مع ظهور صحة التدقيق **فهم** و  
 اما الصير بالمتصل العاقل بعد ما تخونا ضربا فاعلم اننا هذا يتعوض بمثل  
 اقام اوقعا عند انت فان قاعا وقاعا عند انتا على انت وميكه قطع الشارع  
 بالاضمار على مذهب الكوفي والبيروني بلا منعه فلا يخفى عليك ان قائما  
 اوقعا عند انت استنادا على هذا ابتداء اذ ليس بمتكدر في الكلام حتى يكون  
 خياله فهو وصف واقعة بعد خرف استغناء واقعة لغوي الظاهر في نفس  
 به حد المبتداء ايضا فليكن هذا على ذكره على حق لا يحتاج الى تنبيه في محله  
**فهم** لانه حرف لا يضر اضماره ولان اياضير المتكلم لا يمتنع اضماره في  
 الفعل الماضي فبانه لم يكتف الى نفسه لعدم تخفيف التنازع فيما بعد الا  
 وانما هو مشرك في الظاهر والمظهر ليعم التحقيق معنى **فهم** وانما على مذهب  
 غنيها فلما يمكنه قطع ميكه قطع يتكلم بالتنازع فيه لكنه لا يقطع العود  
 كذا لا يحقق **فهم** لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع

والشارح فيه سطلعا  
 والاعتماد على الاول  
 والاعتماد على الثاني

في الجواب صلف الفاعل  
 اذ لا يضمن الفاعل في المصداق

في الجواب صلف الفاعل  
 اذ لا يضمن الفاعل في المصداق



ما يجب فلا يرى اذا جعله من يدى الامرين بيدواى ظهوره وان جعله من يداى ابتلاء الله تعالى فمما لا يلى مقانا

فما تحقق في كلام العرب بالاضمار بحسب زيادة الداعي وهو متحقق لما عرفت  
**فان قلت** هل يرفع غيرهما ببقاء التنازع بينهما **قلت** لا يله يقطع  
 التنازع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومحقق قهصر  
 واما ما ذهب اليه غيرهما فلا يمكن قطعه ان لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم  
 لان لا يلهيهم عدم ان كان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا  
 يتجاوز عما جعل يذهب اليه في هذه المسألة من اضماع الفاعلة في المثال عند احوال  
 الاولى لانه ينبغي حذف الفاعلة في سواها في الجملة الاولى او الثانية وما ينبغي  
 ان يثبت عليه ان قطع النزاع في ما خرج من التثنية الى ايتى عند الكلة  
 بالتكثير فيقوله ما ضرب الا انا فما اكدت الى ايتى **فقد يكون**  
 الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء في غير ايجابية ان كانت نعتية ضم والجزاء  
 قهصر قان املت الثانية اما كان كونه ويجوز بالاولى ان التثنية وقهصر  
 فيجوز ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعوله ما لم يسم فاعله فيجوز ان  
 اتباد احدى الفاعلية في طائفة اصطلاح الغيا والارادة الفاعلية  
 حقيقة او حكما فاما احدى الفاعلية وفيه ما فيه كذا فقه في المتعدي  
 انما يصح بظاهر لو كان المفعول اسما المقدر مشرعا في المعانيه الخمسة  
 ومفعوله ما لم يسم فاعله كذا في الظاهر فلا يثبت تأويله بالانطلاق  
 عليه المتعدي ويعد فيه نظرا لا يثبت وقفا على الشر الكلف المفعول  
 في التثنية والظاهر ان في هذا الاسماء التثنية الى ان يقال استعمال  
 المعانيه في عباراتهم الخمسة الخمسة يثبت بياشركه بينهما فيكون كذا اسم مشرعا  
 من التثنية

فان لا يرى ان

ابن سنان في قوله في قوله  
 سنان في قوله في قوله  
 الفاعلية واللام في  
 ايها يدق في قوله في  
 يسم في قوله في

فانما يخص به قهصر وليست هذه اقساما لثاني التنازع لان التثنية في  
 كل قسم مقيد بالوحدانية فكانت قاله التنازع متاجبة ان قسم واحد  
 يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع  
 القسمين وهو خارج عن المقسم فيم يثبت له هذا امر وضوحه بظاهر  
 بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما  
 يدل عليه اقرار ظاهر او ثبوتيه ايضا ولا يخفى ان يلدن ان يخفى  
 المثال المذكور من تحت التنازع لانه ليس تنازعا ظاهرا واحدا بل  
 هو في اسمين **فقد** يعني يكون تنازع الفعلين في حالتيه المختلفتين  
 وعلى ذلك الحال والظاهر ايضا وهو محقق في قوله المستفاد من الضمير  
 الى اجتماع المفعول بالانفس الضمير مما يثبت ادتم لان الضمير لا يعمل  
 ولذا رجح الى المصنف **فقد** فيجوز ان يكون لم يقبل والمختار انما  
 الثاني خلافا للثبوتية وانما اخبر في عبارته في اليك او قولنا لا  
 لا يسم ان المختار عند الكوفي في الاولى لاحتمال المساواة قهصر لقوله  
 ان يقر به مساواة العاطلية في القوة وينقص عنه زيد يقرى فكم  
 هم اقصاء ولذا اختار عن الاصماعيل الذكر ليشي بان يقوله فحذف  
 الفاعلة والتكثير **فقد** ويداء به لانه المذهب المختار والاكبر استعمالا  
 ولان التثنية في مذهبهم ليس في قهصر لجهان الاصماعيل الذي في العن  
 يثبت التثنية وان لم يكن التثنية المذكور محققا في التثنية كما في نعم بظا  
 بل لغرض آخر ايضا كما في ما خفي فيه فان المفسر لفاعله جملة ذكرى كونه  
 الفاعلة

ولان الكسائي

سنان في قوله في قوله



















فمنه قولنا هذه التفسيرات التي تليها العوالم بمعنى التبريد  
العام حتى إذا إلى السلب الكلي لا إلى دفع الإيجاب الكلي فتعني المبدأ  
ليس التبريد عن تعارض المبدأ والتجزي كما قيل في تعارضها لا انقراض يقوم  
بحسبها زيد لا لا يصدق على زيد قائم زيداً بمجرده عن تعارض المبدأ  
والترتيب إلى الله بما قاله لم يخلو عما فيه لأنه يعيد عن الفهم بغيره عليه  
أما الزكية الشارح أيضاً بغيره فهم كما أنه إذا بالعام للفظ ما يكون  
مؤثراً في الحق لتلاجه عن غير محيل عنهم هذا تعيد بغيره ليس له  
في الكلام تعيد والواجب أن لا يعيد تعيد التبريد المجرى لفظاً ومعنى  
بأنه لا يكون من العام فإذ في معناه فإن أثره لفظاً أو معنى  
في التعريف بغيره أي أنه المجرى عن العام للفظ مستنداً إليه من حيث  
مؤكد وبه حسيلاً ما جئت أنه مجزئ ليس مبتدأ بل مضاف إليه حكماً  
فقد برز فيه وإنه من المبتدأ أي فإنه قسمي ما يطلق عليه المبتدأ  
لأن المبتدأ مشتق لفظي بين هذين المقربين وليس للمبتدأ مقرون  
عام بتدرج فيه هذا التسمي أو لفظاً وعنه المبتدأ بالمعنى الثاني  
لأن أظهر وأقيد لا نقول فليكن معنى المبتدأ المفهوم المراد به  
فلك هذا ما لا يلبث إليه في تعين المعاد ولا يعد ما وشرح له اللفظ  
والا لم يوجد من ذلك أصلاً فكلما أو لمع الخلق المبتدأ لا يخلو عنه  
أن يكون ما وضع هذا أو ذاك دون الجمع لأن كليهما ما وضع له المبدأ  
فما قاله استلغ الجمع بيني فما قاله أو لمع الخلود دون الجمع أيضاً

لم يأت بشيء فقد يعد وما اعتد عنه بغيره مستنداً إليه حيث أن  
المعدودة وأسم الفعل لا أن يقال لم يلبثت إليه الشارح لاحتمال وقوعها  
يقيد التبريد عن العام للفظ فإذ يتبادر إلى ذهنه أن يكون له عالم ولا  
يكون لفظياً لكنه لا ينبغي أن يجعلها في سلك ما اعتد عنه بغيره المجرى  
عنه العوالم التفظية ولا يقتضي ما ذكره فهم آخر حرف اللفظ فإذ  
أو القال استغفها الماخض تمامه ببول قولك إذ التبع والاشتمال  
بما لا ينبغي ما قاله الشارح فتم ما قاله غيبي ما سمي في زمانه قد بقي الهم  
والآخر من فهم كماله وما وما نحو ما قد زيد وما قاعه زيداً ما يكون  
منه ما يعنى الشارح للآية **بغيره** وعن سببها جواز لا ابتداء من غير استغفها  
ونع من قبح والاختص **بغيره** بغير ذلك من شأن فهم وكافة المصطلح يعترف  
بهم فلذا أول مرة على ما جعل اسماء **بغيره** أنا خال مبتدأ أي بضمي المصطلح  
الذال على أصل المبتدأ في الخير فإذ في الآية **بغيره** أنا خال مبتدأ أي بضمي المصطلح  
المتخصص قد برز **بغيره** وعليه قصة الشاعر **بغيره** فغيره عند الناس  
منكم فغيره مبتدأ ومنه فاعله فيه نظر لا خصاص كون فاعله **بغيره** اسم التفضيل  
ظاهراً في مسئلة **بغيره** فغيره كون عنه مبتدأ وكون منكم **بغيره** المبتدأ  
تقديره فغيره منكم عند الناس فلا حد فغيره بغيره منكم ولو صح ما ذكره  
لصح آخره فغيره فبمعنى قاعدة جواز لا أن يكون له ما جواز الأمرين  
وقد حصر على القاعدة لأن خبري ليس مطابقاً لمقد فافهم ولقد يرد  
استعاض القاعدة بقولنا أي عند الناس أنا فهم رافعة لظاها بغيره

بما



لا يثبت بوجه انظار مع حق الملقوظ كما في بعض النسخ لان اخلاء اللفظ  
 من معق الاصطلاح بالكلية في غير ضرورة لا يجتنب في معق الظاهر القابل للص  
 للغير وجعله اعم من الحقيقة والحكم فليعد اعم من التفسير لانه يقي صفة رافعة  
 لمضمون مستر راجع الى القاعلة قصوة الشان في خواص ادي وكنه زيدا اذ عمل  
 مكنه وقد سيق النبي عليه واوردنا في التعريف اقام ائوه زيدا فاقام  
 خير زيدا في صدق تعريف عليه واجيب عنه بتقيد الصفة بان لا يكون  
 غير خاصا حاله يكون مبتداء وروى بعده يسكن يا قام زيدا فان غيره  
 صالح لان يكون مبتداء وهو زيد في الجواب ان معق الوقوع بعد حرق  
 انما استغفاهم ان يكون اعتمادهم عليه في العمل وقولنا اقام ائوه زيدا اذ  
 في المبتداء في الله قول فان دلت الصفة الواقعة بعد حرق النع والبق  
 الاستغفاهم في ان ضمير طايعت ليس في ظاهره اذ لو كان في ظاهره للزم  
 ان يكون في الصفة التابعة للظاهرة اعلان ولا يتحقق ان الواقع الاخر  
 فان كان معق ائوه المرفوع فلا داعي الى ما الى به المضمون ويسكن القاعلة بقوله  
 نه الملائكة انت عن الحق يا ايهم فانه مطابق للمفرد وتعيي لكونه مبتداء  
 والاعم فمسل يبي اذ اعني ونعموله يا جتي هو المبتداء ويسكن يا قام زيدا  
 فانه يصح كونه قاعلا دون كونه مبتداء لعدم ما يخص به ويسكن ايضا  
 اطلاق النعم فانيها تطابق المفرد مع تعيها لكونه مبتداء اذ لو كانت  
 خبرا لوجب اطلاق الشئ من قدامها اذ ان قيل لو كان زيد مبتداء  
 ينبغى ان لا يجوز اقام زيد لانه يندم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتياس بالاعمال

كلامه قائم

كما في قام زيد واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد قاعلا بحيث لا يمتنع  
 احتمال كونه مبتداء يالمع لانه لا يشتمل على خلافا الاصل بخلاف كونه مبتداء  
 فيلبيس لمقصود التباسا شديدا بخلاف اقام زيد فان القاعلية يشتمل على  
 كون قام مبتداء على خلافا الاصل وكونه مبتداء يشتمل على تقديم الخبر على  
 خلافا الاصل فلا يمتنع المقصود بسبب كون خلافا المبتداء للاختفاء فيكون  
 الامرا اذ اقوله لضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يتركب الالتياس  
 لا جملها وفي اقام زيد يجب تقديم اقام للصفة المستغفاهم وتعلق المتغفاهم  
 به والمشتغل على الاستغفاهم يجب تقديمه للبقوة والضرورة قائمة في اقام  
 زيد قلنت لضرورة يجوز زيد اقام بخلاف زيد اقام فاما ملة فقه اذ اقام  
 المجزأ في قوله ان اريد بالاسم اللام حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل  
 اما في ضرب فان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دعه فيه الخبر الجمله  
 لانها في الاولى اللام فتزيد في قوة زيد ضارب وتبصر بان تعريف  
 الخبر ليس شاملا للخبر الجمله لانها ليست كلام قلنا المراد هو الاسم وعند  
 تحقيق القاعلة الجمله اذ ارفقا خبري متعيني تاويل يفرد قيتاء كلام السرخ  
 عليه نعم يتيقن ان المصداق هو اذ اريد الجمله الواقعة خبرا مع  
 به ايضا المقصود وبناء قعه فيما سيقه فلا يتأتى الكلام الالهي  
 او في فعل قام عليه وقيل الاولى تقديم المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع  
 كبر فلا يصح التعريف على غير ذلك ليس بمرفوع بالمعق المذكور ولا يتجس  
 عليه ما يجيء في تعبير اللام من التذييد المذكور ولا يخفى ان المرفوع شاملا الى

في الجمل  
 في قوله زيد ضارب



فانه يعرف الخبر يعرف في معرفة بدو واما ما عرفت في تعريف  
 المصروف عند المتقدمين فلا تعقل **قوله** اي ما يقع به الاشتراك فيبتعد كلامه  
 ياتي التركيب منه فيية لئلا المشتبه الذي يشتم فاعله الى مصدره على طريقه لغد  
 حله بين العبد والزوجان وليس كذلك بل المشتبه مستند الى الجار والمجرور والبناء  
 للمشتبه اي الائم المستند بسببه لان اللفظ سبب اشتراك المعنى الا ان الضم  
 يضيف الى الفاظ يصفا المعنى فيقول اللفظ مستند او مستند اليه كما سبقت  
 في تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر البناء السببية قوله او جعله البناء يعني الى  
 الضمير المجرور راجعا الى المبتداء لا قرب ان يرد المستند الى المجرور او يجعل الضمير  
 راجعا الى المجرور والاول جعل البناء للملازمة اي المجرور المستند للملابس بالجرور  
 والفعل مذكور بالمعنى الغافل اللفظي ابدأ بالامحور وكتب في الحاشية  
 وكان التكتة في تعبير العبارة ان لا يشبه بالمستند اليه المذكورة تعريف  
 المبتداء وحيث يظهر لقوله به فائدة والاشارة اليه ولا يحتاج عليك ان الالفاظ  
 لا تدفع بالتميز عن معنى الى البناء وانما تدفع بان قوله اليه في تعريف المبتداء  
 المستند وفي تعريف الخبر مختلف المستند وقوله مستند فيه فالتكثير ليس  
 بذكر الامور والتقديرين يخرج به العلم الثاني ضمير راجع الى المستند فيه  
 انه في الصفة التي هي خبر المبتداء لانها مستند الى فاعلها لا محالة لا الى المبتداء  
 واجيب بانها لا يستند الى فاعلها لان الاشتراك في النسبة التامة ولا نسبة  
 فانه للصفة الفاعل بل الى المبتداء وفيه ان جعل الاشتراك في تعريف المبتداء  
 بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم كلمة جيد

جدوا وليجاد بان المراد ان الاشتراك في المبتداء اعم من الاشتراك اليه او في ضميره او في متعلقه وبينه  
 انه يدخل في خبره نصير في زيد يضرب وقد ينطق بان الخبر بجعل الصيغة ومفعولا بها  
 كالفعل لانه اخر كذا الخبر على وجه الحال له وهو الصيغة في الخبر بدل المفعول من الفاعل  
 اللفظية ليستدلى على ان في في القسم الذي في المبتداء او يستدلى به على ان في القسم الذي  
 من المبتداء وهذا ابتداء بصيغة حال في خبرها فاضاير للمبتداء ويرى على السواء كذا استغناء  
 من الدخيل فلما كمل بيان الشارح على ان خبر الخبر كذا في خبره على فيدرك في المبتداء  
 فانه وهم فلا يخفى ان تعريف المبتداء صادق على ما يلحق والتقدير الصريح خبر المبتداء  
 عن الفاعل اللفظية في المبتداء اذ في خبره حال هذه الماديم كلها ولم يخرج جعل الشاخص  
 خبرا فيجوز ان يكون هذا زيد بهذا مستند فيزيد فكيف انهم ان في هذا الدليل جار في  
 الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقدم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على  
 الفعل لذلك الا انه من مافوقه في المبتداء في رتبة الفاعل التقدم وذكر الفاعل الذي  
 الفعل والياد على ما في اليه في خبره في قوله زيد في قوله واختلفوا في صحة في دان في ذلك  
 يجوز لاختلاف المصنف اليه المبتداء لشيء افضاله بالمبتداء في قوله واما في المصنف  
 دون المبتداء ومقتضى اقرون في وليكون المبتداء كذا في الخبر ان المصنف هو المبتدأ  
 في قوله قال المبتداء التقديم وقوله واذا كان المبتداء مثال على ماله صلا الكلام الى اخر  
 ملامت التقديم والناهي واعتذر بان قد بحث كثيرا في المبتداء وكونه جملة على تقدمه بحث  
 التقديم ليحسم بين الامور الثلاثة التقديم وتغير المبتداء وانما خبره في المبتداء

وقد بدى خبره

لان من خبره ان يكون ان كان الخبر



التعريف بما ذكره في قوله وقد يكون المبتدأ فلكل ونبه على اصاله لا فرق بين  
 الخي والخيول جملته والتوقف بعض ما استتمه بحسب التقديم على بعدة بحسب التعليل والخي  
 الجمل والعدا سبب بالعدا لا يندفع به لانه لا يندفع به اصل التقديم على الاصل في الخي  
**في** اذا تخصصت يوم ماة يتناول الاصل الاوضح اذا تخصصت بمثل العبد في قوله  
 انه يومها التخصص بما ذكره من اجل عبادته فانها لا توجب **في** اذا بالتخصص بقدا  
 شراكمها فيعرف بها المعروفة او التمام فيها فيمة للشركة غالبا فلا يبرء من منية او دخل  
 الشوق على او قل يستوفى في قلة الشركة غير ظاهرة وكأنه يقال لا يشترط بالتخصص  
 فليعلم الالة انه خص بالذكور ما هو الغالب يكفي للوفى بمبتدأ **في** حيث وصفنا  
 بالوفى بالتخصص بالصفة لا الوفاء لعدم صحة اشتراكه في يومه وصحة صوابه في ما  
 خفي من قول من خصه بغيره ثم خير له ما هو خير له ما ذكره في قوله لا تقوم الغدي بالتخصص  
 التكرار في نظام المبتدأ والماضي في الاشتراك في الاصل **في** وسئل قوله ان جعل  
 في الامانة امره يومه بالتخصص يومه جواز هذا المبتدأ ما انه يصح ان يقال رجل او رجل  
 امره وانما يخص به بغيره المخاطب ليتوفاه الدار على وجه الاعمال فكانه قال رجل  
 احفظ نفسك انه في الدار **في** فكانه قال ان الاخرين المعلوم كون افعاله في الدار  
 اعرض عليه بان هذا التخصص عند المتكلم والنافع التخصر بالتخصص عند  
 المخاطب لا يندفع بان تخصصك عند المخاطب برجل معلوم له انه في الدار وهو  
 مستخدم عند نقيبته نعم انه ينبغي له التعميم في الجوان وكشفادنا الطام ما ينبغي

ولا منافاة بينه وبين الاستدلال به

به واعرض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان يكون ذلك  
 في الدار ولو ايضا انما في بان المخصص في كوكب عظيم انقضا للشيء هو القتل مع جواز  
 كوكب انقضا للشيء **في** فكل ما دللنا به تخصيص هذا الصفة او الظاهر على صهي  
 الى واحد منها كانه مراد رجل واحد **في** عن **في** وفي الدار خبي او وانه ان من على  
 الظاهر ونريد بكونه مبتدأ حقيقة او كما قالنا المعطوف على المبتدأ **في** ابتداء كما في  
 فاذكرته فيه ونفقت في خبي التوقيف اذ ما عومم الى افراد وشمسها انصبت وتخصصت او  
 او تخصصت حكما لانه وانما يحصل فيه تقليد الشرا او دفعه لكنه صاكن في حكم  
 الشرا في التعميم فلا يبرء ان تقليد الشرا التخصص ببعض الافراد وهو في  
 لم يتحقق هنا **في** ولذلك كل ذلك في الاشياء قصد بها العوم نحو من خبي  
 جردا **في** هذا **في** افترق المؤمن من عرض الله عنه في تعديها خبيته لجردة اذ انقلبه  
 وبنا احرم والمقصود انه يفيض في ما انشاء في عوم التكرار مع الاشياء في المبتدأ كبر  
 وفي الفاعل فليدخول تحت نفسه ما قدمت واخرت بخلاف ما في جبي انتم فانه ينبغي  
 فيه المبتدأ والفاعل وعني **في** الشبه اذ قد يستعمل اوله لانه كان في الاصل  
 فاعلم ان المخصص **في** بالتبسيط المعنا كما اذ الهير صوفي للظنون  
 بنابه على ما في الصحاح **في** وقد يكون خبيته في المبتدأ بالشيء الى الخطب ما بالشيء  
 اليه فشره في نظر لانه يراه اذ اذ يجب للشيء لانه يراه غير اجتهدي وبنا اذ اذ  
 العذر في خطابه حيث يراه اجتهدي **في** فيقدر ومنه **في** وقد يكفي في جعل ال

فان المخصص في المثال

وهو ان المخصص في المثال







ليشتمل قولنا الشاهد قد قام ونقول في قاعده **فقد** جملنا الغايه اذا كانت ضريه واما غير  
 الضريه فيكون الخبر عن المبتدأ لا يقبل الخفاء ووضع الظاهر موضع المضمي لتلكه تفوق  
 من الخفاء وكذا ان المبتدأ من الخفاء لا ينساق الذهب الى الضمير **لقيام** فربيت  
 حله على الخفاء من حيث هو واما في قوله وليست كذلك بل خص ذلك بالضريه المجرور بمكان اذا كان  
 في جمله كونه المبتدأ فيلها جزء من متبداها ما في غيرها في المرفوع لا يجوز الخلق  
 وفي التصريح المجرور **مضى** نحو اكسر في كاشيه الكرد واذا ما مشتربان بهذا ان انتهى تفصيله  
 اى الكذا اثنى عشر وشفا واثنى عشر صاعا والاضاعه اربعة امداد والملا المذوقه  
 الكسر من الجار والمجرور الخفاء هنا حال ضمير شيئا فيلزم تقديم الحال على الفاعل  
 المعنوي والاولى ان يقول مؤخر او اقبل ذلك جائز في الحال الظرفه وفيه التتمه  
 متواتره منه في هذا المثال صفة لوان **وما وقع** ظرفا له الخفاء الذي وقع  
 ظرفا زمانا او مكانا الظرفا عندهم اعم لظرف الزمان والمكان وهم يشكون  
 فيطلقونه **في** الجار والمجرور ثم يشكون فيطلقون على ما يعلم الجميع فاشارة  
 جري على التمسح الا خبري نفيها للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبر عن شيئا لا يكون بعينه  
 فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهال لئلا يجهت وبنها الجواب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث  
 نقل لكم تطلقا وعلله بالاختيار من الخفاء بالان ما لا يقيد لعدم اقتضاها زمانا خبر من بعيد  
 لمن لا يعرف ان الزمان مجلد في الخريف على نفسه بان في لنا الزمان الخريف ولا يخفى ان الزمان  
 ان زمانا الخريف ما قبل الهال لئلا يجهت والاعراض على ما نقل على ما قال في

في الظاهر من قوله الخفاء

**فما** كذا في الجاء وهم البصريون **لو** كان التقدير بان جمله من البصريين كان المتأني  
 ان يقول وما وقع ظرفا فعلى جمله فلما في الكوفيتين فالظاهر ان الاول بجمله لا يختص فتوما  
 منهما بل يعم الاكثى وفيه على الانسان ان التقدير كما ليس **كونه** خبرا عن الاكثى وجعله الخفاء  
 مستثافا من المبتدأ اى حكم الاكثى انه نعت بجمله لكانا **افنى** اى ما ذهب بجمله اى اول التقدير  
 بالاول التقدير يلزم التأويل والصراف عن الظاهر ليصح تقديره بالباء **ولكن** على ما وقع ظرفا  
 بكونه مقدر **ام** انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه بجمله **م** بفتح الما نظارة ذكره اية  
 ما يجيء فيعرض فيه البصار وما لا يبعد ان يقال ان القديس بمعنى اللحن اذ قال ولا ريب  
 هذا بذله اى محقق به اى الطرف كحقه بل جعل محمول ما قبلها وما لا يلقى اليه ان التقدير  
 يقع التبعي يقال **ان** روض المغفرة في كتاب الله تعالى المعينة والمعانة الخبر الظرفا **بهم** بجمله  
 عند الاكثى **وبقر** عند الاكثى **يتعذر** الفعل **ان** ذلك الفعل العام كخصه والكون الا زاد  
 حتى حصره انما الظرفا المستغرق في زمان عامه عاما ومقتضى بعض المتأني انه قد يكون  
 من الاطفال الخاصة اذ الشاق الذهب البيجب المقام **واما** كذا فقال في الما **وبقر** كذا  
 في الما **وبقر** كذا **بمعنى** التمكن **بما** بمعنى الحصى العام **م** بخلاف ما اذا دل عليه اسم  
 الفعل **ما** هذا انفقوا به في الدار اى وما في الدار اى فانما خبر فيه جملة سواء قدر الفعل  
**الهم** الغافل **ان** افاضل اى وما حصل اى وما حصل **م** لانه الظرفا لا بد له من متعلق  
**ان** في **ان** اتفاقا **م** على ذلك وقبه **م** لانه الظرفا لا بد له من متعلق **م** لانه الظرفا لا بد له من متعلق  
 في زيد في الدار **م** زيد لا حاجة الى امره **م** قلت الظرفا فيكون ظرفا لمراد من امره **م**

في الظاهر من قوله الخفاء



او كونه او حصوله او غيره ذلك فلا بد لتقديره بالبين البين **قوله** والكل في الخبر الواحد  
 او قيل لوافق الدكنا اقول لانه اسرع في الخبر للذي **قوله** اء على معنى وجب له صدر  
 الكلام له وهو معنى غير الكلام كالمعنى والتمنى والتأخر في الخبر ذلك **قوله** وذهب بعض  
 النحاة كان لم يقل وذهب في لئلا يتقصد بنا بكونه ذلك قال بل غير سبويه فقد  
 عطف **قوله** كونه معرفة او يكون كذلك ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عند النحاة  
 ومنه بوجه الامتناع في المبتداء المنضم بمعنى الاستعظام واذا كان كما ينبغي كون من  
 تذكره وكاد ان اشار النحاة الى هذا المنع حيث قال فانما معناه اهل الاول ام ذال  
 ولم يقل فانما معناه اء اء من اوله كذا في قوله في هذا المذهب سبويه فاعاد في  
 مما كان سبويه في الاخبار عن التكرار بالمعرفة الاخبار عن افعال الاله في خبره  
 وتعد صفة حتى مرد في خبره فضل الله **قوله** او كانا تساويا ولو انفي به عن  
 قوله او كانا معرفتي كفي الاله هرب من الخبر على التساو في معرفته التعريف فامرا التساو  
 في صحة الخبر مبتداء **قوله** او كان الخبر فعلا له اء يكون فخرج بقوله **قوله** في زيد  
 قام اء وبقوله صرح خرج الذي انما فاملا بالخبر بين فعلا صورة كذا انيل  
 وبنه ان زيد قام اء ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاجراءه في زيد له لغنى  
 قوله وكان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعلا له **قوله** اء تقديم المبتداء على الخبر  
 في هذه الصور الخبر مبتداء في هذه الصور والاك ان القيد لغو لا غناء لشرطه عند  
 ينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الخبر اء جراء لشرطه لا يندفع **قوله** او بالبدل من الفاعل

اذا كان مشتملا او مجموعا فيلزم وقوع التقديم في هذه الصور بخلافه فلو حمل المذهب  
 الكتاب على علم الوقول كان افضل **قوله** اء للتقسيم او قيل لا يقتضيه الخبر بها من جفاف التقيد  
 الطعن وفيه نظر لان ما قام لانه مضايجه فيه تقديم الخبر لتضمنه التقيد فان ذلك ينبغي  
 ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قام لانه يقتضيه الخبر معنى التقيد فليست مقتضى صدر الكلام  
 ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قام لا يغير حركتها التي معنى الجملة فاعرفه **قوله**  
 لتضمنه في جملة اء وجملة ما يغيره **قوله** او كان الخبر يتقدمه اخراجه عن كون الخبر  
 متصلا كونه مبتداء نحو زيد قام فان زيد انما يصح كونه مبتداء لما خرقا حتى لا يقدم قام  
 فيكونه في الخبر **قوله** اء متعلقة خبر التاني لانه لا يقتضي الخبر والخبر والخبر ولم يفسر  
 الشرط بل في الخبر مثل قدين كل من صيغة والاختصار بالواضحة ان يقول ان المنفلق  
 خبرا لذكر مبتداء فقد زيد انما اء بالمتعلق مثل تعلق الخبر بالكل دون تعلق  
 العامل بالعموم لان المنفلق خبر تعلق العامل بالعموم خبر في المبتداء في مثل على الله  
 عند من كل من اء لا يجب تقديم خبره وقد يقال انه بالعموم اء بالمتعلق المنفلق  
 خبر بالكل دون العموم للعامل ليشتمل مثل قدين كل من صيغة الفصل بالمنفلق  
**قوله** او كان الخبر خبرا عن ان المنفلق الى افعول من اء وخبرها اول بالمفرد مبتداء له  
 او كان الخبر عن انما لا يصح ان يكون خبرا عن المبتداء اء انما اشار اليه في الكلام مشتملا  
 والمراد ان خبره غير كذا في انما لم ينعرض لاجل حاله لظهور هذا التبيين على مشاهير  
 من قال اصح كلام المصنف ان الله سبحانه ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره

الحمد لله رب العالمين

والله اعلم بالصواب







نودى بان القاء ههنا اذ المبتداء التمهيد معنى الشرط جيبا يهيد العمى لعل الشرح  
ورثه بان الشيخ الرضى صرح بان ذلك لا يجزئ به ويحتمل ان معنى الشرط هنا مستغاضا  
بمعنى التعليل بالنسبة الى الملتزم او دفعه بان ما يثبت الحكم بالملكان في كل واحد  
باجتناب ان يثبت شي صفة في كل واحد فثبت كل واحد بان يثبت ايضا مثال للمضاف الى الموضوع  
لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كمن على ما لا يخفى على الشيخ لكلامهم قلنا المراك  
بالموصوفة معنى لا النظا والكل المحيط لا فرد الموضوع موصوف معنى في الشرط  
والجذر من فنييل ان الاخبار والجملة الشرطية لا يكون الى خبرية فلا بد ان الجذر قد  
يكون امر او نهيانه يستعمل بالانضمام عند الجملة الشرطية فانه شرط كقولهم ان  
يتجاني التاي بعد ان يكون منه ما يخفى هل ان كانت الشمس طالعة فالتمهيد وجوده ويكون  
ان يدور بانه لم يقع لتناك حرق التتميم وحرق الشرط في الصلابة ويدفع الحاجة  
بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالتمهيد وجوده ويختص ايضا بان وجه المنع  
في التعليل ان كان في التمهيد خبرية وايضا لا يمتح بان كان وعلت فان ظهر ان الجذر  
ان في المبتداء اذ ادخلت عليه منقظ اعني ضرورة الشرط الذي تضمنه المبتداء  
فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصلابة فلم يحصل في حق القاء  
في خبر المبتداء لضعفه مقتضى وجح كان ال  
القياس على الدخا على  
خبره ايضا لان عدمه في المعنى كالعدم وعدمه  
فقدنا بالمشورة في فان قيل بان كان الجذر لا يكون المتعني ما حيا في الشيخ

والشعر انما يتحقق في لينة ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع انما المشورة واما  
لمع في ما والاختلاف في غيرها فثبت بانها ايمان هذا فظهر وجه كل تخصيصه في قوله بان  
في هذا المقام في وجه ذلك التخصيص الهام بيان الاختلاف واقف في  
يشعر بانها الملتزم بان اتفاق متكفلا لبيان الاختلاف ولا وجه له قال في دعائ  
الى بان خبره كخوف المشبهة بالفعل هنا انه يستغول امره كما مر خبر المبتداء فلم يبي  
حاله هنا لا وفق الحكم المذكور في المبتدأ في اللفظ وقد يجب صفة قبل  
لا يجب حذف اصله اذ كان اصل في الكلام ونحو الجذر اهل الجذر في تقدير اهل الجذر  
واقفال كون المحقق خبر المبتداء المحذوف لا يعتد به في الحقيقة كما مر من قبله  
خبره قد يكتسب المقطوع من موافق وجوده خذنا الخبر من انما في غير في  
موضع فيستغفر بان يوافق خذنا الخبر وبيان المعنى افعال كون الخصوص خبر المحذوف  
ينبغي عن الاعتداد به بل العقد في عدم ذكرها في هذا الموضوع ان الاول في كتبهم  
من مبادئ جملة التفت والثاني ما ينبغي في افعال المدح والذم في  
ان المبتداء المحذوف ان جعله مثلا للمبتداء المحذوف والظاهر من ان المبتداء  
وعلى الاول في الكلام حذف مضافا الى المبتداء في المبتدأ وعلى الثاني حذف مضافا  
الى المبتداء في المبتدأ فكأن لتقليد من ان الظاهر قوله مثل المبتداء المحذوف  
في قوله المبتدأ بان المعنى لا للتقدير حتى يطرد وجه صحته المبتدأ للمبتدأ  
ان التمهيد لبيان هلال وجه الغنى كذا قيل كذا في التمهيد في الهلال غنى

مكتوب











تكونه بفعل الفعل **اوله** علم صحة وكيد المعنى ونقصه يقال به استفاضة المحر  
 متغير قد يبدل في غير ظاهر **ف** وفي التباين ابتداء يتخلل خبر على معنى المقارنة  
 او جعل الشئ الرضى خلف الخبر هنا لبا وجعل الكون فيكون الواو بمعنى مع خبر فالر  
 عندهم يستقل بنا الواو الى المدح والى اوصيغته وهو كلف **في** وذلك مثل كاد رجل وضيفة  
 اكتب في الخشية الضيفة في اللغة العفار التي هي الارض والتخل والمنكس وهذه كناية عن  
 مصعبها اعفا الضيفة انتهى وكانهم بمصافى الرجل كاد من الضيفة التي لا تعنى  
 وفي مثل هذا التوكيد سؤال مشهور وسواء في ضيفة لا يصلح الابدود الى الخ  
 والرجل ودفعه انه كما ان كل رجل في البيت اللهاء الذين وضعت فابعد عن ضمائر كثير  
 يعود بكل اعتبار لا جازم **ف** كاد في ضيفة وضيفة وبما في ضيفة  
 وهما **اي** اكل رجل مقرون موم ضيفة اكل يفلد كل من موم ضيفة في قوله  
 ليكون محل النابت عن الخبر من افعاله فيصليح لكم ببيانته **في** واقم المصطفى  
 على المبتداء وان كان ما دونه لكنه يذكر بعد فيصليح ان يكون عن الخبر يستعمل  
 مكانه وان اشكل على اذ ان هو معطوف على ضمير هو فاعلم ان كل رجل مقرون وهو ضمير  
 خلفا المحاد مع لوكد وهو جازم دعوى طارئة مبتداء عليه بالواو بمعنى مع انه  
 عطف هو عليه صكون لا حقيقة ولكن في انه يستغنى عنه لما ذكرنا **في** اكون  
 مفسما به **اي** مفسما به **اي** مفسما به **اي** مفسما به **اي** مفسما به **اي** مفسما به  
 للتاسم به كغيره قد نفي على خلف خبر الذي هو **في** والعهد والعهد **اي** واحد

خبرنا في قوله

ولا يستعمل مع التام **اي** في الفايد العلم بالضم البقاء فقط وبما القبح الذي قيل  
 ولم يعرف **في** **اي** المرو في عان خبره واخواتها **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 خير المبتداء لانه من المرو عان ولم يرد ان خبره ان ابتداء كذا خبره قوله وهو المستند  
 جلة مستدقة لانه كلفا بعدد لاطافة اليه والافوان بمعنى الطيبات **اي** خبره  
 هذا اوصى كذا **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 وانما قال المص خبره ولم يقل ونسبا خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 وللهما كذا **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 دخل عليه جميع هذا كذا **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 ان فاقوا **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 هو المستند بعد قوله **قوله** عليها **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 من العيادة **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 في الاق **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
**اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 لانه النظر القه فيه فالنفي خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف  
 المستند الذي دخل عليه الخلف الملقان عن العمل فادنا ودق على المستند  
 المستند الذي لان امره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره  
 المبتداء لا خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره **اي** خبره



في قوله **فان يقع ههنا** ما فيك السناد ما ليس مما يقدح عليه ان المعنى هذا  
 المعنى اصلا فلا وجه تقييده بل يجب **قوله** فلا يخرج الى ان الجماعة يعنى المتكلمين  
 السناد يعنى عن هذا الخبر ان ذلك يخرج فيه الى كلمة بعيدا لان المتكلمين هذا السناد  
 السناد المطلق لا يستند الى كلام هذه الحروف وهذا التاميم اذا كان ما حمل عليه الدفوع  
 مع ما يشارك ان التاميم تعارضها في القول كما انشأنا اليه **قوله** وليكن عطف  
 على قوله مجزا فيكون المعنى والافاضة الى ان يلزم منه ولا فغان في هيئته فاللائق  
 ان يفهم على انه يلزم ويمكن دفع التندر ان يلزم الخروج قائم في انباء يجعل المراد  
 السناد بعد قول هذه الحروف **قوله** انما السناد ان يلزم الخروج قائم في ان  
 زيد قائم اي وانما الخبر قائم في شئ من التاميم الى ان لا توقف بغيره خبرنا على  
 لجه المتناظر افتضا وطول **قوله** فيخرج الى الاول لجملة **قوله** او ذاك ان لم يما هو  
 حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى الاول لجملة **قوله** خبرنا خبرنا  
 خبر المتناظر كما اننا في جملة المتناظر **قوله** بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد **قوله**  
 مثل قائم خبرنا على ان المراد بخبرنا واحدا منها وان المراد بدفعها هذا خبرنا  
 دفعها هذه الحروف **قوله** والمراد ان امره كامرنا لا فغان ان المراد بنا عنان المصنف في وضع  
 خبرنا بحيث يعرف اننا خبرنا صحيح وان خبرنا فاسد وما ذكره الثاني  
 في كلامه على انه بعد ما فسر قوله وامرنا كامر خبر المتناظر فان امرنا كامرنا في انشاءه  
 وبنا انشاءه في انشاءه لضم الامم لزم ان يكون خبرنا ايضا كذلك والف

وَأَمَّا الْفِتْنَةُ فَالْمَقْصِدُ

والمطرفة من وقت بعض الأشياء في وينبغي ان يكون في وقتها في وقتها في وقتها  
جملة اثنان في ان زيد الخبره فانه لا يكون من جواز زيد خبره وما لا يكون  
ذكر من علم صحة دفول الغاء على حين مع نفسه انه معى الشرط لكنه لم  
يؤمل سبق ذكره وقوله ان كان ايراد على مذهب غير متبوع ان من في وقتها  
خير وهذا من دعوى المصنف مع اعتبار مذهبين **قوله** ان في تقديمه ان في تقديم خبر  
انما الحكم تقديم الانسان والحكم تقديم خبر المبتدأ والجواز والوجود وبعد اثنان في ان  
ما قبل الحق البيان ان في التقديم لان التقديم قد مر لانه عند وجود الشبهة  
ووجود الشبهة كما يكون بشرط **قوله** ان اذا كانا ضارفاً فيه انه يلزم ان يكون  
حكمه حكم خبر المبتدأ في التقديم اذا كانا في فاص انما ليس كذلك لان الخبر الظرف  
لا يتضمن ماله صدد الكلام ولا يحكي تقديمه كما ان زيد القى لدار فاء لا ان ابتداء  
له صدد الكلام لان افعال الالف له صدد الكلام في غير باب ان **قوله** وفي وجوب  
اذا كانا الهم ذكره فيه بحال انما يصحح وفي التلوة مبتداء صرح به  
الشيخ عبد القاهر في دلائل الفخر فليس حكمه الا جواز التقديم فنقوله المصنف  
ان اذا كانا ضارفاً **قوله** خبره انما كانه لتفي بحد آه وذن ما عطف  
باللام ابتداء منه الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التوكيد التوضيقي والمشهور  
في امثاله تقديم التلوة احترازاً عن خلاف المصنف مع بعض الصلة فانه لا يجوز  
عند البصر في التقديم خبره لا كانه لتفي بحد على جعل كانه قال امثاله لا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
بغيره



تتأويلها بالمعنى الفعل المتفرد من إضافة الخبر إليها خبر ميث الكلمة الواو عليك  
درعاية خاصية المعنى اذا غارضة جازا للفظ وانما الجاز لا في البيان **قوله** انه النفي  
صفتها اذ لا رجل قائم مثلا لنفي النفي عن الرجل بالنفي الجعل فيه انه لا رجل يتقيد  
لا رجل هو موجود لنفي نفي النفي صفة الوجود وان كان صفة كذا اذا نفي عن الشيء  
يقال نفي الشيء ولا يقال في صفة الشيء اذا نفي الشيء بالنفي وجوده ففي الصفة ضار  
يعنى في غير الوجود فانما يكون صفة الجند يكون نفي الجند ولا حروفه بالنفي الجند على  
معنى نفي صفة الجند ثم يتم التسمية فيكون النفي الجند ولا حروفه على نفي الجند ثم يتم فيكون  
لنفي صفة الجند فلما رآنا التسمية في غير حروفه حال بعض لا اذداد **قوله** يصح حمل  
العبارة على ظاهرها وبما خفي اليه في **قوله** والمراد بدفعها ما عرفت في غير  
انها من الدفوع لا يرد انظر لفظا او معنفا في قوله فلا يرد تغير كذا عرفت اظلم  
ايضا انما معنوه في نظري **قوله** وجعل في الوجود صفة **قوله** في المثال يكون ما يكون واضحا  
غير محتمل انه لا يوضح فحده انما يستغنى عن الايضاح وكما ان في الوجود في لا رجل  
في الوجود كجند ان يكون صفة رجل كجند ذلك في العلم بل في ذلك علم عن جند  
المثال **قوله** لا يجوز ارتفاع صفة **قوله** اهكذا قال المص ولما عارض عليه المعنى  
فانه يجوز جند جماعة **قوله** **قوله** لدفع قوله على ما اظهره يصح الرفع  
صفة المعنى المتفق خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في العلم رجل طريق  
لخبره دون الوصفية وهذا يكفي في توضيح المثال وصحت **قوله** لا يتقيد بالظرفا

بما في  
الكتاب

فانما الظاهر

يعنى ما غير سماحة ويريد بغير سماحة لا فيه نظر لان الظرفية لم تقبل التقييد بصلح  
صار زيد صريحا لا لا نقاد لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يجب تقييد الظرفية  
بفي الدار لانها لا يقبل هذا التقييد ولا يحكي ان نفي جميع علم الرجل في هذا الصفة  
ايضا غير مقبول المعنود في مثله نفي الحكم في الدار عن العلم الموصى وبها لظرافة **قوله**  
ويكون مثال لنوع خبيث **قوله** وليكون مثال للخير المتعدد فانه اخرج الى الايضاح  
لنوعه بيان ونوعه لكانا اشبه **قوله** والخبر ما خبر لاهله جندا انما قدان موصيا  
كثيرا مصدر الفعل المشدود في مثله تقدير الدمار وهو الملام لقوله وبدونهم لا يتبين  
اصلا **قوله** لدلالة النفي عليه **قوله** يقال لانا نفي يقتضي حقيقا ولما لم يكن ههنا قد جنة  
خصوصه ينصرف الى العلم وفيه لانا النفي رفع الوجود وردية النفي رفع الوجود  
الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغبي فلا يدل على الوجود في نفسه وهو  
يشي لانا المشاكر **قوله** في نفي الوجود في نفسه كذا انما المتبادر من الوجود الوجود في  
نفسه فينصرف عند الاصل الى نفي الوجود في نفسه **قوله** لا اله موجود الله  
جعل النسخة كلمة التوحيد جملة فامة مشددة عن تقدير الخبر وكذا فيه رنة  
والمعصولة فاذ كان اصلا للتركيب الله فدخل لانا والاحص والمشدد اليه هو الله  
والمشدد هو الله وهذا مما يختار في نفسه لان كذا ويتبعون من كلامه هذا اذا اوضحه  
للكلام وخبر هو انه لا يدل لانا بالجملة الما وفي الما الله الله لكانا ما اذا ما غير  
تقدير انما هو النفي بجملة العلم انما في التمام بالتقدير لداع لفظي هو ان لا يخلو خبر او الخبر

قوله



اليه المعنى قوله انتفى الابل والماله فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيه المتصان بالكون الاسم  
 فعل وام الفعل لا يكون على هذه الصيغة وادخا بالاسم الفعل الذي بمعنى الفصل الثاني  
 ولا ينصب ما بعده ولم يكتف الشرح الى خبره لانه يحكي ان يكون فائدة لا تنفي ليس  
 لفظ الشفيعه بامناجس ويكون فاعل الفعل الضمير المجرم المتيقن بالمتنوع بعد هذا  
 قوله في التقديرين يحكي ما يرد خبرا في مفعلا لارجل قائم على الصفة اه اذا ثبت  
 على لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانها والحقه اثبات الخبر في كل  
 منهم معنى لانهم لا يفعلون لم يجعل قائم خبرا لانه لا يحكي ليد من وضيقه العرس  
 والافعال انما ياتي في التوافق في مثل لافعال رجل قائم نصيب قائم وهذا قال لانه لا يحكي  
 لانه من اية هذا النقل لكانه يحكي ثباته اتفاقا اقام يقوم برفقة واما اذا  
 مت فتنه فاعدا بيا تميم يحكي كذا عند الحكي كذا يجوز هذا المعنى معنى كلام  
 الما ويحكي كذا الله يحكي كذا كذا المقيما وقته لانه لم يصح في شرط قيام القدره  
 لظنوا انه لا معنى للحكي بل هو الغدنة وشيئا ما لا يصح به هذا كما في قوله ويجوز  
 حكي حرك القدره وقوله وقد حكي الما كذا وقوله وذلك كذا معاني الفصل  
 والفاعل وجه كذا كذا في خبره دون خبر المبتدأ سر غايه مطابقة لفظ الخبر وضما  
 في الاختفاء وحي معنى قوله وجوز تميم لا يثبت من انهم لا يثبتون عند قيام قدرته ولي  
 قال ودالما عند بني تميم لكانا احصره قوله وبما عرفت من معنى القول اه وقد عرفت  
 ما ينفع به القول قوله اي عمل ليد اه هذا فمفهوم من اضافة العلم الى ما وال

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

المستفاد من الاضافة عملها لا عمل ليد فلت لكم بالشذوذ على عملها مطلقا  
 لا على عملها لا عمل ليد حتى توهم كثرة عملها اخر اتفاقا لا الشارح اي عمل ليد  
 نصنا لما هو الواقع ومن قال العلم مستفاد من الشيء يلبي قد يفد وكذا يجوز  
 رجوع الضمير الى الشيء لانه لا يشبهه وافق من غير شذوذ وانما الشذوذ في توجه الشيء  
 لانه لا شذوذ في تقديره ودخوله على المبتدأ والخبر قوله شاك فليداه حمله على الشذوذ  
 في المنع والاشذوذ بمعنى الخروج عن القيات احتمال قوله فيقصر عمل لا على  
 مورد التماس وهو التلذذ ومما قال وهو الشعر فيانه محتمل قوله ومن صد عن غير انب  
 كت في كذا في الضد والاعراض والبراح الذوال الضمير في ذواتها كذا من اعرض  
 عنه بغيرها كذا فلا يزال في عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي كذا رد على الشيخ الذي  
 حيث قال انه لنفي كذا ومن وجوب تكديرا من فوج بعد اداء التكرار انما يحكي الفصل  
 بينه وبين معمولها في احتمال ان يكون لا يراجح من غير كذا في جعل السامع نفسه عدم المفارقة  
 كحكي العمل على العدل في رجل عدل لا احتمال ان يكون لا على ما يجوز ان يكون متعلق  
 الظرف فرفوعا ولا المشابهة في التي على عملها قوله العلم ان الله المستندة هذا الضمير في  
 عن الغفلة عما ذكر في تفرق الفاعل قوله علاقة كون العلم بفعله اه من حيث انه علم  
 كون العلم مفعولا فلا يصلاح في تفرق علم المفعولة ولا صرح في تفرق المفعول في تفرق  
 بمشاهة وتسميها وتسميها بل من في خبره قوله وفي اعلم انكون العلم مفعولا لا في قوله  
 بحيث يذو فادافه والتقدير الامور الاربعة بالحيثية قوله لصحة اطلاق صيغة

الاشذوذ في كذا

نقول



لغة واما اصطلاحا فيصح الالفاظ على ما كانت له وهي ما قد يفعل الفاعل  
ولم يستدل فيه ذلك الفعل لنقله تعلقا بخصيصا ولا بجفيا انه يقتضيه مفعول  
فالم يستدل فيه فانه مفعول لم يستعمله النحوي الا يقال ان الالفاظ المفعول عليه  
باعتبارها كان في الاصطلاح مفعولا اصطلاحيا قوله كجاء المفاعيل فيه نظد  
لانقاضه بضرته ذاتيا او كرهنت كراهتي والفعل الضرب والتأنيب  
والمراد في ضرب فاده يصح اطلاق المفعول على هذه الالفاظ لان يقال لا  
يصح اطلاق المفعول على الالفاظ مطلقا بل بالنسبة الى بعض افراده ويقال  
من هذا وجه اخذ وصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظوا ذلك  
صحة اطلاق المفعول على الضرب وبهذا مثلا باعتبار نقطة العقل به ووقوفه  
عليه قال تعالى نعلت في اللغة ما يصح وقوعه مفعول به لا المفعول المطلق  
كذلك فلك المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول  
المطلق كذلك حتى نعلت فعلا كجاء المفاعيل لاديه وامانة القول لنقل  
الفعل لا الفعل فيندم السائل فاده واضح على اهله فانه قد اذاع اطلاق  
المفعول به صح اطلاق المفعول لانه صحة اطلاق المطلق منه الوازم  
صحة اطلاق المفعول في التقيد في الظاهر وتفسير في التحقيق فاما  
المفعول فيه ضمير يقيد بالصيغة والمفعول به حال عنه مقيد بالمكان والوجه  
تقيد به فغير مفعول لا مقيد ولا بد صحة اطلاق المطلق منه الوازم صحة

الظا

اطلاق هذا المقيد قوله فلا بد من علمه مثل ما في قوله وكذا ضرب زيد ضربا  
على صيغة المفعول لانه فعل فعل بمعنى انه قام بفعل معنى الفعل المذكور له ما قام  
به معنى الفعل المذكور في حاشية مع هذا التفسير في فعل الفاعل اعم من الفاعل  
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كاطن البعض بعضا لظن قوله  
واما زيد لفظا لانه ما ذكر في وجه زيادة العلم واضح لا ضرورة فيه وانما الشأن  
في تخصيص المفعول المطلق بزيادة العلم في تعريفه دون اضافة فلهذا احتج  
الى ما قيل ان زيادة لاضر في ضرب الثاني في ضرب زيد فاما ضرب الثاني فعلة  
فاعل فعل مذكور ويخرج عليه امران احدهما ما قبل الضرب الثاني ليد مفعوله  
الفاعل لانهم لا يخرجون صفات المعاني التضمينية على الالفاظ وانما يخرجون  
صفات المعاني المطابقة وثانيهما ما تقول انه لا يقع لا يخرج زيد ضارب  
ضارب فالوجه ان يقال زيادة العلم ههنا ونكر في اضافة فقد في الياء  
والثاني جعل العلم محذورا في تعريفه اضافة كفاء بذكر في تعريفه قوله  
او لم يأت عطف على قوله مذكور الاول بمعنى ان الفعل المذكور يشتمل المفعول  
والمقيد العلم لانه المراد من ان العلم من الفعل وبه كاهو الثاني قوله  
وخرج به المضاد التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب وانما  
على زيادة وكذا خرج نحو ويلك وانما الضرب وقعت او الف ضرب وقعت  
لانه لم يخرج بعد ضرب شديدا في قوله ضرب ضرب شديدا في افعال الف

ما يجوز ان لا يقع



تحتفظ الكلام ههنا انه معنى ام ما فعله فاعل فعله مذكوره انه كم يدل على  
ما فعله فاعل فعله يجب التأكيد مثلا ضربا في ضربه ضربا يدل على ان الضرب  
فعل المتكلم فعلى هذا الاسم ما فعله فاعلا خرج جميع المصادره والاعاجبه لا  
خرجهما الى في فعله مذكوره وانما هو لا يخرج مثل اضارب زيد وضرب زيد فاعل  
ولا الى قوله بمعناه الا خارج فاديبا في ضربت قادييا وانما هو لا يخرج افاضل وضمان  
زيد على سبيل التأكيد فاضارب بالهم ما فعله فاعل يجب دلالة التركيب كمن  
ليست بمعناه فتأمل هذا اذ في عن التفسير وورد نحو كذا كذا على لا يدل  
جب التركيب على انه فعله فاعل **قوله** صفة زانية للفعل لا ينبغي ان يكون  
منظرفا بالمذكور **قوله** بالمراد انه معنى الفعل مشتبه عليه اشتغال الصل  
على الجراء آه فعلا اشرح عما ذكره ان الفعل اسم من الهم الذي فيه معنى الفعل  
فانه صحيح فلا يكون معنى الفعل عينا معنى الفعل المطلق ولا يكون مشتبه عليه  
اشتغال الفعل على الجراء اذا كان مصدر او المراد به اشتغال الفاعل على المعنوي  
المطلق ليس اشتغاله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا  
يتقصد مثل ضربت انا فاعلا فاضرب فيشتبه على ما صدق عليه الاقوال لا على  
مفهومها لان الضرب المقصود منه الاقوال كم خروج قادييا انما يتم وكان البنا  
دب غير الضرب ما اذا كان في التحقيق عنه فلا يخرج تعليقه بالتعبد الذي  
يكون معنى **قوله** للتأكيد انكم يمكن في مفهوم زياكة على ما تقدم من الفعل او التأكيد

والكيفية والقول

اه التأكيد الغال باعتبار ما معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غير نحو  
ضربت ضربا ونظيره لفتحت واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا  
في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتأكيد **قوله** والنوع ان دل على بعض افعاله  
او يبرر الدلالة على بعض افعاله فقط او ضمن الدلالة على جميع افعاله لئلا  
يخرج نحو ضربت جميع افعاله ضرب **قوله** والعديد ان دل على عدة ما او عدة  
الفعل بالعدد في قوله وبهذا امتنا ان المثنى للمثنى عن المثنى المفرد ان خصي **قوله**  
لانه دل على ماهية المعرفة عن الدلالة على التعدد او الالكاف في مفهومه  
الفعل **قوله** وذلك بان المفعول المطلق يفي لفظه ومنه فاذل هذا  
الحكم ظاهرا فلا يفتقر للتقليل لانه وان عام من التبريد فانه لا يشترط ان  
يكون بلفظ لكن لم يعلم انما هو يعني لفظه وهو عطف على لا يثنى بل يحذف  
اذا لا اول فليكن لا يغير لفظه فهو لا في فهم انه كونه للتأكيد فوجب ان يكون  
بلفظه لان التأكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظ لا يكون بغير لفظ  
ولا ينبغي ان يقال اذا انضرك بانه يجب قابلية تنويه **قوله** نحو فعدن  
جاءت اة هذا التركيب يصح بطريق الحقيقة ولم يكن الفعول مخصوصا  
بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شرح المصابيح  
النونية ولا يخفى انه مثال للمعاصرة يجب التأكيد ايضا **قوله** وسبوت فيقدر  
له عاملا او فيما عدا مثل ضربت انا فاعلا الظاهر من سبوت في مثل انت

والنوع

والعدد ان يقال



فان الصفة الواحدة تفي

انه ثابتا دون مثل فعدي جلاوسا **قوله** خبر مقدم اه ومنه فيبدأ بولما  
من الضرب وخبرهم تفضيل مخفقا خبر ولا يغبر في الغيبة والجموع والثاني  
وفي انما في فلان خبر الدخال فدلالة التثنية **قوله** ولكنه فظ لا تق  
والاذا اه في الرضى كلمة او يد كلمة او وهو الواقعة للغة وهو غا عليه  
بالذل وفي كمال **قوله** وهذا معنى وجوب الكلف سماعا اه ليخفى انه لو  
معنى وجوب الكلف سماعا هذا كما ان القيا هو ايضا واجل الحذف سماعا لانه  
لم يوجد في الكلام العربي كنعان لانفعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف  
سماعا انه لم يوجد كنعان لانفعال العاملة ولا فاعله له يعرف بقا  
**قوله** واجاب بعضهم الصواب انه لا يجوز للمعارض ان كل مقصد رادف  
الى الفاعل المفعول بال واسطة حرق ليجز لفظا او تقديرا ولم يفسد فيها  
بيانا للوحي وجب حذو ناجها لتواء كان هذه المضار وغيرها فحذوا عما لها  
فيما سوي واليت في واجبه لا يذهب عليه انا الا وخف بعد ان المقصد هو كذا  
الاول **قوله** ملنا اريد انبائه لاجابة الى حمل المبتدأ على اريد انبائه  
**قوله** بعد في داخل اه الظاهر انه قد رل في صفة لانا الصفة الواحدة  
لا تصلح ان يكونا تابعة لموصوفين وفي صفة لفي والمقدرة صفة معنى  
نفي وما ذكره الشارح اظهر ان لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف  
ولكن انه صفة لقوله نفي او معنى نفي تباين له واحد من نفي المعنى نفي او الصفة

اذ لا وجه له الصفة

قوله

في الحقيقة صفة واحدة سواء في داخل على اسم لا يكون خبر عنه او مقبلا  
باربع ضمير مقبلا الى النفي المقيد لكان او وضع **قوله** داخل على اسم لا يكون خبر  
عنه اه داخل على اسم طالب الخبر ولا يكون المصدر جزاء عنه لعدم قصد المستكم  
خبرته والمراد بالدخول القول صولة او معنى ليتشبه ما كان زيدا لا ليس بمعنى الا  
يسر سرفانا النفي وانما يدخل زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه نفي التبر عن زيد  
كما في زيدا ليس بالدخول فخرج بقولنا لا يكون خبر عنه بقصد المستكم نحو ما زيد بالشر  
بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا ابدا اول او مبالغة وفيه نظر لانه  
يصدق ذلك على ما زيد ليس به اه ليعتد محذو الفاعل **قوله** لانه لو كان  
خبر عنه لكان مرفوعا على الخبرية فيل فلا يكون مفعولا مطلقا او رد بان المفعول  
المطلق قد يرفع بالقياس من مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا  
لانه مرفوع لانه مفعول للفاعل المفعول والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر  
والاولى ان لا يثبت لها حاله لا ليس ابتدلا فان حذو فعله لا يجبل بضاها  
لله لا ليس ابتدلا **قوله** او وضع مذكرا اه وقال او مذكرا بالانقطاع على مبتدأ  
لكان اخصرا اه اختصار عن قولهم عطفه على قوله خبر **قوله** اه في موضع الخبر عن اسم  
لا يصلح ونفي خبر اه ليخفى انه لا نفي العبرة بتقدير هذا وكانه جعل ضمير نفي  
راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبر عنه لانه مما ذكره من ان كنهه بعلة  
ايضا والا خسر الواضح هو ان يقال ما وقع ملنا بال او مقبلا او مذكرا بعد مبتدأ

قوله



لا يكون جازعته **قوله** وانما جرح بين الصابطين لا يشترها في الوقتي بعدا لا يكونا جرحا  
 عنه آه فيه انه يقتضي ان يجرح بينا على ما وقع مضمونا جملة لا يشترها في الوقتي  
 مضمونا جملة **قوله** فيها على ان الحكم الواقع موقوف على ان يكونا لئلا يبدو  
 النوني ولم يلتفت الشرح الى هذا الوجه لانه يترجم كصرفهما على انه قد يكون بحيث  
 تقدير عامله بعد التما في المثال الاول فلما يصح اشتناء البسر المطلق وقد يكون بحيث  
 لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الاء ما انت شبر الى  
 بسر الريد معرب بريد وهو كما بمعنى الشرا اذ علامته قطع الذنب من اسما بقى  
 بنية **قوله** ومما وقع تفصيله آه قيل القرينة على حذف العامل مضمونا جملة  
 فانه يتغل به الى اذان وفيه نظر فلو كان الانتقال منه الى اذان لم يحتاج الى ذكره  
 ان الحاجة بنية بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفسه لانه  
 ينبغي ان يكون بعينه **قوله** والمراد بضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل آه  
 فيها اذا كانا مناطا الفائدة نسبة المصدا الى الفاعل والمفعول فيها اذا كانا المفائدة  
 النسبة لا بفاعلية وحس نقول عليها المصدا المقيد بحال فيها اذا كانا مناطا الفا  
 ذلك الحال نحو اصبت مع زيد ضرر حال فاما ان تقع او يتفعل فانه مضمونا جملة  
 هنا صعبة بريد في وقت السور والاشراؤها فاقطعة من المواهب الدقيقة للجميلة  
**قوله** وبان مره عرضة آه وعرض الشيء اثر فاعله واسطة كمنى اثره وحس تفعل الطاهر  
 انما يجعل مثل فسد والوثان فاعما بعدا ما فدا مفعولة له فيستغنى عن تقديم الفاعل

في وقت السور والاشراؤها فاقطعة من المواهب الدقيقة للجميلة

والمراد بضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل

**قوله** معلقة بيان الواقعة او  
 حذر اذا وقع تقدم التفصيل  
 نحو ما يتوهم من تقدم التفصيل  
 مصدرها آه الهند المعلوم منها

انما قصر الشرح على بيان مفعولة القنود واعترض عن بيان اخر ان انا  
 المبينة لغيره لانا ما قيل ان مضمونا جملة اخر من مضمون مفعول قوله  
 لم يصح صحة او يقتضي انما ما لانه مضمونا مفعولا كلام لا يحصل له  
 ان صعد اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما  
 قيل كذا فغير واجبة صورة تقديم التفصيل لا وثوق فلعلهم تشخيص  
 الفائدة المتقدمة لم يتغرض له **قوله** وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة آه  
 هكذا انشر الرضاي ايضا وهو يقتضي انه لا يجب الحد في مثل فسد والوثان متبا  
 بعد و فدا او فدا او ثم فدا ولم يذكرا المحتملة لتساوله **قوله** ومنما وقع  
 للتشبيه آه لانه يشبه آه امر حذ عليه مشا من بريد بريد فاذاله صوت مثل  
 صوت خرافا المفعول المطلق هنا يشبه به شيء بشي لا يشبه به شيء والا  
 ان يجعل بمعنى لانه يشبه بشي المفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبه  
 بالشيء المشبه الذي فعل المتكلم وصقراى وقع في الكلام لاجل التشبيه فآه  
 كانا مشبهاه كما في المثال المذكور في المتن واراد ان تشبيهه كما في مثال كذا او مشبهها  
 كما في له كما في مثال صوت صوت حار وفي هذا التي كيب لا يجوز وثوق  
 حذف الموصول في مثله ولابد في تصحيح النقل **قوله** لزيد صوت صوت حار  
 بريد عليه واخواته انه يخرج من المفعول المطلق من القنود والواجب ان يقال القنود  
 المذكور لتقييد كل اخا لانه في مثل هذا التركيب هي يتوهم الى انه لا طاعة انما نقل

والاولى ان يحوس كذا ما قيل ان مقدمه بيان الواقعة



الغال مل يلقى فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المصدا التصرح وجوب  
 حذف الغال فيه واما بيان اعرابه فقد تنويع صوتا حسن بدلا ووصف لصورة  
 مع صفة بمنزلة شئ واحد في نظير كمال المؤطوة وبما الشيخ الذي جعل صوتا  
 تأكيد القطب **قوله** واخر به عن نحو صوتا زيلة صوتا حارة الاولى انه اختار  
 عن مثل صوتا حارة صوتا زيلة **قوله** فاذا له صوتا حارة صوتا زيلة  
 على الحالية ورفع على الله بدلا وعطف بيانا او صفة بتقدير مثل او بتاويله  
 بمثل هذا اذا كانا متكررا اما اذا عرق فرغعه ليكونا بالوصفية لا عند التاكيد  
 لانه يتقدم مثل وهو لا يعرف بالامانة واما لم يجوز ليجوز ان يكونا العامل  
 المصدر المذكور لانه لا يصلح تأويله باناس الفعل وعمله هذا التأويل  
 واما لم يجوز ان من الفعل مرجح وهو في هذا المقام مقطوع به **قوله** صرح  
 ان قيل هو لم يعرف المصدر **قوله** لا محالة غيب لها الا واضح وقع مضمون  
 جملة لا يجتمعا غير وفي مقابلته وقع مضمون جملة يجتمعا غير واما هذه العبارة  
 فغير مرفوعة على انه خبر والمختلص مفعول هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل  
 ان لا محتمل فاجاب لها غيب وقيل غيب منصوب مفعولا لاختلال المختلص  
 محتمل هذا خلافا للرؤية المشهورة **قوله** اعترفه اعترافا لا ينبغي ان يكون  
 خلافا لوجهه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعد **قوله** وبشي هذا النوع من  
 انفعول الشبهة من خارج النجاة في هذا القسم ونسبته الى الاولى ان يكون نسبي

واما هذا العكس

على صفة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كتابة عن المتأخرين **قوله** ما وقع  
 مضمون جملة لها كمنه غيب او اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال  
 غيره نحو جرح الفقير او لم يكن كمنه ضرب **قوله** لانه ما حيث هو منصوب  
 عليه لا يعقل ان معناه حيث هو متصو ص عليه بلفظ المصدر مؤكدا نفسه من حيث  
 هو كمنه جملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل الشبهة المصدر بالتاكيد شبهة  
 بهم معناه ونحن نقول المناسب يا لغت ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق  
 في الدلالة على ما دل عليه فيغيبه في جوابا يقال الخصاص الى التاكيد ويقل قوله تأكيد لنفسه  
 ووجهه انه يؤكد لغيب فلما جملة كاتفا عنيده لتقينا للدلالة على ما نفي المصدر  
 للدلالة عليه واما التاكيد لغيب فلان كلمة لا انه مؤكدا لفظ الجملة وفي غيره  
 وليد فيلما فينزل منزلة نفسه لانها لم يشاركه في النفي للدلالة على ما  
 نفي للدلالة عليه **قوله** ويجتمعا ان يكون المراد انه تأكيد لاجتماع هذا ما  
 اخره المصدر وورد عليه في ان حسن التقابل فاشارة الى دفعه بقوله وعلى هذا  
 ينبغي اناه وفيه انه بعد ليد هنا حسن التقابل لانه هذا القسم ايضا تأكيد  
 على نفسه لتكدر وينتقل مع ذلك تأكيد لدفع غير في حسن التقابل انما يكون مرعا  
 القسم الاول تأكيد لغيب **قوله** ومتسا ما وقع مضمون على صيغة الشبهة  
 او فيه رد على ان المراد ما يكون شئ للتاكيد او ان المراد به انما هو ما يكون للتاكيد  
 او لغير **قوله** مضافا الى الفاعل والمفعول مع هذا القيد تنقض بغير ضرب

واوجه ان يقال

منه التبع بالماضي



ضربا لا يبر فانه متى مضى مضافا الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى الفاعل والمفعول  
 ومع ذلك القيد ينتقض بضرر زيد بضره فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه للبيان  
 التبريد وقد صرح بهذا القيد الرضوي **قوله** وفي جعل المثال من تسمية التعريف بالافادة  
 هذا القيد اذا الشاخص تمام التعريف بزيادة المثال على المثال القيد بالمثل يقيد بظاهره  
 اضطرار كون المثنى للتكثير واشترط الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز ان يكون من باب  
 بالمكان اه فاما قلت بل ينبغي كالتعريف عند الحدف الله لا بد تكبيل بالاختصاص اليه  
 فان كانه احوال البه حمالا للفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس الباقى اقام كل واحد  
 ليس اى انا اقيم على طاعتك بعد التبا او معناه فضله او انجاءى له من ذلهم داره  
 المية ان اى فى جهتها او معناه سبب الحما من قهرهم اى لينة اى محبة لذو جلالها  
 او مناه اى اصى له من قهرهم حب لباذ خالص **قوله** فكذا الفعل كالتعريف  
 الخاطى عن شتمان التلبية فبا وسرعة وقيل لم يفرغ من الكلام بسرعة فيفرغ  
 السمع على المرتبة والاولى استنب بمقام رعاية الكاد فانهم **قوله** وغير هذا القيد  
 سعد بلاء اه او سوكه ان يكون غير محذوف الزوائد فانه ثم يكتفى ثلثى السعد بمقتضا  
**قوله** المفعول به اه قال المصنف انما يتبع به لانه اوقع التعبد به او تغلق به يعك  
 انا اليا اما الليبية فيتعلق بالفعل او للصلة ومنعك باضمنه من معنى  
 التغلق ومنه فنى عليه مراد زاد عليه وقيل لانه سبب لوجوه الفعل لانا المحل  
 نسب لوجود الحال **قوله** ولم يذكر ان الكلام الكفاء كما سبق او الكفاء بظهور ان الكفاء

اذ الشاخص تمام التعريف بدون المثال اه

المفعول به من انفس الكلام او تقاديا عند اطلاق الكلام في التعريف على اسبيل المحال  
 المسامحة فاه المفعول به في وقت زيدا او قلت زيدا فاه ام يد اسم ما وقع عليه  
 فعل الفاعل بخلاف اطلاق الكلام في تعريف المفعول المطلق وتقتنا انية في تعريف  
 المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول على ما هو المحل للشك  
 فيما بينهم من استنبية اللفظ ايام معناه المطابق لا يقال قد يكون المفعول به  
 والاعلى ما وقع عليه الفعل تضمنتا اى اذا تضمنه معنى الاستفهام او ان شرط لانا  
 نقول المتضمنه معنى الاستفهام او الشرط دل على المعنى المطابق مطابقة لانه الكالة  
 على معنى الشرط والاستفهام طارئة ولذا عدم اسمها ولم يعقد به بدلا لانه على  
 معنى غير مستقبل وقد صرح جوابه وقوم فقد سئلوا في التعريف جاذبا  
 التعليق **قوله** والمراد موقوف على الفعل لتعلقه به بلا واسطة حرف لحد فاقوم بقول  
 اى يعنى ان زيدا باللفظ يقولون كونه يعنه ذهب بزيد فانه يقال لاذ هان  
 واقوم بزيد ولا فرق في المعنى بينا ذهب بزيد واذ ذهب بزيد فوقع الفعل  
 يشتمل هذا التغلق ويمكن ان يقال هذا التصريح المتعلق بلا واسطة حرف  
 جر وحرف الجر لتغير المعنى وبعد التغير تغلقا الفعل بنفسه وبهذا ثبت ان زيد  
 اى ذهب بزيد مفعول به دون زيد في مرفوع بزيد وخرج الحال لانا تغلق  
 الفعل بلا واسطة حرف جر المعنى ضربت زيدا فاضربه في حال النيام  
 وخرج المشتى والنهي لانه لا يتغلق الفعل به ايل في النهي تغلق باليتى به

مفعول به

قوله

قوله في بيان

الذهب بزيد



والتعريف

والتعريف

وفي المتن بما اخرج منه فمدح في المراحلة فلفا اولاً لخرج الخ الى المستحق  
 والتعريف لم يكن على التام في بيان الاحوال على انه يبطل بالمفعول الثاني والثالث  
 لك في اذليل لتعلق اوله وسمايجيد انه يبطل على بعض غير في استناده  
 زيد وعمر وافتحاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وعقلهما تقرر  
 ان المعبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يذكر ان التقييد لا يقع  
 في الانتقاص بضره زيد وعمر انهم تقييد التعلق واجبة في تعلق الفعل  
 بالفاعل ليس وفيما عليه بل وفيما بنفسه فاقول **قوله المفعول**  
 المطلق بما اقيم من مقابله لا حاجة الى هذا التعليل لاجراجه لانه لا  
 يقال الضرب وقع على الضرب او انصره بل يقال وقع الضرب والضرية **قوله**  
 والمركب يفعل الفاعل فعل اعتد استناداً ام الا في فعل الخ وكذا في قوله  
 فانه لم يعتبر استناداً لم يبين **قوله** فخرج به من زيد في ضرب زيد  
 الا في ان يقال فخرج به زيد من خاله في اعطى زيد وها واهراج زيد  
 انما يتم ولم يكن مفعولاً به في اصطلاحهم وهو لا يخرج الا بقوله بالاعتبار  
 ما لم يحد منهم نصير كانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه نصير  
 انما يكون مفعولاً ما لم يتم فاعله لا يبدل على تسميته مفعولاً ما لم يستقم فاعله  
 مفعولاً به او مفعولاً به كالكفي في من منع عدم كونه مفعولاً به حتى  
 عليه المانع لدقته **قوله** فلا يبرر عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل

لما انصرف وله دفع اخر وهو انه قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي  
 فيجعل عليه لغوة ويلزم في استناد الوفي في المسامحة وكذا في التفتاء بالفعل الاصطلاحي  
 لخرج منه الفعل **قوله** لقوة الفعل انه ذكرا الفعل ههنا ليس من قبيل التفتاء  
 بما هو الاصل في نظائره كذا ينبغي ان يعلم ان اكم الفاعل المفعول كالفعل **قوله** كونه  
 وخبر ان يكون الفعل وكذا بالذين لان ما للتاكيد موجب كون الفعل اهم فبنا في التفتاء  
 الدال على كون المفعول اهم وفيه نظير ان يكون التقديم للتخصيص لا للدفع  
**قوله** ام قوله مكرراً او زيد مكرراً **قوله** تخصيصة بالاكترين للحصر المحمدي على  
 ان العدد لا يفيد كحرف فان قلت فماذا في ذكره قلت لا ينضبط المذكور عند السامع  
 ولا يفيد شيئا لكنا نجه ان المذكور في خمسة فاسم المثلث على طريق المصداق  
 من عاية مذهبه يقضى ان يجعل الباقي خمسة **قوله** وبوجه الخ في باب الاعتدال  
 امكن تدبر في الحاشية نحو اقاله اقاله اقاله اقاله اقاله وكذا في قوله في زيد  
 الما سفيحيه وكذا في قوله في زيد الما سفيحيه **قوله** وكذا في قوله في زيد  
 من المراء او فصل اليلة اللسان عنه فعلى الاول والاولى للفظ وعلى الثاني لمصاحبة اليلة  
**قوله** وانتهى خبركم انكم سبويوه وبقولكم فانيه واعتزوا به الذي محشره واعلم ان قال  
 العلامة الثاني في التفتاء ان التيسير به من حيث انه قد ان لا يصح فيه وجه اخر  
 من ان يبينه لانه بهذا الاعتبار لا يعود الى الخ والحق واجب **قوله** سهل الله العباد و  
 عزاء في الحاشية السهلة فيض الجيد فيخرج ما غلط من الارض **قوله** وجه اه تقليد

والتعريف

والتعريف



لما كان الابقال في اللغة يقتضيان بارادفا لغزها بل الحقيقة لا يتناول ذاء الفعل  
 عليه وجهه ولما كان من لا يظلمه الابقال بالوجه محتكا كان بينه حائل وكان  
 خروج الابقاد المتاد من غير فقه مستبعدا صرنا قوله اقبال عن ظاهره لكن  
 يتجه انه لما حقه في فعل الابقا انهم من الابقال بالوجه اذ القلم بفعل الابقال بالوجه  
 او القلم انهم ساكنة حقيقة او هما يلقيان جعل طلبة الابقال حقيقة او هما لانه  
 يصير الابقال بالاقبال اخر في الابقال حقا **قوله** او حكا مثل كسما وياخيال ومنه  
 ذاء نغالي للتره عن الابقال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التبريل عن اخر  
 منزل باعتبار جعل اعيان الى التبريل وبيانه على علم اخر يقال في القول منزله تعام  
 منزلة بانه صلاح التداء نزل اوج فالاولى ان يقال المراك بالاقبال الاجابة وفيه  
 نظر لما انظر في علم الانسان العباد فلما بالالتبريل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة  
 الاجابة لانه لا يريد بالاجابة انعام بل هو لا يستفد بها تقديم ادعوا مع انه  
 فلا يكون المقصود بالتداء الخبر فلا معنى لاجابة فيه وانا اريد للتبيه وهو لا يكون  
 مطلوب وانه نغالي **قوله** وفيه حكمه ان يمكن دفعه بان المندوب بان كل كثير الذوران  
 على السنهم فكن بعد جعله محتررا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما علمه فانه قريبا في نوعي  
**قوله** ولا ولي اذ خاله تحت المتادى كما فعله صاحب المفصل وكان متبع المصاعدا ذلك  
 انهم لم يعد كلمة واما خروج والتداء **قوله** بان يكون الة الطلب لفظية الة الطلب  
 الالهي ما يوفق على لفظية الية والمطلوب فايها فذلك الطلب تقدير تارة بالاحتمال

الاقبال

وهو في الابقال

تسهر من العقلة حتى  
 بنا كل شي

اراد ان يكون  
 لفظا او قدرا  
 تفصيلا للمناد

الابقال في انتم هذا الاحتمال فتأمل **قوله** اول المتادى والحق في جواز  
 حذف حرف التداء مع كونهان اقبادا فمعدنكيا ففعلنا بان الناسيخ اذا كان  
 له فائب كافي في زيد اقبادا والغزينة هنا فائنة ويجه على جعل التقصيل  
 للمناد انه لا وجه لتخصيص هذا التقصيل بتعريف المتاد دون المعنوي  
 المطلق والمفصول به والمنداء والخبر في غير ذلك **قوله** وعند المبرد بحرف التداء  
 قائم مقام احد جزئ الجملة اه لا يخفى ان التردد لا يقوم مقام الفعل في افاة معناه  
 حتى يستغنى عن تقليده فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عمله  
 جزء الجملة **قوله** وعندنا في علم احد جزئها اسم الفعل والارض في مستند فيه  
 او يرد عليه ان اسم الفعل لا يضم فيه المتكلم ونقض بان بمعنى انضج ونقض  
 بانه صوت كاسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد با حروف التداء  
 الهزقة واورد عليه وعلى ذهب يتيه انه لم يكن المتاد جزء الكلام لثم الكلام  
 بدونه المتاد مع انه لا يفيد با وحده واجب بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها  
 عن الاستقلال كافي للشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يتيه ما عرض هنا بل جواب على  
 لذهب يتيه ان الكلام قائم بدونه المتاد وانما لم يفيد حرف التداء بدونه المتاد لا متعلق  
 حرف التداء والحرف لا يفيد بدونه متعلقه وعلى نذهب في علم انه كمن عمل الجملة هنا  
 لطلب اقبال زيد فهي يخرجها بمنزلة فعل اقبل المتاد بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة  
 بالنظر الى ما هو المقصود بدونه المتاد كفاعله **قوله** ويبيى ايحيى يبيى لانه يجوز

وعند المبرد في علم  
 الفعل المتاد على الفعل او على  
 ما التزم في موضعه فلا بد  
 لما قال يكون متادا اسم الفعل  
 فلما حقه جعله عاملا محال  
 ويؤيده ان يترك فلما حقه

ان الابقال

قوله هذا بين المذهبين  
 لا يكون متادا الابقال  
 اللهم الا في المصم مع  
 فان الابقال كان متادا  
 الباب فانه مما يوجب  
 حذف الفاعل فان اصله  
 المصم بالية فانهم  
 الهم مقام التياء

او اذا كان لا يتقدم شئ  
 على اسم الابقال فانه متاد  
 فليكن الباء بالهم لانه اخر الكلمة  
 في حكم التاء وانما قلبوا به  
 لانها عوضا عن حرفي فها ياء  
 والفاء في سائر

فان الابقال في علم  
 فان الابقال في علم  
 فان الابقال في علم  
 فان الابقال في علم



اي انه ينفذ فقط الكتاب الذي هو  
مكتوب بمقتضى المصداق الذي  
هو في الكتاب ومقتضى

...الذي يانعه وصفاها  
...فقد كسب لامتذاء  
...فان فعله من الذي بعد  
...اذ اعتبر النداء  
...غير خلاف

قوله في المحشى وانما قيد النفس  
ما ذكره الا الى

وَمَنْعُ الْقَدَلِ مَعَهُ وَعَلِمَ نَصَبُ  
الْمَانِعِ لِلْإِخْرَاجِ خِيَرَةُ أَيْ لِقَظًا  
لِقَظًا أَوْ إِنْ شَاءَ بَابُ الِ  
وَصَلَّى

١٠  
 لواء الوصف  
 الشاهد  
 شقوبنا الاسم  
 لا اعرف مانع

الدواية فيما بعد موافقاً لغيره  
مشطاً على ما ذهب اليه  
الوجهي ثم وثقته بالبرهان  
على عمله فكانت في  
الوجهي فيما بعد

علاقتی بعد از این  
بنویسید بعد از این  
بنویسید بعد از این

عليه سابقه فانه في قوله انا العنبر السند والضمير المتبادر كانه قيد ويبيح على ما به  
الرفع ويخرج عليه انما به الدفع النون وكانه هذا الخبير البعوض ارفعا  
الضمير الى التام **قوله** اكل لا يكون مضافا او لا شبه مضافا الى المفرد في هذا

بجمله او ظرف نسبته مضایف با باب انداء و با باب لا فایا با حلیما تا بعد نسبته  
مضایف و با لام علیهم بعد کما لا یجفی علی المتبیین لا یشیر الی الفتن الی محصل فی جبرکون  
الموصوف با جمله او ظرف نسبته مضایف و هذا التبادون الموصوف با بغیر

ولفكان يكونا يعطيان معا معطوفا عليه ويكون كجود المظوف  
والمعطوف عليه نحو العشي ما علمنا نحو خيريك او عمر اذا جعل عالما اياه اسم جنس  
نحو يا ثلثة وثلثي رجل فان ثلثة ثلثي اتيتم لعل محضو كاربعة واربعة  
والاعطاف او التوضيح مثل توافق الصفة  
والوصف والصفة

\_\_\_\_\_



الاستغناء عن الموصوف في قوله  
 لا بد ان يكون الموصوف في قوله  
 لا بد ان يكون الموصوف في قوله  
 لا بد ان يكون الموصوف في قوله

مبدأ البناء الموصوف لامتداده في المبدأ والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف  
 وهو يكون كجملته في قوله لا والله لو جعل من وصف المفعول في الموصوف في قوله لا والله  
 وصف المعرفة بالجملة هذا في قوله لا والله المضاف في المبدأ والمفعول في قوله لا والله  
 فيما بعده والمفعول عليه الذي مع المفعول في قوله لا والله الموصوف  
 جملة او ظرفا وفي قوله لا والله فقط **قوله** وفيه مع موقفي كان  
 السببية المشاهدة لفظا ومعنى لكانا الخطا في الحقيقة او فقولهم المبتدأ ما  
 ناسب مبتدأ لاصل المعنى المناسبة له في اسطة او بغير واسطة يمكن  
 ان يجعل لغة البناء عروضا الحاجة لتأدية في الدلالة على المعنى المراك  
 منه في تهيئة الخطاب كالمضمر في قوله لا والله المشاهدة بالظرف  
 وتلك الحاجة وانما فعلت في العلم لكن لا بغير فعله ظرد البناء **قوله**  
 لو كان مثلا افراد بغيرها او قبل غير ذلك يلزم بناء المضاف وما في  
 وحكمه وبناء الكلمة الغير المعينة وفيه ان الكلمة الغير المعينة لم تقع موقفا  
 كان الخطا **قوله** ويأيد بالآية ما تقدم في ما تقدم ان العلم اذا نفي او نحو بالاول  
 والنون لانه لم التعريف مختصا بل هو كالمنداد في قوله لا والله المنداد  
 لا يصح والحق بان جلاء في **قوله** لا والله يدخل وقت الاستغناء او يعني  
 الاضافة لاداء الكلمة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كالمنداد  
 في قوله لا والله التعويض فلهذا لم التعليلا او اعشى لنعكس ولا جرك وفي قوله

فانصرف  
 وفي باب لا والله  
 في العامة في بعلته  
 والله طمعه عليه

قوله لا والله

نفسه

اعشى لمقتضى ذلك وكرهنا **قوله** نحو بالآية ليكون الاستغناء بغير كلمة  
 يا ولا يكون الاستغناء في مقار الاستغناء او التعجب او التهديد **قوله** واجب  
 او اي عند الاستغناء في مقار الاستغناء او التهديد **قوله** واجب  
 مبني على القنلة **قوله** كان المهلة ام فاعل يستغيب بالمهلة او فيه انه ياتي  
 عن هذا الوجه ان المصطلح بهذا النداء في حضور المهلة والمنع عنه وانه لا ينفق  
 الاستغناء بشي ليعضد فيستقيم به لانه يتصور الاستغناء منه فالوجه  
 ان يقال يستغيب بالمهلة ليعضد حاله ويترك ما يجب قتله او ضربه فيستغيب  
 المهلة ويخصله عن اسم القتل والضرب او يستغيب به له بانما يخفى نفسه  
 عن القتل بغير احواله وفردا متساوية من له ويستغيب يا النبي عنه ليقف  
 في النبي المنداد الذي في طاقته في خيره حاله ويترك عنه ما في وجهه التعجب  
**قوله** لا انقضاء ما يقتضي فتحها لا يخص المقتضى فيما سبق فليكن  
 وفيه موقوف كان الخطا في قوله **قوله** والام فيه او نحو ظاهر كلام المصنف  
 ان الجملة مالتة فيجمل بالمقصود لانه يفيد الفتح بالالف بعد التام لا  
 نقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع التام  
 ايضا لانه الف واجب في ما قبلها لانا نقول وجود الف غير ضروري  
 لجواز انقلابها لا اقتضاء التام المحقق وقوله في مقارها انما في قوله لا والله  
 فانه لا ثبات في مقارها في قوله لا والله لا تعجز عن المنصرف بالفتحة انما في قوله لا والله

قوله لا والله



三

دانیہ

والبواقي المقاد

30



فالنقصيل المتعرف التوايح اجمالاً ونبه بذكري التأكيد الصفة على انه لم  
 يتبع الاضغتي في امتناع وصف المنداد ولم يبع التاكيد في جعل اللطفي  
 كاليد **قوله** لانه التاكيد اللطفي حكمه في اللفظ الظاهر ان يكونا معاً الكبر  
 ليدل على انه قد يكون فانه يدل على ان المستند خلافية لا انفعال الغري  
 مختلفة في شدة ذلك **قوله** وكان الخبير عند المصدا ذلك **قوله** وذلك لم يقييد  
 التاكيد بالمعنوية اذ اقر منه ان لم يقبل به فيما بعد واليدل والمصطفون والنا  
 كيد الغير المذكور من حكمه احكام المستقل كذا نصركه في شرح الفصل  
 بتقييد التاكيد بالمعنوية يشهد بان تترك التقييد هنا مبنية على العقلة **قوله**  
 والصفة اه وفيه رد على الامور في غير وصف المنداد المفرد المخرقة  
 لنسبه بالمضمر واول نصيب الغام بالله على ان ضا ص لضعف الداعي  
 وعدم جديان التاويل في وصف المنداد المستغاث الا ان يقال مشاهدة المستغاث  
 بالمضمر له يصح حيث لم يبين بجملنا المنداد المفرد المخرقة **قوله** والمعطوف  
 المستغاث دقوله باعليه يعني المضمر باللام ينبغي ان يقيّد بعقل كونه لفظية  
 الله ولهذا لم يقل المصروف المعرف باللام مع انه احضر واوضح  
**قوله** فرفعه على لفظه اه هذا ما غفوا مض الخو لا العامل في التاويل هو  
 الحال في المتبوع والفايع باعتراف مشافهة بوجهة واحدة والمقام لا يجنب لفظه  
 قولاً له فاهله **قوله** الظاهر او المقلد فاصراً انه لا يشبه الخيال على محله كحي

هذه هي عقول الخو

وقوله الظاهر

يا هؤلاء العاقلون فان هؤلاء محلبة محل نصب محله **قوله** واقتصر على  
 مثله اه اولاه اول ما يمكن ان يثبته بالمعرف باللام المتناهي في الداء وهو  
 اول ما ينبغي ليعلم انه يثبت فيه اثر حر الداء مع منافاته له **قوله** وهو  
 امتداد بسبويه اه وهي اللة فالأعد الفاعلة في شأنهم يتقلعه مثله ولم يختلف  
 مثله وقال المحقق الميرزا في حاشيته الكشاف وهو على كذا من بسبويه **قوله**  
 لان المعطوف بالحر في الحقيقة ينادى مستقل فينبغي ان يكون على فائدة جارية  
 عليه اه انه لو ياتر المضام بالاضافة اللفظية او شبه المضا احرقا الداء لكان  
 منصوباً فينبغي ان لا يجتزأ فيهما الدف **قوله** ان كانا كالحسن اه يعني من انقور  
 والامعنى ليس يعلم كذا حق الشيخ الرضى انه لم يرد وكذا المصدا في شرح  
 ذهبنا الى ما ذكره الشرح وكان المصدا لم يرد ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام  
 لزم كاللام في اسم الجند فلا ينبغي ان يفرق بينها في الغام في كلامه بما يترك  
 فزعم اللام عنه وهذا كالحسن على كذا وسبح من معرفة يعرف اللام يجوز فزعم  
 للام عنه وهو عام كان في الاصل مقصد اذ صفة اذ ام جنب فضليه مدح كاله  
 سدا ودم كالحكي لانه ليس كل ام كذلك تمايزة قولاً للام وشرعه فان سجد او عليا  
 لم يجز في اللام عليهما او ما يجوز فزعم اللام عنه يعترف باللام فصد بلامه التعريف  
 او جعل لانه جزء العام وذلك في عام هو ام جنب في الاصل قصد لمعنى في اصله  
 له اقتصد ذلك التعريف في عام غالباً وذلك الغلينة اما حقيقة كافي في ضعف

قوله

قوله



سماهي لانه اصابه الصاعقة واما تعدد جنة اما كسر ثم معنى جنتي كالديار او المقام  
وعدم ثبوته كما لا يخفى فانه يصور له معنى جنتي وهو الدار كما ثبت لهذا اللفظ ان  
يختص ويثبت كذا يعلم بثبوته له معنى العلى كما ذكره **قوله** والمضيق عطف على المقرة اه  
ويستحب على مدح عطف امرين على مقول واحد واجيد ان القبل وصفه المبدأ والخبر واحد  
بما له **قوله** الكلام في احد مناه او القيد في اجمع التباين واما ما في النوايع فعلم  
منه **قوله** وقال وما في حكمة هي المستعمل كما اخبر **قوله** والعلم الموضوعية وان قلت  
هذه مسائل **قوله** فيكتف ذكره مسائل النابع قلت من مسائل النابع باعتبار ان النابع  
المضيق انما يجب اختياره المسمى على النسخ **قوله** والى معنى جنة اه لا تدم بترجمة البناء  
الا البناء على المقرة وفيه نظر في انما يبنى اختيار النسخ عما جاز في النسخ بالذاتية بحيث  
**قوله** مجرد عن الداء او المختص بالبناء غير تغيير لاجل النسخ في هذا ثبت **قوله** بل كل  
واسطة بينهما لا يتا وموضوعه هو المشاور **قوله** اه اذ اريد بناء المقربا لله فيه  
ان اذا لم يعمل المقربا لله مذكور في احد من انبياء الساقية فانه يهتد ان يكون  
المقربا لله مذكور لا يهتد ان يكون من الداء فتقديرا لانه لا يسمي ولا يهتد من جوع  
ولا يهتد عليه ان هذا ايضا من مباحث النوايع لانه يهتد ان يكون تابع النادى المسمى  
مستتر الدفع فلا يهتد انما موضوعه ما يهتد اقام **قوله** المند **قوله** قبل مثله يعنى الكلام على كمال التمثيل  
فانه يهتد ان يقال بالانبياء القبل **قوله** انما يقال بالاولاء الكرم وبها هذه الملة وبها هذا  
الغنى فاما ان يهتد انما فتنه فتنه الداء فتنه المقام **قوله** اه اذ اريد بناء التبعين يقال بالانبياء

يخلف اللام انما النداء يعنى عند **قوله** ضاها لغير بناء العام فيدخل في المعرف جنة هشة  
وجمعها **قوله** اه اجيب بغيره من ان اللام فيه خبر النقصان لا التعريف فلا يدخل  
في المعرف باللام اذ في الجواب ما جبر النقصان التعريف لست لاي التعريف على ان المعرفه  
باللام عندهم ذواللام ولهذا احتج على البناء با الله متاهل القاعدة وفي التواتر  
ان البناء العام على التمثيل في فعه وفيه مافيه وان قصد النداء في كبريد انما هشة  
العام لا التعريف باللام حتى لا يرد الزيدان فاعرفه فان حرايا الكلام هنا بلغت  
اغلى المقام الذي لا يتا له **قوله** الكدام **قوله** يا ايها الرجل بنو سطاك الله **قوله** فتنه الخوف  
ما اضيفت اليه بنو سطاك الله عنده غير لا فتنه الخوف **قوله** فتنه الخوف  
ببغيره **قوله** اه هو الرجل جازا صدر الصلة لانا المنادى طابا بالتحريف والاول  
هو المرجح وانه كانت الموصولة التي تكون هذا **قوله** في التواضع على نحو وامله لانها  
لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم والضعف ولان جعل المعرف باللام وصفا  
افترى با فاذة كونه مقصودا بالنداء **قوله** فتنه الخوف **قوله** فتنه الخوف  
احتج على هذه الوجود المكشوفة **قوله** مع هاء التثنية اه ليحذف المقصود بالنداء  
عن حرف النداء بغير حرف التثنية المشعر بحرف النداء في التثنية وقوله يا هذا الرجل  
يشعر بالتزام حرف التثنية في مقام التوسط والغرض من انبياء وهذا انما لا يكون  
مقصودا بالنداء اصل هذا **قوله** فتنه الخوف **قوله** فتنه الخوف **قوله** فتنه الخوف  
خرج على الاقصد حيث جعله اوصولة لانه على التقدير الحاجة الى فتنه الخوف التزام

والمراد



التثنية **قوله** هذا لم يذكره هنا ليخرج منه **قوله** اللهم الله جعل سببه التثنية المقرب  
 باللام اذ لا يكون اخرج صفة الاسم المبرم فطلقا من التثنية السابقة ان يخرج في هذا  
 الرجل وجانا اذا قصدت اسم الانسان **قوله** منادى معرب وهذا لا ينصب تابع المتكلم  
 المستغنى باللام فلا يرد انما في المعرب قد يتبع محله ونعم تنافى التثنية في  
 معرب الواحد اذ تابع معرب واحد وتابع المعرب الى احد تابع لفظه او المراد بالمتكلم  
 الى احد متكلمين له اعدائي واعداء المعرب باعتباري معديا حكما ولا يخفى انه يلحق  
 من الله متبعا لا يلقب باليه الا ان لا يخفى عن التعريف واما ما قيل  
 انه لو كان منادى حقيقته منصوب فيكون له اعتراضا فبعبه انما اعراب النصب  
 لا منادى لفظا لا للمنادى حقيقة **قوله** وقال يا ايها الله فاصلة هذا التثنية  
 الى التثنية اعلم ان لفظ الله في باب التثنية فظ هو ذنر واختصار ذنر بجملة  
 آياتي يبي حروف التثنية لا فاصلة اذ انما ايتها واذكر في معنى السبب وبالله  
 وبالله واسطه المبرم وتخصيصه بكم الخير وان كان كذلك فاصلا باللفظ  
 من صيغة لفظا لله لا يليق بالكرم ذلك انما يخصه معنى قوله فاصلة  
 انما تقول يا الله فاصلة من غير ان تقول يا ايها الله فاصلا في حق ومن  
 خصا هذه اللفظ انما يحذف منه حرف التثنية ويعوض عنه الميم المتكررة  
 في اخره فيجوز انما هو مختصر بالدعاء **قوله** بانه اسد شدو بمنزلة الظاهر اسد  
 وكانهم وتساوي القصير بصيغة اسد لم يبق اسد اسد فافعل جعل اسد

ومنه يروى ان الشاذ

بمنزلة الغيب **قوله** ويتم **قوله** ليلعظي ولم يبين لعدم انصرافه لكونه علما  
 مؤثرا بتاسل عياله او لكونه علما واقعا في الشهر يقتضي عدم صرفه فلم يصر  
 بسبب واحد من العلمانية كما هو في الكوفي هذا المكن ان يقال وانما قاله الشيخ  
 الرضي فلو ان التأكيد اللفظي في الغلب كبر اللفظ اللاحق بلا تفسير  
 بل اتفاقا فمما جردت في اللاحق لاضافة كبر اللاحقين فيجاء الثاني  
 بلا تبيين وان لم يضاف **قوله** وذلك المذهب بكونه المذهب المتكلم والمجيد  
**قوله** والسير في امان الفتح مكان الضيق كان المصداق انما في  
 الاحتمال في الضم والنصب يتقدم الخبر **قوله** لا ابا لكم قال الجوهري  
 هو تدحج انما تدحج ما جدد شيفت عن الاب وقال الازهرى انه  
 شتم لا شتم في قوله والمعنى انه لم يبد رسيدي فليكن انما يكون  
 من الاضداد وفي القاموس لا ابله ولا اباله ولا ابله والابال كل ذلك  
 دعاء في المعنى المحالة في اللفظ خبر **قوله** فتج الباء وهو الاصل كما هو المشهور  
 والسكون الي **قوله** اعتراض عن كحي يا خناني ويا قاضي واما ما سألني جرما  
 وتبين فيبغى انما يحذف فيه نقاط الباء للدلالة بقاء الجحيم والتثنية على  
 الاضافة وعدم الالتفات بالمعنى المعروفة في صيغة الجحيم هذا اذا كان المحذف  
 التثنية بالكسر او ما في محله واما اذا كان التثنية بالضم في لغة الضمة وفيه  
 الغاء التثنية في رباعهم بضم الباء فيبغى انما يحذف في التثنية انما في الباء

وحاشا لمن  
 عند التثنية



ان كان في الكلام

المكتم وله يدعي عليه انه كان الكسفاء بالانحطاط من غير ان كان  
القلب بالالف قوله المغير في الحذف او القلب غير مغيرة الدرسى قال ليدل  
الشهرة على الياء المغير في الحذف وهو لا يوافق لما في الحذف لا يستحق مغير  
**قوله** وفيما اشار في غير ما سبق فانه كثير فيه الفتح لثقل الياء **قوله**  
ويكون المتادم للمضاد الى الياء المكتم بالها في هذه الوبى كلها وبقائه **قوله**  
جعل بالالف متعلقا يكون فيكون لجملة عطف على الخبر او على الجملة الاسمية و  
على التقديرين يعيد العبرة بوجوب الالف في الوقف والوجوب في الالف  
الالف واما الوقف على غلام فيكون الياء في السكون اجمود ويجوز  
بحذف الياء وان كان ما قبله واذا وقع على غلام في الفتح يجوز الياء والالف  
فالاولى ان يكون بالالف عطف على كذا او بالهااء ونفعا فيكون في حين  
الجواز الا انه يحتمل الجواز على ما يشتمل وجوب للتأني في غلام  
**قوله** والى اى ويا اى على الوبى الاربعة ويستفاد هذا من العلم التقديدي في  
بن الالف المستفاد على الوبى الاربعة ويشتمل الوقف بالهااء والالف  
الواضح ان يقال يا ابن ويا انت فاضة بالعطف على يا غلام فيكون  
المعنى والمضاد الى المكتم يكون فيه يا ابن ويا انت خاصة **قوله** يا ابن  
الهاء بالياء الياضلة الابدال واما في كل على المثل في الالف والفاء وما  
في هذه العوائد دون العكس كما سبق الى الالف **قوله** في هذا القسم انصافه

وفي لغة الفصح جاء الالف في الفا في القاموس وطولت الالف  
لها عيب في حق اللين في كونها بدلا عن الياء طارئة بين لكن  
توقف عطفها بالهاء لكون عوضا عن زائدة بخلاف بين فان بالها  
عوض عن حرف اصل في **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء  
لا يناسب كسر الوارد عليها بل يناسبها وانما يناسب كسر في الالف  
قال وجهه ان يقال لا ابدل بالياء التاء اقل من كسائه نا ان التاء  
تخرج ما قبلها انقل الياء الكسرة الذي هو مفضل الياء ويخفوض بعده  
خذ في الالف لا عليها كما ان اء من الالف ينقل الى غير بعد ان غير المتنى  
بالحديث فيه من الاعراب **قوله** وبالالف عطف بحسب المعنى على  
يا ابن فانه في مع ويا ابتداء ويا امتا او عطف على فتح الالف كما في الالف  
وقيل عطف على كذا ويا اى بالالف والفضل للمقدم **قوله** فانهم يقولون  
يا بنت ام لو كانا اغنيارا لاختصنا بالنظر الى ام والعم دون المصداق  
لا فائدة العبرة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يصير الاختصاص  
بالنظر الى الجرح ويجعل المؤن داخل تحت ذكر المذكور **قوله** وقالوا  
يا ابن ام ويا ابن عم ام الا خسر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم ام مثل ياب يا غلام  
وتحاشى مثل ياب يا غلام في الالف وقالوا بالياء وفاق **قوله** الزعيم في القاموس  
رغم الكلام كدم ونصران ونهل فهو ريم والكناية عن فراق فتسببه المصطف

في

في



لا  
في

والحدوف عدة لكونه

فهو رقيقه ورقيم وانه الترفيم في الالفاء تشبيه المطلق بها  
**قوله** او وافق في شقة الكلام او يعوا النجوان في معنى المصلحة الكلام  
 ليجن مقلنة الضرورية وحال الضرورة في الدلاء معلوم بطريق  
 البادى والواضح النجوان فيه مطلقا في غير مفيد بضرورة **قوله**  
 او للضرورة في شجرة اظاهر انه جعل ضرورة منصوبا على انه انفعول  
 له وعاء له النجوان في رد النجوان ضرورة الترجيم والضرورة اكالاضطرار  
 صفة المتكلم فلو في جلد شرط نصب المنفرد له على ما يحكى وهو  
 المشهور في بابي الجمل في قبل الحال في ضرورة الترجيم والتقديم وترجم  
 في غير ضرورة ذلك ان جعل السلام للوقت او جائز وقت ضرورة  
 ذلك ان جعل الاضطرار ضرورة الترجيم او الترجيم في غير المناد  
 وافق لاضطرار الى الوقوع **قوله** او الجرد التحقير ويستوى  
 حذفا على كسب الاعبات وهو اذرا الموق بشا با صحتها لاذ في القامو  
 وعاء في هذا المقام ما كتبت الاخوان الاعبات اذ حج الشاء بلا علة لم يشبه  
 القامو وجعله معنى الجرد وادرج عليه نحو بدفاته حذفا لا الماعلا  
 بدليل ضرورة ما قبله معتق للعترا والحدوف لعله ليكون نيبا وقيل  
 حذفا ليصر الاعراب ظاهر الجرد التحقير وقيل الترجيم حذف  
 بعد التركيب والحدوف في بد قبله **قوله** او شرط الترجيم اذ اكانا واقعا

او انقلب الى

في المناد على القدر ان لم يلبثت الى ان باعه او ترجم المساد الشبثا عا يجعل الضمير  
 لترقيم المناد بوجهي الضمير في قوله وهو حذفا الى مطلق الترجيم وينام يشبه لذلك  
 في قوله انما جعل الضمير الى قوله في ترجم المناد **قوله** الموراد بعد فلتة شيا عند الله  
 لليلة العبدية في فاسم وبنوا لا يكون المناد الذي مع الناء بوقيا لم غير  
 مقام الحاق الناطق في قوله تفعا في ياميا عذ في الوقف لالحالة باخه اعني بالفاء كذا لا يترجم  
 الى مقام الحاق الفاعل بالناطق فانه يقول فيه يا ضياح في ترجمه كذا الما لوقف  
 بالفاء الناطق **قوله** لانه ليت اضر اجزاء المناد نظر الى المعنى ان لانا المتعلق النوى  
 في اعلاهم زيد العلم المحض ويوك يستفاد يد ونازل **قوله** وان لا يكون  
 جملة او وبعض العرب يترجمها بجزء الاجبي **قوله** ولزيادة على التثنية لم يكن  
 نقضا لهم عن اقل البنية العرب وانما جاز نقضه ان لم يكن لغويا او ما في قوله نحو ما من  
 نقضا لهما وان لا يلد ما نقض الكيم بالذة في حكم العنتر **قوله** بلا علة  
 موجهة او كما في عصا اذ الحدوف بعلة موجهة في حكم الثابت **قوله** واما ما تليق  
 بداء الثابت او اذ اوقف على المرفع مترق فبالفاء فيقال في طالع انما يكون  
 مقام الفاعل لاطلاق نحو في قبل التوقف يا ضياح ابله اوقف مثلا الى اعا **قوله**  
 ولما فرغ من بيان شرائط الترجيم او انقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق  
 الترجيم شرعي في بيان شرائط صبيانه او نقول لما فرغ من بيان شرائط  
 الترجيم شرعي وبيان افشاه **قوله** زيادة في ان لا يكون معني

انما هو في قوله

في حكم العنتر  
نحو ما من



مخرج نحو عَصَبَ قُلْمٍ وقَامَ الواحد في انهما زيد معا **قوله** واما ما المعنيين نحو  
مُسْلِمًا ومُسْلِمًا عليهما وهما في الزيادة ذياتا انثى وجمع وانثى والنسب  
واللحاق وزياد في غيرهما هكذا قيل وفيه نظر لان زياد في اخره مثله للما  
لحاق ولا يخلو منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليسا من زياد بل التاء التامة الزيادة  
موجود في كثير من الصيغ بدون التاء **قوله** اخذ زيد عن كذا فائدة وعجالة  
وبنه يد على وجه خلافه **قوله** او كان في اخر حرفا صحيح اصلي البادى الى  
الذهني فاعتبروا اولي من قبلنا غير الراضى حيث فيه تغير التاء لاجل  
كسرة واو السعلاء بكسرهما القول او شاحنة كذا في القاموس ولله ان يزيد  
ياخذ اخر الحقيقي وتاء التانيث في اخرهما او كلمة اخره معقبة **قوله** وهو  
انتم ما انا يكون حقيقة او كما يمكن ان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل  
الاعتراف لانه جعلهم المعنى الذي يقبل الاعتراف بالصح **قوله**  
او القادوا او ياء متحركة اخبر به عن كذا في دخل في انه ليس الواو والياء  
فيهما حرفا بل في قلبه حركة فليسا جسيما اخبر به عن كذا في حيل وكتوف فانهما  
ليس جسيما **قوله** والمراد بها الالة الذائكة لبادهن الى الذهب رغبته  
وكتفتها او المراد ما هو ملة مطلقا والقامخ لم يكن ملة في اصله وانما اصل  
ملة بالاعلام **قوله** وانما يانذهي الغيد لله انا فاعله فيها ونجعله  
يكون اللى ان ينع اخبر في الاصل **قوله** لا نحو يثون اجمع ثبته وايقان

ان يجعله بكونه جموع ابدان لم يستعمل بالاسود فينبغي ان يقتد القاعدة  
 بملحرجه فاعرفه **قوله** حذف الـ الحذف الـ الـ في كلام التسمية كما في حذف  
 في اجزاء التفسير بالـ ط م الله لغو في تفسير لئلا كما ينبغي ولو قال المصنف ان كان  
 ما قبل اخره ملكا حذف ما ورد كحذف سطره وسبعه قد قال لو قال  
 كذلك لكان اخصر وانما الـ انتم تعلم ان الـ الفصحى في جملة حذف الحرف في  
 قد يغفل **قوله** وبنت آمنة البود والنسب منظر الغم على ما كتبه في الحاشية  
**قوله** ان حذف حرف واحد من المضارع من مضى اقواتها الماضية للـ الى  
 كلمة الفاء فانها لا يكون في اجزاء الماضي بغير ذلك الـ انما يجعل التقدير  
 فقد حذف حرف واحد فانه **والحكم** ان قوله وانما كان مركبا حذف الـ الـ  
 وقوله والـ الحرف واحد يتقضان بناء ضاربه فان ضاربه مركبة ولا يحذف  
 منه الـ الـ الـ الحرف الـ الـ وقد دفعها حمل المركب حقيقة وكما في الضلالة  
 بمركبة حقيقة مفردة **قوله** وهو في حكم الثابت ان الـ الـ الـ الـ  
 بخلاف ما ليس كذلك في الـ الـ ويستثنى من القاعدة ان الـ الـ الـ  
 موجه حذف حرف الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 فيعود الحذف في الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 ويكثر ايضا عند غيرهم وفي الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ

জ্ঞান

مجمعته واما في حكم الثابت ما يكون عليه

67



कोटि

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

دعای الہیہ الفارسی

卷之四







**قوله** اختار اعدا الحق بين المفسر والمفسر لا في اختيار اعد الصيغة التفسيرية بل في الاختيار  
بين مفسرين على وجه واحد فزيد بعد قوله نظر الالف العبت المائل في زيد اضربه و  
زيد امرت به واما في زيد اضربه فلما فيه فلو لم يفتن بياضت عليه لم يلزم  
اللفظ وكذا لو قيل لا فتيت زيد اضربت عليه فلا بد في تمامه وبقوله كذا في اعتبار  
فقد اطراد البيان **قوله** مستغلة صفة لاخذ الحرف من المفعول لما كثر او جعله صفة  
للمفعول على ما قيل الشاذ في وجوب متابعة المصداق في المذهب وهو انما لا يوافق  
كما هو في الكوفي **قوله** عنه مستغلة لا تستغلة على تضمين معنى الفراغ  
او المخرق او يتبع جعل الاستغلة بمعنى المخرق او المخرق في المخرق والسمع  
**قوله** او متعلق ضمير ما اذا يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المقطوف  
على التعلق نحو زيد اضربت عمر اياه او عمر لصفته به هو او لصفته نحو زيد اضربت  
رجله انه او ضربت الذكاه انه او عمر لصفته المعطوف على مفعوله او مفعوله  
وعلى هذا في **قوله** او ما ينافي بالترادف في قوله فيه ساهلة لانه الترادف  
في المخرق انما يفي وفيه بحث انما العال ايضا يخرج الفعل او مفعوله لا المركب لا يخرج  
مفرد **قوله** وبقي المتبادر متعلق بحرف الورد اعني في كلام المتأخرين **قوله**  
كما هو الظاهر في انما عن العمل به يخرج ذلك لا يقال خرج نحو زيد ضربته  
او فيه انه خرج جيب صورة ما اضربه لبيد المانع عند العمل بخروج الاستغلة  
كل شغل العال المتبادر انما ايضا مانع اليه ان يقال لمانع من العدا صيغة المذكر

او ذلك لا تستغلة لاجل فزيد ضربته فانما رفع زيد مانع عند عمل  
ما اضربه فيه **قوله** وبقي النص بالمفعولية اخرج جزاها نحو زيد  
كنف اياه لا يخفى انه خرج جزاها فزيد كل ام انما انما في هذا المقام  
انما قوله نص بالمفعولية كذلك التبادر من كل ام المفعول في ذلك انما قوله  
كل ام اعم من المفعول والنقد في المخرق ما اضربه على امثلة على امثلة  
التفسير فزيد انما في المانع ليعني لتبين قوله نص في اخرج  
**قوله** واما في غير نسخ اخرج اياه الغني الحق يقتضي سقوط  
الكلام خصوصاً في التبع بالضمير عن الفصل بينهما بالبين  
فيها اوله وجه اخر وهو خلوص امثلة المتعلق بالضمير عن الفصل  
بينها بالبين هما واما فعل المصداق ايضا وجهان الاول عدم الفصل  
بين الفعل والمعرف باللفظ الحق اعني جيب على الثاني فقد سلم  
المستطيق في المستطيق فاه المستطيق بالان لا انه قدم في هذا الشرح  
ما هو اعرف فيه فبما في نصيب زيد جعل ضمير ينصب  
الزيد دون ما اضربه على امثلة التفسير لا اقتضاء اضربت  
في ذلك انما جعله تفسير الناصب ما اضربه على امثلة التفسير  
بالمثال وفيه رد لمن قال انه اضربه على امثلة ووجه الرد استغلة  
عن البيان **قوله** فانما اصل فيه ضرب زيد اضربه اضربت

حاصل المتن



ان جعلوا بعد من اجل

الاول وجوده منفسر فيه انما اصل فيه ضرب زيد وما عطف  
 ضربت ذكر المفسر اذ لا اقتباس الى المفسر والذكر لانه يجوز ذكر  
 في مضاف المضاف اليه في هاشية الكتاب في الواقع بظن في يادى  
 النظر انه من قبيل الضم على شرط التفسير ان لم يكن في الواقع هذا  
 لقام مضافه الشيء موضع بظن فيه وجوده ومبتدأه ان يكون  
 كذا املا عليه فيه ان يقال ان كذا او يختار الرفوع اقدم ما اختار  
 فيه الرفوع على ما اظهره فيه للنصب او انما مضافه الى باب  
انشدوا جعل ما هو بعد من التمام اهم وقيل لانه ادرج لسانه  
 من الخلق في بلا ابتداء ام جعل من الابتداء الذي هو العامل في المبتدأ  
 والخروج لا يتبعه بذكر كون مبتداء والرفوع بقدر الابتداء الذي  
 يعنى كونه مبتداء وفيه رد يجعل رافعه فعلا جوهرا بقدر الابتداء  
 ما لا حجة اليه وانما حجة كون الرفوع مختارا وهو لا يستغنى  
 من تكلف تقليد العامل لانه مجرد عن العوامل اللفظية لا يردله  
 من قبيل ما هو له ناك ويغرفه التالى لتعريف الابتداء وفيه  
 ان يخرج بوجوب دفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الوبان  
 بفاح المراك صفة مجرد يصح تدبيرها او قد بينه من  
خلاف الرفوع وهي ما اذا كان على وجه النصيب المذموم لا محالة فهو

المحالة هو جود

110

بما حصل منه الخروج انما في صورت استثناء من حيث قد بينه في جرح  
 خلافا للرفوع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اردنا علم ما يوجب النصيب  
 بالفعل لا يستغنى عن قوله او عن وجوده او قد بينه علم قد بينه في جرح خلافا  
 للرفوع وقيل ويجعل ضمير خلافا الى اقتباس الرفوع لم يخرج الى تعديد  
 العديته بل المرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا وجوب  
 الاختيار في التركيب والا لا يستغنى عن قوله وجوده مسا بل لم يكن  
 له معنى لانه لا يمكن وجوده من قد بينه في جرح اختيار الرفوع في  
 التركيب فادهم وانما حمل قد بينه خلافا للرفوع على قد بينه الذي جرح  
 دون المصحح اما لما ذكرناه قد بينه المصحح بمحالة فهو بدعي وانما  
 لان قد بينه علم الصحة النصيب كما هو اختيار الرفوع لانه الرفوع صح  
 واجب وان قد بينه الصحة تنطلق بخلاف بتفسير قد بينه خلافا للرفوع  
 بغيره نرجح خلافا للرفوع كما هو فيهم لانه السببية عند الخلاف قيل  
 يعارض كون الخبر جملة على تقدير الرفوع ون ديان السببية عند الخلاف  
 ارجح كمن يكون زيدا ضررته مما اختير فيه الرفوع ولو جود قد بينه  
 اقر من قد بينه خلافا للرفوع لا لعدم المرجحة للنصب المشهور خلاف  
 بل يلزم ان يوجد ما يختار الرفوع لعدم قد بينه خلافا لانه كما هو المختار  
 والوضع او عند وجوده اما في الطلب اذا لم يوافق فان الاقوى الذي

ارجح لان عن السببية



ففيه على غيره

وجد مع قريته القصب لبيد النماهذه واذا هلك **قوله** غير الطلح لم يقبل  
مع الخبر في المبادر من الخبي في غيرهم حتى المبتداء **قوله** فان الترخيع يقتضي اقتران  
الطلب خبر وهو لا يجوز قبل اذنه بلزم كون الجملة انشائية اسمية وهو  
ليس قلت اذا كانا وقع الطلب خبرا متبوعا لايكون الجملة الاسمية **قوله**  
فالمراد بلزوم الاسمية غلبية ووقعا بعد هذا **قوله** بلزوم في غير  
في الاضمار على شرط التفسير **قوله** بالعطف على جملة فعلية او حقيقة  
او حكمية اخرى في رجل ضمير عن وهذا يقتضي ان اسم الفاعل يقتضيه  
بالفعل في حكمه وتثنى بسببه عن جملة الفعلية الجملة التحييد نحو  
احسن بزيد وعمر وضربه لكونه الفعل التخييل **قوله** ويجوز عند العوض  
لاحقا كادما يقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المذكور انما هي اظنية  
لا عاطفة والذم عطفا على خبره على الانشائية وفيه ان عمر وضربه  
منقول في انشاء العذر والتعسر وما ظنه انه ينبغي ان يثبت ما اذا كان  
فت الجملة انما هي في القوي **قوله** قال زيدا عروفا وبكم ضربته فانه ليس  
العطف في المقول القول باعتبار انشاءها في الكثرة حتى يتفاوت الاسمية وال  
الفعلية في التماسيل بل باعتبار انشاءها في الاول ولا يتفاوت في المقولية بين  
الانشاء **قوله** ويقدّر مضمون الضم في العمل كانه اذا كان لا يقدر  
وجوده لانه يكفي في اها هو بصدده في وجوده لبقا في لا يرد في مد وجو القرن

يطلب ولما انه يجوز حذف فعل ما دون ما يثبت في محله فلا يصح انه لا يقدر  
مع ما هو الكمال لظهوره في جواز حذف الفعل بعد ما فيها سببا بمعنى تقابل  
الابتداء **قوله** اما قال حرق الاستغناء وقال الاستغناء عطفا على التقى يخرج  
عنه نحو من ضربته لانه يبين بعد الاستغناء بل معه فما ذكر لا يصير تركه  
لا دراج الحذف واما يصير تركه المذكور بعد الاختيار على مع الاستغناء فتأمل  
واما وجه ذكر الحذف فهو ان اسم الاستغناء يجب حمله على الفعل الصريح فلا يجوز  
من زيدا ضربته صرح به الداعي **قوله** ليشتمل على زيدا ضربته فانه يجوز  
فان التمام الاقتضاء هل لفظ الفصل لانه بمعنى فذا في الاصل فلا يكفي فيه التقدير  
الفعل بل بدعي عليه كلام النحاة ان هذا لا يقال في الفعل اذا ذكر في الكلام فعل  
لا يرضى بالفعل بينه وبين الفعل واذ انما يذكر في الكلام فعلا فلا يصل  
على التمام نحو هل زيدا في اختيار ضاربه فليختار فيه النص فلا يحتاج حرق الاستغناء  
الى التمسك بالتي كيب المستغنى على ان العطف يقع هل زيدا عروفا اما هو كلام  
المفتي **قوله** كما لا يجوز هل زيدا ضربته وعلى بيان فليس زيدا ضربته بل يجب ان  
فلا وجه مع القول **قوله** يتجوز هل زيدا المتنازع لا يقع هل زيدا ضربته  
فيما ذكر وما ذكرناه من انما ذكر الكسر في ضربته لكلامه بفتح الهمزة هل زيدا  
ضربه ان المراد بحرق الاستغناء التمام لعدم جواز هل زيدا ضربته في جوب  
كله على الفعل في هذه القول لانه لا يرضى بالفعل بينه وبين الفعل



قد اقول

وهذا المصنف انما المصنف اليه على اية فبيل

اذا اوجله في الكلام **قوله** وبعد اذ الشرطية خلا فلكو في اختيار الرتبة بعد  
اذا اذن اذ اليك ترتيبه التصب لوقوع الحملية بعلة على التتبع وعلما له المتبع في انه  
يجب بعله الفعلية فيجب التصب بعله **قوله** وفيما قبل الامر فلا بد في التخلف او  
ولا في التقدير واما في التفسير حيث قد املوا من بعض الصلة وهذا المضاف  
ايتم المضاف اليه على اعدائه وهو قبله حيث تشرط ما المقتضى بوضوح  
وقوع الامم المذكور قبل الامر انتهى ولا حاجة الى الايراد براءه بغيره بالتصيب  
في وقت ما بالامم ان يختار التصب في اسم قبل الامر **قوله** اه بوضوح وقوع الفعل  
فيما الكونية في اضافة المضاف الى الفعل باعتبار انهما مزيلان مقتضايا صدى الفعل  
لانها محسوسة به يدل عليه اختيار التصب **قوله** وعند قولنا لبس المقتضى  
اه عند قولنا لبس حال اللبس والما قال عند قولنا لبس دون عند اللبس لان الرتبة  
لا يسلط لبس بل فوق اللبس لانه يمكن دفع اللبس بغير رتبة لكه التصب  
راجع لانه عليه عن كلف ترتيبه ولما ايراد في قوله **قوله** اللبس بحج  
فهو اللبس فيجب التصب ما عند كونه في اللبس يختار اذ لم ينصب لعل  
كونه خبرا بان الخبر فيه انبساط الصفة لانه يفيد فانه ثابته في رتبة عليه  
انه يبرح كونه صفة زعمان كون قوله بعد خبر على لونه بتعلقا بخلفه  
لانته يفيد فابدا ثابته على انه كلما زاد قبله لم يند له يكون الحكم  
عليه انبساطه بدينه ان يترك اللبس في مواقع وقع التصب واعلم ان قوله

اللبس بالصفة فيما اذا كان المقتضى كونه ويكون للمقتضى متعلقا بغيره  
جعل له خبرا اذ رفع التصب فلا يتحقق خوف اللبس في التصب العرفية ولا في ما اذا  
لم يكن للمقتضى متعلقا فلو قيل الشئ خلقا بعدد يتبدل كل باللام  
الاستغرافية فلا يثبت وكذا لو قيل كل شئ خلقا لم يصح ان يقال هو  
اختيار التصب ما يخرج من اللفظ الى العقل وان هو الله ان يكون مضافا  
منه وهو فيما اذا اللبس المقصود بالاداة بغيره في قولنا الذي كخبر  
علامه فان ضرب المقصود بالاداة اه انه زيد فاذا قبل زيد ضربت  
علامه يكون ظاهرا في قصد اداة ضرب علامه وربما لا يثبت التقيد  
للاهمية الذاتية **قوله** فاما المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق  
فترتبة قراءة التصب في قوله وطول على الصفة فان هذا المقصود وبتدليس  
بمعنى غير مقصود ولا حاجة في تقييد المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدل على  
فساد اذ لا المقتضى ان في فساد اذ اختيار بجملة التي بعد اكم النصيب الى اذ كان  
مع الرتبة يثبت بالصفة ان الصفة غير مقصود بكونه كان التقيد بالوصف  
معنى صحيحا الى على انه على ما ذكره فليد ان لا يكون التصب في الآية مختارا عند المفسر  
مع ان المفسرين يتفقان في ذلك فتدبر **قوله** اه عند اذ في دان وخبر ذلك اه فان ذلك  
فلا يصح كونه ما يثبت فيه الامر له لتخرج اللفظ بمتعلقه عند تقدير  
مخبر عنه فلا اذ كان المقصود اكم عمر عند فلا بد من تقديره عند على تقدير

وانه

افيد الصفة



العرف ايضا قل هذا باعتبار ما باعتبار المبدأ فالصفر اقل  
 ولم يحد فيما بين القديسة اعتبار مثل هذا الغزب ولا بد باعتبار  
 من شاهد في كل ما في بيان منه ففرق المعطوف عليه ولله ان تقو  
 نصب مرجح بالاعتناء عند فلكا جعل الجملة خبر في والاولى  
 ليس الوجود الخليل في الى جوب دعوى على الفعل اما حق التخصيص  
 فيا اتفاق وخرق الشر عند الاغتصاب فغند تحت بعدة النصيب  
 وما يحجب النصيب دعوى عند بعض الاعراض والمصا فانه اما هات اوتيا  
 كما يختار فيه النصيب فاعضته وما تفرقا بين القوة الى الفعل انما واضح  
 وجوب النصيب ان يكون ما اضر عامله على الشرط فذكر ضرورة حتى جعل  
 ضررته فانه لا يجوز فيه التفرق لا متناهي التكرار الضيق لا المبتدأ في  
 فالاحتكاك فيما ذكرته نفوذ كحقا المقام ان الملا بين ما لا يست  
 الفعل المفسر في الفضل ويكون مقصود ايه فلو فصد بزبد هيه اذ  
 هبلعد زيدا ولم دل قرينة عليه فيوما نحن فيه فغند كون هذا المثال  
 منه ليدل لانه يستحيل ان يكون الله بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى  
 مثلا ان خلف هذا البناء فقلنا الله زيدا لانه خلف الفاعل فيه لتعريفه فمضى  
 منسوخ المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطا لا يعود عليه نعم كما اخذ الفاعل  
 يكون كذلك لا يقتصر عليه وبهذا ان رفق ما يقال ان زيدا هبلعد به يصح ان يكون

في تقدير اذ هبلعد زيدا باي يكون التاميم لزيد اذ هبلعد الى المقصد بخازا  
 لانه مما لا يقصد به لولا ذلك قرينة على فضله فليكن الله فغند البحر الذي  
 ضيق حرقته جاء المصدر الذي يستدل به العمل ليكون له اختصاصا بالفعل  
 وفيما نحن فيه ليدل كذلك يريده ان الذهاب وان انصب باذ به فغند  
 اذ هبت زيدا هبلعد يقال ابنه ايه بناءا كمن ليدل له اختصاصا ومنزله  
 بناشبه له بل اختصاصه بذهي الفعل لا يشهد بالمصدر كذلك وفيما  
 نقلنا عنه شاهد على انه لا يحجب اتحاد الفاعل اذ الى وجوب يلتفت رد الى  
 هذا الاحتمال لهذا المثال في واجبا لا ابتداء وتقييد التفرق بالابتداء  
 يتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيل المصدا به ايضا في سره ووجهه  
 ان احتمال تقدير اذ هبلعد مرجح لا جبا به الى الكلام المشتمل على غير ابتداء  
 وفيه ان يكون الاستغناء اولى بالفعل بمرجحه على ما احتمال من جوب في كل  
 في ابطال الحكم جوب في التفرق بالابتداء في وكذا اصل الزيد هبلعد قوله تعالى  
 يريده المصدا ان من فاعلا فغند فعل هو صفة للمرفوع لا يجوز ان يكون  
 من هذا البناء لانه تركيب تقييد ولي سطر الفعل على المرفوع ونصب  
 به لا نقبل التقييد الى الاختيار ونفوت المقصود قوله كل في فعله في الدخول  
 كتابه عن مثل هذا التي كيفة يتوقف علم كونه هذا البناء الى البناء  
 انه لا يلط لغند المضمون ويكتفى على تقديره ويصح على تقدير كونه لا يكون مقصودا

وفيما قلنا ان زيدا هبلعد



كما اتفق عليه كلمة مناس الشرح في هذا المقام وتجمع ان حرج نعم وليتي كون  
 الآية مما فضل فيه وصف الرقي بما بعده لكان لا نقابا لمقام لكن حمل على ان على  
 هذا المعنى بعيد عن ذاب الكلام ~~داه~~ ~~حج~~ ان قوله كل شيء فعله في الذنوب  
 مثل ان يذنبه في انه ينوهم انه من باب الاعتان وما يختار فيه النص  
 لا تترك على تقدير الرق حقيق للبيت المقتر بالصفة في في الدلالة في صفات  
 اعتادهم في القاموس الذين كالقول الكتاب وجمعه من كبر نذر ~~لهم~~ ~~لهم~~ لم يوفقوا  
 فيها فعلا بل الكلام الكاتون او فعوا فيها لتأنيدها انما كان ذلك في دفع  
 لحمل الفعل على الكناية لانه لو حمل عليه ايضا لا ينفص في هذا المقام لانهم ليسوا  
 نذري وفيه انه بعد تحيز على الفعل على الكناية يصاح اشاد الكناية اليهم  
 استباكتا الكلام نعم ان ههنا ما نفا اخر عن حمل هذا الفعل على الكناية وهو  
 انه لم يكتب في صحايقا لهم كل شيء بل كل فعلوا لهم ولما ان جعل قوله  
 بل الكلام الكاتون او فعوا فيها لتأنيدها انما كان ذلك في دفع  
 مناسط العائد اختصا كناية كرام الكاتين بما فعلوا لهم ~~لهم~~ ~~لهم~~ وان كان صفة  
 بناء على تحيز الفصل بين الصفة والموصوف تحيزي الموصوف ~~لهم~~ ~~لهم~~ لان كل  
 شيء كان في صحايقا انما لهم بفعلوا لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته  
 لما في الآية الاخرى فلا يصح نافية لولا اذفاكة خرمه اذا كان اراد  
 ان لا يافاد بغيره لا تقع بخلاف افاكة انما الشايف فلا يذنب لانا فيه بينا انه

في كتابه

لا يكت في صحايقا انما لهم كاتين انما لهم مطابقا لعمام ~~لهم~~ ~~لهم~~ بحيث لا يفاد  
 ان لا يذنب ~~لهم~~ ~~لهم~~ والظاهر ان قوله ان يكون دفعه تحت القاعدة ظاهره ان  
 انما هو بالنسبة الى مبتداء الغي العالم القلت انما مال ما بعد الفاء فيها قبله  
 او بالاعتبار بها جعل لا نفا خرافة في الظاهر وهذا كان في حيزه المبتدأ ايضا بخلاف في ان  
 الآية عند هذا البناء ~~لهم~~ ~~لهم~~ ظهور كون الفاء بمعنى الشرط ~~لهم~~ ~~لهم~~ وعن بعضهم هو عيسى  
 بن عمر ~~لهم~~ ~~لهم~~ الفاء فيه من بيا نقلا الى ما بعد عن الفهم والمبادى نقلا من كان  
 وجعل البناء للسببية في ~~لهم~~ ~~لهم~~ ومثل هذا الفاء لا يعمل على خبر فيها قبله من يدل  
 هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موضعيا وليست هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء  
 عن موضعها والمعرفة موقع الفاء ومقام اخر اوجه عنه مقام ~~لهم~~ ~~لهم~~ والدين  
 فحلتا انما ان في قوله الزانية والذاني عطف على قوله كل شيء فعله في الذنوب وعلمنا  
 بتقدير والدين فحلتا عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبتدأ ويجعلنا  
 نقليد كون الآية مثل قوله كل شيء فعله في الذنوب ويجعل كلام المتن  
 خلافا ما اشار اليه بان يكون نحو مبتداء خبر قوله الفاء بمعنى الشرط فالغادر  
 في معناه فان قد تدبر العائد فيه فقد انكسرنا لاطاحنة وجعلنا عطف  
 على الخبر ويكون التلثة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض  
 بخلاف ما قبلنا قوله جعلنا مشتقنا رافعا لما يتجوز ان يذاصره ايضا  
 جعلنا والمراد بالمتفاد ان لا يكون ذكر احدهما يتفرعا على خلاف الفعل

في كتابه

في كتابه



الكتاب في بيان

بين الأخرى والله أن يرى بدها الذاتية والذاتية فجعلناه مع رتبة الذاتية وما  
هو جعلناه باو استقلول في حال الرق لا يصلح أن يكون باب الذاتية  
منه الضمير قد يجب أن يقيد جملتنا بأن لا يستقلول في أول التفسير هذا الظن  
في واقبل النصب بأن يظهر في المختار النصب لأن يظهر على أبواب الأمير من السا  
يقين ولله أن يجعله دليل على دعوة أن الذاتية ليست من الذاتية على التقدير  
بن يخرج أن السوق من يبدو على أن يقول والذي يبدو أن يختار النصب لأن الذاتية  
أنه أشار إلى ما ذكر في أدنى من تبيين على ما هو المعنى المعبر فقال أن الذاتية  
ليست من الذاتية لأن القاء بمعنى الشرط والذاتية جملتنا عند سبق وأن كان  
من الذاتية لأن البناء على النصب لا يبدو أن يجعل قوله والذي يبدو أن يختار  
النصب بمعنى أنه ليست التي تبدأ لأن البناء على النصب لأن البناء على النصب  
أما في الذاتية لأن الظاهرة أما في الذاتية بصفة في أبواب الذاتية عن ذكر  
لا ترو لأن لأن وقت التقدير بمعنى في القسم الذاتية الذي احتج فيه إلى  
تكرار المحذ لأنه لأن على مخافة في الشرع لأن الذاتية لأن الذاتية  
عنه يجز بمعنى أنه لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
المعبر بأن المعبر فيه فالمعبر في هذا المقام من الذاتية لأن الذاتية  
وقيل من الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية

يقولون تلك الشرح الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
أو ذكر أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
بل يحصل التقدير بأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
فقص التقدير بأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
الساقية فقال أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
مصدر أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
نوع وأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
المعبر هذا يظهر أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
عليه أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
فإن قلت فعل هذا الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
وهو أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
لا يبدو أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
ضمير من الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
أما على أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
ضمير من الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
أنه يبدو أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية  
أن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية لأن الذاتية

الكتاب في بيان



مضافا الى المخاطب نفسا والشئ اما الاسم الثاني فليس هو هذه الاسماء  
 الظاهرة والمضمرة **الحال** ولا يخفى عليك انك قد عرفت في اول النسخة ان  
 غير **ح** لانه لا يقال ولا تقدير انك بضمي معنى التباعد لانه القدرية  
 لا **د** عليه من **ق** يجوز تقدير انك بضمي معنى التباعد تقديره  
 وما **ح** ونحن نقول اياها والاسم الثاني تقدير انك **ق** والاسم الثاني  
 عدة الاسماء لنفسك او تفسيرها بالاسم الثاني ان الاسم الثاني تقدير انك  
 نفسك من الاسم الثاني معنى عدة الاسماء بنفسك لئلا يكون منك وابدل من  
 الاسم الثاني **ق** وان تقديره يعني مثال النوع الثاني غير مناسب لانه لانه المعنى  
 فيه ان الاتقاء عند الظرف انما يكون بتباعد عن جوف الله يتضرر فيه  
 بالمرحمة **ق** جعل التقدير بعد نفسك عند الطريق نعم لا تناسب  
 تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرور ان تقدير بعد **ق** وان المعنى على هذا بعد  
 يلزم **ق** نصب الظرف بخلاف الجوف وهو **ق** وان المعنى على هذا بعد  
 نفسك مما في ذلك كالتباعد ان تقدير بعد نفسك في حيث كون التقدير  
 مما بعدك الا ان يراد ما بعد لفظا او تقديرا وعادة **ق** ان يقال في الجوف  
 ان التقدير محذوم فلا يكون من افراد النوع الثاني ولبيد ما  
 افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تقدير محذوم عند التقدير  
 صبه على تباعد هذا لانه انما الذي في ذلك ولا يخفى عليك انه **ق**

دعنا

تقدير انك فيه ايضا لانه الترجيح تقدير بعدك استبعاد عن النصب بتقدير حرف  
 الجوف وبشأنه على بينا بعبارة هذا فانهم ولبعض الدارين في هذا المقام كلام  
 يعجزون فيها ويذهبون لادوات **ق** ونقول في معنى النوع الاول انما يكون  
 الاسم الثاني المحذوم ويجوز المعطوف لانه المقام لا يفسد المعطوف المحذوم  
 مع **ق** اياها انما تحذف بتقدير من لا يتقدم له لفظا فانه لا يكون  
 في بقية اللفظ وما عدا **ق** من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير اللفظ  
 ثبت امتناع تقدير اياها الاسم الثاني بامتناع تقدير من ولا يجب قوله  
 فان قلت فليكن بتقدير اللفظ وما ذكر في الجوف بقوله قلت  
 لا ينفع لان السؤال ان قوله لا امتناع تقدير من لا يثبت المدعي بكون  
 صميحة امتناع تقدير او في بيان ان امتناعه امتناع تقدير  
 حرف الجوف لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه واضح مستغن عن الغرض والبيان **ق**  
 مثال انما الزمان والمكان المراد بهما الزمان المعنى الاضافي الى المعنى الاصطلاحي  
 وهو ظاهر **ق** فانه لا يجوز ان يكونا بعد ان يفعل فيما صوابه فيه  
**ق** سواء ذكر اللفظ الدل على فعل فيهما لفظا او تقدير او هو المراد بالذكر  
 والمدعي في هذا البحث ولا تفعل **ق** مثال يوم الجمعة يوم طيب يوم الجمعة  
 او فعل فيه طيب فانقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة فقد  
 ذكر الطيب في يوم الجمعة لم يفعل فيه واللفظ المذكور زمانا وله ان تقول اذا ذكر

كتاب التبيين



# ان في المقتضى ان يكون يوم الجمعة

اعتبار بنبينا في

التعريف ان يمد

طبيعا لانه قد ذكر لطلب مطلقا في قوله لان ذكر المقييد لا يمكن بدون ذكر  
المطلق فيوم الجمعة فافعل فيه فعلا لا يكون من المذخور في تعريفه  
المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنه اذ الكثر ما ينصب المفعول  
فيه من المذكور تضمننا **قوله** فلو اعتبر في التعريف فينبغي الجبسية اعراض  
عليه بانه لو ارد بقوله ما فعل فيه فعل ما يتسم له الفعل بكمله في  
لم يحتاج الى اعتبار فينبغي الجبسية ولو ارد بعينه الحقيقي لم ينفع لاعتبار في  
الجبسية اذ يوم الجمعة في شهر ربيع في يوم الجمعة واخذ من هو في يكونه ما فعل  
فيه لم يضر مفعوله فيه وفيه نظر لانه لو ارد الله الفعل بكمله في يوم  
يعتبر فينبغي الجبسية فيصدق على يوم الجمعة في يوم الجمعة انه ما نسب اليه  
فعل مذكور بكماله في قولنا في يوم الجمعة ولو اعتبر مفعولا حقيقيا واعتبر فينبغي الجبسية  
كان المعنى هو ام ما فعل فيه فعل مذكور من الجبسية حيث انه فعل مد  
كون يوم الجمعة في شهر ربيع في يوم الجمعة ام ما فعل فيه فعل مذكور لكنه لا  
هذا الجبسية لا يتقوى يستفاد من كلام الشارع حيث قال فان ذكر  
يوم الجمعة فيه آه انه جعل فينبغي الجبسية متعلقة بقوله مذكور فيخرج  
شهر ربيع في يوم الجمعة لانه لم يذكر لاجل هذا الجبسية لانه لا يتقوى فلا يكون  
هذا الجبسية ما اشك في اعتباره في التعريف فان يكون بعيدا في الاعتبار فلا يكون  
فيكون مذكور مستقفا عنه بعدا غير الجبسية كما اكمل الشرح لانه متعلق

لا بد متعلقا بالجبسية والمفعول بنبينا ما قبله فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليس بعناء  
انه ليس ذكر من هذا الجبسية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث  
انه كونه لا يدل لصدق التعريف من الجبسية على الشيء ان يكون ذكر لاجل  
انه فعل فيه فذا حل **قوله** ولا يخفى انه على تقدير اعتبار فينبغي الجبسية لا يخفى  
ان فينبغي الجبسية يعني بعد قوله مذكور فافعل فيه فعل ما فعله المذكور اعطاء المصاحفة عن  
المقدم وهذا مما لا يفتقر الى ان يقال له يعين بل فيه على امكانه الاختصاص **قوله**  
بمنها كان او محذوف اليهم في الزمان ما لا يعني له حذو منها كالحج والحد وما اعتنى  
فيه ذلك كالقيم والليللة والشهر والسنة **قوله** وضررها المكان ان كان المكان  
جعل الضمير راجعا الى ضررها المكان بنا ويل بالمكان لانه عن المكان والمكان انهم  
لكن يفسر على القليل والكثير واسان الله بفعله ان كان مبني على وجوب  
التذكير وطريق التناول فلو ورد عليه الضمير اذ رجع الى المكان خذ الجمل عن  
الضمير المبتداء ولا يحتاج الى ان يقال ما رجع الضمير الى المضمار اليه  
المبتداء بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتداء والظاهر ان الضمير  
راجع الى ضررها المكان بنا قوله بالانتم لانه قسم من الضررها **قوله** وفسر  
اليهم بلحيان الست ومنهم من فسر بالكنة فيرد انه غير مانع لا فو  
بيت وسجد وجانب فيه وقيل في جاس خذ حج خلفه عنه ورد بان الحيان  
الست مثل عيشة في علم التعريف بالاضافة صرح بالفاضل الهدى

# اهنا انما ذكر المقتضى

ضمير المبتداء اذ رجع الى مفعول



فانما ذواتهم من فسرهم بغيره الزمانا الميهم ويرد عليه جاب وما في معناه فانه  
 لا يغفل النصب بتقدير في كذا المسئلة القويحة فانه يغفل انهما بهذا التعبير  
**قوله** ولم يذكر وجه حمل شبهها عليه لانه لا يشك منه المصنف انهم لا  
 صطلح **قوله** ولم يذكر وجه حمل شبهها عليه لانه لا يشك منه المصنف انهم لا  
 الضمير ارجع الى اليهم عند البدء وشبهها بالعلماء بمنزلة المشبه والمشتهر به  
 ذلك ان يحمل الضمير ارجع الى اليهم وعند البدء وشبهها بتأجيلها بالحق  
 عليه وعلى التؤذين وجه حمل الجحيم المذكور وله ان يحمل الضمير ارجع  
 الى عند البدء وتخلو بينهما ما يوافق وجه الشبه لا وجه الحمل انشدها  
 لا حمل بينهما ما في لم يكن وجه الحمل المذكور فاصلا **قوله** وفي بعض النسخ  
 لاجتماعهما في الظاهر والظاهر رجوعه الى عند البدء وشبهها وتحمّل  
 الرجوع الى اليها والميهم **قوله** ولفظ مكانا وان كان معينا حتى جلست مكانه  
 لكثيرين في استعماله فيلاد يقال كبت مكانه ويقال جلست بمجلسه فكل  
 اسم مكان ينصب بالثقة منه او خرافه ولا يتصلب مكانا بغير ما اشتق  
 منه او خرافه وطحا الشرح وغيره **قوله** لكثرة على كثره انشدها له  
 وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرة المورثين للاجتماع  
 فانه اذا كثر مكان الشيء كثر مكان الشيء لا مكانه الكثرة فيصير شيئا  
**قوله** ما بعد خود غلت وسكت ونزلت **قوله** فانه ذهب بعض النحاة الى انه

قوله

ففعلوا افتلادهم فانه مفعول به لا على انه لم يشغف به في الالفاظ لكونه مفعولا  
 لانه مجازا لكان قال الشيخ للمصنف لا دخول في لانه في عين المكان جازن فيه وليس بجي  
 انما انشدها المصنف في صحيح وقام في قوله لا يشك منه المصنف فانه الغفل لا يطل الفعل  
 فيه الا بعد ما انشدها فيه بحث ويغرضه انه يقال في الفارسية دون مدم درقا  
**قوله** يصح ان ينسب الى مكانه مثال له ولغيره هذا لا يصح على كلية اذ يصح ان  
 يقول جلست في جميع اجزاء من البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار والمجلس  
 والدار **قوله** وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليست كذلك فانه يصح ذلك  
 في دخول الباب ودخول الدهليز ودخول الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فلذلك  
 لا كل ما بعده دخلت **قوله** قلت المراكم تكون معه في التوكيد لانه هو فيه  
 ويردح نحو العجبي التاديب لانه ضربت لاقيله بل يردح العجبي التاديب  
 لانه يصدق عليه انه مافعل لاجله الفعل المذكور معه في التوكيد الذي  
 هو فيه في قوله العجبي التاديب لانه ضربت لاجله **قوله** اللهم الا ان يردح  
 يذكر معه ايراد معه للعمل فيه ان يعرفه المصنف به ليغرض  
 حكمه وهو ان تصانير الفعل فلو تفق عرفته على عرفته انه ينصب بالفعل  
 واما ان الفعل لا لينبذ الدار وفيه ايضا انه يردح عليه بعد عجبها التاديب  
 لانه ضربت لاجله بل العجبي التاديب ايضا لانه يعرف على التاديب  
 انه مافعل لاجله فعل المذكور معه للعمل فيه توكيد في ضربت التاديب

في قوله  
 في قوله



فانهم **قوله** مثل ضربته في راسه الى قوله فان التاديب لما يحصل بالضرب فيبطل  
 التاديب في الضرب فكيف يحصل به واجب فانه يحصل به ما لا يمتنع التاديب  
 التاديب هو التاديب لما حصل له تاديب فكذلك به امتناع ضربته فاديبا  
 كما صرح به الرضوي فادفعه التاجاء فليقوا من ان التاديب عين الضرب  
 بل هو احدان التاديب والضرب بسبب لاطلاق وديبيلته **قوله** يخالف  
 خلافا ظاهرا في قوله ظاهره والظاهر يقع بخلاف الزجاء  
 وهذا القائل لعلنا قول النجاة اصل الخلق انما دفع الله **قوله** دود قول  
 الزجاء بانه صحة تاديب بل يقع بوقوع اجزاء لا يدخله في حقيقة نبيه  
 ان الزجاء لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تاديبه ما يقع  
 معناه الى المفعول المطلق بل دعوا انما مراد الذي كيب هذا المعنى  
 قد نعه بمتى كونا المراد ذلك بل ما قول الله وذكروا المصداق بانه لا  
 فساد في المعنى بانه تاديبا وللتاديب وليد **قوله** للتاديب مفعول  
 مطلقا وهذا لا يبيحه لانه في التاديب مفعول له عند ادعاء  
 القوم فليد على الدارجة الى المفعول المطلق **قوله** وخص الله  
 بالذكر النعمان في وجه تخصيص اللام هنا دون في المفعول فيه متى  
 على العقلة بانه انما ايضا من دواخل المفعول فيه كخوف  
 بالمتحد **قوله** احتجرت بما اذا كان عيننا فيبقي ان يكونا احتجرتا عما اذا

احتجرت العين التي كيب

غير فعل البينة نحو حبسه **قوله** او اتخذنا منه عاملة اشار الى ان المصداق  
 فانه لما وضع الاخصر **قوله** ومفاد ناله الى الفعل المذكور في الوجود بانه يتخذ زمان  
 وجودها في العيان الموضحة المتأخرة وانما يجوز عذرها اذا اتخذنا عاملة ورما  
 عنها **قوله** ويكون زمانه وجود اطلاقها بعضا من زمانه وجود الاخصر لما فيه الى هذا  
 النصيب المذكور لا نعلمه العقود هو الى انما يوجد مع العقود لا يحق السبق  
 عليه الا ان يقال فعل البينة ما اقله الى اخره حين واحد الى احبنا ما مفعلة **قوله**  
 ونحو من هذا في الحرب ابقاء على الصلح حينما لا يخفى انه يصح هذا التوكيد ان يقع  
 الشاهد الصلح فلم يجز عمل كونه مفاد ناله في الوجود اذ لم يجز الوجود فيضاد  
 عن المفارقة في الوجود لا ان يقال المراد بالمقارنة اسم المقارنة في الوجود  
 في الواقع او في فضاء الفاعل **قوله** وفي بعض النسخ ان هذا الداء مفرق جعل الجعل  
 ما هو محظوظ الفائة فاما مقام الفاعل فيكون من ثلث اعتبارات يصير راجع الى المصدر  
 واقامة المصدر انما يؤكد مقام الفاعل من انما الى النجاة على انه لا يجوز اطلاقه من  
 البشر في حينه بل هو انما مفعول متعلق بمحذوف هو فاعل الضرب فام مقامه  
 يقدح في الله فاعله كائن معه اذ مع فعله فالنظر في اعل بجان الحانة خبيثا  
 انما يجوز في الدار وفيه **قوله** العبي التي تان كتب في الدار في العبي التي تان  
 الى حشيش والاهلي والقرآن والقرآن **قوله** احتجرت **قوله** لا يكون بعد عين كالقاء  
 لا يقتصر الاحتجرت على ما ذكره بل احتجرت عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان

احتجرت العين التي كيب

احتجرت العين التي كيب



ان المقصود الاخر عن المذبح في قوله مع ولله لقال المذكور لمصاحبه **قوله** متعلق  
 بل يكون فيه لطافة ولولا لقال المذكور لكان الطغف قد بين **قوله** او مفعولا محذورا لقال  
 وزيد لانهم اتفقا على انما ضربت زيدا وعمر ابن قتياب القطع لا غير من كان  
 زيدا في لقال وزيدا مفعولا له اذ الغارق بينه وبين ضربت زيدا وعمر بن محرم  
 وانما جرح الشرح على ذلك حسبه وزيدا او هو يسمي ولا يغني عن جرح على ان  
 حسب ما مضى اليه ولذا جعل حبيب جارا مجريا للظرف والمنقطعة عنه  
 الاضافة فالمراد بمفعول ماعدا المفعول به المنصوب لفظا **قوله** وسواء كان ذلك  
 الفعل لفظا او ادبا الفعل ما يدل على الحد كما يحكي فاندرج فيه المستثناة بالفعل  
 ومعنى الفعل ايضا انما ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لفعله اذ  
 معناه فالوجه انما يدرك الفعل الا صطلا حتى ويجعل يشبهه في قوله المذكور اذ كثير  
 اما يكتفي عن ذكر مذكر الفعل يكون **قوله** او معناه المشاركة الى معناه الفعل  
 وانما فرض له لان بعض معاني الفعل انما له شاعري وبعدها اسما الاتفاقات  
 السماعية ولا يخفى ان الاولى بان معناه ولوجه لتأخير الولى ان كان الفعل  
 لفظا **قوله** والمرام بمصاحبه معمول الفعل مشاركتة له في ذلك الفعل في زمان  
 واحد هذا انما لا يخفى ويرى في المثال المشهور في السنة الجندول بن قحطهم  
 استوى الماء والخشب **قوله** استوى الخشب بل صفحة الماء اذا استوى الخشب  
 واجاب عنه صاحب القيا وشرح الكتاب بانه لثوب بمعنى استقام او بلغ كانه يقال

انما يكون ذلك

ما علمه الله

السوي الرجل وليد يشبهه لم يستقم خشبة ولم يبلغ كاله بل انما فقط  
 وفيه لا خفاء لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له ضرب والسيل ايضا  
 فمفعول المثل بماله يصح فيه العطف وينبغي فيه التنب **قوله** امكان واجله ما ذكر  
 الشرح في هذا المقام يعني عبارة العبارة في انما اعني ان واحد في المكان خلا المشهور  
 ونحن نقول في المثال المذكور الواحد في الزمان اعني ان واحد لم يصح لان  
 كما في مكان واحد منع تعدد الزمان لا يتقدم ان يرضى الناقلة ولها فلا يتم ان  
 المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المتفاد من البيان  
 فالوجه في الاستفاء بما هو المشهور من انقيص المصاحبه بالمشاركة في زمان واحد ويجعل  
 الملازمة مبنية على ان التول علم الى اقطر يعني ولم يحفظ الناقلة وانما  
 ولم يحفظ في هذا الزمان ولها ايضا الرضعة وانما كما في حكاية فهو من قنيل  
 حفظ ما وادخل في علم من كما **قوله** نحو لو تركت الناقلة على صيغة الجندول  
 ولجعلته صيغة مفعول لكان ما ياب ضربت زيدا امر او م بكنا تماخذه **قوله**  
 ونضيلها كنت في عايشية نصيب بخير بشير يا زكريا رضى الصبي في قوله  
 كونه **قوله** اعلم ان هذا ما ذهب جمهور النحاة اخبر بقوله جوب القاء عند  
 الغار فانه جعل الواو نفسا عاملة وكل ما ذهب لا خفاء فانه جعل مفعولا  
 الفعل الواو لثوب بمعنى مع وجعل امر مابة كما عرفت ما بعد الالف الصفة  
**قوله** واصليا واو العطف فلا يجوز تقديم المفعول على مضافه خلا فالوجه

في كلامه



الفتح وادعوا له خلافا للشيخ الرضوي فيما اذا قطع مع اختصاص على الفعل  
 بحيث لم يلزم تقدمه على خصا من غير ان يزيله **قوله** انما اقام فعله في الاسم  
 الفعل والزمنا الفعل لما ذكره الشيخ الرضوي في بحثنا حال مع الذي ذكر في  
 المفعول مع الله تعالى له وجهان **قوله** وجزم بحمل الجواز في كل موضع على  
 معنى بعيدا وانما عمله عليه جعله في قول الفاعل اعم من المفعول به حتى يد  
 خل في التعريف كفاية وزيدا لا يخفى انه قد يخل في التعريف ضرب زيدا او غير  
 ايضا مع انه ليس مفعول معه فنقول ضربت زيدا او غيرا معا عند تعريفه  
 المفعول معه التخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا او غيرا  
 حركه عن التقسيم فلو حمل قوله حركه على معنى علم الامتناع لا يتحقق  
 الحكم بالمثل المذكور **قوله** والوجهان جعله مفعولا معه ومعطوقا لا القطع  
 و علم حتى يتجلى الشرط والخفاء **قوله** يعنى النصب ذهب المصنف الى ترجحه  
**قوله** تعين القطع عند المصنف ترجح القطع فان قلت ما لزيد و غير حركه  
 عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه من التوابس قلت هو مفعول مع اذا  
 حركه معنى الفعل يقال ما يصنع زيد و غيرا المراد بالمفعول معه المذكور  
 بعد الواو مضافا معمول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا وحقيقه واقرا  
**قوله** ونسب بحر عطف عمر و غيرا لانه يجوز العطف بحمل الكلام على خلاف  
 المضاد واقامه المضاف اليه مقامه والنصب ترجح بالسلمه عند الخلاف ترجح

في  
 في  
 في

الرضوي بالمتفناء عن افعال العال **قوله** وانما احسننا قطعا في بيان المعمل  
 بقوله لان المعنى ما مضى والظاهر ان المعمل النفيه فبذلك في هذه في المثال  
 لان المعنى ما مضى **قوله** الى ان طال الشيء حتى زاء انقلب تسمى هذا التسم  
 بهما لا يقدحها غالبا **قوله** هيئة الفاعل الهيئة الى الظاهر وبها له نهاية وللشي  
 كذا في المتن والمراد ههنا الى والمراد اسم ملكة الحقيقة والمقلد حتى قد خلوها  
 خالدين او مغيرين لا يقلد به الخلود ويسمى الاولى خالدا محقيقة والثانية خالا  
 تغديره وايضا هي اعم من طال لنفس الفاعل او متعلقة حتى جاء زيدا فاما ان يكون  
 بيشيكل جاء زيدا الشمس طالعة الى ان يقال الجملة يتضمن بيان صفة الفاعل  
 او مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يردم للفاعل فيكون كاللام يكون  
 الفاعل موصوفا بالخلفا لينا ويسمى دامة وبها المؤكدة كما يجب وهذا ان يكون بخلاف  
 ويسمى بنقلة **قوله** اذ حيث هو فاعل ومفعول لا خفاء في ان زيد حيث مغيرة  
 لاضافة الجدة وبثوبها للفاعل فلو ما تغلب في كل جاء زيد يسمى وان السمت  
 لم يثبت لزيد ما اخلاته فاعلا وما تغلبه ويخفى ان الى ان لا يثبت الذاتية لما فوض  
 هي صفة الفاعل لا نفس الذات في وقت الفاعلية واما ان يكون المعنى  
 ما بين هيئة الفاعلية وهو وان يكتب في حقه بانه يتيكون الفاعلية  
 في وقت خاص لا انه يتحقق لتعريفه في حاله بالمفعول فيه والمفعول  
 له فالمفعول به الى غير ذلك فاعرض بانه الى ان لا يدل على هيئة الفاعل

ان ثلاثة حركات

في الجذبية



فقد ذكر

او المفعول النور بل يبي هئية ماضية الفعل او قام به او تعلف  
 به **قوله** مثل ضرب زيد عن اركبي يجوز فيه ضرب زيد اركبا او اركبا اذا  
 تحالفه حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن فزيدة فالأولى  
 جعل كل منهما مجيها وقديكر على سبيل السقا والذئير المرببة في كل  
 حق هذا وقد جاء على ضعف جبر قال المفعول بجينه : فاعين حال الفاعل  
**قوله** او يتي على صيغة المضارع المجرى او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب  
 وهو اوقف بما هو المشهور **قوله** من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى  
 ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول للدخول احكاما الى فتح  
 لا يصح التثنية **قوله** الا الدخول ما وقع كلا من المضاف اليه عنه وانهما  
 ان فرائد غير المات على هذا الى جري انما يصح اذا حققناه مذهبنا انما الحال  
 يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول محققا او ثولا مثلا يجعل الفاعل  
 في ضرب الضرب تشديدا عند الضرب بلا ذيل با حداث الضرب **قوله** وزيد في الدار  
 قائما مثال اللفظ الملقوظ حكما رده على ما في الشرح انه مثال للحال عن الفاعل  
 معنى **قوله** فان المفعولية زيد الظاهر انه اذا غير الفاعل حرف التثنية يكون  
 ذوالحال لم الاشارة لا نصا بها بل الظاهر ان الاشارة المستتبطة منه ايضا حال  
 فيه لانه الاشارة متعلقة بما يعنى عنه يكتم الاشارة وذكر زيد  
 ليس لتعلق الاشارة بذكر لعمري **قوله** وهو ما يعمل عمل

الفعل

الفعل وهو ما تتركبه او يشتمل على حرف الفعل المفيد هو بعينه وحق اسم الفعل  
 عن مشيئة ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به المصنف في الاولى ان  
 يفسر منه الفعل بحيث يدخل فيه كم الفعل **قوله** او لقناء المستبد او اهل لكل  
 ما يتبسط في ان وان والا فالتبسط والتبسط من باب الفعل ما على وجعل  
 حرف النداء بمعنى على ان لا يكون المنادى يتقدم ادعوا بل يكون الفاعل في المنادى  
 حرف البدء في ليست من الفاعل المعقود عند المصنف ومما سمع عن النحاة التثنية  
 والتثنية وخالفهم الشيخ الرضوي في ان المعنى على تعييد خبر التثنية بل حال لا على تعييد  
 التثنية **قوله** ذكره موصوفة قبل في ان مخصوصة ليستعمل الذكر المضافة لكان اولى  
 قلت في ان مخصوصة لتناول جميع الصور لا ذلك في جميع الصور تذكران مخصوصة  
 فتح لا يحسد التقابل بينهما وفيما باقي الصور **قوله** ان جعلت امرها لا من كل امر واما  
 لو جعلته حالها المستتر في كيم فليد مما يحدث فيه **قوله** او بعد الانقضاء للنفى  
 فيه بحيث ما وجهها احد سماءا مثلا ما جاز رجل الا ان كبا التكررة فيه مستغفرة  
 فلا يقال الاستغراق وثانيهما ان التكررة لم ينفذ بعد الا بالماضى ومنه ما قال  
 فاعل بعد الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان في لم يبدل لا عطف على قوله في خبري  
 الا متصفا فيلحق في قوله يعظم الا ظهوره في خبري والصحيح او قبل الا وملكه ان يحجب  
 عن الاول بان ما جاز رجل الا ان كبا صحيح تنكي صا : الحال فيه من احتمال  
 وصيغتها الذم للحال على ما صرح به المصنف في قوله لا عتبا يقابل الاستغراق

فقد ذكر

فقد ذكر



في الضمة الخوية يكون

نعم فيه صحاح كما في فرق كل من حكم وفيه اناس الاول كان صحيح الصق جافه رجل  
 الاعمال ولغاؤه نقضا للنفق والمصحح الاستغراق وامان قال لا منقح الا البجول ونوع  
 الصفة بغيره في قوله فريد بل مريد لان الصفة الخوية لا يكون بعد الا و منها في الصفة  
 المعنوية من خير المبتدأ وكما قال **قوله** وارسلها العراء اورد ان الله هو مؤلفها باللفظ  
 الاول لا يشعر لبدا الثاني مما شاع في المحاوراة والمخاطبات ولم يورد الاول  
 على وجه يشعر بشعر الما لشعر البيت في بيما فيهم بحيث يكفي الانسان اليه واما الاثر  
 ايضا صاحب القاموس يقال اورد ابله العراء اورد له الماء جميعا والاصل عراكا  
 دخل ال لم يغير في هذا المصداك هذا **قوله** ولم يورد هاتين في الحاشية الزود  
 المنص **قوله** ولم يستفعل في نقضا لآمال كتب في الحاشية الاستفاد الخوف  
 والنقص بالاضاء المملة والعيا المفعول المفتوح به نقضا للرجل نقضا له سم  
 يوم مراد انشأ في القراخ نقضا برادنا ذاك يتدويرا بناسد **قوله**  
 وكان المراد بالاداء في البعث او التحلية الظاهر هو الثاني وعطف لم يند هذا  
 للتفسير **قوله** لم يرد ايضا عفا مجزول **قوله** من العطف الى الخوض كتب في الحاشية  
 العطف ما حول الخوض والي وان مباراة الابل والمبلى امتاج يعقبا جاي  
 شرفا بالنيك **قوله** ومرد في وحده كتب في الحاشية الوجد مصدران  
 وحده جرد وحده على كى عد يعده عد او على النبي قال الشيخ الرضوي وحده  
 الافراك والتذكير الاضافة الى المضمرة واذم النص لا في موضع مخصوص

**قوله** مثل فعلية جندك كتب في الحاشية الجند بفتح الجيم ونعتها الاجتساد وقال القراء هو  
 بفتح الجيم المستف وبضمها الطافة **قوله** متا اول اه كل واحد منهما كذا في  
 قلت وكذا ضمير ونحو ما هو اخفيا لنا وصل والاظهر ان المراد بنحو العراء المعرق بالهم  
 من المصداك وهو غير ما نحن في فهمهم بهم الغفران كغير ما شاعرا بكى فتم وجه الارض ونحو  
 دخل الاول في الاول او في الاول بفتح وحده المضاد من المصداك ومنها غيرها  
 نحو جاء الرجل الدطل ثلثهم الى عشرتهم ان هذا الازمياء الثمانية مضافة الى ضمير  
 ما تقدم منصوبان على الى اليه في الخبر وفي عدا ما وقع التكرار فامنا في معنى  
 مجتمعا في الجي و فاكيد ان قبلها في فهم معربان بالمراد ولا يبعد ان يجعل  
 الحال التي هي جملة داخله في نحو لا تاملجة ليست بكرة اذ هي المعروفة من اقدم  
 بل هي ماله بالتكرار فيجعل العراء ونحو بصدرا بالجملة الى اليه اظالة للطريق  
**قوله** احدها انها مصادرة لفعال كذا وفيه وهو الاصح على قياس تقدير  
 الخبر الظاهر بالجملة ويكون تقدير الصفة اه معتكرا لان الاصل في الحال  
 الافراد فبحر الشرح على ذلك لا الكو وبما لم يثبت زاد على كلا الشرح  
 حيث قال لفعال كذا في اوصافا فينبو فينبو **قوله** اه يعقل اشار الى ان العراء  
 مصدر لم يستعمل فعلا بل العمل المزد فيه **قوله** فند به الله العقلية ونعت حاله  
 الظاهر افعال **قوله** وذا فيها انها معارف موضع التكرار هذا هو الوجه المرجح  
 الذي يليق ان يكتب في افعال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يخرج الا في المصد

اولا

ان الجملة ليست



**قوله** فان كان صاحبها صاحب الحال فعلى المفردة اذ الجمل لا يجب فيها التقديم بل  
 او **قوله** وان كان الحال مشترك في الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والتسوية ومجموع  
 عنها اليقين بمعرفة ولا فائدة في جاء في رجل وزيد ركبها بقوله تكون في خروج  
 صاحب الحال المشترك ولا حاجة الى زيادة في ذلك بل كونه الـ مشرقة في صاحبها  
 معرفة وبما هذا الظهور في يدى لتقديره في صاحب الحال يكونه غاليا فاحفظ  
 فانه لا يفتقر **قوله** لانها في المعنى ابتداء وخبر فيه انما قام رجل في حقيقة  
 قام رجل في التخصيص بل في المقدم الذي ليس بظرف ولا هو لا يتصل في تصحيح  
 الابتداء له بقول الحال بتمتلة الظرف بتقديمه كالتقديم لغير الظرف لانه لا يفتقر  
 لا يصح الاخبار عن الجاء بظرف الزمان **قوله** ولذا يلزم في التخصيص  
 ينبغي ان لا يفتقر تخصيصه في الحال بالاضافة الى التكرار ولا بصيغة ولا بغيره  
 نحو رايت غلاما رجلا ورايت رجلا عامارا كذا وكذا لايت ركب لانه لا يفتقر  
 بالصفة ياتي بعد **قوله** ولا يتقدم الحال فيما عدا امثله زيد قائما كغيره فاعلم  
 يعني فيما دل على حدثي غير محتوي به بالعبارة المختلفة في الحال بالانغلاق  
 بكل منهما فانه يجزى شيئا يمتثل كل حدث صاحبها فان لم تقدم على الحال  
 الضعيف فان التسمية يدل على حدث بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به  
 ويعلق بها قائم بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به العقود **قوله** على الحال  
 المعنوية ولا على الفعل المضمر بماله صور الكلام ولا على المصدر بل على المقدار

ولا على المصدر بل على المقنن ولا على الفعل التفضيل فيما عدا هذا السر الطيب  
 لانه في طياتها من فيزيد زيد قائما كغيره فاعلم **قوله** فعلى هذا معنى الكلام انما  
 لا يتقدم على الحال المعنوية اتفاقا او كونه في الحال المعنوية في الفعل المعنوية في العامل  
 الطريق يكون احدهما متفقا او لا في مختلفا فيه كما لا يفتقر العبدان اضله  
 ولا يرضى المتبدل في الاستعداد فاعلم ان اوله الكلام في اوله ان يقال ان لا يتقدم  
 على العامل المعنوية امثله بخلاف الطريق فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما يتقدم المبداء  
 على الحال فيكون بناء الكلام على نهج لا يفتقر وبعد يجه انما العامل المعنوية  
 كما يخالف الطريق في عدم التقديم عليه اصلا في الحال العامل الفعل والمشتق  
 ايضا فان الحال يتقدم عليها بطلانها فاختصيصا في الحال بالظرف تمام  
 لا يدل له ما وجب **قوله** ويجوز في بعض هذه الاحتمال والاحتمال  
 السابق بانه في قوله بخلاف الطريق على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم  
 وعلى الاحتمال الاول بقوله على الحال المعنوية حال كان او جملة معترضة  
**قوله** هذا اذا لم يكن الظرف واقفا في العامل المعنوية فيه نظر لان الحال لا يفتقر  
 على الحال المعنوية الذي لم يكن ظرفا او يشبهه به الحال بل هو فاذا لم يفتقر  
 في الحال المعنوية لم يفتقر انما الظرف يتقدم على الحال المعنوية **قوله** فالمراد  
 هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللانفاس في كنهه عند الحال المعنوية لا يفتقر  
 المخالفة بها بخلاف الطريق **قوله** ولا على ذلك الحاد الجور المتناكر في عباد



المبنى وعلى حال الجور قال انبلا وضعه ان يقال لا يتقدم على الجور في اللاحق ولا على الفعل  
 المعلوم بخلاف الظاهر واما التقدم على ذلك الحال الموقوف والمنفوق فمما عطفنا عند  
 البصريين ومما خرج عند الكوفيين انما على الموقوف تقدم عامه في الحال **قوله** لم يتقدم  
 على الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن خلفه. فانه المضاف اليه مقامة  
 نحو وانهم حينما **قوله** انما الحال قابض ونسب لذي الحال فقد يجوز ان كان  
 جاء زيد مع علم جواز تقدم ذلك الحال اذ انما يجوز تقدم ذلك الحال لاداء  
 هذا المعنى الى ان لا يسمى فاعلا بل مبتدئا **قوله** والكل نفس وتكلم بما كان الا  
 نطقا فلان اداء المباني في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكها البعض في غير  
 فعال وفعل ومفعول والتشاك في بالكيفية والشافيه غير شديد لا  
 كمال تقدير وقوة كالفائدة وغيرها وما كان الثاني نطقا فلان  
 التقدير الموصوف وما كان الثالث نطقا فلان ايتاده مصدر غير معلوم وما كان الثالث  
 نطقا فلان كافة غير مضافة لازمة للحال بمعنى **قوله** فكل ما كان على هيئة اي  
 صفة كان الدال مشتقا او مشتقا قال الشيخ الرضي من الاحوال التي المشقة فيها  
 في الحال الموطنة وهي كمال موصوف بصفة في الحال في الحقيقة فكان اللاحق كمال  
 وطاء الطريق لما هو الحال في الحقيقة كقوله تعالى اذا انزلنا قرانا عريبا ونجاء زيدا  
 رجلا وبنياء بها ما يقصد به التشبيه كقوله في زيد انبلا كمثل انبلا او شجاء  
 ومنها الحال في نحو بقت الشاة ودرها وضابطه ان يقصد التشبيط فيجعل

الموصولة

من به اجزاء الجزئية فتسطر وتضيق ذلك القسط على الحال الذي بعد مجزء قابض في  
 العطف ويجوز الجزئية بفتح الهمزة في قوله هو القول بل حال الموطنة انما  
 يحسن اذا اشتقوا الشق وانما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال **قوله** في حال زيد  
 بهيبتا التام من اني اكون **قوله** لا الم المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل  
 به فيه ان ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك انشراط  
 المقصود به ان يكون مستقلا او عامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون  
**قوله** ايضا كذلك اذا اعتد او ما يدل على الهيئة وليس حال الغرض  
 من وضعه ذلك **قوله** هذا بغير الفصح الباء وقد يضم كذا في الفصح **قوله**  
 لا حاجة الى انا باول البسملة يمكن معنى الضائر ليس او جاء المين طبعي الفداخر  
 عليه صليا كما جاء بمعنى الضائر ما عليه من طبا وجمع صفة الضالة **قوله**  
 لا حاجة الى انا باول البسملة كما في انا بولون كمالا بكم الفاعل او المفعول  
 المصنوع اذ الم في جرد في استعماله اذ مقصودهم تحصيل معنى الفتحة في  
 كماله والابتداء على وجود مشتق به لفظه تفسيره بالمشتق المفعول  
 انما هو ليعبر المراد به واما **قوله** من البسر الخلد فيدل على انه جالب البسر لكان  
 للخل في انما يصح اذا كان هذا الشأن الى الخل في اعماليه وهو غير ظاهر  
 لانه وانما يسمى بيسر لكان لا يسمى بيسر حتى يصح جعله مائة من غير انا بول  
 لفتيان المصداق **قوله** انما هذا الشكر الى ما على الفعل والواجب ما قدم منا فتدبر **قوله**



مكتوب

فريقه الجلالة

والا فبمعرفه

قوله لكنه لما كان الضمير بالشبهة الى المضمر كالعدم الاظهر بان كان المستتر بالشبهة  
 الى المظهر والبرز كالعدم قادم **قوله** لان يمكن ان يكون المشار اليه التمر لئلا يبين  
 فلو يتقدم الاشارة الى حاله البسرة فيه الله فليكن **قوله** نحو **قوله** نحو **قوله** نحو  
 كحاشي بغير اطمئنان قد ايقنا هذا المثال **قوله** لا يوفق به والله اعلم وبحال  
 الام **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضوي قد يقرأ له جملة الخالية مقام مفرد فيعرف  
 الخبر الاول منها انما هو بلدم تكبر لبقائه مقام الخال فاء الى في مشا في نحو  
 بعثت يدا بيدها اذ يد يد يد التقديا التقديا نحو بعثت الشاة شاة يذ شاة  
 والاصل كل شاة يذهم وكذا اقول بعثت الشاة شاة وذنها والواو بمعنى مع كل  
 رجل ويبيغها وشاة وذنهم مفرد ذات فنصب ههنا الخبر ليقولها الاعراب  
 قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعثت الشاة شاة يذهم وشاة وذنهم  
 هذا ولا يخفى انه اذ ياتي به بالالف فينبغي ان ياتي بالواو لعدم جواز حمل الشاة على  
 الواو والضمير ولو عن الواو الى الاعلى ضعف **قوله** كالسمية وفي حكمها الجملة  
 المصدرية وليس لانها مجزئة النفي على الاصح ولا يدل على التزامه من كفي  
 داخل على السمية وقد يجوز ان يمتنع عند الربط بين عند ظهوره كالمسألة نحو خرجت  
 زيدا على الباب وهو قبل **قوله** والمضمر المتيقن لئلا لا المؤكدة مثله كما عرفت  
 وكذا المضمر المنفي بكماله وبكامله لاني لا اقلد في شرط في المضمر المتيقن  
 الى افع حاله عن حرف الاستقبال كالشيء ولو ذلك **قوله** ويجوز حذف

الفاعل في الحال لم يقل حينا لفعل لان المتبادر منه خلق الفعل وبهذه كحاشي  
 برادته في نظائره المتكون والمقصود جواز حذفها باقتسامه الثلثة من الفعل  
 وشبهه ومعناه مثال الثاني البطلان بقية هذا السلب بقية ولا يقال في حاشي  
 قوله فريضة حالته فالمراد بمراد لم يبق الكمال بنفسه منها امكن المتيقن اذ لم يكن  
 التمسك بكون المبدأ فلا يرد ان الكمال في عم العداية فينبغي تقديم المبدأ  
 فكونه حاله فلهذا لا يحتمل التاكيد والداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما ان  
 التاكيد صفة **قوله** ويجوز حذف العامل في بعض الاحوال لمذكورة وكذا في حال  
 تبيين اذ ياك ذلك او غير ما ذكر خلا لفاء ادم نحو بقته بذرهم فتساءلا او فرائ  
 خبر من القزان فضلا عن اذ هي القزاة في الصعود **قوله** والمثلية قبل الفاعل  
 بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفرق في الحال اذا كان تقييد الفاعل  
 فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر من مقارنته عاملها الى حال  
 لغلبة تكون مؤكدة لا بغيره **قوله** انما تحذف اوفته ونحو ما ذكره المحقق  
 الرضوي به انه لا معنى لقوله يتقنت الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح  
 ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا نحو مفعول فاه لا حال وجهه  
 الرضوي انما حذف في تقديره اوفته بخلاف المضام لظهور المقصود واقامه  
 المضام التي تقامه وهكذا الشبهة **قوله** ان يكون مقدر ان المؤكدة اما بغيره  
 واما بالاك دل عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكدة فلا يرد ان الحال المؤكدة

فان قلت التاكيد











**قوله** والكيل نحو فقيرته بر الفقه مكيا شتى فيها ما فيه مكيا ليه و لمور  
 كالشكون مكيا ليس صاعا ونصف ونصف اصل اليمان اذ في اذ نصف الذود  
 ذلك كالحان والكيفية منا ونبعة ايماننا والمنار طلالا والربط باله  
 والكسرة اثننا عشرة اوقية والاولية استمر وثلاثا استمر والكل من ربعه مثال  
 ونصف والمقال درهم وثلاثة اشباع درهم والدرهم ستة دنانير والدنانير  
 فيرطان والقيطان طسوجان والطسوج اجنتان ونبعة ستة اشباع درهم  
 وهو جزء من ثمانية اربعة جزء اما درهم والى بينه اثنا اربعة عشر دينار  
 او المديهم مكيا وهو طلالا او رطل ذلك او مكيا في انشاء المقعد  
 اذا ملأها او ملئديها و به كمي مائة قد جرت ذلك في جلد في جها فقلت  
 جميع ذلك من القاصي **قوله** واما انظر المص على المائلة الثلاثة امة من  
 غير العدة والافد مثل للعدة ايضا والاولى ان يبدل مائة امة من اربعة  
 ان بر اقوله هو التوبة محققا او مقدر اجماع خمسة عشر حلا ولم رجلا ويرد بها  
 يتم به المفرد ما يتم به مما ينصلي لمير الاول جبالتيه على المعرف باللام ايضا  
 بقية امة من التام الناصب للتميز التام بنفسه كما ينبغي فانما نصلي  
 كاستقاء اقسام التام دون المقدر بقولنا بناء حكم نحو على معرفة اقسام  
 التام التام وهو ما كان الله تعالى انا كان يكون انا ولا يخفى انه لم يقصده  
 بين هذا الحكم وبين استبقاء الاقسام للاسم التام كان اذ خلق في النظام **قوله**

هو الذي يكون كذا او كذا

لانه المضاد لا يضاد وانما انا بحسب اللفظ انما يقال انهم زيدون وان يكون  
 تمام مضادا الى زيد لم العرو واما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاد بحسب المعنى فانما كان في  
 صبر زمانه فانما الخياض يفي الى الدمان الى الخياض لانه يقال اذ لم يكن لي الخاطب  
 زمان بل عبر زمانا لكان بحسب اللفظ اضيق الخياض الى الزمان والزمنا الى الخاطب  
 ولا يفتقد هذا بغيره فانه في كذا العاطفة كل فرد وفرد **قوله**  
 فاذا لم التام بيد التام قال **قوله** في يد التام بنفسه كالضيق في رية  
 حيا وهذا في ما الى اذ الله بهد امثل **قوله** عند الرقود حيا في القاصي  
 الرقود الكلي او الطويل المكمل يشيخ داخله بالقر في الامناس مكيا  
 معروف بالمرح لانه اربعة وعشرين صاعا **قوله** هو ما تشابه اجزاء اى  
 تشابه اجزاء في التام الكلي الاول وهو ما تشابه نفسه وجزءه وذلك ان جعل  
 تشابه مضرك المفاعلة ومند الى ضيق حوا و اجزاء مفعول لا به فيشكل  
 بالاقبال لانه لا جزء له فالاولى لا تضطر على الوقوع مجرد عنه البناء على القليل  
 والكثير **قوله** الرضى اذ تضاد الاقاي مجرد عنه البناء واذ لم يقصد جلت  
 التام **قوله** طاحل شتى للعدة وانما مثل بطاير جلي شتى دون انا يقو  
 عدد وحيث لانه يمكن المناقضة فيكون في بي للعدة بخلاف جلي شتى  
 بالفتح فانه لمضاد لا يترك للمحالة وفيه انه من قبيد التغير عند  
 التبدل وكما في التغير عند اذ يكون في مخرج مما نحن بطلده

قوله



واعرض عليه بان التاء اخرج الامة عن كونها جنسا فخرجها عن  
 فيه وفيه نظر اما اوله فلانة التاء فيهما من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المذكر  
 او النون وليست الفارقة بينهما الجنس او احد فلان في كون الكلمة كم جنس  
 من القليل والكثير من افعال الجوز واحادها واما في ما قلناه المتأصلة في المثال  
 ليست من ذاب المحصلين والمجا بان البشر اجاب على ذلك بالتمسك بمله  
 فيستحسنه او باب الذي في قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراكب بالانواع خصص  
 الجنس هذا بعيد جدا من ذلك اذ لا يقال ان المراكب جنس بل ان الحصة  
 لا تطلق في المنظر على المفراد العنصر الذي يحصله العقل من اخذ المفراد  
 التي من الصاقه الى مبعين ولا تطلق على الفرد الخفي **قوله** ويجوز في غيره  
 فيورد التام على ما في واحد فقد جازى هذا التكليف ويجوز اذا قول بل ان  
 يراد به امر كصفة الجوز انه لا حاجة الى تكلف لانه الصام يجوز في قصد  
 التعداد الا صيغة الجوز فليكن عنده الاعداد التي ان صرح به في ايضا  
 المفصل في قوله انه كل المراكب في غيره حقيقة الجوز لانه مستثنى  
 عن اقسامه اشوق الكلام فاطر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتخفيف  
 ان المراد في الجنس والجنس المقصود به الا في **قوله** كما ان كان المقدر الظا  
 هرا الضمير ارجح الى المفرد المقدر غير العدد وان كان المقام المذكور في المثال المفرد  
 المقدر مطلقا **قوله** او المعنى ان جعل التام موحدا في التوجيه التي

ناقضه في الثانية ثالثة وكانه الانسان الى اوجهها لكان في التوجيه الثاني  
 بعيد جدا لانه جعل التميز ملبسا بكون الماهية او فقه وكيفية جذا والمبتاكر من  
 جاز في الصاقه الملبس بالثوبين لا الصاقه العيني والاداء الذي الاخر عاقل مشاكس  
 ضمير مفرد وان كان في المرحوب والمصداق على ذلك التفاوت بالمعطف يتم فانه ليس ههنا  
 للواحد في الامة اذ لا يكون في انا اخذ به متعلق بالاعتناء الاخرى بالمعنى **قوله**  
 اذ اراد عشرين مضافا يجب ان يقال عشرين مضافا لسان معن ان وان كان غير  
 منصرف للعلمية والالفه التي الزيد فان لكته اذا وقع فيكون كونه متساوي  
 الوجوب تكليفي التام في المثال في هذا المثال نظر ايضا لانه في صور  
 الاضافة الى التام كونه معروف وفي متون الاضافة الى غيره معروفة غير متصرف فانه  
 الما يجراد اليوم العشرة من مضافا لكته متصرفا كونه ليساعد **قوله** وعنه غير  
 مقدر ان قال الشيخ الرضي كل فرع حصل له بالقرين ام خاص بغير اصله  
 ويكون كونه يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو فام حليدا وهو ينصب  
 عنه التام واما الفرع الذي لم يحصل له ام قاصد فليكن انتصاب ما يليه  
 على التام في قطعه ذهبا **قوله** فيستلزم عرف التام بقطعة ذهب لانه ذهب  
 يراد به الابهام المستقر عنه وان الا ان الا يقال انه تميز لانه لا يجوز نصبه  
 كما في ثلاثة رجال وهو ايضا متوقفا ان المختص التي في الثاني فتا **قوله** لانه لما كان  
 الابهام في صفة التسمية يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف التسمية لا يستلزم ابعثا

انما هو



الشيء

فيما يرفع القسم الثاني من الخبرين فقولنا عند كل ما بينهما في النسب فند  
 اما لا يثبت في الطريق وبان الله الالباب من النسبة لا يثبت الالباب عن الطراد  
 كحي طار طار نزل فانه طار فيها على الله ما وكل ما كالمعبر اعني قوله الالباب في طرف  
 النسبة الالباب فيها قوله رفعه عنها فيستلزم الذي عنه كالحجج الا ان يرد  
 الطرف المعاني **قوله** وكذلك كل ما فيه معنى الفعل يشكك في انفعاله ان فيها  
 معنى الفعل ليست بمتشبهة بجملة بل جملة وانما ان في قوله وهو كالمعبر في المعقول  
 من المحرك والمراد هو فاعله فاعله وهذا لا ينبغي ان يخذل في الغافل  
 والمعقول والمصنف المستنبط ايضا ما ليست جملة ذكره له جملة جاء ان لا يخفى  
 على نحو والاولى في قوله وحسبك رجلا حسبك رجلا فدلنا حسبك زيد  
 جملة في نفسها حسبك فاما مثله في الخبر من حسبك لانه حسبك زيد فدلنا  
 موهم لذلك **قوله** فانه درم فارتبنا قال الرضي الذي الاصل ما يدل ما يثبت  
 من الصريح من الالباب ومع العيم من المطر ولو كانا به عند فعل المدح الصادق عنه  
 وانما يثبت فعله اليه تعاقب النعمانية لانه الله تعالى في شئ العجايب كل  
 شئ عظيم يزعمون **النجيب** يثبتونه الله تعالى ويصدقون اليه فمعنى تدور  
 ما يحب عنه وفي القاموس وفي قوله تدور ما عملت فعلا الشرح الله خير  
 يجعل الله كناية عن الخير في وفق كحقيق اللفظ **قوله** كما ان كانا الخبر  
 بعد ما يكتفي في المنصب عند هذا الشرط بهذا القيد لاف ما اورد

عليه من التفتت بظان زيد نفسا فانا الخبر فيه لم يصح جعله متعلقا بقيد قيد  
 الشرط هنا لما صغر مضمونه ان يكون قوله ومثناه لا يطار زيد نفسا فيطارد به في  
 فهو متعلقه بقيد في والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يخرج القيد في النفس  
 وحمل الصفة على لا مكان العلم اعلى حمل على لا مكان الحد كما ان الظاهر المتبادر قد  
 حاجنا الى التفتت في القسم الثاني فلا وجه لصر الصفة عن ظاهر ما في قيد الشرط  
 ولا ان الثاني لا يكون محتجما لالكون واد اشرابي المنصب عن المتعلق فلا معار لغا  
 كونه نصا في المنصب عنه الاول محتملا لما انصب عنه فالمتعلقه في هذا الشرط  
 والخبر كذا وكذلك يتجه على قول الصد والافق متعلقه انه ليس فيه فذلك فاعله  
 لانه الخبر اذا لم ينصب لما انصب عنه يكون متعلقه بما خلا من هذا المعنى من الف  
 الارباء وقد فضضت فيه بغيره فضل فيبطي جملة الاقتناء ودرجت عملا  
 الصديق لم يتجه عليه غبطا شئ ولم يخرج الى تقديره واولا كذا جعلته من  
 مضان من شرح الكتاب في طرف فيه من ما لا يحصى من العجايب **قوله** بان  
 يكون ما يرفع الخبر لا يثبت عنه فيه انه لا يثبت فيما انصب عنه بل بالذات المقدرة  
 وكله ان اراد في الالباب عند خبرهم هو فقد ما انصب عنه **قوله** فهو متعلق زيد وهو  
 الذي المقدرة دون غير زيد **قوله** اعني الشئ المنسوب الى زيد فيفسر لان المقدرة  
 التي حكم على المتعلق بانه هو يجب ان يكون القيد متعلقا ما انصب عنه فلا حاجة الى قيد الشئ  
 المنسوب الى زيد فيكون مقابله ثباتا على ان الشئ المنسوب الى زيد المقدرة التي قد يكون غيرا في ظاهر







المستثنى

المذكور الى المتعدد والمجان يا ان لم يرد الى انهم فغرضي لكونه فاعلا حقيقيا  
بالمراد اظهر لما افغى من الوجه **في** ما ورد على قاعدة انهم المشهور وهو انما التميز  
قاعدة انهم على النسبة فاعل في المعنى ولهذا اختلفوا الى ان ذاك في خبرنا الارض على  
**في** انهم يكونان تقديم التميز على الفعل الصريح وفي اسم الفاعل والمفعول  
وظاهر المصداق ان اردت ان الفعل يفيدنا ان الحلق الممازني  
والمراد في خبره وان اردت ان الفعل لا يفيدنا انهم يفيدنا ان خلقنا  
فهم في جميع ما يشبه الفعل **وهو** انفسا قبل الدوائر الصحيحة وما كان ونفس  
**في** المستثنى في المصداق انما الباب يدل على ذكر الشيء فربما اوجبه شيئا  
لما الى انما انما في لفظ اللشياء من قبيل ان الباب وذلك لان ذكره يثنى  
مرة في الجملة وخرجه في التفصيل هذا اوله انما تفعل في اللشياء يجعل الـ  
منه فتجيب قسمنا داخل في الحكم ونفسا ما رجاعته **وهو** لما كان معلوما  
بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن **فخر** في المستثنى قد يوضح  
داعي **المختار** الرضي حيث عرف بالملك في بعد الاواحق انما محالفا  
لما قبلها نقيضا وانما انما صرح بانه ليس له مفهوم عال بل هو لفظ  
مشترك بين المتصل والمنفصل فلما يمكن تعريف المطلق فلذا قسمه اولاً  
تقسيم اللفظ الشئ له ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل  
المراد ان اداة اللشياء فيه مجاز لا لفظ المستثنى **وهو** الخرج فلو كان

الباقى اقل او اكثر او متساوياً **في** من متقدمة له عن المراكمة انما يكون المستثنى  
فمنه انه ليس المراد وجه المتعدد كما هو في اللفظ لانه حكمه حتى يلدن التنا  
نفسه اذ قال غير في الحكم لا يخرج من الحكم على المتعدد بعد خراج المستثنى عنه وادرس عليه  
انه لا يصح ذلك في بناء في الفهم يتصور زيادة في ظرف لا يثنى وكذا ما قبله من اذ ما عدا  
زيدا قيل ان المراكمة ان المتعدد لا يخرج عنه زيدا واجيب ان هذا الكلام في طريق  
معنى الا والنسبة على الطريقة رعايه لقولنا انهم ولا حاجة اليه لان المستثنى  
الى الفهم المراكمة منه يتصور زيادة في ظرف لا يثنى ان المراكمة انما يكون ذلك  
انما يزداد بانه يخرج عن النسبة الى المتعدد بانه يزداد جميع المتعدد ونفسا  
اليه فذا في بالذات لا يخرج عن النسبة ولا يتناقض لان الكذب صفة  
النسبة المتعلقة للاعتقاد وهذا غاية ما يشرى في حقيق ولم يزد بالنسبة  
اذا كان الاعتقاد بل يصدق النسبة لا يخرج عنه نفسا **فم** تقييداً  
الاعتقاد وهذا غاية ما يشرى في ما في كحيتا المقار ولا يجد في كلام غير كحيتا  
الاطالة الكلام والله تعالى اعلم بالاسماء لا اجل لانعام **في** فلو كان قول  
المتعدد لفظاً او ملفوظاً جعل قوله لفظاً او ملفوظاً اعتبر اللفظ بانه يكون  
دلالة على المتعدد صريحاً او كونه متعدداً باعتبار التقييد بانه يجعل متعدداً ابا لسا  
قيل نحو اشترى العبد لا ينفصا فانه لا تعدد الا يجعله في ذاول الاخرى ذلك  
انما جعل تقييداً لا يخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظاً كونه في ذاول الاخرى

اذا المستثنى كما يكون له وجهان



نزيلين **قوله** لا بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع البعد الا  
وغيره بغير مضاف الى ان المسند **قوله** وكلامه بغيره ليس في هذا هو المعنى الاصطلاحي  
للموجبه غير الموجب ما يقابله **قوله** وهو لا يكون الكلام الموجب ما يقابله يكون قوله بانه  
يكون تفسير لما اضطرر عليه في الكلام الثاني في بيان المسند في استحي ما يقابله كلاما  
فانضاه **قوله** لان الكلام في المصوب مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا يتصحب  
لا يخفى لان كونه ذاتيا مناب المسند منه في كونه ذاتيا في اللفظ الطائفة  
**قوله** الفعل المتقدم او بمعنى الفصل في كونه في نفسه المصوب بكونه في الغم اخذوا  
الازيد ولعل الشاكر لم يكتف لغم وقوله على المثال وان كان يكون مطلقا  
**قوله** او مفعلا بعد كان في هذه المقام وفيه المنقطع كما ان في خلا لانه الثلث  
مشرقي وجود كونه بعد الالف في نفسه بعد متعلقه بجزائه وهو قوله في كلام  
من جيب قد انه ليس له فيه المقطوع في على خزانة لان المقطوع  
على المقيد بقيد متعلق به في القيد لا محالة ففعله الشرع عطف  
على قوله بعد لانه نظر لانه موجب ان يجلي نصيب في المسند في قول  
فان جاء في غير زيد الغم وفي قولنا في غير زيد في الغم غير محال  
لان يقال المسند في غير في مقام المسند في حكمه بقوله قد يدته الشرح اذا كان  
منقطع البعد الا وان عطف عنه في قوله او ففعله **قوله** هو ان كان في كلامه موجب او غير  
الشكر الى ان يفي هذا الغم بما يقع قد افلا ولم يقيده كونهما بما يقال في الآخر

ليعلم انهما مجتمع فيه القيمان وجه نصبه لوجبه **قوله** ان المسند في منصوب  
ايضا في كونه الى ان انقطع مصحبا قبل الامتداد الكلام في نصيب المنصوب  
بما الى ان بعد الا في غير ذلك كان من قبله منقطع وفي ما يمكن في قوله في الغم بعد  
**قوله** بعد ما كان وان لم يكن من عطف والمناخرون لما روي به في كونه قولوا انما  
الناظم ينف ما نصيب لكان المسند بالفعل وخبره بخلاف في الغالب في الغم  
الاضطر في قوله لكان لكان في كونه في ظاهره في قوله تعالى اقام في كونه  
لما انما بالاسم ففان الكوفون هو معنى للكون ويرد ان سوي لا يفيد كونه  
لانه والمسند في المنقطع المندرج ووجه في قوله في الحكم السابق **قوله**  
لم يصح جدا في نفسه ان او غير بنقله نحو ما جاء في زيد الامر **قوله** او في  
بعض مطلق من المسند منه يعني ان انما في راجع الى بعض متك  
للمتفرق في الالزام في علمت فقد انما قلت اللفظ  
منكر للدلالة **قوله** فيما بعد وبعض منهم فلفظه مجموع النكته في الاثبات  
اذا كانا فاعلا فلفظه ان لا يستعمل البعض بمعنى الكلام ان يرد منه  
هنا هذا المعنى والواحد ان انما في راجع الى بعض المضان اخذ بعض  
والاضاقة للمتفرق **قوله** وهو كل النصيب على الحالة الواجب  
الاضاقة في نقله من مضاف الى مضان خزانة في هذا البير في فطابق  
في المعنى مطلقا **قوله** ان النصيب انما في اكثر النسخ ان قال انما في

كتاب القواعد

قوله







3

عنه

وفي قوله صفة الكلام غير موجب مستحكة لانه صفة ثابتة لكلام **قوله** ولم يشترط ان لا يكون منقطعاً  
ولما قلنا ما ذكرناه من عدم التعيين ضعيفاً **قوله** على الصواب استثناء المتأخر عن الكلام  
العام المتقدم المتأخر في المتأخر عن الكلام المتقدم التعيين هنا في جمل آخره عند الكلام السابق  
ولا يقتضي تقديم آخره عند هذا الكلام ويمكن ان يقال **قوله** فحكم المستثنى المتقدم والمنقطع  
في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكانا ذكرنا **قوله** قوله ادسقطا بعد قوله وهو ينص  
اذا كان بعد الباخر الصفة في كلام اوجبا لغوا الفائدة فيرفع علم انه على عموم بينهما  
اذا اتبع فلم يخرج هنا الى التعيين وعدم كونه مقتضاهما **قوله** الشيخ ان يقال العلم  
اختيار البديل فيما يتصور فيه البديل وليكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم  
البديل ولا في المنقطع لانه البديل فيه لا يكون الا البديل القاطن وقد يمكن  
القط في الاستثناء لانه بناء على الدورية كما تقدم فلذا لم يخرج الى التعيين  
بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما  
هو الشاغل في ذكره فلهذا في التعيين بما يخرج المستثنى المقدم ولابد  
في هذه القاطنة من تقديم آخره احداهما ان لا يكون المستثنى من اخص  
مثل ما جاء في القوم اليوم بالازيد او اذنا فيكون رد الكلام تضمن  
الطعن بما قام القوم بالازيد في جوابا قام القوم بالاشارة في هو زيني الصواب  
ثبيتي كذا البديل ويحتمل التعيين ههنا لثبتي ان المصطلح يستوفى ان اشرافاً المستثنى  
وقائده هذا القسم **قوله** واشرا البديل بالاضالة لم يقبل التعيين **قوله**

**قوله** ويعرب على حسب الفعل أي اعلم قد فعل فعل فان الفعل ثلاثة حال النصيب والرفع  
 والجر فالأشرف على قدره فكأنه عن الأشرف بالرفع والنصب بالجر وهذا انما هو  
 ان المراك كان حال المستند **قوله** في شكل يقول ما مرفوع الابريد فانه معرب على  
 حسب عاملة على انه يمكن خبير الشيعي الاول ايضا ويقال الجفر في خبره عامل المستثنى  
 منه فاستقل الى المستثنى **قوله** في معرب يعال المستثنى منه لا يعامله وعامله  
 الفعل في لفظه الا وما يقاوم عامته الفعل في لفظه الياء فقد انتهى **قوله** فالمراد  
 بالمعرب المعرب له يعال المعرب مما ذكرناه في قوله ودأصل الضمير المحرر ويراد بذلك  
 ان يستغنى عن هذا **قوله** ان يجعل المسمى مفعلا مستغنى بال متعلقه فيكون  
 المثال المعرب عاملة ان يجعل المسمى مفعلا مستغنى به للعامل فيكون المسمى  
 مفعلا والعال مفعاله **قوله** وهو ان المسمى جعل في الحال اولها ان  
 يجعلها لفظا فيجعل عطفها على المسمى منه وفي غير الواجب عطفها على غير  
 المذكور وعلى تقدير يمكن فعل الضمير عائد الى المسمى منه بل ما هو في غير الواجب  
 حقيقة هو المسمى منه دون المسمى والوجه ان يجعل الضمير ارجعا  
 الى عدم في المسمى منه فيجعل في غير الواجب جملة معطوفة على ما سبق دعوى  
 وعدم اللزوم في الواجب ليقيد الكلام الى ان يستقيم المعنى فيح يوصف علم الذ  
 كور في الواجب فيصح كذا **قوله** ان يستقيم المعنى به بل لفظا واما على  
 التوجيه الاخر فيكون المسمى من في الكلام لا يعرب على حسب الفعل

三



في الحقيقة لا وقتان الا ان يستقيم المعنى **قوله** ليفيد ذلك صحة دعوى

ليفيد الكلام فائدة صحيحة وذلك ان قول ليفيد استثنائي ماهو ذلك ما من جعل  
الكلام صادقا واذا اريد انشاء منه من الكلام ان يرد الكلام صادقا فاجلنا  
المتقى على ما تحقه **قوله** مثل ما ضرب في الزيد ليجعل يكون فاعلا بعيدا **قوله**  
كقولك كل حيوان مثال لما يقع فيه كلام علم على ان العلم لا يمكن فيه **قوله**  
الا ان يستقيم المعنى في الجمل الخ في هذا المعنى اما وضيقه ببيان  
الذي كان الذي كونه هذا الجمل من قبيل وضع الشيء في غير محله **قوله**  
بجمله هذا ان الامر على حسب العوال في غير كلام غير ممكنة خلاف المحجبة فليل  
لقله استقامة المعنى فيه اذا عراب المستثنى لذلك وانما عند كثرة الاستعمال  
وقلة وضيقه الغد **قوله** لا معنى ما زال ثبت الاشارة الى الدوام كما يظهر من  
كتابنا في علم المثال في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال ان  
المراد ان في النفي بعيدا في الاثبات في افادته بحيث فيه ان الاثبات جعل الشيء  
ثابتا والبيان ليفيد الدوام وان افادته الدوام ببنى النفي في النفي بعيدا عموم النفي  
لان الشيء في غير النفي عام فمعنا قال وفوقه والامعنا ما زال لم يفهم في ذلك  
وعمم النفي بعيدا في البتة **قوله** لان في النفي اثبات لا يجب تعوله لانه  
يؤتى بنفي النفي انما على ان قد قال معنا قوله في النفي ان افادته مستلزم  
لان عيبه لان في النفي لا يمكن تعوله لا ان يعقل النفي وتعمل الاثبات

منه بغيره

لا يفيده عليه فقد عرفت **قوله** فيكون المعنى ثبت زيدا ايما الدوام للطلق بل في الماضي  
من قبله **قوله** في كل ذلك على الله ان يقع صفة العلم وانما صفة وقاها يقال لا فكل  
فيه جميع الصفات المقابلة الى العلم احقا بالانقضاء من قلعة متعاقبات **قوله**  
واذا انقضى البطل الخ في ان هذه المسئلة من فتمه اختيار البطل فيبقى ان لا تفصل  
بينه وبين ما يثبت الا عراب على حسب العوال وكان التلكه فيه ان تحققت بالوقوف  
على معرفة المعنى على حسب العوال بربطه الله قوله ومن ثم جاز لي  
يزيد الى ما وامتنع ان يرد الى قائما وما يجب ان يبينه عليه انه اذا انقضى البطل  
على المحل القريب فعمل البعيد نحو اربعة عشر اذ هالكة الادبهم فانما في  
شمله محل قريب هو النسبة متمم عمله على فعل على محله البعيد وهو الذم **قوله**  
فعل في الموضوع كحل او يختل البطل على الموضوع اختلا فبقوا الاختيار في الحمل  
على اللفظ في المنة في كثير من المواضع فان النصيب على انشاء هذا كثير ما  
كان ضعيفا لا يثبت البطل في اللفظ في احد فينا الزيد وما زيد مشبه  
الشيء نعم لا ابيد في ما قال من احد الزيد قد يقتضي هو ان لا يمتنع في امتناع  
النصب لهذا امتنع في لا الة الا الله لان اتمام البطل هنا على اللفظ اتمام  
الكفر في بيده وفي هذا التصريح بالوحد تناق **قوله** فيبطل انما وصفه به  
قال لئلا يلزم انشاء الشيء عن نفسه لان دفع **قوله** ولا يخفى ما قيل  
ولم يصف له ايضا يحمل النون على الحذف **قوله** لان من المتعارفين لا تترك

في الحقيقة لا وقتان







طريق في الضعف

الارزاد وكم من صول نحو النسا الالذية امنو في خسر الالوهية انه يجب جعله  
 فاما المذكور ليصح جعله صفة لانه غير لا يصح وصف المعرفة فكل الالالمحور  
 على قوله **قوله** في حلال الالواحد لافائه في هذه الالاشياء لانه لا يعلم  
 انه ما في بعد المستند منه الالافراد بغير حلال او فرات الى قوله يكون منكنا  
 محصورا **قوله** ولكنه لما كان ذلك فادر لم يلبثت المصدا اليه في جيان هذه  
 الفاعلة اذا كانا مراك المصدا بقوله كما علمت الالعليها المحل غالبا فقد التفت  
 المصدا اليه حيث لم يجعل المذكور فاعلة بل اعبر عما اكثر في الالانفصال  
 مراك انه لم يلبثت اليه المصدا التفتان اهتافا وقرنا فيدنا ليا وشمس  
 في حذنه فان **قوله** قد انت المصدا الى محي الالاصفة في جميع  
 محصور حيث **قوله** وضع في غير **قوله** بل فيه قلة وقرق  
 بين الضعف والعللة الالانفصال لما قل التعدد في اللغة جعل للتعامل ضعف  
 فيه ضعيفا والضعف في وصف المحصور التقلد الاستثناء منه الالضعف يغني  
 ولما قلنا لكان **قوله** وضع في غير **قوله** شقيا الالاجعل ضمني في غير التعديل  
 المستثناء **قوله** ويتعدى الالاشياء لعدم دخول الله في الالهة يتبعها فان **قوله**  
 ما ذكره لا يفيد التعدى الالاشياء المتصل وهو لا يتعدى في المحل على الصفة بل  
 تعدى الالاشياء انطلقا فينبغي ان يفهم خروجه عن هذا في **قوله**  
 نفى اللغو يتبعها ان الالقول بالاشياء فانما ذكره ويعد فيه نظرا لانه علم

الافول

الدخول بيقينه كمثل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الالاشياء وحمل الالاشياء  
 ما يقال الشئ بعيد **قوله** **قوله** الالاشياء الذي يميل المحل على الصفة فلا يحمل  
 على البذل **قوله** رد المصدا بان لا يكون الالفي غير الوجه ليد نفى الالاشياء  
 المستفاد من كلمة لكان الصريح والنفى لضعف الالهة هو الصريح لانه هو  
 فلما والى منصرفه وافقه الرضى ورد ايضا بانه ليكن البذل الالحيث  
 يكون الاستثناء وقبه ان يتبعها البذل على في كلمة التوحيد واليجوز الالاشياء  
**قوله** ان التعدد يستلزم الفاعلة لانا المتعدد غير واحد فعلى هذا معنى  
 في لكان فيها الالهة الالافته لكان فيها غير الله باعتراف كون المحصور غير الله  
**قوله** لا يخفى ان الالاشياء من وصف المحصور المتعارف لشيء انا كل جزء منه غير ذلك  
 الشيء فقولنا **قوله** المصدا انا كل جزء منها غير لكان المحصور على حيث لا يخفى  
 غيرا وكيف لاولا فاذل **قوله** صف لجميع بمقاييس الالواحد الالواحد ان وصف  
 الالهة **قوله** بغيره بغيره انه اذا وجد الالهة يكون على مشايير الله لان  
 وجود الالهة يستلزم بغيره بغيره لكان **قوله** يتبعها الله وبهذا اظهر ان  
 يصح الالاشياء ايضا لانا فرض وجود الالهة يستلزم ان الله مستفاد  
 عننا بغير هذا الالاشياء **قوله** الالفرق الالفرق الالفرق الالفرق  
 الوحي والشمس الالهة كقوله بغيره بغيره لكان **قوله** الالفرق الالفرق  
 القاسم وفي الصالح الالفرق الالفرق الالفرق **قوله** وقال في البيت



منه في ان اخر ان الاو في قوله الفرقان مشدود ان اخر ان احدها وقع في صفة  
كل دون ما اضيق اليه وثانيهما الفصل بينه وبين ما هو فيه بلخي  
كان المصداق ان اليتيم على ان البيت محام يتجاسد فيه عند استعمال الشدود  
لما يكون الاصفة فيه مشدودا وكان الساع قد ضل الطرف في جعل  
لفظ الفرقان مشدودا في اعادة كالمسألة بينه وبين معناه فانه مشدود  
عن الاخر اقول يحتمل ان يكون الامر طارعا ان يكون الفرقان اي  
الفرق بين المعنى انهم في جمل الفرقان كما كل الخ مفاد اقوا اجبه فلا  
مشدود في البيت اصلا فلهذا اعرفه من الله فضلا **قوله** وعند الكوفي  
يعني ان في نصيبنا على الظن في اننا في نصيبنا على الظن في اننا في نصيبنا  
النصيب على انما ظننا ابدالا على الحكمة على الله الظرف في نصيبنا  
ما اشترى اليه الشكر من ان في قوله المصداق على الظن في نصيبنا  
الظرفية ليس بضرورة بل يصح ان يكون على ظاهره فانه كما ان نصيبه  
بناء على الظن **فان** مشدود في الظن في الاصل اقيم مقامه في نصيبه  
بناء على موصوفته هو الظن قال الرضي ما تعدد ان مشدود في الاصل  
مكان مشدود قال الله مكان مشدود يا امة متدينون اقم هذا الموضع فاقم الوصف  
مقامه مع فظظ النظر على معنى الاشتواء فيصير معنى المكان علم غير  
معنى البدل كما لا يخفى لفظ المكان فيقال ان في مكانه بمراد ببلدهم ثم استعمل

يعني البدل في اللفظ ثم مجرد عن معنى اللفظ في اللفظ وعرقه من هذا التخصيص  
انه ظرف في الاصل لاني قال اللفظ **قوله** واستقر في الاصل لاني في نصيبنا المصداق  
ولله ان يجعل ضيقنا في الاصل واخافنا لما كان الذي ثبت لنا في نصيبنا بعد **قوله**  
والمراد بعبودية المستند للقول في ان انما في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا  
بنفسه قال اولى ان يقال في نصيبنا المستند للقول ان يكون استنادا في افع  
بعد قول بعد فيه في ان يكون هذه اللفظ من دو اهل الجملة التي  
يعلم بان يكون الكنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا  
**قوله** واخر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامها ودر اطر على ما سبق في المراك  
تشرى به مع الخ في الاحكام السابقة لاني جميع الاحكام لانه المبتدأ في نصيبنا  
ذكر احكام الشيء وتفسيره الاخر من نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا  
كون خبر كان واضمح واسم وظل وبان ما ضياع عند بعض ويقبح ان يكون  
ما ضياع في الجملة في الاسم قد ظاهر او مقتضى **قوله** ان لا يكون خبر يكون  
وافوانه بتقبلا لانا هذا الحكم في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا  
ان يكون المصداق به وكذا لا يراد انه في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا  
ومراد فاذن انما هو المصداق في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا  
والصالح انما هو المصداق في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا  
للمدة تقبل ما ضي الى معنى التقبلا في انما في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا في نصيبنا



في الحق من مذهب يديه والمنع من اللطاف ان يكونا من الصفة والمصدر  
**قوله** وينقل على اسمها كونه معرفة لما كان يتجه عليه ان الخلقه بخبر المبتدأ  
 لا يخص ذلك بل يتقدم بكونه محضه ايضا تكلف الشرح لرفع بقله  
 حيث اذ كانا اذا كانا فيهما الشرح الى ان اطلاق كلام المص  
 ليس على ما ينبغي ولا بد من تفيد ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه  
 خبر المبتدأ المتكافئ عن كون خبره مانعا عن تفديده فانه ليس له هذا الحكم  
 من احكام الخبر اما المتناسخ لتقدم فيما اذا اتفق الـ فيهما او القيد في  
 من احكام الخبر من احكام الفاعل المفعول والبدان في ذلك اذا كانا الـ  
 فيهما او في احدهما لفظيا او كانا هنا في فريضة تعين الخبر فيكون اليه قوله فيها  
 بعد ذلك اذا اتفق الـ **قوله** وقد يلف عاملة او عام خبر كان لا يخفى  
 ان ارجاع الضم الى خبر كان والتباينة خبر كان واخواتها بعد ما  
 وقد سبق ضمها في جميعها الى خبر كان واخواتها وكذا ان تجعل  
 الضم ارجاعا الى خبر كان واخواتها **قوله** في مثل التناقله خصص  
 فكان **قوله** وفي مثل التناقله مخبرون بانها لم ان خبر الخبر بعد اذ  
 يشبه اسمه بحيث يشبهه المقصود كذا قيل ولا بد من فائدة احد  
 ولو ان لا يكون المخبرون نفس الخبر ان خبره ان كان في فانه يحجب عنه  
 اطلاق العلم ولي جاء في كتابه العلم او في كتابه بالتبني والتفسير الـ

في خبر كان

مستفيض

بل في بعض والثاني فاقض **قوله** ويكون في مثلها او مثل هذه الصقون جعل  
 ضمير مثلها الى هذه الصقون والظاهر جعلها الى هذه الجملة والمناقاة المص في  
 مثلها لم يقل فيه بل جاعل للضمير في المثال المتناقل الى الجملة المذكورة لانه لم يرد  
 مثلها فاني ما اراد ما اوله بل هو اخذ منه وهو ما انشأ الى تفسير البشاري فاقطع  
 هذا التثنية لجليلة ولا تغفل في مثلها **قوله** وهي في بعد ان اتم واء بعد اتم  
 في هذه متقوض بقوله ان الشرح كاشف ان كيا فركب ان رجلا فارجل  
 ويمكن ان يلف بان المراد جواز وجوبه او يفتي في مثلها ان كيا لليلقة  
 وهو مصنوع لا يعتد بكيف والحق بان كيا ان كيا لان المتبادر فيه تقدير  
 اسير كان والعق المتبادر ان شير كيا فاشير كيا وفي دفعه ان المراد  
 اي كيا ان اتم واء بعد اتم ويجوز تقدير ظرف من كان الخبر **قوله** اربعة اوجه  
 او الوجوه المشتركة في جميع هذه الجملة اربعة وقد يخص بعضها بغير  
 وهو خبر بعد اتم ما يلف في ذلك اذا صرح بوجوه ضمني كان  
 المقتضى الى متصل بقله خبر فاء الـ **قوله** ما قبله من سيف  
 فتعريفه عليه الرضى وعلى عن وفتى من رفق بجره ان لا يصلح  
 اكله ان لا يكون المراد بصلح فالمراد بصلح هذا ويرتفع عدا  
 الو هو في شأنه الى علمه الى كيا اعتما كذا على فطانتك في استخرج  
 ضرر بها انما كانا خبرا خبر ينبغي ان يجعل خبرا في الخبر الى المظهر  
 ضمير

في خبر كان

ف



لا الى المظروف انما هو ذلك خي فان ذلك في بيان الشارح الرضى انه ليس  
 مراد الكلام انه ان كان في عمله خي بل ان كان عمله خيرا لانه لا يكون مقصودا المتكلم  
 فيما يصلة، ولي فعل خراج، ذلك فلما دلل على نفيه وانما يكون مقصودا، لي فعل  
 الضمير الى الطرفين فتدبر **قوله** فكان خروجه خيرا لم يقل كانه لابد للقيام  
 قد في الماضي وقبل اذا حلتا فعل الجزاء لابد له من الغاء والشرائط  
 المذكور في غير هذه **قوله** انه ليس مراد الله تعالى في قوله ويجوز في  
 تشبيها اربعة اوجه بيان احتمال ان التوكيد فسطحا فكيف يولد هذا  
 كانه فليد بيان الاحتمال في خروج الجان التوكيد وكل ما يفرق بين الشارح في نظر  
 العاظرين **قوله** ان لا كانت تدعى الكوفي حيث قالو المعنى ان كنت  
 متطلقا ان طلق وانما المقصود جاف بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة  
 وليس هذا الاختلاف في مجرد نفيه التوكيد بل اختلاف في معناه لانه  
 ان كان انما يعكس الشرط كانه المكشور كان التوكيد استقباليا  
 ولو كان كما ذكر المصنف متابعه لصريحها فالتركيب ماضية والقاض  
 بما هو الحق في الفعل فاف **ح** الشيخ الرضى لا يرى فيهم بعيدا  
 من الصواب المساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا استقامة التعليل  
 واما اللفظ فلغوا الشاعر ايا قوله اما انما اذا قرأنا في قوله **قوله** الصريح  
 مجيء في الشرط فلا يصح تعليل ان كانت فيما بعد فلا بد منها تعليل فعل

قوله

عليه ان تنقروا الكوفيين مستغنون عن ذلك فقيه نظر انما ساعد  
 المعنى لا يثبت مجرد استقامة التعليل بل لابد من اثبات ان تركيب  
 فيما بينهم استقبالي وقوله ويزيد في لفظ ما فعله ان في موضع كان عوضا عن  
 يدل على ان لفظ ما زائد وقبه بحث لا يخفى لم يعد وما فعله ان المقصود من  
 مواضع من بابك انما انما اضافته ويجعل ما قولهم هذا ان الزائد عام بتعلق  
 به عرض في الكلام وفعله عوضا عن كلمة كان ومعهما الخ فليعرض كمتن  
 من بابك **قوله** واقتصر المصنف على التاكيد الشارح الرضى في ما بابا لكسر في هذا  
 المقام حيث قال ما حقه في شرط ان كان وجوبا بل تفسير وجب تفسير صوت  
 فلذا قيل اما انما متطلقا بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه ان ثبت  
 اما انما متطلقا انطلق بالفتح بالكسر فبيان منه هذا القول **قوله**  
 اسم ان واخواتنا واستغفرنا اي اخواتنا وهو الظاهر وان واخواتنا فان ان  
 فليكون من حروف الايجاء ولا اثم لبيان انما بينا ان هذه فتزاد بيانها  
 في انفسهم **قوله** المتصقير بربا المتصقير لفظا او تعليل او الالم بلك التبريد  
 جامعها وانما **قوله** ان التعليل وحكمه ليخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة  
 الى تقدير معطوف في غير الله **قوله** وحكمه ويمكن ان يقال لم يشترط في حكمه  
 الى تقدير انما انما الى بيان معنى صفة لخص من انه لا يعنى  
 وجود الصفة بل التعليل وحكمه وهو يوجب له ذلك ان تنفي صفة التعليل

المتصقير



على ظاهره ان المقصود في العلم من هذا طريق في حجب ظرافة الرجل  
فكانت قلت لظرافة رجل فتدبر **قوله** لكنه انما يد في المعهود  
به وفيه وله كذلك نظر لان الجواب في الجدة الى افس وفتح الغال  
كثير جدا والاولى ان يقال كان الله سبحانه لا مخصوص بكم فيما بينهم وكان  
المتنصق باهم باليد باليد في ذلك البيان وهذا العلم وتفرق في مفهوم بجلاء  
سائر المتنصق وان المتنصق من كلام شخص بكم **قوله** ولا يبعد ان يقال  
يرتفع كالتف من ان المتنصق بانها اف **قوله** خرج به مثل اوى في علم  
رجل اوى قام لما عرفت من معنى البعدية والافود ولا يصح ان يخرج  
بعق عليه لانه لما انفرد في كلامه تكرر الافود والبعدية بهذا  
المعنى خرج به لا كالحالة فيكون خروجه بعق عليه اخرج الى خارج  
فانفذ ما قبل لا حاجة اليه في هذا التبرع في خروجه بعق عليه  
وكانه تكلف ليص **قوله** وهذا القدر كان **قوله** او بلسانه هذا اما اختلف  
فيه التلغاف في بعضها لم يلحق بالمتان ومنه لا ترتيب عليكم اليوم ولا  
عاصم اليوم من احرارته وفي جميعها على اللغة المشهورة ان الظرف  
الاولى والشيء وفي الاول متعلق بالاولى وفي الفعل والاولى  
عليه بالكلام الا لا يفهم من احرارته ولا يجوز ان يكون من احرارته حتى لا  
المجرون بما هو صلة للشيء لا يكون جازعته الا اذا كان المبتدأ مستند الى

على المشي المشهور من نعمة المثل الى هذا جعله اذا يقال لا علم  
رجل الى الاول الى انه فضل في المثل الى حذف خبره وذكره على طيف ما سبق انه  
كثرة كثر اولد انهم مثل الخلف **قوله** والكسر في جمع الموت السام يلائقون ليد  
لما ينصب به الكسر يلائقون فذكر في تعبير ما ينصب به غير شخص ونيل  
يقون لانه ليس يتقون التملك المنافي لينا وفي جمع الموت يتي على الفتح  
**قوله** واليا الفوق ما قبلها في التلغاف وقيل المتكلم بجمع منصوبا لانه في بعض المقطوع  
عليه فيضارعان المضارع ان يكون الاعداء الحاصل من الحروف  
التي يلقا عليه ثمة في موضع لاعداءها لا على رجل لكان منصوبا  
بالياء فتدبر **قوله** لا الاضافة خرج جازية كطيفة الى الاضافة الى المفرغ  
**قوله** والتكرير كذا وجب لتكرير في التكرير المستقلة اذ الفيت عليها  
لان العريضة على اداة في الجسد نصب لم او بناء وقد انشعبا فلا يد من  
التكرير للقيته عليها ولا ينقض به تعريف المتنصق بل لانه قد دخل فيه  
معناه انه ليس المتنصق بل لانه خرج بعق بعد حوله الى اخرته  
من معناه **قوله** هذا جواب ادخل بقدر على قوله وان كان معروفا على التعريف  
بانه غير جامع **قوله** فيصير على وزن جيلده هو القضاء بين الحق والباطل  
واطلاق الرصاص من قبيل رجل عيل **قوله** ايراد حسن كخلف اللام يقال  
خلف اللام من ايعام القام مقام المثل والمثل بالصفة المشبهة بها استقام

فان كان

المثل



واحدا لا اثنان فلو كانا معا في كلامه من الكثرة فلهذا جفع  
 اللام مقبولا له **قوله** اي فيما كثر فيه لاء لم ينجي بصدق على معال لما اجل  
 في الدار احراما فان جنتا مع ليكن فيه نصب فيجب ان يقال فيها كثر في  
 فيه لا على سبيل العطف ولم تترك اللاحقة واحدا وكان عقيب كل منهما  
 ومثل لاء انقول في امثا الملة ان يجيء لثا على ان يكون لاء الثانية  
 حزينة وكون العاطفة لطفا لعم على الهم ونحو على نحو **قوله** فانها تجب  
 التوهم فتركها في اثنان فصير الى هو تسقيلا **قوله** على ان يكون لاني كل  
 منها النفي لانه ويصح ان يكون في الثانية زائدة بتر العتاسم الزيادة  
 نظر الى لفظها **قوله** عطف بغير وجه كلفاء لم تفعل وخبرهما محذوفان  
 لانا المحذوفان خبر واحد منهما لانهما يحكم المتماثلة في حكم واحد كما في ان زيد  
 وعمر اقاما هكذا قيل نحن نقول لما قولنا قوة في حكم واحد انما انا  
 كذا مني من الآخرين الباب الله ولذا قال لاء لا قولنا قوة موجود وكون  
 يقال موجودان فمنك اعترض عليه بان الظاهر موجودا في بطلان  
 على باطن الامر **قوله** فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة  
 الثانية يستغنا عنه انما خبر الجملة الثانية المذكور وقد شفيق انه موجود  
 فيهما فتاوى في الاولى انما بقا سابقا وخبرها باب الله **قوله** عملا على لفظه  
 لمسايقه حركة الاعراب او عملا على محله العرض فانما الهم لا محلي في ريب

من ان لاء الثانية المع  
 ضمة في الحاققة المحذوفة  
 بل زاد وعقب من لاء  
 انما لم وانما لم  
 ما قبلها ففقدت لاء  
 بربا حروفا ويشتبهان  
 كان في كونه كذا فاضل  
 وان كانت مقبولة فاضل  
 والالتفات في تقدم  
 ما لزيد لاء المقترض  
 لي وان لم يصح اضطرار  
 كما في مسألة لاني نحو  
 وكذلك لاء اذا كانا في  
 كما في اليب

هو النصب بعينه هو الدخول بالابتداء **قوله** فلان لانا ذلك جوف الشيخ  
 الرطب فيكون لا النفي لانه يكون مقبولا عند العمل يكون الغاء البسيط  
 التكرير ولا يجيئ بالغاء في كليهما ان يكون لا قبلها في الغاء واللام  
**قوله** وضعيف وضعف رفع الاول بانه نحو رزقه لالقاء عمل لاوله فيه  
 ضعف اظهر محاذ كره وهو اذ يجر ان يكون بمفعول ليدن ولكان عاملة اذ ليس  
 ههنا ما يدل على علمه من نصب نحو وضعيف عملها لالقاءها وانما في  
 وضعف وجه المضعف الاول ولم تفعل ضعف الاول اسطر الى ان الظاهر  
 ان المقصود ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف في جبه  
 المضعف ان لا في المضعف في الاستعمال فانما مدان على كثر الاستعمال  
**قوله** واذا دخلت الهمزة تغير العمل انما خص بالبيان ان الهمزة  
 لا تغير عملها لان لا ادر لفتها في المال مع العرض والتمسك فلهذا لم  
 المعنى في الماء ماء اشربه على نفي الماء وفي الاخرى لغيره على نفي التزويج  
 وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة لا بطل عملها ونصب  
 انه ينبغي ان يعرض له في المشتبهات بلبس ايضا لانا يقال اعتمد على الماء  
 سببه اوله فلهذا لم يلبس في العرض فانه في جبه

دخولها حج على الفعل وفلاوا التبرئة  
 لما حيت من كنهها للمعتمد وقلا فليدليه في قولها **قوله** الناج



على المجل في صورة الغنى فبقيا عن الخبر فيصير ما مفعولا مفعول الغنى الماتج  
الغلام اوله لما كان غير ملبا دخول الخبر فيقال كنت بلما اصابه مفعول  
لهم التقى بدول الهوى ايضا فذلك ياتي بلما ابا البناء على الفتح نظر الى لفظها  
كما سمي لا التزلة نظر الى انما لنا **قوله** كما للمقام حقيقة الظاهر انه بينه  
التي هي على ان مقصودا خصصت في الثلاثة ومنه كونهما للمقام في  
التي هي على ان لا يتفق من انكاره والتوحيج والتقدير وغير ذلك  
وقيل خصصه الثلاثة بالذكر كما لا يختلفا فسادا في ما عدا  
فانه الاختلاف **قوله** فيجب انضاض الاسم بقاء نحو الابد كدكم في وجوب  
الانضاض حتى لا يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الازيد  
الا انه يتكلف ويقال اراد وجوب انضاض الاسم بقاء في بابا لا فاعل على مشر  
بطا التفسير **قوله** الارجاء ان الله خير الخرم يدل على حصوله ثبت  
المحصله المراد التي تحصل من المعنى والتقدير ثبت تفعل **قوله**  
ونفتم لا المبتدأ بقاء المبتدأ مشر الى معهوده والمبتدأ من اق  
لاء وج خرج عنه لاء ماء وباردا فانه بارد المبتدأ تفعل  
لا المبتدأ فانه لنا بقاء المبتدأ فقاء والمبتدأ في في وقف المبتدأ  
سكارة الى ما يتبع على الفتح بالاصالة مما  
لا هذا ايضا **قوله** مفردا حال من ضمير بيتي او بالتركيب لا واجب

يدعو الى جعله بعينه فيود الحكم اوصافا الموضوع وبعضها احوال والاظهر ففت  
بني اذ رقت بليته ولا ان تجعل مفردا حال من ضمير في اوله بليته حال من  
ضمير مفردا فيكون حاله على بليته ويكون التثنية كالمواضع فقول  
اي في كنهه الارب لا غير الاولى ان يتقدر فيقول لا في قول لم يجعله في حكم  
المتفصله المظنة اه بل لا حاجة الى جعله مظنة القصد بل يكفي في منع البناء ان حصل  
بالعاطف فكاتب لم يلفت الى فصل العاطف لقله اذ هو على حرف واحد وهو ميق  
اذ تم وجوه فصله كثير فليس على حرف واحد الا حرفا قول اذا كان المعطوف  
لا يكون تكريرا لانه في الكلام الحثي قيد بين والصواب ما ذكر في المتي مطلقا اذ الكلام في  
في العطف على اسم لا واذا كان معرفة يتبعها العطف على المبتدأ اذ لا يتصور العطف  
على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لاء ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقول  
فحكم لا ما علم فيما سبق لا يوجب لتعبد لا خراجه لانه ما سبق مما يعلم من هذا المقام  
قول ما علمكم بولج الناكى قبل الفصوم من كلام الشيخ رضي جواز البناء  
في البدو دون وجوبه قول من اثبات الالف خورب اراد به الاسماء الستة اذا  
فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المصداق عند رضي فلا يبيح وز من الاسماء الستة  
الاذا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا واذا عند رضي فلا يبيح وز هذا لكم من  
الاسماء الستة الارب والاثنا قول يعني ان الاصل في مثل هذا بين التركيب طوى



ما اشتمل عليه اللفظ في هذا المقام من ان يكون سؤالا متقدرا وهو  
 ان قلت اسم التسمية منى ومثلا بالاولا والاعلاى كرحا فراحا وتكثيرا  
 لانه محصله اذ لا دليل على اعرابها حتى ينقص بهما الحكم فالحق ان جعله خفيفا  
 لغيره من التركيب ما غير سؤالا فقلت في مشاركة اسم لا حي يضاف لافرق  
 بين التوسيعي والمال والفرقة في حال التركيب لمصدا راجع الضمير مشاركة  
 نادة الاسم المضاف لظهور الاسم وارجاع ضميره كمنارة كمنارة الى مثل هذا  
 التركيب وارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى  
 اى معناه تركيب يشتمل على الاضافة هو الاختصاص فقولنا في اصل معناه اشتراك  
 لهما في التعريف في الاضافة ذلك على اصل معناه ورح لا يكون قوله الا ان يبي الاخصاص  
 نقاونا بما يستفاد من كلامهم المصدا بالاولا عليه ويجعلنا يكونا مع اصل معناه اصل الا  
 خصصا ويكونا فائدة ادرج الاصل لانه مشاركة في خصوص معناه الاضافة لاني اى  
 لا اختصاص بين نقاونا فيكون قولنا الشارح الا ان يبي الاختصاص بين نقاونا من مضمون  
 كلام المصدا وهو ادرج بالثبوت وختار وجه تسمية المعنى بالاصل ان لا مشاركة  
 في خصوص الاضافة لانه اختصاصا بغيره والاختصاص المستفاد من هذه التركيب  
 خبري وهذا اظهر الخفي على ما فهمه اظهر قوله ولم يجوز تركيب لا ياتيها فيه  
 ان عدم جواز تركيب لا ياتيها لانه خارج عن قاعدة التنب لانه ليس فيه

ما

ما يشبه المضاف المضاف حتى لو كان التنب اذ لا يجوز لاضر في اللفظ اليوم مع  
 بشبهه للمضاف عند لاضر في اللفظ في اصل المعنى لانا لا نواف في اشتراك المعنى  
 في قولهم لفظ المعنى فالنصب لانه لو كان مضافا للرفع والتكثير وكانت لم يذكر  
 في المني لانه معارض بانه لو كان مقدر ان عدم الالف وجوده لكان محلا  
 ان يتعد عنه وجود الالف وعدم الالف بالالف بجملة ان يتعد عنه عدم الرفع  
 والتكثير بانه لا غير صورة المضاف مشابه المقدر التنب فلم يبق رفع ولا ينكر  
 فيجوز لانه حكم المحقق الشريفي بان الخليل اعلى كعبته وقال احال  
 عراب الفاعلة لم يستفد الخليل فيما يبي علماء الفوتش كونه ولم يخلف فيما بينهم  
 مثله فقلت اوله ان الغرض بيان الخلق ان تعين اللفظ في اللفظ بعد  
 في العبارة كاللحم والخبز والخبز وهو الاسم بعينه هذه العلة ويجعلنا ان يرا ديفله  
 مثله لا يترك تركيب ذكر فيه لغير قوله واي خبرا ولا جعل الضمير راجعا الى  
 الخبرية فاحتاج الى بيان التنب لافضاله على الخبرية ورا ان تجعله راجعا الى عامله  
 ولا يستغنى عن التنب لانه ان جعل التنب في اللفظ ارا ان يستغنى عن جعل الخبرية  
 على لغة اهل الجواز جعل التسمية ايضا لانه التي والخبرية مثل ان ما نعم ما جعلت  
 التنب لافضاله بغيره بان جعل التنب بيان بلاء التسمية على لغة اهل الجواز في حيث اسماء  
 ولا نع نقده وناخره الى حيث خبرا ولما الظاهر ان الذي انشأه عند البصري ايضا  
 لتأكيد التنب وليست ان النافية بل الذي شاد مع لما في المصدرية ايضا في اللفظ











للمنفرد على سبيل البدل فقل فلما كانت الاضافة بمعنى في آه هذا كلام فلا  
 هري اوقع اوله ووقع فيه التدبر بعد كثرة كون المنعهم رتبة التليد عن التلك  
 والخصيف ما اياه التمسك بحبل التوفيق وهو انه كثير ما ينزل طرف لحدته من  
 منزلة القاع فيسباليه فالد ضافة لهذا التبريد فيضرب اليوم كعز ضرب زيد  
 يكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاري في نحو خاتم فضة فان في قول  
 ضرب في اليوم والظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعز ضرب في اليوم متعلق  
 بالضرب وتبين صفة لضرب بتدبر افع قول اي تعريف المضاف مع المضاف اليه  
المعرفة قول المصنف بتدبر تعريف مع المعرفة ظاهرة تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة  
على احد طرفيها الا انه خصه المتفرد بالمضاف المعرفة بالمضاف اليه قوله  
وشرطنا ان المضاف من التعريف فقل فلما كان المعنى باللام في اصل  
 الوضع المعنى ثم قد يستعمل بلا اسادة الى معني قد يقع في ذلك الشئ الرضى وتروى  
 ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعنى اما مفهومه مد قوله  
 اذ قسم بينه وقوله اعلم على اللين من الاول فان المراد من اللين معنى والمعنى ويرى  
 المعنى وهو ما اطلق عليه اللين من الغد من غير اسم الى ان يظفر فيه مشتقاً من  
 البنية ووصف اللين بما يوصف به التلك لانه مناط القادة بجهول غير معني  
 لانه يحل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من فيل مخالفة العلوي  
 وثبات الاصطلاح في كلام الشيخ احق بالاختيار في تخفيف كلام النحاة فقل <sup>اصطلاح النحاة</sup>  
 وليس يجري هذا العلم في نحو غير ذلك <sup>اصطلاح النحاة</sup> ونسبه وغير ذلك ولا ينبغي

عليك انه ينبغي ان لا يكون قد بقي غلام زيد من غير انه الى معني ويكي على  
 وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال في قافيهما في غير  
 وصف الاول دون الاخير في اي بان جعل واحداً من جمل ما يسمى بل قد اى  
 يجعل مد لوله واحداً من جمل ما يسمى به بالابداء بهذا الاسم مفهوماً بصدق على  
 جملة يكون مد لولا العلم واحداً من اقل المسمى بهذا الاسم وقد يخفى في بعض الاعمال  
 بمفهوم خاص لا سقاره سماء بمفهوم فينتى العلم في هذا المفهوم فيمن  
 كلمة لان ابداء الحائز الجواد وبهذا اندفع ان طريق تكثير العلم لا ينبغي فيما ذكر  
 فانه قد يكون بارادة اشهر واصانه فيانه لتكثير العلم تضيق للطريق الواسع ولا يذهب  
 عليك ان ما يشغى ما قفله ان العلم يصير تكثر بالطريق المذكور في ما يشغى  
 من تعريف التلك بما وقع لغير معني فان العلم بهذا العلم لا يخرج عما لو كان موضوعاً  
 لمعني ولا يدخل فيما وقع لغير معني ولا بد من ان يباد بتكثير العلم وتجرده جعل  
 في علم التلك فقل وان لم يكن معرفة قد حاجة الى التخصيص بل يجعل اوله  
 اذ المراد بالتجريد مجرد والظاهر ان المراد بالتجريد ابداء بلا تعريف قوله  
 وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى التلك كان على ان لا اذنا وهو التخصيص  
 استعمال التخصيص في المعرفة وهذا خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم  
 لتليد لا سرك في التلك وما هو بمنزلة التخصيص في التلك يسمى في المعرفة  
 لوضوح افعوله ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا ينبغي ان تحصيل

في علم التلك



وہ شہر

فِيهِ اسْتِحَالَةُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ فَتَضَعُ الْإِضَافَةَ  
قَوْلَهُ وَيَبَيِّنُ جَمَلَهَا عُلَمَاءُ فِي الْفَهْمِ وَالزِّيَا أَوْ رِدْعِيَّةً أَنَا الْجَمْعُ عُلَمَاءُ  
قَوْلُ الْمَرْكَبِ وَالْمَعْرِفَةُ جَرُّهُ فَلَمْ يَلِزَمَ جَعْلُ الْمَعْرِفَةِ عُلَمَاءُ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ وَإِذَا  
يَدْعَى إِذَا تَعَيَّنَ الْمُرَادُ بِالْفَهْمِ حَاصِلٌ مِنْ غَيْرِ جَعْلِهِ عُلَمَاءُ فَيَجْعَلُ الْمَجْمُوعَ عُلَمَاءُ  
لِخَصْلَةِ تَبَيُّنِ تَحْصِيلِ الْخَاصِلِ فَإِنَّهُ فِي تَحْصِيلِ الْخَاصِلِ يَبَيِّنُ الْإِضَافَةَ الْمَعْرِفَةَ  
تَمَّ بِمِلَّةِ الْجَوَابِ بَأَنَّهُ جَعَلَ عُلَمَاءُ فِي الْأَمثلةِ الْمَذْكُورَةِ بِجَمَلِ التَّعْرِيفِ لَا زِيَادَةً  
فَلَيْسَ فِيهِ تَضَعُ الْكَلِمَةَ جَمَلَهَا عُلَمَاءُ وَلَا تَحْصِيلُ الْخَاصِلِ وَأَمَّا أَجَابَةُ الشَّارِحِ  
فِيهِمْ عَلَيْهِ وَإِنَّا لَيْسَ فِيهِ تَحْصِيلُ الْخَاصِلِ لَكِنَّ فِيهِ تَضَعُ الْكَلِمَةَ إِذَا فُتِنَ فِي

اذالة نزع اللام الموحدة واحداث التعريف بطريق قوله وانما استعمل  
 فلما ثبت من الفصحى ان اللام اى البدل والاختصاص <sup>في الكلمة</sup> فلا تامة ثابت  
 من الفصحى قوله ذوالمة كتب في الحاشية فالذوالمة ايا منير لنى سلمى  
 سلام عليه كما اخذ من الازمة مضى واجع وهما يرجع السليم او ليكن  
 العسمى لك الالافى والديار البلاقع اى ببر دجواب السلام ويكتشف العسمى  
 من المتغير الذى هو فى عسمى <sup>الاحمد</sup> سائى والالافى جمع النقية وهى من الالهة لك  
 التى ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلاقع اى خازن فيه ان الالافى غير التلك  
 فكيف يبق نزع اللمزة واللمزة واجب التكرار لانها التلك فى الاصل صفة للالافى  
 وكان اصل الترك من فاصد قطيفة وكان ما استعمل التلك الالافى اراد التنية

بكم يروح الشير يروح بكم انما  
 اشعد يا بقال يروح زير في نفس وروح  
 يد عمر اي صبره راجعا ويدنق الكمي  
 ان ينف بل الكلباش والاشباه و  
 والبلا فح جمع البلفغة وهم الاراض  
 الخالية والاستغلام اللاتطارد ويروح  
 ويكشف لنا دعاء في تلك الانافي في  
 في القف اذ انزل العاشق في منزل  
 المعشوق ولم يزدى ههنا احد  
 من الانسان وبيد الانافي والع  
 ضع الخالية فقال للشاء سفوه  
 يروح البيت اي لا يرحي السلم للست  
 الانافي والديار الخالية ولا يزد  
 اشباهه وعده بان المعشوق  
 وقومته اين ذهبا هو

عَلَى اللَّهِ لِيَسْمَا الْأَضَافَةُ إِلَى الْمَيِّتِ دَفْعًا لِنُفُوسِهِمْ شَرِيفًا الْيَتِيمَ فَقَالَ مَصَارِعُ  
الْبَلَدِ وَكَرِيمَ الْعَمْرِ فَإِنَا قُلْتُ الْبَلَدُ مَقْعُومٌ فِيهِ لِلْمَصَارِعِ وَكَذَا الْعَمْرُ مَقْعُومٌ فِيهِ  
لِكَرِيمٍ قُلْتُ لَا يَحِلُّ اسْمُ الْفَاعِلِ بِدُونِ الْأَعْمَاءِ فَلْيَكُنِ الْمُرَادُ مَصَارِعَ الْبَلَدِ وَكَرِيمَ  
الْعَمْرِ فَيَا يَتِيمًا وَابْنًا شَرِيطًا وَجُوبَ عَمِلِ اسْمُ الْفَاعِلِ أَن يَكُونَ بِمَعْنَى الْحَالِ  
وَالْإِسْتِفْهَالِ وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْاسْتَحْزَامِ رُغْمَ لَهْ بِإِثْنٍ فَلْيَكُنِ الْمَثَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي  
وَالْإِسْتَحْزَامِ وَقَدْ يُقَالُ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ إِلَى تَقَعُّبًا ذَاتُكَ عَلَى أَعْيُنِ  
النَّظْمِ فَإِنْ قَصِدَ تَعْلُقُ الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ وَإِضَافَةُ فَلَفْظِيَّةٍ وَإِنْ قَصِدَ تَعْلُقُ  
حَرْفِيٍّ مَحْرُوفٍ بِمَعْنَى فِي الْإِضَافَةِ مَحْذُومَةٍ قَبْلَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ يَتَعَلَّقَانِ  
فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ بِالظَّرْفِيَّةِ وَالْمَصْدَرِيَّةِ مَا غَيْرَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ  
فِي الْمَفْعُولِ بِهِ وَغَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ تَسَاوًى وَهَذَا خِلَافُ مَا سَبَقَ فِي التَّحْقِيقِ أَضْلَلْنَا  
اسْمَ الْفَاعِلِ وَاسْمَ الْمَفْعُولِ أَمَّا هِيَ إِلَى الْمَرْفُوعِ السَّبَبِيِّ لَا غَيْرَ تَعْلُقُ بِهِ ضَارِبٌ  
بَطْنِهِ وَمَوْجُودٌ بِخِلَافِهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ كَأَنَّهُ فِي زَيْدٍ ضَارِبٌ فِي دَارِهِ مَوْجُودٌ  
لَا تَعْرِيفًا لَمْ يَخْتَصِ بِمَا وَرَجَحْنَا أَعْلَمَ اللَّهُ جَوْزًا لَا يُقْبَلُ تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ  
لَا تَعْرِيفًا وَلَا تَخْفِيفًا وَلَا يَجُوزُ لَا يُقْبَلُ التَّخْفِيفُ لَا تَعْرِيفًا وَلَا تَخْفِيفًا  
فَأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ أَيْ يَتِيمًا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ لَا تَعْرِيفًا وَلَا تَخْفِيفًا فَقَالَ  
فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى إِنْ شَارَدَ إِلَى فَائِدَةٍ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ فِي اللَّفْظِ وَفِي الْمَعْنَى أَحَدًا

100



ان العن لا يوصف بالخفة والثقل وتأتيها الله يجعل الحصر بظاهره مضافا  
 الى خفة العن لا ينفذ الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فكيف يد الله تعريفا ولا  
 في صفة انما ان ذكر في اللفظ لا شارة الى وجه السمية انما منه وان كان  
 بعيدا فلهذا لا قرب ان يقال لو قال ان ينفذ لا تخفيفا لبارك الله في تحقيق  
 في المضاف على قياس افاكة العنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ  
 ان في لفظ النظم سواء كان مضافا او مضاف اليه لتعميم قوله كانا ام  
 اصله القائم غلامه ولا يخفى عليه ان الوجه لا يتم الا على مذهب سلا يجوز  
 القائم غلامه وانه لا تخفيفا في المضاف اليه الا ببديله حرف متحرك بحرف  
 ساكن جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير قوله  
 واضيف القائم اليه قبل بعد جعله شيئا بالمفعول لئلا يلزم اضافة  
 الصفة الى موضوعه الذي لا يقع في الصفات تحت المدح في خلاف التام  
 الاضوية فادعوا الاضافة اللفظية مثلا ما دعي في الاضافة المعنوية في الصا  
 من اشاع اضافة الصفة الى موضوعها لان اللفظ فرع المعنوية فانه فلهذا  
 التزم الاضوية في الصفة بدل مدح فوعا لئلا يلزم بغيره مدح وبتبعه على  
 هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل المدح قوله والمراد بالشار  
 اليه يتم اه فيلا يخفى ان هذه العبادة انما يدرك لبناء لا حق وسابق بلا حقا

ولا يثبت

ولا يثبت المجموع هنا بما ذكرناه نانيا اذ لا يثبت عدم افاكة التخصيص ويجوز  
 ان يقال عدم افاكة التعريف يشتمل على عدم افاكة التخصيص والتخصيص لا يثبت  
 واحدا في الاضافة بوجوب التعريف والتخصيص واما تفاوتان الايجابين فانه ان  
 اليه في التعريف والتفاوت قوله فلا يثبت ذلك في ذلك الاستلزام لا تنقضاء  
 التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الايجاب بالاختيار قوله وساجدة انها  
 تقيده تحقيقا الاول ان يقال ان جهة انها لا تقيده تعريفا وتقيده تحقيقا افتراضا  
 الضاب زيدا والاضاب زيد في الجواز والاشاع اذ لو كانت التعريف لشيئا وبقي  
 الاشاع ولولم تعد لشيئا ياتي الجواز قوله وعلى هذا كان الاشب تنديم  
 بهذا قيل لا فافاكة الخفيف مذكور مرعا بخلافه فانقضاء افاكة التعريف والله  
 والتخصيص وتقدم المنفع على المصريح اولى ما تقدم المنفع على المذكور  
 ضمنا ويعارضه ان التفي مقدم على الاثبات فالذي في الاستدلال في فيما  
 مله الصفة قوله واما لما وقع في شعر الا عشر اسم المنة عشر عشرة الخ  
 عشر قبالا ونقص في المنة قوله ومنه لا في ان يكون من الضعيف  
 يعز طرفة الفصحاء فلم يورد ما به ليسند به وحي لا يتوجه مضادة قوله  
 لما عرف من اشاع مثلا اضاب زيد يقع اشاع اضاب زيد متفرع عن حيث يقع  
 اه يرد به ما يجي الكفو وان كان قوله الا عشر فلا يجلي بقوله الا عشر وحي لا يتوب



٧  
 لتصادرة قولهم اللهم اننا يقال اشار الى ضعف الواضع لوضوح كمال بعده  
 عن العبادة لخلع وضعف الواضع المائة الهي ان وعيدها احتمال اخر مما يكون  
 مائة من سدا على قفله ولا تقيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا انقلبته فاعرفه بتأمل  
 شرح قفله فانه يحتمل حمل على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل  
 الوثوق به بالحوال ولا يحتمل بانه الهي ان النص على العطفية واليمين  
 دعوى نصب العبد حمل على الحروف فيستوعب في الجمع والواو قيل اي هو مشترك  
 بينهما كالنكاح فلهما ومما قيل النطفة الاثواب وح يكون وجه اخر له حذف البيت وهم  
 قولهم وعيدها اي لا عيبا في ضافة العبد الى المائة اذ المائة كرامة توجد بحال  
 هذا العبد فلهما وانما لانه فاستد عطف على قفله اما لانه عند شرح قوله فلا  
 للفراء فلهما لانتفاء التخفيف لولا التوقيف باللام لا يكفي في اثبات التخفيف  
 بل لا بد من ضمنية انتفاء يحذف من المضاف اليه كما في المحل الوجه فلهما  
 حمل على الوجه المختار في الحان لوجه اخاف على الوجه المختار وتخيلا لوجه  
 والوجه المختار فيه انه ما في الله لو قيل بالرفع لا يثبت او لو نصب وان كان  
 مع النصب كما يصلح الله مع الوجه لكان مع الرفع نطق النسيب بالمفهوم في الهم  
 في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق ما هذا الغار ان اضافة المصاحف  
 الصفة الى الموصوف فالوجه ان المختار في الحان لوجه وجهها حمل ضاع على

أسب له وهو متعبي فلذا في بعض الشروح والشهور أنه لم يبقه إلا بالمفعولية وفي بعض  
الرضي إنا القائل بالاضافة الدسائي والمبعض في أحد قوليه والذي يحتمل في قوله  
فيما قال إنه مضاف أي في قوله من قال جعله بنفدي به المضاف لأن الجواز هو  
فيكون ناطق بالقول القائلين والاضافة إلى إشارة إلى فائدة قوله في فيما قال  
من أن الإشارة إلى رد فياينما لم يرد على الضاربك من وجه آخر وهو  
من كونه مضافا لقوله المحولية على ضاربك فإنه عند قاطع علة  
المفعول أنه لأنه عند فعله حملا على الضارب فإنه عند قاطع علة  
فحق ما قيل الإنسان مشف من الانبياء وغيرهم في هذا ان يكون مع  
بمفعوله لقال أي إنما جاز من قال كذا حملا على قوله في ما من ضاربك  
توهمتها متعلق بفعله ثم حملا بقوله مضافا بظن بالشاهد الصاق قوله  
ولم يجهلوا الضارب زيد كالشبه بين الضاربك وضاربك وكان إنشاء هذا  
الإنشاء عدم التام لمورد لا إنشاء فكيف يشبه مثله في ألفاظ المضاف  
وإن كان اضافة ضاربك خصا التخفيف في المضاف والمضاف إليه والاضافة وان لم  
يشترط في تخفيف المضاف كذا يشترط في تخفيف المضاف إليه بخلاف الضاربك زيد وضارب  
ويستدح ما هذا أنه يمكن الضاربك على الوجه الذي في الحاشية لوجه لشاركتهم في  
تخفيف المضاف إليه بالاضافة بقي أنه لا خص في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه  
إلى الحمل لا يقال لم يحصل التخفيف بخلاف شيء بالتبدل بالتفصيل بالنسبة والحق  
بالخلاف قوله في بحث لأن لهما هيتي الاضافة وتتركيب لصفة مع مفعولها  
في آخره قد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية هيئة تركيب لم يل  
مع التمهيد قوله وتأتيها ان يكونا الوقت محذوف والجامع قائما عام

ان في بعض عندا خذوا من الماء



منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ابد الماد منه الوقت الجامع فتخرج الذات  
 المعبرة في الجامع من احوال الابهام الى نوع تعينا فيكون ما قيل اضافة احد المتباينين الى  
 الاخر وما يقضي منه التعريف يعرف نقصان البنية اذ كانا النجب <sup>التي</sup> كانت في هذا المقام  
 من جامع بين العلم والادب وعاصله ان اضافة السجدة الى الجامع ما قيل اضافة  
 العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة ويكون ذلك اضافة لما ضاع غلب  
 سببا وصلوة الوتر وبقرة الكذبية العام الى الخاص وجانب الغريب فقل  
 بصلوة الساعة الاولى وهي الساعة بعد زوال الشمس فرضت فيها الصلوة فقل  
 وبقرة العينة للماء للرقاء فقل في الصفاء فقل واحد حب الحنطة ونحوها والحب بالكر  
 يذود الماء فقل وما وصفوها بالحق لانها شتى في مجاري السيل فقل وساطي الافلام  
 فقل ومثلها قطيفة كتب في الاشياء جردت من اركانها وفردت في فقل  
 صار كانه اسم غير صفة في الله يستعمل بدونه الموصوف فان الصفات لا بد لها من  
 موصوف مذكور ومقدرة وجه جبروت اسم الله قصد به ذان الجرد فقل  
 عن الوصف فلم يطلب موصوف فقل والحب في القوام والافان فقل  
 شغل الانسان اخص ما اريد به فقل والاضاف فقل مماثل للمضاف اليه في  
 له نوم والخصوص اذ بالمال في العموم اذ يكونا مدلولهما كليتي  
 ثم لا فرادها اسماء كانا من ابد في او شتاويين وبالجملة في الخصوص  
 يكونا مدلولهما مشتركا واحدا والاحص والوضع ولا يضاف احد المتزدين  
 والكتبي الى الآخر ويتبين ان لا يخصص عليه بل يضم اليه الله لا يضاف

الثاني اذ ياتي الى الاخر ويتبين ان لا يخصص عليه بل يضم اليه الله لا يضاف  
 الا ضم وكانه اخصر عما ذكرناه وقع في اللغة ما نوصم وقوعه ساكنا لاهم  
 وسعيد كذا فارد دفعه فقل فيكونا كذا لاسد وضافة اليه لغوا  
فقل في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية و  
 ولا في الاضافة لانه لا تحقيق لها اذ حذفت المضاف اخص فقل بخلاف  
 اضافة العام الى الخاص جعل فقل بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة و  
 ويجعل ان يتعلق بالامثلة الى الاسم فقل كليت واسد بخلاف الدلالة  
 وعين الشيء فانها لا الطاقية لفيها مماثل لاهم والعين فقل مماثل  
 الشيء بل يخص بالاضافة فقل فان المضاف فيها يخص بالاحص فقل التعريف  
 او غيره واليه اشار بقوله سواء فقل ففيها اخفاء تزيلا للنفاء  
 صفة عين الناشئ ونفس الناشئ والنفاء انما جاء ساكنا لاهم  
 تغير الوجود في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يجر عنه  
 فان قال بمعنى الوجود في الخارج كما مر عند جماعة قال لعيني اعم بلا شبهة  
فقل بعد وتفصيل ما اريد به الخفاء ان الاسم الجاهل اريد به الاشتراك  
 الى الطبيعة صاحبة هي في العيني اعم فقل في قوله على فده الطبيعة والطبيعة  
 بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضم الفد فالعينا

واما اذا ما  
 للجنس



يصدق عليها ادع الطبيعة ما جئنا في قولك ويد على قفله ولا يضاف اسم سما  
نكسر العلم ان يرا فيه المسمى لا مطلقا للدلالة على ان يرا فيه المسمى  
الاسمى بكسر الهمزة والفتحة لا يرا بالفتح كذا في قوله وادع الطبيعة ما جئنا في قولك  
بسمي به فكلوا ما فينا صافى العام للخاص لا اضافة الدلالة الى اللفظ  
فامرقة قفله لم تنولوا كذا في قوله لان قصدتهم بالاضافة التوضيح  
واللفظ وضع يجر جملة اللفظ كونه اوضح احق بحقيقته ووجهه لا الله في  
جبه ان يكون الموضع اوضح من الموضع يلقى في جملة الدلالة باجته  
مع الاخر اوضح سواء كان اوضحا او مساويا او دونه ولا مانع اصل التوضيح  
ان يقال كذا في سعيه لا انه لم يرد الاستعمال الاعلى ما هو الحق ولا مانع

اصل التوضيح ان يقال كذا في سعيه لا انه لم يرد الاستعمال الاعلى ما هو الحق  
ولا مانع ما جئنا في القياس وكون اللفظ وضع اوضحا يظهر ان الم يكن مشترك كذا في  
مشارك في القياس بين اللفظ واللفظ وادع ابا علقمة وادع ابا جابر واخر مستو  
صوابونا هذا والاضحى ان كذا في قوله لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا  
اللفظ قفله ولم في عرف النخلة احتزبه غير عرف في الصوابونا واللفظ  
يفيد بيان الحق بعرفهم اذ ليس لعينه ان يجر عرف قفله واخلاق  
في ان ايضا الاصل وفي تقديم سقنودة اشعار باختيار ان الاصل القدر  
كنا قوله وقفنا للتاكيد في ان السكونا هو الاصل فينا قوله  
او حكمنا انما لا استغنى لهما في حكم ان ينداء بها قوله لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا  
فلا تغذرا لنتم الباء التي اخبرنا قوله مثلا سلمي اذا اضيف الى باء النظم  
لو كانا الغرض تحليل كانا الظاهر ان يقال كذا في قوله اضيف ولو كانا فليد لا يطلب  
اذا جوابا فينفع انا يفعله وصار سلمي بالعطف ولا يجعل جزءا لا ذاك اقول  
مثلا سلمي اذا اضيف الى باء النظم انا يفعله وصار سلمي بالعطف ولا  
فليد او اوه باء قوله وكسر ما قبلها لانها لا تلي باء ساكنة يوجب بقاء  
الضم فليد بغيرها فالسبح الضمى ذلك الايجاء فيما لم يلدنم الالباس  
اما فيما بقي الضمة طافى في جمع الوى على افعلا لفة ابقى الضمة لشك يلبس  
فعل فعل قفله وقف الباء اي باء النظم في الصوت تلك الساكنة في السبح



وقراءة بحياى ومما يسكرنا الباعث الضيق مما اذا غير الفرح للحملة  
 لحفة الظاهر انا اختيار النفس لانها الحركة التي كانت اليافق ومما  
 الستة التي سالكين عن هذا بمنزلة الاشياء سائر فان كان آخره الفاء  
 ثبت وان كانت ياء اذ ثبت وان كان واو اذ ثبت ياء اذ ثبت فان كانت  
 في آخر هذه السجاء الحروف الثلث في الاحوال الثلث انما اضيف الياء  
 المنظم في الاضافة الى الاء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف  
 الثلثة فاستلها بيا حكما او بمنزلة الاشياء من اضافة الاسم الصحيح  
 لانها تحذف الاء فانسيا اسمها صحيحا انما بعضها ليس كالاسماء  
 الصحيحة دهن في واخى واى على ما اجازته المبرد ويصحح انه ينبغي ان يترشح  
 لمجرد اخى واى في والتعريض بالباقي غير الفائدة في واى والاخ  
 لانه ابعد عما غلاف المبرد واذا رخص في هذا الحكم كيف ولم يتعمد اخى بالشيء  
 وانما اجازته المبرد على ما ورد في ما ابي كاصح به السارح ومنهم من قال قد  
 الاخ كنعين في قوله تعالى يوم ينفخ في الصور واه واه واه واه  
 العجب والاه اعجب ما لا يعجب قوله يبدل لام الفعل فيهما وهما واو  
 في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس المبرد ان يفتى في حال النصب ياي  
 قوله وان ما لا يذوق في بار قيل خطاب للموت كتب في الحاشية اوله  
 ن را حلا في المجاز وقد ارى اي قضاء ذوالجواز اسم سوق بمناو  
 قد روى

ومنه ارى انما انتهى وادى بصيغة المجهول قد اجاز المصنف بان ذلك خلاف  
 الناس في النسخ ان يكون بغير لغة التثنية قوله اي امارة اي قاله  
 صيغة غائبة مع ان البارد في امارة المصنف صيغة الخطاب دفعا  
 لا يبقية ان الصواب وثقايد واحتران مما بعد ما قبلنا في مضاف  
 احسن نوحه المصنف او يمال لكان او ضحى ما قبله وفيه من بالحركات  
 الثلثة لكنا بمابعة الحرف للحركات الاعرابية وفيه من افعلى منها عائد الى  
 غير المذكور نعيى المصنف في مقام سد جيب الفتح قوله اذا اظف  
 قيل لا هذا بحث عنا غير المضاف ثم يعا ويقال ترتيب الكلمات في النسخة  
 هكذا ولو عضاو يد وخبأ ولغة أدنى وشهاى كسواء وذو اء عند الفراء ذوي  
 وعند غيره كذا قوله وكانه فضا المضمرا بالذك كانه ما ذك مقتضا  
 لاخصاص بيا النظم بالذك في مقام النفي لان ثبوت بعض الاطام انما كانا با  
 لاضافة اليه فلما اذات الاشياء كانا الناس اداء فذا النسخة قوله  
 كالفاعل كى في الحاشية الكاهل ما يى الكنفى انتهى وهو اسم جيب اصل  
 مجلدى التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل النواج جمع تابعة مع النواج  
 ان الفاعلة الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصح ثابت الاسم التابع لانها  
 كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لكانت ثانيا بغير سابقها وجعل  
 جنس لا فاعل التابعة دون التابع قوله والاديينا نواج المنفوعات والنظ  
 والمجوزات في اقسام الاسم اي صنفه او حكما فلا ينشط بالمراد الوصفية الجمل  
 التي هي معطوفات على اعرابه قوله فلا يفض حذو يخرج انما وضرب  
 وضربا يضرب في ضرب ضرب زيد لاني زيد ضرب ضرب فافهم والاضاح به  
 التخصيص المعنى لجعل ان وضرب ما النواج والدليل عليه قوله المصنف في



بعد ويجري بعن التأكيد اللفظي في الالفاظ كما هو اذى ان جعل التأكيد كالمع  
 كالمعطوف اعم من النواحي امدى ان جعل النواحي قولك لان التأكيد اذ  
 ما يورد على الله تعالى في الثالث فصاعداً في قوله طرقتا حرمنا في الثاني معنى ال  
 التأكيد اختياره ثانياً في الرتبة بالاضافة الى مجموعها في الاصل في الصفة التأكيد  
 في الثانية من الموصوفين وان كانا في الثاني الذي هو اول الكلام في الدفع  
 الاول اذ هو الى الثاني وبعد ترتيبه بان المراد الثاني ان يبين في الرتبة لا يتوجه  
 الاشكال بالتابع المتقدم في التأكيد بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان  
 الا ان يبدل السبق او التاخر بحيث لا يبين في رتبة ولا يذهب ان المصنف  
 بقوله كل ثان يا عراب سابقه ان المراد الثاني السبق حيث لم يقل يا عراب  
 اوله ونحوه في المراد الثاني في الاعراب سابقه والباء للظرفية فينا وفي  
 الثالث والرابع في ذلك لان كل ثان في الاعراب قولك اي مجيب عراب سابقه  
 ضرورة ان الاعراب الواحدة بالشخص لا يمكن ان يجرى على كائني قولك  
 ناست كلاهما من جهة شخصية متجانسة في زيد الفارق لا يجنى ان ما ذكره  
 لا يظهر في الحقيقة المأخوذة والذات والتركيب او التأكيد فان القصد  
 ليس بنية الفعل الى الشيء وتابعه بل الى النوع وذلك التابع للمحد او التأكيد  
 وعطف البيان وبعض المعطوفات واورده عليه خوفاً ان الكتاب جزء من  
 فان الجزء الثاني يا عراب سابقه من جهة واحدة شخصية في الحالة  
 القائمة بالجموع لا يبيّن بوارده لانه ليس ثانياً في الرتبة بل كجزء من  
 الاعراب من غير اخر من الاخر في الرتبة كما في الاعراب سابقه بمعنى مجب  
 اعرب سابقه اذ ج لانه يعني اعراب سابقه لا يجنب لان اعراب هما

واحد بالشخص في قصد النظم ظهري على ان يلام لا يتجاوز فهمه على  
 على ان جعل التأكيد يا عراب سابقه على وجهه حيث هو ما هو يعني اعراب  
 كما ينفذ في قوله تعالى في الاعراب سابقه اذ كان كان هذه الامور  
 امر قد انبأ الثانية في الرتبة على عرفت قولك اعلم ان لا  
 عراب المعنى الله في الاصل ان العريف بقوله في العراب والميم سا  
 ملا لتابع حركة الناكى وتابع حركة الله في تعارضهما في محلها ولم  
 يبدل الى هذا الباب قولك في اللفظة في هذا البيت في موضعها لان  
 العريف انما يكون بالجنس بالجنس لا افراد وبالفراغ وايضا لا يصدق  
 على تابع انه كل ثان فذلك لا يمنع صورة للفظ فاحفظه فانه ما سأل  
 انما ما قولك فالحدود بالحقيقة التابع لا افراد ولم يقل باللفظة  
 النواحي ليس في موضعه لانه مع قابلية وزنا المرفوعات ونظائره بتقدير  
 هذا ابار النواحي والعرف هو الحد في اي كل ثان في الاستدراك على انه  
 الشارح بان ذلك لنواحي ايضا ليس في محله فقد اتى بمقتضى قولك  
 كما ان ادخل كل بعد لفظة كل مقفلة زائدة التثنية بياكة الى كون ال  
 النواحي ما تعاقب قولك والظاهر الحصار بالحد وفيها هذا لكان مستغنى  
 عنه لا يجنى على ما له حظا في باساليب قائم التركيب بما جاز فيه الي  
 عما وجه الماء الصافي الى السائل من الواجب قولك النعت قد  
 قد كونه اشد متابعة واكثر استعرازا ووقت قائم قولك



يدل على معنى في شئونه او ردعا الوصف بحال التعلق بخور رب بطلاحي  
غلافة فانه يدل على معنى شئونه واد تارة تشارح فيما بينه الى دفعه  
بانا الوصف بحال التعلق بمعناه الوصف بحالة اعتبارية عن ربي التعلق  
معناه لانه بوصف بحالة قائمة بالتعلق حتى ينفى دا على معنى  
في شئونه وهذا يفسد عبارة الازة وخلاف التحقيق لانا وصف في المثال  
المذكور هو حد هو يدل على حاله فانه بالتعلق لا على حجة اعتبارية  
اعتبارية في حالة قائمة بالشئونه والتعلق انما يقال ان يدل باعتبار اسناده الى فاعله  
الى فاعله على دار قائم بالتعلق وبهذا الاعتبار يقال الوصف بحال  
التعلق لكنه يدل باعتبار تركيب شئونه على معنى في الشئونه وهو  
كونه بحيث يحسن غلافة لا يذهب على عليك انما يحسن زيد علمه واعني  
وايحسن زيد وعلمه وجاني القوم كلهم خرجت هذا القيد عن الترتيب  
لانا دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليس بهيئة تنزيه بل انما  
قوة الكلام الى غيره فلا تدل على القول ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة قوله  
اي دلالة مطلقا جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه  
يجب ان نثبت مطلقا الا ان يقال لم يثبت ببناء المصداق وبنائنا انما  
لا بد في الدلالة على معناه من التاء قوله فان دلالة التوابع في هذه  
المسئلة على حصة معنى الشئونه انما هي مخصوص مواد هذا لا وفي  
في عجزنا انهم كانوا باطلا لانا تركيب مع الشئونه ينفى تغير الشئونه  
فلو ادلت على حصول الشئونه في شئونه لم ينفى ان الشئونه الذي يدل

يبيّن الشئونه فلهذا لا بد ان يكون الوصف بالاعتبارية لا بالاعتبارية  
على شئونه شئونه يعني انما هو الوصف بالاعتبارية لا بالاعتبارية  
الشئونه الى في هذه وظيفة اخرى لا ببيانها لانهم وانما يكونا وظيفة  
بيانها لانهم وانما يكونا بيانها لو كان الغرض بيانها الذي لا بد  
يقصد به انما هو بالتركيب زائدة على اصلا من هذا والفرق بين التخصيص  
والنوع في اصطلاح النحوي فان النوع يقلل لا يكثر في التكرار وانما  
لنا رفع الاحتمال في المعاد وكونه عاليا للتخصيص ولا توضيح يستلزم  
ما ينفى ما يقع له بالافعال كما يستلزم ما حرف التقليل قوله فلما كانا غالب  
مواد الصفة هذا حاصل كلام المصنف في شرحه قال الرضي اعلم انما وجه ودلالة  
تنزه الوصف الاستغناء فلهذا لا يستلزم شيئا من مدرك بطلان  
حالة واعتراض على القيد وهو منقطع بان الفرق على مساعده الاستغناء  
في احد هادونا الاخر قوله ولم يكن مضيا عطف للبيان على شئونه لما اي  
ولما لم يكن في اولى حيث نظر الى ظاهرنا ان لما في قوله ولم يكن  
التأني في رده بناء الدلالة على انما هو شرط الاستغناء ولا معجب للتأويل  
بالسقف لا عطف ولا تفاد ولا بناء الدلالة على المسئلة التي ذكرها في بعض ما  
قيل ان لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رد الا ان يكون تعنا اعتبارا في شئونه  
قوله اي لا فرق ان يكونا متشقا او غير الاوضح الاخصر ولا فرق بين المتشقا  
غيره قوله في صحة وقوعه فلهذا لا ينفى عدم الفرق بين المتشقا



بغيره راجع على غيره وهما اذا كانا وصفة اي غير الشئ يعني في التركيب  
 فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كانا اذيا او مضافين لشيء واحد  
 فصفة والغرض ما يرتب وجوده على شئ ويقصد به هذا الشئ سواء كانا  
 وجوده الهللي لعقلي او الخارجي وثبت وجوده في العقل  
 انما في التركيب والنية على ان الشئ باعبار الوجود العقلي فالاستدلال  
 لغرض الدلالة على ان لا يتغير لادلة عن بنية لاحاجة الى تفديد  
 الذي يباعده التفديد في اعيانها التفديد وبهذا نبي ان جعل الغرض  
 متغيرا ما باب الانعام في الكلام اما فاعلم في المنوع فاولي تبدله بشئ  
 لان الوضع لغرض المعنى لا يجب للمنبوع فانا بصريا يوضح لغرضه  
 المعنى بمبدا ما في مبتداء وذو الحال او موصوف الى غير ذلك قوله

مثله مرة بدجلة اي كماله في الدجولية بفن الداء اوضح ضمها على  
 ما في القوم اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعبه يكون مجازا  
 الكلام في حقيقة دال عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذل  
 لا تشي بمكانا يجعل موصوفه خذ ظهرا ناعدم الصفة ما انب  
 ان رجل ذال اولي انا يقال ومثل من رتب يضارب اي رجل لا يدرك على هذا المعنى  
 فلا يقطع ان يقعنا فاعلم في الواضح الاخر البنية لا يدرك على هذا  
 المعنى اي ذالاه مقصودة قوله موصوف النكتة اي النكتة  
 لا يفرق اما انما لم يفرق بين موصوف النكتة اي النكتة

عنا انما سنن وانما الى وجهه تخصيص الالة بالنكتة بفعل التي هي في حكم  
 النكتة تبيّن نظير الالة في حكم النكتة لكونها لا فائدة نسبت  
 مجتمعا لكونها لا فائدة في وصفها واذا جعلت صفة يجب  
 ان يكون لوقاية نسبة النكتة الى مخاطب حتى لا يوصف عند الشك  
 بما يعرفه من النسبة وان قيل لا خيار بعد العلم بما اوصاف الا ان  
 يكونا يكتفي في كونها في حكم النكتة بانها موصوفة لا فائدة نسبت  
 مجتمعة واستعمالها في النسبة العلوية طال على وصفها فوله  
 للمعرفة انشادة الى ان قوله النكتة اخترازا من المعرفة لكان ينبغي  
 ان يعلم انه لم يخرج عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل بالذات  
 لا يوصف بالجملة ديبى الجملة الخبرية اصلك فعبارة المصنف غير واضحة  
 قوله الانشائية لانصع الابان اويل بعيد قيد الناول اويل بعيد  
 لان الناول بعيد بيننا وبين الجملة الخبرية اذ لو لم يكن  
 لقاسما الاعراب بنا وويل بعيد مفسد مشهور من مقام هو المشهور  
 فحصل ما ذكره ان التقيد بالخبرية انشادة الى اخطا الوصف  
 بالجملة الانشائية ما درجه الاحبار لا حاجة الى اويل بعيد  
 لعدم وقوعها والاولا ان يقال التقيد لان الانشائية لا يقع  
 صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق  
 الصفة ومفعولها فاعلم اي مفعول في حقه اذ يربط في اويل بعيد

والمراد بالوضع استعمال

واعلم ان الجملة ليست  
 كثر ولا معرفة و  
 التكثير والتعريف  
 من غير ان يضاف  
 الذات واذا لم يكن  
 للجملة ذاتا فكيف يوصف  
 فيخصص قولهم النكتة  
 بوافق النكتة في التعريف  
 والتكثير بالنكتة  
 فان قيل اذ لم يكن للجملة  
 معرفة ولا كسرة فلم  
 دون النكتة كسرة بها  
 لئلا يشبه النكتة  
 كالتعريف فاعلم  
 ذهب ليعرف ان  
 تقيد بغيره  
 بغيره



مطلق بضمير متعدي عن الحذف فهو احق بالاعتبار ان اردت ان لا  
تكتل كالتهم لم يلحقوا اليه اختصاصا او صفيا بالاشياء المحكية فلا يقال  
رجل اخضر الا اذا انت بقرية ولو طأنا على النادر الذي يدركه الى استمرار  
في مقام الامر بغيره وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبة المحكية و  
دلالة اي شئ لا ان يؤص بغيره ظاهره انه نادر للمفرد والمخزوف  
بانه عبارة عن الشيء ما في الغفلة في حقه لا انه في ذلك ولا حاجة اليه لانه  
لما خفف بالجملة المحكية فنفذ الغفلة على حقيقة صحتها لا تشبهه الا ان يقال  
لم يبد المخزوف نيب على الحقيقة بل اراد النبي على انه لا يؤصف بذلك الجملة  
المحكية الا في مقام اظهار الاستغناء لان يؤمر بان يفعل لاجله فائمه  
قولهم وان لم يكن فيه الضمير الرابطة اجنبية في راي النظر فاستمر  
فالزام الضمير امر اذا علم ان يظنها الخاطبة اجنبية غير قابلة لكونها  
صفة ولم يجر عن ذلك في الجملة واكتفى بما يقف مقام الضمير لان  
وجه الخاطبة لا اخبر وقد توجه الى الصفة فليس لها هنا مظنة الغفلة  
عز الا يظهر الامر له توجهه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة  
في رابطة التوهم ففنا اندفع مما انه في الملازمة ومناقضة لجم  
فصول التوطيع بغير الضمير كما في الخبر المتعارضة لم ويوصف بحال الموصوف  
سما كان مفردا او جملة وكذا عز عليه فلذا اخرجوا لجهت عما يبان كونه  
جمله في قوله في التكميل يحتاج الى نادر والماد بحال الموصوف ما جعله جازلا

و انما قيل في الوجب ما قيل في الوصف بحال الموصوف وانما قيل  
الواجب في قوله انما بالان في النطق ما جعله حال لغير الموصوف يجب  
الدلالة التركيب وان كانا قائما به نحو زيد الحسن انقسم وذاته فانه  
ما قيل في الوصف بحال النطق مع ان الحسن قائم بتدبير فاعرف حال قوله  
اي بحال جامعة فيهم بغير بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقة به  
الما شغل عليه الوصف بحال النطق اذ تنقذ ما يعيد على صحة في تنوع  
وليس حال النطق مع في المتنوع اذ قوله بحال متعلقة بما ذكره ولستم  
ان لا يكون النعت في جاني رجل كناية عن علامه للحكاية ما هو ما وليه اي  
ثبات بحيث يحسن علامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور  
الاعتدلة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاني رجل  
فعله كائنا حيث يحسن علامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة  
اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال مع قوله ويوصف بحال  
المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالنطق ويحس عليه اعران التابع  
ويجعل نغاد يتكلم في صدق التعريف عليه بانه يدري جعله وصفا على  
على معناه اعتباري خاصا بالقياس في تنوعه قوله التكميل وجوه  
الكونية واد وصف التكميل مطلقا بالمعرفة والافقتة وصف التكميل  
المخصوصة قوله والافراد ما يشبهه والجمع والتكثير والتأني  
الا اذا كان مفردا فانه يسوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل  
عذر وامانة عذر وافعال التفضيل المضائق للتأني  
اضيف اليه او فعلا بضمير في قوله بغير جوارح واداة صبور



او فعلا بمعنى مفعول كجاء جرح وامانة جرح واماني الشرح في هذا القسم  
 سترابي وقع من فهوة الا قال قفلس فانا قلت ان انظر وجدنا  
 الاول وهو الوصف فبفتح لانا الالف التي يلحق للنسبة في الفعل نفس  
 الفاعل والفرق لالا اذ الالف التي تلحق الصفة علامة نسبية والتميز  
 واما شئها باعتبار نسبية فاعلها دون موصوفها كيف ولا يوجب  
 نسبية الفاعل نسبية السند بلا شبهة في موضع ويوجب نسبية الموصوف  
 بلا شبهة فخرج عن هذا ان الرجلان نعم يجمع على كوصفنا الوصف  
 حال الموصوف مطلقا فابا الموصوف في النسبة الباقى ايضا انه لا  
 لا يظهر في الوصف بالجملة فان يفرقا في رجلان يفرقان لا يجمع رجلي  
 بل بالحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة النسبية الا ان يقال اراد  
 بالمناجعة ففهوة او صورة او يقال الجملة التي وقعت وضعا ما دل على  
 بمقد يبطابق قفلس كذا فام رجل فائد علمانه ولولم يكن  
 كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب فام رجل فائد علمانه  
 واشنع فاعيد قفلس وعنف فام فاعد علمانه ولولم يكن كالفعل لا شنع  
 فاذ لم قفلس لحاق على منى النسبية والجمع في مقام الاسماء لا الظاهر  
 بآخرة ولولا كالفعل لا شنع مدرت ببعده فعود علمانه لوجب  
 متابعة لموصوف ففقه اجب فيه فاعلنا في الظاهر الا ان  
 يخرج الاول من كالفعل ليحل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان  
 جمع الاسم الظاهر بعد المضمرة بدلا لانه خلافا للظاهر من  
 الظاهر اجتماع فاعليه قفلس اذ في الشرح خبرا مع فاعل التثنية

في يجعل الجملة ووجه ما ذكره العلامة التقنات في المطور في  
 في آخر حوالا للسند ان يكون يطلق الفعل على الفعل مع ضميره ففلس فلا حاجة  
 لها الى التوضيح فيه ان اعرف العارف الذي فوق الجميع ضمير النظم الواط  
 ومبايبي ان ضمير النظم مع الغير والمخاطب ليساني من ثبته فلو سلم علم  
 حاجته الى التوضيح لمرق في الوضوح فلا سلم عدم حاجة النظم الى  
 الغير والمخاطب ليلغا من ثبته النظم الواحد فام لا انه ان يقال لا جا  
 حة للواحد النظم الى التوضيح وحمل عليه باقى التمام قفلس و  
 وحمل عليها ضمير الغائب واجازا للكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى  
 لا اله الا هو العزيز الحكيم وجملة الجملة مثله على البدل وبجملنا ان يحا  
 عنه بانه نادى بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل  
 الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير  
 فلا يقطع وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه  
 ما نقله في الرضى الاشارة الى هذا الوجه ونحوه نقلا وضع الضمير  
 الغائب للدلالة على ما يحد مع المجمع ووضع الصفة للدلالة على ما يحد  
 بالموصوف فلم يحد مع المجمع والعرف باللام والوصف لان بقى المسمى  
 الى المعرفة ولم يبعد عنه لانه يحد بالناكس واليه من ان يكون  
 في مرتبة ضمير المخاطب كذا ووجهه في ضمير المخاطب يدلل على



على انه انقص منه قوله لم يوصف ذوالالام لا بمثله اي ذوالالام اللغز  
او الموصولا ما ان يبدى بمثله مثله في درجة التعريف فيتم المضاف الى مثله  
الى ان يقال ان عدم خروج المضاف على مذهب ساقا ان انقص ما  
ما المضاف اليه ايضا وما ان يبدى المماثلة في كون ذالام وح يبي  
ان يقال لا فصح الا وضوح لم يوصف ذوالالام الاب اي بذى الام ويبدى  
ايضا انه يوصف ذوالالام بالموصول ايضا فيكلف بان المراد بمثله مثله  
ولو صورة ففلم بلا واسطة نحو جاء في رجل صاحب لفت سدا وبوط  
لا حاجة اليه على مذهب سبيويه لو فر المماثلة بالمماثلة في الدرجة لا  
لانه ابدى موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سبيويه  
فولس لان تعريف المضاف ساد لتعريف المضاف اليه او انقص منه ساقا  
قال انقص تمسك بجواز المضاف الى الضمير دونه وعلى يشترط وجب ان  
لا يوصف المعرى باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله مجوز ان يوصف  
بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كانا  
انقص ما الاعرف لكنه اعرف ما المعرى باللام ففلم باب اسم الاشارة  
بذى الام مجازا يكون يبدى بذى الام ما يشتمل على ذى واخواته قال  
الضحي البوصف انشادة الابا ذى الام والموصول غوب هذا الرجل  
وبعد الذي قال كذا او بهذا ذى قال كذا على اللغة الطالنية هذا  
صلى

واضح والاشارة لا ان يبدى بهذا اسم الاشارة ففلم مع انا الفيلاني  
ينقص جواز وصفه او بمثله ما اسم الاشارة او بالمضاف الى مثله ففلم  
بذى الام يوصف بالعلم ففلم قصد نسبة المدا بالنسبة ما يعبر الخلق و  
النسبة التفسيرية ليشتمل على زيدا وعمرو وجاء في فينط هذا التعريف بجاء  
زيد الفاضل والعائل لوجع العائل وصفا لا سطفا كاسمي ويشتل  
بالعطف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المفصولة  
في هذا المقام نسبة البعضية لانا جعل المجموع خبرا بفيد بعضية كذا  
شعاف العطفون مقصودة بالنسبة وقوله ففلم بالنسبة متعلق  
بالقصد المقصود من المقصود بوضوح وان لم يمت متعلقا بالمقصود والاشارة  
لنقطتي نفسه مقصودة بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة  
نسبة العطفون بل هو متعلق بالقصد المقصود من المقصود دلالة عبارة  
عنا قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ الى شئ في قوله المقصود من المقصود  
احتمالا ان اي المقصود من لفظ المقصود اما المقصود منه ففلم  
بالنسبة اجترار عن غير البدل لانها لم ينبب اليها شئ ولا هي الى شئ فان  
نسبة ما غير مقصودة كالمبدى منه فادراج الفصل في المقصود اجترار عن غير



بإتيان الشراء بين يدي البذل فاعرف القصد ولا تعلق قلبك  
فهم هذا المعنى ما كونا العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه أي  
جدا على أن يربط عليه أن البذل الغلط مقصودا بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى  
المعنى وبالحيلة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حار وبين قولنا جاءني  
زيد بلحارة فجعلنا أحدهما داخل دون الآخر تخكم قولك فلا تم لك  
بما ذكره جمعا ومنعاً أردفه لزيادة التوضيح بخلافنا يكون قولك يخطئ  
سواء في بيان الحكم بعد تعريفه بما إذا اراد التوسط في اللفظ كما هو  
التي ذكر فيكون بياننا لعدم جواز العطف قولك ولم يكن لعدم  
القائدة تكاثر من حيثها قصد زيادة التوضيح ومنها ما يقصد به في أراد  
المعروف ومنها أن ما ان بعد الحروف العشرة في قسم الحروف وأما ما  
ذكره فيمكننا منع كونا العطف على الصفة مخوفاً عند هم كيف ولو كان  
كذلك لاستغنى الدفع برتبة فلما انما يؤثر في الدفع الموجود ولا  
المنضمي فيكون انما المنضمي وأما أن يفيد رفع لاجل  
المنضمي ولا يفعل أحد قولك لأن الحروف قد يتوسط بين الصفا  
وكذلك انما بالخط قطع زيد يده ورجله فيجمله من حيث انه يد

عمر زيد

عمر زيد يمدني عليه تعريف العطف قولك وقيل قد جازا  
التي في وجهه عليه ان الماد بنو سطر أحد الحروف العشرة  
بالفعل سبقت قلت لا خلاف في جواز دخول ثم يبي المؤكد والمؤكد  
فيقضي التعريف به قولك وتوابع الصا الف في بين هذا الو  
الوجه والوجه الأول ان الأول جعل المعطوف على الصفة صفة  
مما وجه ومعطوفاً مما وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة  
مما غير ان يكون معطوفاً بوجه قولك أكد بمنفصل فان قلت  
للتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن هذا اداع التأكيد على الضم  
المضد بعد رعا عطف الفرد على المفرد الى عطف الجملة على  
الجملة فيقال ضربت و زيد فلا كان التأكيد بمنفصل محتاجاً  
إلى البيان لأنه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بينه بالتاكيد  
فقال ضربت لئلا يزيد وإشارة على زيد ضرب هو وغلاصة لانه لا داعي  
على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلاصة كل الباب والافيد  
ضرب هو وغلاصة يحتمل ان يكون ما قبل انقصال الضمير للمعطف  
لا ما قبل تأكيد النصب بالمنفصل قولك لانه قد طال الكلام بوجود  
دال المنفصل هكذا في النسخ والظاهر بوجود الفصل ولطول الكلام  
المنفصل فقله فحسب الاختصار فيه ان طول جملته لو اذ الفصل  
عنا المعطوف مع انه جملتها غير ينبغي التأكيد فانه اذا قيل



ضربت أنا ذريدي اليوم بطلو لا الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا الله وموقيد  
يطو الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وقال الوجه ان يبارك العطف  
على ما هو كالمخرج من الفعل احراز اعنا طوله الفصل في العطف والمعطوف  
عليه قولهم واعلم ان مذهب البعري يثبت على ان المسئلة خلافية والنا  
كيد استحقاق لا واجب قطعاً لا يبيد مقابلة الكدم اجفاز التزويج وما  
يستفي تحت المعطوف معه ما الله ذالم بمن العطف نحو النصب مثل  
جت وزيد فقله صر قالنا او لما قال الشيخ الرضى لا يبغي العالم الا  
الا اذالم ببتك ان لا مخرجه وان جلب بعد الفتح كيمي لا يتصور  
الا بئى ائني فانما البت منعه فلا مخرجه وزيد وان تزيده غلما وادرا  
لم بمن الا اذا قام في رتبة حاله داله على انه خود قولهم واليوم لان  
بتفصيله غير جار يتنقص بفعل فاعلى فيما راجع ما الله ويقولهم مرتين  
بما غير ما جزم قولهم بديل قولهم بين وبينه اذ بي لا يضاف الا الى  
التمدد وهذا انما يبيد بيلو لم يلكا ذيا كة بي الا في صورة العطف  
على الضمير وليه الامد كذا لليسوع مثله بي زيد وبي عمر والاولى  
انا بيا هذا ما قبل عاكة الجار ما غير ضرورة كافي العطف على الضمير  
قولهم مستند راء المشعار قبله متعار لضعف استند لاهم كذا لا ينقص  
اقتسام الهم على الاشتعار بل استند لوبالقران العظيم ايضا وهو قوله تعالى  
سألو ربك والادعائهم وزجيج جعل قوله والارحام نسما فقله ما وني

كلمة

كلمة في انه لا اشكال في جواز جاء في كلامهم وجواز اعني جبالا لو جودا  
الفصل في اولي التمييز بجاء الكلام زيد واعجب جبالا كذا بقولهم وقوى  
الاولى ليسوى قولهم من الاحوال العارضة نظرا الى قبله الاولى نظر  
الى غيره كافي قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في حوالا عارضة  
له بالنسبة الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو الفائم وعمر موقيد في حكم  
زيد في الادعاء الى العارضة له بالنظر الى الفائم ما كونه مبتدأ واجب التعريف  
محصولا في الفائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان  
يكونا مائة نفس عبادة الله ويجوز ان يكونا مائة مسألة ذكرها الشارح  
لاستفاء المسئلة بتمازها والكانى اذ لا ينع على الاول يكونا اعتبارا مود في  
عبادة الله لا يقصم منها مخرجه ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد اوط  
في النظم في تصحيح كلام الاما طنت ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف  
في حكم المعطوف عليه في التركيب فكلما يستحقه المعطوف عليه في التركيب  
ينصفه المعطوف فزيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه في التركيب و  
على تقدير كونه مضافا اليه فكل ذلك المعطوف وفي يا زيد والجارق يستحقا  
المعطوف عليه لو كانا لام الفصل غير كامة ياء فكل ذلك المعطوف فقله  
كالاعراب من الاحوال العارضة له بالنظر الى مائة من الاحوال العارضة نظرا  
الى العامة واما خصوص الاعراب ما كونه بالحرية او الحرف فمعمول الى ضرورة  
وهو الادفلاية قبله في كونه من الاحوال العارضة في نفسه اقل للعالم



دخلة فيه نعم فالبينة الا ان كان كذلك فقل انما غورب شاة وسئل ان  
تقديم التكميل لعدم قصد التكميل النسيب اذ ان كان النسيب بارة  
عنا هذه الشاة المذكورة وقوله انما جعل على نكارة الضمير جعل على  
بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فمقتضى ذلك  
سفحلة شاة لا بمنزلة سفحلة هذه الشاة والظاهر ان يد بالضمير  
ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبادة عن الشاة لا بعينه  
فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في حلا الضمير على النكارة مع سبق  
الرجوع واما الشذوذ الذي جعل جوابا انما فمقتضى شذوذ عطف المضاف  
الى الضمير على مدحها رتبة وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا ذلك  
على نكارة الضمير جوابا او الشذوذ وعطف المضاف الى الضمير جوابا اخر  
وان رفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذ لم يكن مذكورا  
لان الضمير اذ لم يذكر به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يقع في الجواب  
الى ما قيل ان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضا ان الضمائر الدا  
رجعة الى النكرة الغير المخصوصة نكرة على ان يصح ان يجعل قوله  
على الشذوذ علوة فيكون جوابا انما غاية ملق الباب ان يكون الاولى  
مع تقديم قوله انما شاة وسفحلة شاة على قوله على الشذوذ وبقي شئ  
وهو ان الظاهر انما جعل للعلو على نكارة الضمير وجهان اثنان التقديم  
التكميل والآخر انما جعل على نكارة الضمير فينبغي الرفع على ان يكون مقدم  
لسند وهو غير لائق ان يقول لم ينبغي ذلك لجواز ان يكون الرفع

لكن

كونه على ان يكون مبتدأ فاعلم ان الالف الصفة اذا بقت  
منها جازية الامرا بقوله ولما كانا لائقا ان يقول هذه القاعدة  
منقضة بجزء لا يكونا قول الصواب وانما جاز جوابا بالرفع عدم ملغيا  
الرفع فيما زيد قائم ولا ذهاب عن رتبة وجواز الذي يطير فيغيب  
زيد الذباب بقوله وانما جاز جعل الجواز هذه السئلة تلك اختلا  
لان الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف  
في حكم المعطوف عليه بما اذ لم يكن بيبي المعطوف والمعطوف عليه  
سنة لان المعطوف والمعطوف عليه بغير راجح بمنزلة امر واحد  
فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية  
يفيد معنى الجملة الثانية وبطلانها بربط المعطوف عليه وهو  
وهو ان الغيب سبب جزاءه واما قوله فيكم في جواب اخر بتقديم  
الربط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة  
واحدة لا يتوقف على جعل الفاء السببية ولا استفادة ما هو رابط  
للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء القا  
طفة فان معناه التعقيب فكل جعل الفاء السببية الثانية مع الاولى  
كواحدة كذا لا التعقيب لانه في قوة يغيب زيد عقيب جزائه فقل  
ما اذ اوقع المعطوف يعني اذ اعطف سندا الى ضميره مدركه ما قبل



جيل بينا العير والنزاعا وقوله على عاملي ليسه نائبا على الفاعل  
 بل مصدر عطف اعطفا بينا على عاملي ولا يخفى انه بعيد عما قال  
 شارح الباب ابعده منه والحق اكثر اشارة الى ان يتبين ان تجاوز  
 عنه فكله مختلفي غير متحد بما ذكره في توجب مختلفي فلا يجب  
 ان ينفذ من العجب والاولى ان لا يكلم بمثله بل وجب بمثله والوجه انه  
 انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف  
 الشيء بوصف الجنب لبيان الحكم وتكون الجنب ومنه قوله تعالى وما ادا  
 به في الارض ولا اوطأ ترعا حبه في صنعوا عاملي بمختلفي للتوضيح  
 بالعموم ولا يتعدان يقال اخر از عدا مثل ضرب واكرم زيد عمرا بكون  
 خالدا فان زيدا وعمرا معمولان عاملي ضرب واكرم على ما نقل غير الفاء  
 على شذوذا العاملي فيجوز العطف عليهما لان العطف على معمولي عاملي  
 غير مختلفي بل متحد بينا في العمول قوله في الاثر تحيبي اما وقع مع  
 معمولي فكل منصوب وليس بمفعول على حذف المفعول الاول والتحبي  
 لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي بار علمت عند المصدر وان توفد  
 مضارع الفعل حذف في احدا نائبا والتوفد لازم ومنعه وبعدها لازم لجوز  
 يجوز حذف الفاء من الجمل فكله فهذا وان كان يجب لظاهر  
 جائد لكنه لم يجر عند المنور يجب حقيقة دفع لاذك الفاضل  
 الهندى ان في نه بينا الجاء على الشذوذا نظر لانه كيف يرتب على وقوع

العطف

لا يدل عليه اذا الماضى عدم الجواز يجب الحقيقة والمال ذكرا اذا عطف  
 جميع اريد العطف فلا مانع من الترتيب على الارادة ورد بان عدم  
 عدم الجواز لا يثبت ما الارادة بل هو ثابت اريد اول وهو مندفع بان  
 عدم الجواز علة لجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عا  
 مليا مختلفي فليجب عنه لانه لم يجر قوله وعدم جواز العطف  
 مع خلا الفراء جان في جميع المواد عند الجمهور ان قوله خلا فاللفاء  
 بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يثبت بالمستثنى فاجاب بان المستثنى  
 متعلقة لمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جديا يتجوز  
 عليه انه يحذف ينفذ البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفاء في هذا  
 التركيب ويكونا محتملا لعدم لازم بلا مخالفة الفاء وان مخالفة نسب  
 سبويه في علم الجواز مخالفة الفاء في جميع الصور الا في الارزيد  
 والجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود ما عدم الجواز عند سبويه مطلقا  
 لجواز ان يكونا المقصود تنفي مخالفة الفاء في سائر هذا التركيب وانما  
 فيه واعلم ان الشيخ الرضوي لم تغفل الصواب ونقل المسئلة انه انفق الـ  
 المقدمه هـ مونا ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان نصا  
 بينا العاطف والمعمول الجوز وخالفهم الفراء وسبويه بالمنع مطلقا  
 والشارح لا يجوز لا يجوز والاذ ان تقدم الجوز في المعطوف المعطوف  
 فكل هذا خصوص النكاح المستثنى في المعطوف والارطوف على محفوظ



قلنا التأكيد جاء بالهمزة والواو فانا قيل كانا البدل اشده ثمانية  
 بالعطف فكانا احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزداد في التأكيد القطع  
 عند نحو واللهم الله ثم ر الله وكلا سيعلمونا ونحو الخيال الذي يفرضونا  
 اقوا ويجبونا ايا محمد وابالم يطو يفعلون فلا تحسبهم بمفازة كذا لاف  
 العطف عن سائر النوايع لكانا ترتيب التوايع في بيان كثرة نيب وتوابعها  
 في التركيب وقد راعى ذلك في ذلك للمغايبة التمس قولك ثبت عند  
 وخفف الظاهر ثبت ويخفف قولك اوى الشمول اى التماس التأكيد  
 ما يقتضيه التبع نسب السارح على ان ذكرنا في الشمول بعد قوله  
 في النسبة ليس لغير الظهور لانا جاء القوم كلهم ايضا يقتضيه التبع  
 في النسبة ويهيئ ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومغاي النيب انما تقييد  
 التبع في النسبة شاع فيما بينهم في التقييد المذكور حتى يغنى عن ذلك  
 التبع قولك يقول جاءني القوم كلهم اذ يريد تعيبي العدد بـ  
 عبارة النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من التمس وما فوقها و  
 ولا يؤكد بها الا ان يعرف المخاطب كيت العدد قيل كذا التأكيد والا  
 لم يكن تأكيدا لجزء الوصف في نحو جاءني رجال ذلك قولك فهذا  
 الغرض اى تقييد التبع في النسبة او الشمول هو الغرض ما جى  
 الفاظ التأكيد والتعريف جامع ليراجع لافاد قولك واذا عرفت هذا  
 اى كونه جامعا ليراجع الافراد فنقول اخرج المص الصفة والعطف

انما التعريف

التبع في جامع وما نغ وقوله واذا نفعنا نوضح تنوعها في بعض المواضع  
 ليت بالوضع لو تعرض لتأكيد تنوعها لكانا انما قولك لفظي  
 مختص بالعارف الا في الحكم به وكذا المعنوي مختص بالعارف طلقا  
 عند البصر بها ونفس وعينه منه له عند الكون فيوما قولك او  
 او كلما غوضت وضعت انا فانا ذلك في حكم تكدير اللفظ لانا  
 وانما على الاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوزنا  
 تكديره متصلا بقصد السارح به الفقد ضربت انت واجمع واكتنع فا  
 فانا الاول في حكم التأكيد لفظا لانا المخالفة للضرورة بخلاف اجمع  
 واكتنع وشبههم ما لم يبين لغرضه واعتراض يعلم الفقد ببي ضربت انت  
 واجمع واكتنع اعلم انا ما في ان الضمير انت هو التاء وانما هو  
 فالتأكيد في ضربت انت واخواته بتكدير اللفظ الاول حقيقته قولك  
 في الفاظ اعلم ان التوكيد ما يستعمل يجوز لا ابتداء به والوقف عليه  
 او غير مستقل فغير المستقل ان كانا على حرف واحد وكانا مما يجب اتصاله  
 باول نوع من الكلمة او باخر نوع منها سكنت عماره في السعة نحو  
 بلا بلا وضربت وانا لم يكن على حرف واحد لا واجبا لا تفصل جاز تكديره  
 وحده نحو انا زيدا قائم قولك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد  
 لاللفظ قلت على اى تقييد ينشط باجمع ولنا بعد فانه لا يجوز فيها  
 التأكيد اللفظي ودفعه بنا ويدا التمس الاستفاد من كلامها بالاسم  
 لانواع الجميع الا شئنا من قولك وهي نفس وعينه وقد يزداد في عين



الباقى عنه وكذا في جمع فيضاف الى ضمير المذكور وقد نبه المصنف على ترتيب  
 الفاظ التاكيد اذ اجمع كذا للجمهور وعلى تقديم الجمع على التبع والتعريف  
 منفرد في تقديم التبع والاصح في قوله قيل لا معنى لهذه الظلمات  
 التثنية وعلى هذا الوجه لا كراهية في الفاظ التوكيد لان التاكيد من الله  
 المعبودة وهذه سملات ولذا لم يذكر لها من حيث هي في التاكيد  
 في التاكيد والخفة اذ ياتي هذه الالفاظ في التاكيد بمرأ لا ما السابعة وثني  
 بلها منزلة الله لانها معربان مستعمل في كلام العرب لا بد منها ضبطها  
 في الصيانة عند الخطاء في كلام العرب وبهذا قال الشيخ التاكيد اللفظي  
 على ضربين احدهما ان يعيد الاول والثاني ان بقية بموازنة مع الفاظ  
 قهر في الحرف الاخير ويسمى اشباعا وهو على ثلثة اشرب لانه اما ان يكونا  
 للثاني معنى ظاهرا وان لم يكن له نحو هيتاس بيا او لا يكون له معنى  
 اصلا بل ضم الى الاول لثنيهما الكلام لفظا او تقويته معناه وان لم يكن  
 له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بئس فاسا او تكون له معنى  
 منطوق غير ظاهر نحو حيث نيت ما نيت الشر او استنجد واستفيد  
 مما ذكره ان ميراثا كيد لفظي مع انه ليس كذلك واللفظ الاول حكماء  
 بمعنى انه ذكره الشارح هاديت الفردية داعية اليه ويمكن ان يقال  
 ان المصنف جعل صفة لاشقة ولا يخفى ان النيت اذا جعل له معنى في الكلام  
 ولا فهو صفة التاكيد قوله ويمكن اناسان خفية لا شغل كل  
 منها على خروج من التخصيص وعلى تمام يتايب لغووم المتلذذ لم يرام

النسبة قبله اي يقعنا يعني جعل عاميما لشمولهما الواحد والاثنى  
 والنباية والمذكور والمؤنث قوله انفساهما ياراد اصبقة للجمع  
 في ثنية المذكور والمؤنث وهذا اصل في كلام مضاف الى ضمير الثنية مع  
 الاتصال النام بين المضاف والمضاف اليه كراهية اجتماع النيتي مع  
 مع كالاتصال هما الفظلا ومعنى فيقال يقال يرد وعمرو وغلاما هما  
 ولا يقال نفسهما فقله باخلاف الضمير في طه وعامة في تشبيل  
 ابنا الله فقله وهو جمع لادالك على الاجتماع عند الجمهور بخلافه  
 للمعاني والتبديد وكذا في الرضى قوله والجمع اي للجمع الذي يجعله  
 في حكم الواحد وهو غير جمع المذكور السام قوله واجمعونا في جمع المذكور العاقل  
 وجمع في المؤنث وكما في حكمه ما جمع المذكور الغير العاقل وجوز الاسمي في العاقل  
 الغير السام ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يبعد ذكرها لانه فيجد جواز  
 جاني الانثى كلمة ما غير ان يرايد الاناس قد افدما اصله في المهرود واخرا  
 بنا وبه يذى تعدد افراد الانا اجزاء قوله يجمع اقترافها حات او كلما قيل لا يكفي  
 الاقتراف الى بدون الاقتراف الحكمي قد كثر حسا القوافيه نظر لانا المصنف حكم بصحة  
 في فرق الحكمي والحاصل المذكور عليه غير ما نقل ما اعد العربيه بناء على انه يلفظ التا  
 التاكيد بطل في منحصرا بدونا الاقتراف الحكمي لانه لا يمكن دفعه بانه الاقتراف  
 حتى يؤولم الاقتراف في الكلام في بادى الذي فيجوز التاكيد بكل هذا قوله  
 بخلافه جاني زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند المصنف لعدم صحته



افتراق الذين حكموا وخالفهم المبرر وقليل هو خلاف القياس والسراخ  
 وفي مخالفة لقياس نظر لان الافتراق حاصره كالتاكيد في ما يؤمنه الافتراق  
 الحسنى من الافتراق الذي قبل المائل في الحكم قوله كذا للضمير ولا كانه عليه  
 المضرب المائل ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان الفرق العيني كالادوم  
 للفصل بين قوله ولا يؤكدها واجمع وقوله واخوه مع شدة انتقال الجمع واخوه  
 باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم من ان الحكم السابق يشمل الجمع  
 واخوه ولهذا افترض على ارجح قولهم والجمع واخوه اذ لا يجمع وطريق الجمع  
 بين الالفاظ التاكيدية وتبيينية ترشيح قولهم فتل من فاعرف قولهم البدل تابع مقصود  
 وما ينسب الى المتبوع يخرج ما هذا التعريف البدل من الشوب نحو منفي زيدا  
 افعولا والعبادة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون تنوعه فقل  
 ان مقصد النسبة اليه ما ينسب الى المتبوع لما كان ما اليه ان ليس البدل  
 مقصودا بما ينسب الى المتبوع اذ ليس المقصود ما جاني في جاني زيد اخو واخو  
 ثلثا لفظ التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبة بنسبة ما ينسب الى المتبوع  
 وبعد فيه نظر لان النسبة للحق الى الاخر ليست مقصودة نسبة الى زيد بل نسبة  
 بل نسبة الى زيد مقصودة مناصرا لسند الى زيد ونسبة الى اخ مقصودة  
 مناصره اليه فلا بد من زيادة تحل وهو ان المقصود ما ينسب الى المتبوع  
 النسبة اليه كافي بدل الغلط فان المقصود ما النسبة الى المتبوع النسبة الى المتبوع  
 مع واللفظ بالمتبوع وهو اذ حال نسبة ما نسب اليه وتكرره في الالفاظ كافي

كافي البواقي قوله دون اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مد  
 مقصودة فيمردونه لاجع الى المتبوع وهو حال ما ينسب الى المقصود اي  
 متبوع او اذ عا المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نسب عليه لشارح ما  
 قال دونية ظرفي نسب وحال ما النسبة فيه او متجاوزا عما المتبوع فانه يحل  
 اليه ان يتجاوز ما ينسب الى المتبوع في ان نسبة اليه والخاصة انه نسب لشي  
 الى المتبوع ولم ينسب الى المتبوع لا محط كانه نسب فقل بل يكون النسبة  
 اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى المتبوع اي عفيفة او حكما كافي بدل الغلط  
 فانه وان لم يجعله توطئة بل كانا سبق في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط  
 وجب التفديد والتكميل في حق البدل قوله وليست ما ينسب اليه  
 ما عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان يقال على طبق ما ذكر  
 في شرح التمرق ان اليه المقصودة نسبة عدم القيام الى زيد بنسبة  
 الى احد في الظلام قلب قلبه بدل الراء والقلب في مثال هذا المقام بعيدا القلب  
 والمعنى وليست بنسبة ما ينسب اليه اي الى احد ما علم القيام مقصودة بالنسبة  
 الى زيد وان يكون المقصد اليه ما ينسب تقديرا لنسبة الى زيد او لا بالقياس الى زيد  
 بل يكون قصدها باعتبار زيد وتقديرا لنسبة اليه ولا يخفى عليك ان يندفع  
 الاشكال عما تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف البدل العطف ما ان جعي  
 كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذلك لمتبوع توطئة لذلك وكانه الى  
 الى النسبة على طريق اخر في دفع قوله بدل هو كالبديل من لا يخفى ان المتكبر











قوله اذ لو لم يعرف صاحبة البني لكانا اي تعريف الاسم لا البني تعريف  
 للمبنى فليزوم تعريف الشيء بنفسه هكذا حصل كذا وجه وفيه نقل لان لزوم  
 تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كانا تعريف للمبنى المطلق واما  
 اذا كانا تعريف للاسم المبنى فليست لان تعريف العاقل واحد بالعام ولا يحد  
 فيه نعم لو كانا تعريف للمبنى المطلق يلزم ان لا يكونا جاسعا لخروج البني  
 الاصل لانه لا يناسب بني الاصل قوله بني الاصل وهو الخريف وا  
 والفعل لم يبيح مفهوم المركب لاضافي واكتفى بتعريف ما يصدق عليه  
 لانه سبق معرفة مقصوده في تعريف العرب ولا حاجة الى تعيد لانه  
 بقوله يعرف للام اذا الامت في عرف الفحاة باللام قوله والمراد بالسا  
 بهمة التفتية في تعريف العرب بهذه المناسبة الاولى هو المناسبة فانهم  
 قوله او غيرها وهو الاشارة الى الجنية قوله كلمة او ههنا النع  
 الخلق لا ينع الجمع كما يبادر الى لوهم ويملك جعلها مانعة للجمع ايضا  
 بان يولد وبما اناسب مبنى الاصل ما اناسب مناسبة موجبة للبناء وبما  
 وقع غير مركب ما يكون بسبب بناء عدم التركيب ولا خفاء في اناسب  
 بناء مقولاء غير مركب ليعتد عدم التركيب بل المناسبة وما قال انه  
 ليس للشك في بقاء التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج  
 ما القوي غاق صوت الغراب قلت الا حوان ليت ما الاسم  
 البني لانها ليست موضوعا فليست كلمات فضلا عما كونها اسما

وانما ذكرت فيما يلي البينات لتبين ما يستلزمها قوله ايثبات التعظيم  
 لما مقصوده وجودى لشرفه او تنقلا للتركيب في العرب تقتضيه الاعراب  
 والناسبة مانعة والمقتضى مقدم على دفع المانع شرفا في البني  
 المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب عذبه بخلاف عدم التركيب  
 فهو احق بالتعظيم او نقول عقدت المعنى لبيان اقامه بسبب التركيب  
 قال لانهما اياههم وعقدت المعنى لبيان اقامه بسبب المناسبة لا باعتبار  
 عدم التركيب فاللغة اقم بالمناصفة اكثر تاقل قوله ما حيث مر كان  
 او اخره لانه حيث انفسا فانه لا يقال للمبنى الضم ولا النسخ ولا الكسر  
 بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لانما يادى ان مبنى على لا ل  
 ويا ذرونا على الواو ويا جلي على المياء ولا يقال ليهو ويا ضم وفتح  
 وكسر قسهم والمراد بالحركان والشكنا البائية فلا يفتى عنها انه يند على  
 ان المراد باللفظ ما يعبر به عما شئ جريا على اللفظ لا قسم العلم كما هو مصطلح  
 الصائغة وانما التعبير انما عتبا لا بخصوصها لا شرا كبا بيا لحركان و  
 الاعرابية والبيانية وغيرهما قوله وعلمهم ههنا انما يؤخر عما تقدم اليه  
 الا انه قد مر انه غير علم تعريف للمبنى فثبت على ان حكمه الذي لا يعرف  
 الا بعد معرفته فعبث تعريفه بقوله وحكمه يثبتا على وجه القول هذا  
 ويتم نظر لان حكم المبنى مطلقا في ذلك حكمه فاناسب مبنى الاصل منه  
 واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلفا بيا ههنا في القوام



تفلس وبعض الفرق في وائتاف بعض الفرق ولم يقل بعضا  
الموصول مع ان اى معرفة وجدها الفلها والفلها يؤهم الله على من  
يجعله اللذان واللائيا معييا لكما يتغير انا يتغير وبعض الركبات  
لانا الركبات قسما في قسم بنى ما نحو خمسة عشر وعرب وهو عليك  
قيل ويتغير انا يتغير وبعض النيات يخرج فلا بد فقلت قولا  
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء البنية يخرج لا يشك حصر البنى  
في هذه الثمانية بعماء الشرطية والاستفهامية والصفة والاسماء  
ومما ياتى منها سوى الموصولة لانا المبدأ بالموصولان ليس بمجرّد  
الموصول بل هو باب في بابها طائفة من الاسماء البنية ولا يشك ايضا  
في خمسة عشر وعرب في عليك فانه بنى مع انه لم يدخل في اقسام البنى  
الى ان البنى باقية باب في بيان طائفة من الاسماء البنية ولا يقتصر  
على بيان البنى ولا يمتثل وغير مع ما وان لا دخولها هكذا في بعض  
الفرق في قولك المجرّد وضع المنكلم المشهور عند الفحاة وضع هذه القما  
ثم لفهوم المنكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضمها في ثيات  
مجنة لهذه المفهومات والنمراظهر فيما هو التحقيق وبهذا  
استغنى عما نطق الفارح لا خراجها فخذ ما ايتى وكذا ما التاكيدا  
وعلى طريق الفحاة يتغير انا يحول التعريف على انا المبدأ ما وضع ليس  
في منكلم بعينه او مخاطب وغائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا

لفظ المنكلم والمخاطب وهذا ولنا سكتكم اذ من يدنكم وعلى التوجيه  
لا بد من حمل المنكلم واخويه على الاستغراق والعموم والتكليف قد يكون  
في الدنات للعموم والمبدأ بظلمة ما اسم ولا يتفرد التعريف بمجرّد  
المخاطب قطر ويخرج بهذا الفيداه اى بقيد الوضع بكونه باخلا  
نور التلئة ولهذا اذ الفيد ولم يبد ان الغرض منه اذ اخصا فقط  
لا الله يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوف بما وصف به الغائب  
بل انها يخرجها فلا بد من التفضيل بينهما وقوله فان الاسماء الظاهرة بيانا  
لعمدة خروجها به مع انها داخل في الغائب ووجه الصفة انها موصوفا  
لغائب مطلقا فيخرجها بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمبدأ  
انه يخرج بهذا الفيد على كماله نفس المنكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر  
اما الاول فاما المنكلم فظاهر واما الثاني فالحق لان المخاطب موضوع للحق  
منجذ ان مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه  
الخطاب وللفظ الخطب المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ  
المخاطب بخلاف انت فالأخص لا وضع انا يقال ما حيث الله مخاطب بهذا  
وغيره ما قال ويخرج اذ يتعلق بالتوجيه الثاني واما خروجها بالتوجيه  
الاول فلا بد من المبدأ بالانكلم والمخاطب اذ انهما ولفظا هما موضوعا  
للفهمين هما لا لذاتهما وقيد البنية لا يخرج زيد اذ غير المنكلم به عما تفسر  
في تبيينه وتيسر عليه حال الخطاب وهذا في بيان كيفية لفظا



لا يخرج زيد المذكور الى قولكم يحكى عن تفسير في تنبيه المنكلم وياك وان نحل  
 كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل شاهدا ان القائل سائل من بيت فله  
 فاعلمه سمع دينة لا اشتراك البيان اصد وحل للفظ على ما هو الصحيح  
 اليق قولكم او تفديرا مثلا ضرب غلامه زيد جعل التقديم رتبة  
 داخل في التقديم لفظا لكن التقديم بالانه انب من لسان لا قسم نعم يتج  
 انه شاع مقابلة لفظا نقول تفديرا فجعل تفديرا تحت منبث فحلا لبيان  
 قولكم ساجت العن لايما حيث اللفظ اذ بالذكر من حيث اللفظ ان يكون  
 العن مقصودا باللفظ باستعماله فيه ولا فعند اللفظ باعتبار انه مد  
 لول اللفظ مذكور لفظا قولكم فكانه متقدم من حيث العن اي كان لفظ  
 العن متقدما من اجل العن وتقدم فضير كانه للفظ العن وقولكم  
 العن تعليل والافتقار ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قولكم فكانه  
 تقدم من اللفظ فكانه تقدم ذكره لفظا قولكم فانما جاء في ضمير الشا  
 لا يقهر الحزم كاللحن ولو كان راجعا الى غلة الحزم كان قولكم انما جاء به صاغ  
 ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة الحرة فانما جاء في ضمير الشا ان قصد  
 اي والضمير الراجع الى المتقدم للكمي قد يكون لا التعظيم بل لاخر ان  
 عن الضمير قبل الذكر حذف الفاعل كافي شاع الفعل في قولكم  
 وهو متفوع ومنصوب ومجرور والاول متفوع ومجرور ومنصوب  
 والثاني متفوع ومنصوب فعلمم والاول ضربت ضربت يقال الاولى ان

الافضل

ضربت ضربت

ضربت ضربت ويضرب لضربا ويضربا يكونا افرادا للضمير المتفوع الفصل  
 المتصل متوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها اذا شق على اليمين  
 المتعلق في الضمير فلم يعين الماضي والمستقبل وغيرهما لكنا اريد التية  
 على ان الضمير المتفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا قولكم او  
 على هذا قياسا لمجهول فيه لطلاقة قولكم فاعلا فاعلا لانهما مبدلا  
 من المتبني في التبيين بدل البعض من الكلام اشار به الى الكلمة الى الاستقار  
 لا الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعد ما في الحكم قولكم وانما بدلاء بالنكلم  
 والمرفيونا ببداء بالكاتب لفرده عن الواحق ثم ياعونا اسلوب  
 التثنية قولكم لان ضمير المنكلم اعرف المعارف ثم ادعف من ضميري  
 المنكلم الواحد قولكم هو اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال الشرح العبد  
 اجماعا من البهري والافاء جعل الضمير ان يظلم وباني الكوفيين ذهبوا  
 الى ان الناء بنصاريه وان عياد قولكم كاي حذف في اخر الكلمة المنقولة  
 يدل على ان الفاعل المنقول المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقول الان  
 الفاعل لا يعلقون المحذوف على المسترك اذ حذف الفاعل وهذا كلام ظاهر  
 والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا  
 تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قولكم خاصة في الفاموس الخاصة  
 ضد العامة وهو حال ما فاعل بيشر او من المبتدأ والناء اي طائفة خاصة  
 وفي العندى الناء للمباقة او الخاصة مصدر كالعافية والتفديف

يبدى

قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا

الى الاستقار

لا يعلقون

الافضل



فعل كسر اذا لم يكن سندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا البعد لان الظاهر في بيان  
استناد الفاعل المدفوع المتصل جونا كانا ولا يكون في السند الى الظاهر لا في بيان  
وجود المدفوع المتصل جونا يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا البعد  
ونفس عليه نظائره قوله سطلفا سواء كانا متنى او مجموعا واحدا وافق  
واحدا كانه سهو منا قلم النسخ وفي الصدى واحدا او متنى او مجموعا عندك  
او مؤنثا وكان السارد غيره الى واحد او فوق الواحد لانه اخضر واوفر  
لانه يطلق في العرف المتز الا شيئا بل على اللفظ المخصوص والجوع على ما  
توق الا شيئا بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرع معنى  
او مجموعا والافق بالشهور تفسير سطلفا بوحدة ادم الغي وهذا قيل  
شك الى ان سطلفا حال من الكلام لا ظرف زمان اي زمانا سطلفا ولا منصوبا  
بفعل ينصرف ركانا او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة سطلفا ليس حالا  
من الصفة كما ينبغي قوله سواء كانت اسم الفاعل او الواجب ان يقال  
مطلقة ولان الضمير المدفوع كما ينبغي قوله وسواء كان اي الضمير مفردا  
الى اخره لا سواء كانت الصفة والواجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة  
او جموعة او مذكرة او مؤنثة لانهم لا يصحح قوله سواء كانت اسم الفاعل  
بل ظرفا اي زمانا سطلفا سواء كان زمانا كون الصفة اسم الفاعل او غيره  
وسواء كان زمانا كون المدفوع المتصل مفردا او غيره ففعل كسر سواء كان  
او بيان سطلفا بمنزلة زمانا سطلفا محبب لعنه قوله فلو كانت ضمائر

لا يشترط

لا شغبي الصواب لما نصبت وكأنه سهو منا قلم الناسخ قوله  
فيما اى الالف والواو في الصفة حرف النية والجمع الظاهر حرف النية  
والجمع قوله لاجل متنى تب على ان اللام في قوله الالف المتصل بالنعيل  
لا الوقت لانه علم في التعليق فتى اسكنا لا يعيد عنه وفي تعريضنا  
جوده فما هنا على السواء قيل تفسيره قاصر لانه لم يبين ما قام انتم  
وفاعلا المصدر اقول اقام انتم داخل في الفصل لغرض وهو دفع  
الدلباس اذ لو استمر لم يعلم انه مخاطب او القاب والمنكح وقت  
نصلا لفعله اذ النسب بالفعول الاول باتصال واما اذ لم يلتص  
فلا اتصال في باب اعطيت والاتصال في باب علمت اولى ومنه فصلة  
الضمير بعد انما فانه يجب عند الدلباس وعند عدم الدلباس لا يجب  
يشتمل به شرح الفتح وانما يتم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير  
مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى بعد  
تقديم لغاية للظرف ولا بد من الواو بين الغرض بل يصح تغلفه باللفظ  
بالفصل كما يصح بما قد مره ما غير فصلة قوله حذف عامله بغيره نايل  
وحذف عامله دونه اذ لو حذف فاعل المخرج من الاتصال كقولك  
زيدا غريته فانه في تقديم ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله  
عنا الاتصال قوله اوصفا والضمير مدفوع لا بفعل الاولي غير مجزئ  
ومنصوب لئلا ينفذ بضمير لانه فانه مدفوع المحل كما انه منصوب المحل

الظاهر في النية

قوله وذلك لعدم  
النصل بالتقديم صو



لأنه في الماد بالرفع ما هو مرفوع في اصطلاح باب المرفوع ويكون  
أي كون الضمير مستند اليه إلى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجر بيان أن يكون  
أي نعتا أو ما الأول أو جزاء أو قد قال أو يكون صفة لا تجزئ به له كان الفعل  
لأنه إذا لم يكن فان قلت لا حاجة إلى قول أو يكون مستند اليه صفة جرت على غير من  
بهي بعد فعل أو بالضمير لغيره لأن الفصل فيه يدفع الالتماس قلت بحسب الفصل  
فما لا يكتفى به لا يظهر وجه قوي لا خيار الضمير بالالتباس وإنما قال صفة  
لأن الفعل الجازع على غير من به لا يجزئ فيه الضمير المتصل بالالتباس على ما في الركن  
قولهم لأنما الفصل الضمير على ظاهر الظاهر الأول أنه جعل الفصل الضمير علامة له  
لرجوعه إلى ما هو فاعل الظاهر بغير وجه المناسبة يجعل الفصل علامة أن ظاهر  
الظاهر أولى بما هو فاعل الظاهر الآخر أن اللفظ يعنق الالبان بالظاهرة في مقام  
الالتباس فالضمير في محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لا يتصل الضمير ولا يخفى عليك  
أن مقتضى ما جمعوا به ما ضياء قولهم إنما قال من به لا ما على لا خفاء في أن الأول  
بل الضمير ما به وما ذكره من النكتة لا يسمي ولا يفي من جوع مع أن كونه  
العقل أصلا في جريان الصفه عليهم إذا الأصل ما هو الكرا قولهم أحراز  
عما إذا استأوا بخوا عطاء آياه فالسبب أن كان غائبي جازا لا اتصال وهو  
على لكن الاتصال الكرا وان لم يكونا غائبين لم يجز خلا فالرئيسا على الغائب  
قولهم للمحرز تقدم أحد المساويين من غير مرجح بل يرجح الأول في ضربه آياه بكونه  
فاعلا في الأصل وفي عطية آياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الآخر أن من التقدم

بلا سجع في بابي الذي والتجميع كاذك خرج إلى ضرب من الناديل قولهم  
وكل من يسيو به الاتصال لم يقل حكى الاتصال يعلم أنه حكاية عن الفاعل لا غير العن  
وحكاية نسيوية عن الفاعل دون العرب مع كالتشبه به كالحق كالحق به  
فعل إنما هو في قاسوه ولم يكتف به العرب فوضعوا في غير موضعها  
واستعملوا البرد بذهب الفاعل قولهم وإنما ثبت أودته منفصلة قال الضمير  
الأولى في ثاني مفعولي أعطيت الاتصال في ثاني مفعولي علمت الاتصال  
قولهم في رعاية الأصل رعاية السابحة بالضمير لم يقل من رعاية العارضة  
الجمعي وأولية أحد هما الإشارة بذلك الأصل إلى التجميع بالأصلية و  
وثانيها الإشارة بذلك التشابهة بالمفعول إلى تجميع الخيرة لا بالآخر جمعه  
حقيقة والمفعول في تجميع قولهم والذكر لولد استأه لم يقل الولد  
وعت إلى آخرها فيكونا أضمر لئلا يوهم أنه يجب تسميها معا ولا دفع هذا  
الوهم جميعها في قولهم فجاء لولدك وعساك إلى آخرها لعدم خوف التسمية  
المقصود بغير قولهم كنه غير الأسلوب فيها على أنه ليس بغير ذي سبب وغير  
الما هو المعارف في التعريف لكانا أولى وفي غيره مع فوته كاللواقعة ابهام  
خرج النظم عن الحكم قولهم إلى ما لولا في هذا العام حذف الجر كأنه جعله  
في حكم حرف ليس وعمود عليه فانه في معنى اللام التعليلية كأنه قولهم لولدك  
لأننا في معنى لم يكن كذا الوجود ذلك قولهم فهمنا أيضا لا فقتلهم  
في الضمير والنسبة فيه لكونه مفعولا أولى لأن المفعول محال لنصرف قلنا



لكونه تناخرا لانا الساول في تناخرا ناول عند الحاجة فقله ونونا الوقاية  
 مع الياء نونا الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال ماضية الظرفي  
 فقله وانت مع النونا وقوله يخار في ليت اه وعكسها العكس  
 محطوفان على الحال وقوله يخار دفعه مني من الخبر وكذا عكسها  
 لعدا وقربه على ان الساد باخوان انما عدا ليت ولعل قوله للنفى  
 الاخر عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت المحذ وهي كسرة نونا في اخر الكلمة  
 لا مطلق الكسرة ولذلك لم يجر استغناء نونا الوقاية مع ان الحذف ايضا يجب  
 ان يصح ان عدا اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليست كسرتها اخت  
 لغيره وبما ههنا ظهر انه لو قال لئلا اضرا الماض عن الكسرة اي لئلا  
 الاخر لا يحتاج قوله ولهذا سميت نونا الوقاية اي نونا هي بسبب لوذات  
 او نونا هي للوقاية نامة فقله بخلاف كسرة نظيرها لانها في الوسط كما السبعة  
 ابرزج ياء الضمير فيه لانه كالسكون حيث لم يبعد عنها المحذوف  
 لا لثقل الشاكينى قوله وليت لعل مستبنا عنها قوله عدا عن افعال  
 النونات ولو علموا او عمل لعل على العاقبة قولهم وهو سطر يبي البتة  
 والخبر فيه تجزئ او ناكيد لان حرف المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل فقله  
 قبل العوايل اي اللفظية لانها البناء ولا حاجة اليه الا انه ذكر نونا  
 لعله وبعدها وهما وان لم يكونا بعد العوايل مبتدأ وخبر الياء  
 يقو الخبر عن المبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا شقيين

يعني ان الاضافة متبادلة  
 اضافة التثنية للتثنية  
 وذلك ان نونا ايضا متبادلة  
 رجل سطر يبي

شقيين حتى يجبل تصاق ما يقصد بهما بمفهومهما حتى تعلق الحكم بهما  
 وكنت الزكبي ساقيك ثابت هذا الشاب في تنابه وصباه لانه تعليل بالسوا  
 لثقل وجع يبي الحقيقة والحجاز فمن تمسك في كونه ماضيا في خطاب  
 حقيقة فيكون هذا التركيب حقيقة فقد عكس القول باله من الجمع يبي  
 الحقيقة والحجاز او ما فيك عموم الحجاز بعيد عن الصحة والحجاز قوله  
 مطايعا المبتدأ ولا يفتح ان يجعل مطايعا الخبر كما يكون في الضمير فلا  
 يفتح كونا ضمير المدفوعا هو بالاسم فضلا على تقديم كونا المدفوع  
 مبتدأ فيما تمسك به في دعوى انه قد يطاق فقد سى قوله ولم يقل  
 ضمير المدفوع لكان الاضلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه خلاف  
 اذ كونه على صيغة ضمير مدفع يباد منه انه ليس بضمير مدفوع فليت سركا  
 يبي الجمع امر متغافا اختياره لليت على رجاءه عنده قوله يبي  
 هذا المدفوع فصلا وكان الشارح سراج لظهور المدح قوله وذلك  
 المتوسط لفصل انذار الى ان قوله ليفصله متعلق بقوله يتوسط لا بقوله  
 يبي فصلا وذلك لان اللام القدرة بعدها ان لام في معناها سببية  
 ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله يبي المبتدأ والخبر  
 وخبر المتوسط لا السببية قوله لان الفصل انما يحتاج  
 اليه فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو الضمير والمالم  
 يحتاج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدأ والخبر النكتة جلد



عليه ما احيى اليه من التبداء التلكة فلم يتوسط بينه وبين آخره  
ضمير الى لفصله قوله او افعل ساكدا او فعلا مضاعفا عند النجاة  
بمنطقه قوله وركب او لئلا هو يتوود وركبانه يجمل كونه مبتداء او  
تاكيدا لما انه هو ايكى وزيق بان التاكيد الظاهر بالضمير لم يعهد ولا  
يخفى انه كلام على السند لا خص قوله انتم على مثال افعل  
افعل انتم لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كما استغناء و  
تكونا فيه ايضا في غير جملته الاولى قوله وبعض العرب يجعل  
مبتداء اي يشعل بحيث يحكم النجاة بكونه مبتداء لو كان بعد الجملتين  
الحكم بكونه مبتداء احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه ظاهر  
الظاهر ان يجعل في الاستغناء افراد التبداء فلا احتياج الى هذا التوجيه  
فيه لان جعل شيئا مصغرا به بمفهوم شيئا لا يتوقف على معرفة مفهوم  
ذلك الشيء فلو كان وجه الدفع شعبي ولم يقد متعبي بالجرية لشعبه  
بما سبق قوله وينقد قبل الجملة اي الجريية التسمية والفعلية ايضا  
بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر خوفا منها لانها لا تسمى  
الابصار قوله ولا يتبعه ان يقال حتى الكلام ويقع منفذ ما  
غير يتفق ما جمع مقتضى صيغة التقديم ان يكون هناك متناظرا  
فهو اقرب في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه  
وهذا خروج عن مقتضى التقديم وجعل الجملة غير مضاف الى

للتقدم وهو من هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا  
يجوز انه في غاية البعد واما سماع بعض وجهها وجهها وقوله وذلك  
يجب لفهم اعم من ان يكونا قبل الجملة او لا يشعربان التقييد بقوله  
قبل الجملة لا يخرج المفهوم من الدسمية لالا حترار من تقدم لم يسبق  
عليه يصح ليد قبل الجملة المعدم ما يخرجه عنه من ان هناك ما يخرق  
عنه وهو ضمير نعم جملا وضمير به رجلا ولا يتبعه ان يقال انما دنفهم  
قبل الجملة كونه قبل الجملة كونه قبله بلا فصل ذلك ليعلم به عدم جواز الفصل  
بين ضمير الشان والجملة بخبر للضمير او جملة معترضة قوله قبل الجملة  
اي قبل هذا الجمل من الكلام جعل الجملة للجنه ليجمع الجملة بعده فخصه  
منه فيعابا نارا على ما قال وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير  
بالجملة خلاف ما هو شأنه من اطلاق التقييد ولا يخفى ان ما قيل هو انما  
للتكيد في تذييل واخر ما حصل للتدبير قوله ويجوز ان يشر اذا كان للمرة  
فيها مؤنثا وجهه صانه السمع واما ان يشر بناويله بالفتنة ما غيبنا  
العمدة فيها مؤنثا فهو قياس قال عن السماع كما حققه الرضائي قوله والظا  
هنا قوله يسمى ضمير الشان معترضة بينا الوصف والصفة اعم قوله يشر  
قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا ينفذ الدخول في القاعدة ان يكون  
له دخل فيها وعليه لئلا يتبادر الى ان يكون التقييد للضمير الغائب والتعريف  
قوله بكونه امسند الى قوله ويفسره فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثله



لو جحد تفسيره بهذه الجملة دون اخر من غير ادراك في تفسيره علم انه يجوز  
 ذلك لغيره من غير سبب ترجع اذ ان غير السجع من غير حاجة الى تفسير  
 ويصح ان يكون ضمير الشان فيه باعتبار انه يرجع الى الشان او القضية  
 التي في القام فيكون ما بعده خبرا له صرحا لا تقبل للتخييل في انبات الله  
 لم يرجع الى الشان في القام وذكر على الابهام ففسر دونه خوط الشان فيقام  
 فعله هذا ولم يحمل التخييل على ما ذكرنا ان التقض القاعدة بقولنا الشان هو  
 زيد فقام قوله لا اى ان هذه توجيها السابغ لقوله ليتقدم بيبي الله  
 بوقفا امام القاعدة لا تنقض بهذا القول ودفع الانتفاض انه لا يجزى  
 تفسير هذا الفهم بالجملة هذا التركيب تنوع مستغنى عنه لمجرد هو زيد فقام  
 فلا مبالاة يا انتفاض القاعدة قوله واذا كان متصلا بضمير امرئ  
 او بارنا فانه لا اى عدم التصلبي فقد التفصيل والتصلب بالتفصيل  
 قوله فانما عامله منصوب بالميات بحذف التفصيل وحقه ان يقال ان كان  
 منصوبا او حرفا وهو متفوق كان متفصلا والافان كان منصوبا يكون  
 مستادا لانباتنا قوله فانه يجوز اصلا لكونه عمدة لا دليل عليها لانه  
 مستفاد ما بعد ها والاقاليند مع كونه كلمة ان لا دخل على كلمة الحازان  
 كتب الشان في الحاشية الكنية معبد النصارى الخاذرج هو ذرو وهو  
 ولد البقرة الوضعية قوله فانه مع كونه منصوبا لانه فليسته منق  
 ضمير مستاد بلا دليل عليه لان التمام حذفه حذف جادة لا اله الا الله

وطرنا

وطرنا واخفا قوله مع ان ان الفتحة اقوى شيها بالفعل من الكسوة  
 فيه بحث لان ان الفتحة كثر زنة وان الكسوة كعدت اما قوله هي  
 ذى اسم الانشانة وذاها كونهما فيه ان ذى الياء قبل الياء المجموع تدبر  
 ولو لا هذه التقيضة لكانا لتوجيهه فصيلة وقيل خبر عن ذوق صرح عن ذوق  
 اى هي جمة قوله ان هذا السامرا على احدا لوجوه ثانيا ان ههنا  
 وثالثها ضمير لسان عن ذوق ههنا نقل عن الحاشية ويد على الوجه الثاني ان  
 لام الابداء لا يدخل على خبر لبدء والى ان كانت ان حذف ضمير الشان ضعيفا  
 قوله وتذوه يلبا لالت والياء اى الالف ساذا والياء فالظهور والياء  
 قوله بوصلة الياء من الانشباع او من الابدال لالت بالياء والياء قوله  
 ولا يثنى من لسان اى لا يورد وعلى صورة التثنية والذ فلا ثنية في المعنى بل للفظ  
 بتمامه موضوع لمعنى ولو كان ثنائيا لم يكن في مفهومه ثنية لان المعرفة  
 لا يثنى الا بعد التثنية قوله واذا كان مقصورا ليك بالياء لان هذا حال الا  
 الف المحرف اصلها ولذا كتب في الواو لثلا يثلا ولى بالى حرف جر ولا ليك لا  
 لغا المدة اذ الفصل به كاف الخطاب ولا تنظير انها ليك بالياء فى واو لثلا  
 لان الكسوة من كذا المنة قوله فتدبر في الحاشية منها بعض ما فوالا كلمة  
 الحقوق النبي على انها ليت منها على ما هم شدة الشراج وكسابة كحرف  
 الكلمة ولم يفل ويصل بها لثلا ينوهم عدم جواز الفصل بينهما ويما ذائع  
 انه بكلمة انا وانتم واخوانكم ايتى ومنه قوله تعالى وانتم هؤلاء قوله



لانشاع وقوع الظاهر وقوع ضير الفعل ففعل فعله وانشاع انما انشاء وفيه  
ان ضمير الفعل مثله ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما اخبر فيه  
فان قد قيل ان دليل على حرفيهما انه غير مستفيد بالمقنونة ومعنى  
ذلك انبت يسكون الاء ومعنى ذلك انبت ولا يبعد ان يقال ان يكون في الراء  
كيا سم لا محل له من الاعراب فيكون الطاق في ذلك حرفا قولك وهي  
اي حروف الخطاب غنة ثابته تحت لذكير ميمها وهي حروف الخطاب  
والحرف يذكروا ويؤتى ولوا عت ثابته هذا وقال وهي غنة لكان في  
تفرد حرفية حروف الخطاب الا انه رعى المناسبة بقوله في غنة فعله  
مقبولة في غنة جعل قولك غنة في غنة لافادة ضرب الغنة في الغنة  
وهو ظاهر العبادة ويحتمل ان يكون المراد وهي غنة موجودة  
في غنة من اسم الاستادة فيكون غنة وعشرين قولك وانما قلنا ما  
من انواع الخ بعينه تقدير ما بقى ما يوصل به حرف الخطاب بلا خلاف  
الى شبه فلا بد ان ما عدا ما الواحدة سبعة قولك وذلك للبعد  
وذلك للمتوسط ولا يستعمل الا للمتوسط والبعيد واللام للتصميم  
للتصميم على البعد قولك ولما را المقت وغنة تفعلت على ان اد  
حكمه هذا استد الى شيعه ومشاهدة الاستعمال ويؤيد ما ذكرنا انه لم يفل  
وهي ذلك المذكور القريب قولك ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى  
كلمة ذلك بعبارة ان كلمة الله لولاية الله الواحد القهار وغيره وقوله

واسما عدا اشارة الى وجه صفة تخصيصه لا خصا صا بالمكان يبعده  
الالفاظ وهو ما غيرهما من اسماء الاستادة يُستعمل حقيقة في  
في المكان وغيره وبما عدا هافق اخر اذا استعملت في المكان وهو  
ان هذه الالفاظ وبينها الاظروفا والمستعمل في المكان ما عداها لا يلزم  
ان يكون اظروفا ففعلك او لا يصير خراء ثابته مع كان يتم من الافعال  
النافقة بنى تنسيق للظلم على القول بما في الافعال النافقة القول الثاني لانه  
لاهم لها والاول انه مخمر في ما ضبط وما عداها مما التزم بعد سقوطه  
مقبول افعال الثامنة لا يتفعل عن الاحوال والمنسوب بقدها احوال  
وقدم ما هو الدارج في البيان الا انه جعله المنسوب هنا ثبوت ولا يبعد وجعله  
حالا لكان اوقفا بما خسر انفسه في محله وجعله بعد كونه فعلنا فضا واذا با  
لناقص جزاء وهو انما يتم لو كان ابتداء او خبرا فالمفعول مجموع الصلة و  
والوصف وليس كذلك بل هو الوصف والصلة تنسب له وتصب له ما عدا  
الوصف ففعل قولك الابصلة لا تغارنا بها الا لا وخودا معها وعلى هذا  
ينبغي ان يسلب في بيانه ما اشتر في مثاله لا يتم الدليل لا يتم البيان ما ان  
البيان تمام بدون تمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالفعل هذا  
ما لا يكون جزءا لا مع صلة قولك ولغائلا ان يقع بكمنا ان يعرف الصلة  
لا يقال انه يعرف الصلة بصدق على الشبهة للاسماء الشبثية من امر  
كما نرى به اضرية هو ما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نفعلنا في قولنا ما



قال بل يجب ان حلا الصلة على الاصطلاح حتى واللام للدم تفضل الحجة بما الشر  
طية فقد سمي سميوا بيا قولك وذلك العائد من انه موقوف في مفهوم  
الصلة لا يخفى انه نطفة و هو ذلك يلزم ان يكون ذلك ما لا يتم جزاء لغوا  
لذ قوله في مفهوم الصلة قولك ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود ترفيد  
الصلة كما هو الظاهر البتة فخر به ان التعريف غير مانع قولك عينيما يتفقا  
وصلت اي صلتهما لا يتم جزاء الام بصله جملة ضمنية نعم ما قيل لو قال الو  
الموصول ما لا يتم جزاء لا الجملة ضمنية وضميمة لكان اوضح واخصر فقولك  
وما في معناه لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول قد فوجيها  
سكتا بيا ناسا قديما قولك والعائد ضمير لا غير ضمير لم يفرق بالكي في  
الشبه بيا العائد الى ابتداء والموصول ان الماد بالضمير اعم منه وما  
يتوب من ان قولك وصلت الا الوا واللام اسم الفاعل او المفعول اي اسم  
فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما يبي ان وصلت من  
بما الجملة هذه الجملة في الغرض لئلا يلبس لانتها لم تدخل في تعريف الصلة وان  
المعرفة ما عدا ما يلا لا خصا صا اللف واللام ببعض الجمل وهو اسم الفاعل  
مع فاعله او اسم المفعول مع مفعوله والاولى ان يقال وصلت اللف واللام  
فقط اسم الفاعل او المفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلة ما صفة مثبتة  
ولا اسم تفضيل لانها البعيد ما عتد الفعل لعدم الدلائل على السقوط فلا

يتناولان

لا يتناولان بالفعل فلا يميزا بمعنى الجملة قولك وسمي اي الموصولان  
يعني البصر ما خوذ من السياق قولك وسمي مضافا الى معرفة لفظا وتبيها  
قولك بمعنى الذي واخرى فمعينه وكذا قوله وايضا بمعنى الذي يند به وفيه  
قولك النسب الى بني طي فلبت في النسبة احدا ليا بيا الفا واخرى مضمرة محذو  
عنا اجتماع الياء ان قولك وذا بعد ما جوبه اللوقيون كونه ذكورا وجميع  
اسماء الاشادة موصونة بعد ما استغناها بية كانت اولاد لم يحونا البصير  
الافى ذابت كونه ما بعد ما او ما الاستغناء بية اذ لم يكن اذ كان في قوله تعالى  
ما ذا الذي يقضي الله في ضاحشنا اي ما الذي كان اذ انكته بعده موصول  
قولك والعائد المفعول سواء كان اللف واللام فانه لا يجوز حذفه فقاء  
موصوليتها والضمير احد ولا تدل موصوليتها قولك الا اذا كان فاعلا  
يعني التقييد بالمفعول لاجل الفاعل فلا نريد ان الحذف لا يخصه بل يعبر  
المجوز والدفع ايضا ولا يخفى ان عذرا لتقييد ضعيف والاولى ان الحذف  
اكثر فلذا خصه وحذف المفعول اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكونا  
لغير جملة ولا ظرفا وان يكونا بعد اي او لطول الصلة كقولنا تعالى وهو الذي  
في السماء آله وفي الارض آله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجزوء  
بشرط ان يجر في جر متعينا بطلب الصلة او باضافة صفة ناصبة له تعديها  
مخوفا الذي انا ضارب زيد اي ضارب قولك لا باب لاخبار بالذي تعين  
الاخبار به لانه اول ما يعرفه النظم من الموصولان ولانه جري العادة



بالتميز بين الالف واللام في كل ما الموصولة في قولنا فنقول ما ضربت زيد وما  
 فعله خير وقوله او ما يقوم مقامه يرب بالالف واللام وح المراد بان  
 الذي الذي وقوله او ما يقوم مقامه اذ قد يلزم ان يجرب باللام مثل ذلك  
 وجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلمه ما ضاع العلم لا  
 لمضاع من العلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار ويبدو  
 بانا غير بيان العلم لاننا بعد تعليمهم طريقة الاخبار وذا غير لانهم  
 لان الامت بالاجزاء يجوز ان يكونوا التعليم في ذلك فيه مشقة تصديق  
 الذي ووضع الفهم موضع الخبر عنه لانه مما سقوع المسائل الفوقية  
 وليس مما موضوعاتهم في هذا الباب قوله اي باستعانة الذي او  
 بما يرب عنه بالذي فالبناء صلة الاخبار قوله صدرتها هذا  
 يشهد بان يكون ما موضوع وجوب تقديم البناء وان يكون ما  
 موضوع ولم يدرك في موضعه في شيء ما كانت الخوية فلعلمهم ان  
 ذو التصديق مما كان هو الاصل في بار البناء قوله اي في موا  
 ضع ما هو خبر عنه بالذي يريد ان التعيين بالخبر عنه ولا ان يدر  
 بكلمة عن التعليق اي الخبر عن جهة واسب قوله واخره اي الخبر  
 عنه عن الضمير غير الناقص بالنسبة الى الضمير والظلال هو عبارة عن  
 بلد للتصديق بكونه بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل  
 او المفعول منها يتناول ما بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ

اسم الفاعل

الفاعل او المفعول فنقول الضاربه انا زيد ونفعها المفعول بلي تيدفني  
 ونسب بالاعلى على ما صرح به النشارح من شروط الجملة الفعلية واللام  
 التي به مع انه ليس ما دابة تعليلا لمسائل قوله كالتي وسوق  
 وصرق النفي فيه بخلافه انما ينبغي التاخير كما ان صيغة التثنية  
 ينبغي ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام  
 واللام يتوقى التثنية فان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بوقوع ما يفيد  
 السمي او سوف فانه بمنزلة التثنية ولا يجوز ان يؤخذ من الفعل النفي  
 اسم الفاعل المعدل فيقال في الاخبار عن زيد زيد في لم يسم زيدا لان  
 زيد فان قلت ينبغي ان يرفع الاخبار عن زيد في زيد فاسم بالالف واللام  
 فنقول والظاهر زيد قلت الفاسم الذي جزء الجملة الاولى مفرد الذي  
 في الفاسم جملة وفي معنى الجملة الفعل فلا يرفع قيام احد هما مقام الاخر  
 قوله ووضع الموصولة موضعه هذا عند التفصيل اسمنا ووضع الضمير  
 موضع الخبر عنه وجعله للموصولة فالقوله لا رتبة فاحفظها اليه على  
 اقتضاهاستحاج جمع ما ذكره قوله في ضمير الشان في الانق في ضمير الميم  
 قوله المصدر الفاعل الاول والفاعل قوله والحق الاول وما  
 يجب تنكيه فاعرفه بنده ذلك تميها قوله وما التثنية تخفيفا للموصولة  
 وبيان انه ليس مما يخص بالموصولة وكذا ما ذكر في اخوانه في  
 بيان ما ليس بموصولة في باب ما لا يظن وتب بوصف ما على ان



في جملة ضمير نفعها  
 ودر خطه



ما الموصولة مستكة بمراسمى الاسمى والحقى ايضا ولما انجز تخفيف  
 الموصلة المستكة هذه الكلمات استغنى باب التعاقب عليه بيان  
 فيما غير الاسم الفعل فى باب اسماء الافعال قوله فانها اما كانت  
 انما تبت قائم اه فيه انما قد تكونا صدىقة وقد تكونا ثلاثة ايضا  
 واستغنى بانية باقية على سحر الاستغناء او مستغناء لعز ما ياتى  
 الاستغناء كالتخفيف والتعظيم والتعجب والانتظار ويجوز في النهاية حرق  
 الجوز والمضاد اذ لم يكن مع ذلك قوله ربما يلكه النفوس قيل جاز  
 ان يكونا مائة قال المصان الفحاة اخبار اكونها موصوفة لشايد بلزم هذه  
 الموصوفة واخا لاجاز الجوز رقيقة بعز ما الامر وذلك قليلا لا يشرط  
 فقد هتوا والاولى ان يقال ان الحاجة اخباره لا مستغناء عنه تطلقا  
 ما حذ في الياء او تضيي لك ما يستدعى كلمة او لكاس بزياد ما اودع  
 او جعلها للتضيي والتبادر منه اليان بعد كلمة ما وقول في درجة جلته  
 تعلية حال متعلقة بالامر وفي جعلها صفة الامر بناويله بالتكليف  
 نطقا لا يعنى قوله وثلاثة قيل غير حاجة الى صلة او صفة فلت  
 او موصوف وقوله بعز شئ صفة لثامه ذلك تضيي على اخبار من ذهب  
 ايج على ذواته بسبويه وذلك ان جعله بيان العان ملى الموصولة ويجعل الفائلة  
 السابقة ضمنا قوله وصفه اضرب ضربا اى ضربا اى ضربا كانا اى ضربا

الاستغناء المستكة والشرطية

حقيل

فهو حقيلا او عقيلا اذ وقع ضربا فان التوضيحا للتعظيم او التعظيم او  
 او الضمير او لوعبة ويتفاوت معناه بحسب المقام ان واخرا المصكون  
 مضافة اسمية لا حرفية كاذنم البعق قوله وسلم بفكره ما لا شمت  
 احراز عن الحرفية الزائدة لعدم اليالات بها اذ لم يثنها البصرية فعلم  
 الا في مائة رد على ابي علي حيث اثبتا والمباحث المهمة لا لا يتبعى ايدعه  
 الناظر في هذه المقام انما في وجودها لذوى العلم ولا يفر على ما لا يعلم  
 الاثبات وما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم ونقول ما زيد في السؤال  
 عن صفة والمجرب ما هيته وحقيقته وحقه ما هيته الشئ وهو في الاصل  
 ما هيته شئ الى لفظ ما والهمزة ثانيا في ثنائي مقصور اريد نفسه فيقال  
 لفظه ماء ولان قلت الهمزة هاء في ما هيته ونقول انه منسوب الى ما هو على  
 تقدير الظاهر لامة كذا في الرضى قوله والوصوفة نحو بابها البطل  
 تحصل الرضى كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفاء كونها نكرة موصوفة قوله  
 الا اذا حذ صدر رسلها وكانت مضافة ويكونا القدر عائدان فينى على الضم  
 وسبويه يجز اعربها ايضا فان لم تكن مضافة فالاعراب قوله فيما قد  
 بالضم اى ايتهم استند قوله واذا صفت وجهها اذ لا يحق موصولة  
 ولان ثلثة الابعدة وما الاستغناء مسمى والاولى في ما اذا انما يولد ويجعل في  
 ما اذا الذي اى ان يكونا ثلاثة وان يكونا ثلاثة وان يكون اسم اثناة كافي  
 في قوله ما هذا الذي فان هاء التثنية لا يدخل الاعلى اسم الاشارة والمقصود ما  
 بيان الوجه في ما اذا صنعت الاشارة الى ان ابيات اوصولة هو مسمى على العمل

اى يتبع بعض ما قيل بالضم فان ضمها فان ضمها فان ضمها فان ضمها



وليس يثبت بحكم الجواز الحكم بزيادة فانه قلت فادجه سبع للغير  
 فان صنعت غير الخلق العائد الى المبدأ وان كان قليلا وانما في اذام  
 صنعت امرانا مثل ما اذا كان جعله رفع الخبر قلت فان الترفع فيه  
 لادم وجعله السارح دفع مصدر راسد فوجعا بمفعول الدفع وكلاهما جعله  
 فعلا مجهولا قوله ما كان اسم كان الظاهر اى اسماء يفاك كانا هذه  
 بمنزلة التام والنقصان والقيرودة والزيادة ولا يخفى ان الثالث انت  
 ومنه هذا اسماء الاطفال ان لا يكونا بها اعراب كالاداء الماض وقيل اى مسفوعة  
 المحلة بالابداء فهو مبتداء فاعله سلسلة الخبر كافي قولنا انما نريد  
 وهذا هو الذى اختاره المصنف في ايضاح القصة فان كانت بيان المبدأ في هذه  
 الباب وقيل اى صادر من موصوفة بافعال محذوفة وبناتى تعدل كونها  
 اسم فعل فاعله من الالامو يعنى الامر ولا هو يعنى المنفرد كونه بها مثالا  
 لما هو يعنى الماضى واللازم او لا هو لم فعل وغيره لم فعل ولا هو لم فعل فقط  
 لما استعمل في معناه الاصلى ولا لم يستعمل فيه فسطا وريدا فان تصغير محقق الا اذا يعنى  
 الرقود وانما تصغير روي بالضم يعنى الرقود على الرفع الى مفعول لتصغير معناه الى  
 او جعل معناه قوله انفع له الحائبة التي هي الصلوة العامة التي هي بالضم الحائبة  
 اللوم قوله وفعاله يعنى الامر المستوفى الثلاثين يعنى من الثلاثين في صبغة الامر  
 بتقدير المستوفى بتقدير الحائز اعز ووجه ان يكونا حال من ضمير يعنى الامر ان كانا من الثلاثين  
 ولا يخفى ان كون الشئ قابلا لا يقتضى ان يكون له لفظ في كل لفظ بل لا يقتضى ان لا يكون  
 التوقف في اخذ على الشئ انما اخذ فعلا من كل قول وان لم يستعمل من العز فلو

فعال فيا ساعدتم سماع قوام بمعنى قم على انه يقع ان يكونا اللد بكونه قياسا  
 عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يقع ان يكونا اللد بكونه قياسا ان بنات  
 وهما كونا بنات على الكس فيا سياتا غير متو فعيى على السماع فافهم قوله الا  
 نادرا متوقفا تارة بمعنى صوت من الصوتيات وعراياى للاعتناء بها الصيا  
 بالغة وهي لعبة لهم قال اليريد حكاية صوت قر قات حكاية صوت الرعد  
 وعرايا حكاية صوت الصيا فلي في انا الحكاية لا لتعريف فلو كان صوتها و  
 لغير عار عار و فار و فار وفيه انا معناه انه حكاية صوت الرعد وحكاية  
 الصوت الصيا في مقام اللعب بهذا للعبة واعلم ان قوله فانفقوا على انه  
 لم يات الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الجانب لم يوجد من الدباء الى  
 الا نادرا الا ان فعال بمعنى الا لم يات الا نادرا لان فعال بمعنى الجانب  
 لم يات من الدباء وما ذكرنا قد عرفت ان ليس فعال لا يخفى  
 قوله ولم يفهم في الا نادرا دليل فاطع على نفيته وقال انما كانا مذهب  
 ان جميع اوزانه فعال امدا او صفة او مصدر او علما مؤنث فاذا سمي  
 بهما ذكره جبارا فافهم او يجوز عند النفاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على  
 انه دوسم في كونها مؤنث وهو وحال كونه صفة المؤنث لم يجرى فعال  
 صفة في الذك وجعلها بمنزلة ما دونها وصرفه وهي مالذمة للنداء  
 سماء اخويافساق وانما غير لاذمة هي على ضرب من احد هما صار علم جنس  
 بالعلبة كجاء للمنية وهي في الاصل اسم لظما يجرى اى يجرى ثم اخضت







فأما الناصب المسمى رحة الله فإنه أراد أن الحكاية الخلقية بالغير  
 فإن الصنوت يلقى في البهيمة وكان في حكاية الصنوت فإنه لا سماع الغير ذلك  
 الصنوت أقيم من السكب مع الغير لأنه لتقريب الغير لا تحالة وما لم يتعلق بها  
 الغير كود للتقريب فإنه ينفق في مفضي الطبع ما غي نظر إلى الغير في غا  
 ية من التركيب مع الغير فإذا لم يكن ما حوافب العمل إلى الغير فما هو بعد منه  
 بغيره الأولى أن لا يكونا مربا وفيه إنا بحد من العرب لا يوجد ولوية  
 الحاشية بالبنى لجواز سقوطها عند درجة العرب بحيث لا يكونا ملحقة  
 بالأسماء البنية أيضا فقولنا التركيبات اثنتان التركيبات من العدد وينبع  
 عبارة هذه بأجملة الدم للفرق في الاسم أه عليهما مما لا يصح التعريف  
 لتوقفها على صحة المراد وجعلها بتفديد هذا بابا لتركيبات وجعل الدم  
 كالأسم غير بالحنوف اسم السكب كالأسم لا يولد ثم جعل التعريف في أخوات  
 لأمه كورات على ما هو ظاهر الكلام المصنوع وبيان السالك وجعل الدم للحنوف  
 سبطلة للحمية ليلد منه جعل نظائرها معهودات فلهذه العبارة ما لم  
 داعية إلى جعلها كورات على الأجانب المعهودات أقولنا كالأسم صرح ببحر  
 السكب ولم يصب عنه بما هو أعم اعتمادا على تعيين بالكيفية طاقى أخوات  
 لأن الشبهة تخصه بالاسم البنى لأنه في قسم الدم البنى والسكب الحدود  
 هنا أعم من الاسم البنى لأننى يعطى كعرب وبهذا أسقط ما ذكره الذي  
 مع أنه سافط في نفسه أن قولنا لم يسم غير محتاج كما في سائر الحدود والتفدية  
 لأنه في قسم الأسماء على أنهما قولنا كما هو من المسمى عدم صحة جعلها فاما

العدد

من الاسم

من الاسم يدعوا إلى التبرج بقوله كالأسم فنام يلقى أنه لا يقصح وصف الركبة  
 بالحدودة من البنات إلا أن يد بالعدد ودمنا أعم من العدد وينفك عن  
 فأنهم قولنا كالمسمى حقيقته أو صلا اسمها أو فعلها ما وجد منها هذه الأقسام  
 التركيبات اسمها حقيقته نحو بصرى أو حكاية نحو سويوه وما اسم وفعل نحو تحت  
 تحت ثم فإنه سكب ما تحت وهو معربى بوقت معناه الابن وجد صتم  
 اسمه ثم فسب له تحت بيت المقدس على ما في الفاكوس ونظر ما في الفعل  
 قولنا ليس بينهما نسبة أصلا لافي الحال لا في التركيب رد البيان الرضى حيث  
 فالنسبة بينهما نسبة قبل العلمانية ووجه الدلالة عدول عن عموم العبارة  
 بلاد إرج كانت ليس بذلك لأن الاسم مستحقا عن الوصف والتفديد بانتفاء  
 النسبة في الحال فالحاجة إلى التفيد بانتفاء النسبة قبل النسبة فحله على العموم  
 يوجب اعتبار ما لا يحتاج إليه في التعريف نعم قبل التركيب كمنافاة قبل  
 العلمانية لشمول تحت عشر قولنا لا يخفى أنه يخرج بهذا الفيد نحو  
 تحت عند راد بنحو تحت عشر وبيت مما ينفعنا الثاني من معزى  
 صرف عطف كانا أو صرف جر طاقى بيت بيت فالأولى لا يقوله في التعليل لأن بابا  
 جزئيا قبل التركيب من نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن أن يقال في النسبة  
 على وجه يخرج نحو تحت عشر ليس بمنعز ولا تنعش على ما يشفاك من كلام  
 لا مكان فثبت تفيد بنسبة غير العطف كليا يد اما ذكره بقوله والاهم ليس  
 الأنشئ النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة على وجه فلم يكن من الصفوية  
 في شئ ثم بعينه بما ذكره لفاضل الهندى حيث قال لا نسبة أسما



ولا اضافة ولا علم ولا اضافة ولا علم ولا اضافة مع خروج نحونا بطائرا  
 وعبد الله والجم ويبيد لب على وجه يخرج نحو خسة عشر قولا  
 حسا انما يقال المراد بالنسبة معروفة يد ر عبد الله لو كان هيت خسة عشر  
 موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة معروفة من ظاهر السببية والافلا  
 ما يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر اللفظ ولا من باطنها فلا حاصل لهذا النوع  
 فضلا عما ان يكون من كلامه وجه وجبة والجواز ان هيت خسة عشر لا اذن  
 على نسبة بينهما خسة وعشرة ما سبب له خسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خسة  
 وعشرة بالمعنى على ان خسة عشر كعشر مائة من خسة وعشرة فيكون  
 لخصيص الاسم الا انما الفرق بينهما ان خسة يتوون خسة وعشرة في هذا لا يميز  
 جعلت تنضم الى العشرة وجعلت بين هذه النسبة بالحرف بخلاف جعلك  
 هذا هو الخفيف الذي اذاه التوفيق وبهذا يظهر جعل خسة عشر من  
 من الاسم المنبئ بلاشاع فاغنى عن وان كانا معا فالما هو المشهور بين  
 الجمهور فان الحق بعد ظهوره كذا لظهوره احق من غيره وان كانا معا ثابتا  
 على صحته النبي والشهور قولهم وانما اورد مثاليما يعلم ان البناء  
 لم يجعل مباد البناء كونه الحزني حتى نبت على صيغة الفاعل المشف من العدد  
 في حكمه بل على لفظه مع الحرف وان لم يكن شيئا من خبره عدد او نحو بيت بين  
 فالاول ان يقال اورد مثاليما احد هو الفصح الحرف في نفسه لتركيب قولهم  
 وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل انه حاصل للجواب ان المراد بضم الثاني حرفا  
 اعلم من ضم الثاني في الحال اذ في الاصل في احدى عشر في الاصل احدى عشر

الان

الله تعالى الحمد الى اى فمع العطف ان لم يوجد في العبر  
 والاولى ان يقال ان معنى العطف موجود في حالي عشر لكنا العشر  
 على واحد لضم الحالى لا على الحاك اذ المعنى على ذات له الواحد والعزة  
 وفي كلام الضمى الذي هو الاصل للجواب الذي ذلك الساب بعد  
 شفيق واقتضاه به ما يدل على اذ كناه حيث قال عطف الثاني  
 لفظا على تلك المتودة يعنى الحالى الذي غير اليه الامد وهو معطوف  
 ما حيث المعنى على العدد المشف ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف  
 على عدد لا شفع على شفع ولا عدد على متعلق السبع والتمالك  
 بنا لكنا المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر هذه  
 العبارة قوله وانما الاعراب الثاني في مساحة المعنى اجزى الاعراب  
 على الثاني والاعراب بالاعراب الحارى على الكتب هو مجموع الكتب لاجز  
 التلوة وقول السائر ان لم يكن في التركيب شيئا نقيد الحكم ليوافق ما  
 هو الاشهر والاول والا فنفذ نقل الضمى هو اعراب الثاني المنبئ بعد  
 التركيب كما هو في عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث والاولى ان كانا  
 بلا الاعراب طان قولهم ان لم يكن شيئا قبل التركيب لان كل اسم منبئ قبل التركيب  
 كيب عند المصنف قوله في الاقصر اى اعراب الثاني من منع الفرق وبناء  
 الاول انما هو اقصى اللغات نطق في عبارة المتكلمين للفائدة والافا الواضح  
 كما عنى بالبناء الصحيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لان الصحيح بناء



واعراب الثاني على غيره لا يرجع بناء الاقوال منع صرف الثاني مع اعراب  
على غيره توجيه ما ذكره جعل قول الجليلي لاعراب الثاني لا يخلو  
فمنه قول من كناية دهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كثر  
به عن كذا او يكون كناية نظم بما يشد عليه وان يتكلم بنبي ويريد غيره  
او يلفظ بها في جانبها فبغية جازا قول والاعراب لا يكون  
اذ كثر من غير كناية عن الفهم ادعنا اليهم الذي يستصحبها كذا  
فلا بد وقلدته وكثير من ليس مع هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وافقهم  
ولا كلبعض اذ في بنى ويى كذا يكون في القواب ولا بعض يبرهن  
وكان الشهود من الشاهد قول من لا لم يبد بعض الكناية يات بنى انه  
ما وجه الاصطلاح في الكناية يات بقى انه ما وجه الاصطلاح في الكناية  
دون الصواب قول من يكونها موضوعا ووضع الحروف اى وضعت  
ثنايت وتسمى بهذا القسم اسمانا فضا في القاموس اسم ناقص  
بنى على ما بعده كذب وقد نفع تقولكم رجلا كسيم اياه هذا وقد  
يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية واخر لبناء الجزية فلما  
قول من وجاء كذا كناية عما غير العبد ايضا خرجت كذا كناية  
عما يوم التبت او غيره انا جرد عطف على يوم التبت او مرفوع عطف  
على خوفاته يحيى بمعية كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت  
ويكسر اخرها كذا او كذا والنساء فيهما هاء في الاصل وهذا ونفصيلة

ما انتهى في الاصل كيت وذية على وزن المرة حذف الهمزة وايدى عنهما الله  
الثاني كافي بت ومن العرب بها يستعملون على الاصل والوقف عليهم ما  
لهماء ولا يكونان الا معنويين كذا في الرضى وبنى جواز بناءهما على الضم ايضا  
ولزم استعمالهما كذا في بنى بؤاه العطف قول من وانما بنا لان كل واحد  
منهما كلمة واقعة لا يخفى انه بهذا الوجه لا يعبر من شئ من فحوى بنى لا  
ما مشابه بنى الاصل ولا مما وقع غير مكرر وله نظائير يدع عليك واحد بعد  
واحد فلا تغفل قول من قد ثبت البناء بخط غير اخواتها لانه في الاصل  
مؤن والكثير في اعراب والنون شوبيا جعل النون في المجرم الكلمة فمثل  
كانه بنى على التثنية ويحتمل ان لا يكون بنى قول من لانه لو جعل كاحد  
الطرفين لكان الحكم اى حكما بلا جهة فاما قلت جعله كالوجه ايضا فحكم ذلك  
الوسط لا يساوى شيئا من الطرفين في كون طرفا وبنى عنهما بكونه وسطا فلا  
حكم فلا حاجة في اخراجه عن التثنية الى ما قاله الفاضل العنبدى انه اكثر  
ولا الى ما ذكره الرضى ان السائلة في الغالب لا يعرف الفلة والكثرة فيهما على  
على الدرجة الوسطى الى والوجه ان يقال غيركم الاستفهامية لانه جعل  
كم الخبرية كالطرفي دفعا للتحكم فلو جعل غيركم الاستفهامية سألما على  
الاستفهامية لكونها الاستفهام فرع الخبر فمثل كالطرفي لان الطرفين متقدم على  
على الوسط قول من كذا جواز لنخشي ان يكونا كذا هذا دل على الرضى  
ولا دل على جوازه كتاب ما كتب هذا الفه بانه ذو عليه على كذا في النخشي







باب الشارح بان انشاء بكم بوقالب لا بالظرفية وذلك انشاء المجزوء  
مخوكم بجلد ضرب في المعقولة قال الرضى وليست بمعدوق انشاء للمعقولة بها  
ادخلوا او عند ذلك ادخلوا كما انكم كانا مالكا او مفعولا ثانيا باليد بطلان  
ظنت مالكا قوله وانما جعلنا العقد وشبهه اعم من ان يكون الموقوف او  
معدرا ليدخل في قاعدة النصب متفقون انكم رجلان ضربتاه اجاز الفاضل  
الهندى جعله داخل في قوله والاقتد فوقع اي يجوز دفعه وحل قوله من  
منصوبنا ويبدو ما ذكره الرضى انكم بجلد ضربت يجوز دفعه لك  
صحيح قوله لا ما قبله لم يقل وكل ما له مضاف او حرف جر مع انه اقرب  
واوضح لبيان على جواز تقديم المضاف والجار عليها مع انه اخبر مودافعه  
مع انشاء صير الكلام قوله يجوز ان يكون مفعولا او متقدما للفاعل  
بكم رجلان صحتها فانه يتقوى كنهان التخييل لان تكلفا لا يكون مبتدأ للمعقولة بالانفاق فوقع  
في ما عداه من ان يكون مفعولا او متقدما منه ابو جهم فوقع فيكم ههنا منصوب داخل  
او كما هكذا ذكر الرضى وهو غير متضمن لان المرفوع محل التخييل فيكم ههنا نظر فيه  
وفي التائبين غير محتمل ان يكون في ثانی الوجه الاربعه الاعرابية جعله المشار اليه بذكر  
قوله فكل ما بعده ولا ان يجعله المشار اليه من قوله ولما صدر الكلام الى هنا وما كان  
في الوجه الاربعه في كل الملتصقات ونظر في اوله المشار الى الماديه ياتي تلك الوجوه  
في جميع الظواهر وفعل غير التاويل في التبيين فيقال معنى قوله وكذلك انما ذكر في  
بعض تلك الوجوه في جميعها انما الشرط والاستفهام واليخفى ان في قوله  
وكذلك انما انما الشرط ان لا لا بد ان يراد جميع الظواهر الشرطه باقي

جاء

اسماء الاستفهام قوله **مس** واذا كانا ناشطينا فكذلك ثباتي فيهما تلك الا  
وجه الثلث وهو اذا كانا اسم الشرط ببناء فعل اربعة مذاهب خ اما الشرط  
والجزء او الشرط فقط وهذا ان ظاهرنا في بيان المصداق والجزاء فقط وليس  
الشرط ببناء لا في قوله وفي بعضها وفي مثل تخيركم عمة ويؤيده قوله  
وفد يجذف باضمار التخيير ولو لا ذلك لخير هذا كان الظاهر وقد يجذف اليخير  
اي ما هو غير باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان الماد ما هو تخير بحسب الظاهر  
فان قلت فليكن الوجه تلك الثلث في ثبوت هذا التركيب كذا التمدد نصا وجزا او  
حذفه فلا حاجة الى حمل التخيير على التخيير في بعض الوجوه قلت ذلك ان يكون  
ان الوجوه الثلث اربعة ذلك نصا وجزا وحذفه كذلك في جميع جعلها  
ثلثه قوله فكان الايقنا غير متقدما على قوله ويجذف في مثلكم مالا لكم  
ضربت تاخر الفرع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع العمل في التخيير بحسب التخيير  
في بعض الوجوه فوات طلبة الترتيب فالاول ان يقال الماد الاوجه الثلث  
نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والماد بقوله وقد يجذف  
انه قد يجذف مثل ميمه كم عمة لك يا جريد وخاله فانه الذي سبق اتفاقا فيكون  
اشارة الى تلك الوجوه اخر باعتبار المعين المحذوف ويكون فوكم مالا لكم ضربنا  
نظير لحذف هذا المعين شيئا لا فاعمال المحذوف بان يكون المحذوف في المصدر  
كافضربنا او المصدر كافيكم مالا فقاما قوله فلا حاجة الى ذلك لبعض  
يعني صدق اللدم بعد غناه ههنا فيكون ذلك المالا حاجة اليه وذلك ان نقول







يعلم وقيل انما سئل انما اضرب بها الفعل ولم يجب له ان ينفذ فافوا ثم اذ  
 يستغنى من الرضى انما يجيئ الله بعد ما شاذ لا يشذ انما عليه <sup>وهو</sup>  
 ما في جوازها بالضم والفتح من حيث هو ومنع وانما قيد الفعل بالضم والفتح  
 لان الفجاءة كالضمة مصدر زجاء من الجذ يجمع اضدة <sup>منه</sup> قوله  
 والمد بلزوم البتداء غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد في قول الزعم المتبداء في غير  
 باب الاضمار على شرط النفس <sup>قوله</sup> وقوله زمان وقوع الشروع او مطاوعة  
 منه <sup>قوله</sup> فلهذا ان لا يفهم <sup>قوله</sup> واللام يبقا اذا ظرفية وتلحق ان قال الرضى  
 ان لم اغترب اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينفرد ان يثبوت انه اراد ان عدم  
 يغاها ظرفية لا ينفرد في المقام لانها غدت من الظروف البنية فلا بد من الظرفية  
 الظرفية لان عند وقتها من افعالها انما ابتدأ عند الجوهري <sup>قوله</sup>  
 وقد يجيئ المستقبل كقولهم تعاقبوا يعاقبوا اذا اغلغل في اعناقهم وذلك لثبوت  
 الشبهة منزلة الماخوذ من اخبار ما عنده الشبهة في الماض فاما ايضا يمكن  
 من كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلم  
 زمان الغلغل في اعناقهم فهم كونه مستقبل بغيره فسوف يعلمون <sup>قوله</sup>  
 وقد يجيئ للمفاجات مخوف جنة فاذا ازيد فاشم في الرضى والا غلبه مجيئ اذ  
 في جواب بيتها واذا في جواب بيتها ولا يجيئ بعد اذ المفاجاة الفعل الماض  
 وبعد اذ المفاجاة الا الاسمية وقد يجيئ اذ المفاجاة في غير جواب بيتها وبينما  
 مخوف لكنت واقفا اذا جاءني عمر في الباب وهما يبعين اذ واذا ما

كانه نبيان للمنفعة <sup>قوله</sup> بالفعليتين والثانية بالاسمية ايغلا  
 التي انما هي <sup>قوله</sup> الثانية <sup>قوله</sup> اي حال كونها الاستفهام وشوطا  
 جعل استغناء ما قال لا ينهما سألحة بتفديده الى استفهام معناه ما و الاظهر  
 ان المص جعله <sup>قوله</sup> فايد عليه <sup>قوله</sup> ومتى للتأني فيها قال الرضى مجيئ اني بمعنى  
 كيف تخواني يؤفكونا ويجيئ بمعنى من <sup>قوله</sup> واوّل مخوفهم تعا اني شتم على الارجح  
 التلك واليحيى بمعنى متى وكيف <sup>قوله</sup> الابعة فعل <sup>قوله</sup> والشهود فتح الهمة  
 والنون وقد جاء كسرهما ياد من هذه العبارة ان مجيئ كسرهما كجبي فحكما  
 وليست كذلك قال الرضى وكسرهما من لغة سليم وقال الازر لستى وكسرتني  
 لغة هذه واختلف في اصله فويل هو اين زيد في ياء واعثم الياء في الياء واليه  
 جرى اهل اللغة جنة <sup>قوله</sup> كد في باب النونا وقيل اصله اي اضيف الى وان حذ  
 الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اي ان حذ في الهمزة وزيف  
 الرضى بانهم لم يجيئ الا ان خاليبا عن اللام ولم يجيئ اي مضاف الى المنفعة المعروفة  
 ونيف الاول يا ايها السلمان وايان للتأني <sup>قوله</sup> معمر اول الامة معمر من  
 ومنه اول الامة مطلقا وانما يخصه باول امته زمان الفعل المتقدم عليهما  
 بقرينة سبق ذلك الفعل فلا بد ان ينفرد ان يقول معمر زمان الفعل المتقدم  
 ولا يحتاج دفعه الى ان اللام للصدرا وعوضه عن المضاف اليه اي مدة  
 ذلك الفعل ولا يجيئ تفسير قوله اول امته باول امته زمان الفعل  
 المتقدم لانه ليس مراد المص <sup>قوله</sup> اي اول زمان عدم رؤيته الضمير



كثيرا يشك في ذلك فاعلم ان الظاهر اوله ان يكون رويان كائنه  
قوله العدة الاسم المذكر والمجموع لو ان يدنا بالعدس انما يشك  
والمجموع لم يعلم انه لا يقهر ما رايته من ذلك ايام اذ التفت من هذا الوجه  
لا يشك في غير ان يبا بالعد الواحد كافي قوله فيما سياتي في قوله العدة  
من العدة داي يقع بعدها الزمان الواحد كغير واحد في الغيبة المقصود  
بذلك قوله او قلما نحو ما رايته من اليونان الذين صاحبنا فيهما في  
الانفس ما ظلم الاضي انه لا يخص ما يليها بالعد بل قد يكون المنة بناو  
بالعد بما هو اعلم من العدة حقيقة او حكما وقد افاد هذا اذ اويل  
من تعينه الجيئ مني بقوله اذ لم يكن المقصود عدد او لم ينصرف العدة  
في العدة وجعل النال المذكور بما لم يلفت اليه المصنف وقوله في ام  
لا يلاحظ هذا ان اليونان ايدا واحدا لا يحكم عليهما باول العدة طرف الا ان  
المتكلم يبا وجه لا عطف اليونان ايدا واحدا بل هو بيان انه بمجرد ذلك  
حظبه بهذا اليوم في يوم ايد احدا وليست كذلك ففعل هذا اليونان  
لوصف بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيئ بالمنة ليعني انه اي زمان للمصاحبة  
حينه قوله المصنف النعي المقصود من كونه معرفة الاظم ان يقول  
لغيره في رقة يوم اللغات قوله اي الزمان الذي قصد بيانه في  
تليسا بالعد قوله جعل الباء في قوله بالعد للمصاحبة وقطعه  
عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قال الرضا في قوله يؤدون

بذلك

بذلك كان العينة في المقصود في العدة قلت المدا بالعد اسم  
بينة لم تصود اياه في الكون المقصود انشاء اللفظ وانشاء العدة  
كونه مقصودا واضار المقصود بالعد على العدة دليل المنة والمجموع  
والعد العدة بالوصلة نحو ما رايته من يوم ومن يومنا ومن ايام  
لانها ليست عدادا لكنها تعيد المقصود بالعد حيث تعين الاحكام  
وقد يقع بعدها الصدد لا يبا ما يقع بعدها احد هذه الاسور بتقدير  
زمان اضاف بمجرز اول المدة في غير ان يجعل ما منه اموال ولا يقبل  
بينهما بيان العدة الكمال لاننا نقول نحو ما رايته من سابق ان اريد  
زمان حد وثق السقف فهو اول المدة وان اريد زمانا التسف ما اوله الى اخره  
فهو مجزئ جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمانا سقف في الاضي  
بالجدة ليعلم ان الزمان العدة مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كانه  
عبارة فوله انا اي ساكب على هذه الصورة اريد ان يجر عبارة ان  
شغله وخففة فاول الكتاب باستعمالها في لازم معناها اي ساكب على هذه  
الصورة ولا يمتنع انه يوجب ان يغتاء او ساكب على هذه الصورة ولا  
لا يشك عاقل في عبارة الكتاب ليعني ذلك في الحق سابقا لانه الكافي عدا  
كتابا الكتاب بتقدير هاهنا الشد يد والخفيف فانه كثر ما يفعله المصنفون  
قوله في غير رعد هاهنا مضاف من زمان او ساعة او وقت او يوم  
اوله لو ساعدنا الفيت فلهذا انك الزمان ولم يفل فيقدر الزمان

حاشي







كافي قولهم جلد في زبيقة ورج الباز الذة على حاصره فيكونا المعرفة ما وقع  
 شيء نقتله كذا مشاع فيما بينهم بقولهم بيب في مثل هذا المقام  
 بالغي فلا يجد ان يكون ما مواضعه في الادب وان لم يعرف جواب  
 قولهم المعلومة للنظم والمخاطب لا اعتداه يعلم النظم في التعريف  
 ولذا لا يقال حقيقته التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب بقوله  
 المعلومة للنظم والمخاطب لا اعتداه يعلم النظم في التعريف ولذا لا  
 يقال حقيقته التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب بقوله بيب  
 يخرج به النكتة التي كانت على تلك بنا واولد وهو ما جعله الرضى عينا هذا  
 التعريف فقد رعت الى ما لا يحمل المقام ثبانه ولا يبعد ان يقال اطلق في  
 النكتة عليه فحوزا لما انه في حكم النكتة ويعامل به تعاملها فقال  
 وانشاء تشبيها في الذكر الى تشبيها بحسب ما يشبه نوع في ذلك في ذلك  
 الهندى وليست بذلك فان البهائم ما يماوى العربى بالدم ومنه ما ينفذ  
 والوفاق الموافقة فقال في الموضوع كلى والموضوع له جزئى شخص  
 كما لا يتغير الكفاء بالجزئى لان الخفيف ان الموضوع له جزئى اضافى فربما  
 يكونا كليتا وما يتغير يعلم ان الوضع الظلى للموضوع له الجزئى بما قارب  
 بعض محققى المشايخ والعلما لم يخترع عليه فقه المصنف فلهذا  
 قوله لشيء بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواضح وضع المضمير مثلا فيكون  
 كلى ليسمى في جزئى بما جري ثبانه وشرطه ان لا يستعمل في مفهومه الظلى في  
 مفهومه الظلى فيكون في الاسماء واللام في قوله لشيء ليشد صلة الو

بل عرض والكشاف لما رأى انما يطبق عبارة على ما هو الحق شرح  
 به تعالى لما هو الحق ولم يلف الى ما قصد به قوله ما جيت معلوم  
 ويصير بدليل من السابق كذا ما لم يرد في هذه النظم والها  
 والخفيف ما عرفت فلا يشك وكذا ما التذكير ويؤكد تقوية العلم  
 الشفيعى الى الله الذي تصور ان يبين ووضع بارائه بلفظ الله  
 فانه لم يقع بصورة بما لغير شخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضح  
 غيره وان كانا اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يكتب فائدة  
 الوضع العالى وهو فهم الشخص فانه موضوع بمشخصاته المتبدلة  
 ما اول عمره الى اخره يوما بيوم فلم يصور سمي علم شخصه جنى وضع  
 العلم للمتنفس فانه موضوع له بمشخصاته المتبدلة ما اول عمره  
 الى اخره فلا يمكن انصوده بخصوصه لذي وضع الخط له بهذا الخصوص  
 فقال ما عرف بالدم العهدية والجنبة والاسرافية تقسم الشئ الى نفسه  
 منحصرة في اللام العهدية والجنبة والاسرافية تقسم الشئ الى نفسه  
 شئ وقسمه وكذا الى العهدية والجنبة في وجهه فقال واليهام في  
 ما ادم امصام في اسفقت بدلا للدم فهو سقطة ما ذكر في قوله ومن  
 وما خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكانا متساوية  
 لليهام الا انه لم يترك اليهم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن اليهم تعريف  
 بل لا يميز فلا يميز له حرف التعريف ايضا كما لا يميز الحروف المتبدلة  
 ما اللام في قوله الصمد العظيم الجدا الى غير ذلك قوله ولم يذكر

والعهدية الذهبية ما وقع في الجنبه كاصفها للاداء والكشاف تقسيمها  
 الى الجنبه والاسرافية ص



التقدّمون الى ذي اللدم هو مذكور في لؤيا فكانه لم يكن في بيته او هناك  
 فهو كاتب وكان اصله ولم يذكر المتقدمون له وجه الى ذي اللدم على  
 في الهندي ووجه كونه في الاصل انهما الذي ارضى في ارضه في الرضى  
 وما لم يبعده من النحوي فيكون قد وقع الضمير ان لا يفرق لوقوعه  
 وقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة الاضافه في يخفى ان  
 نظرا جدا والباء در صفة الاضافة الى كلامنا في قوله ولهذا جعل الهندي  
 الذمير الا بوجه الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عارضا للنظر  
 في الحيز وكان عبادة المتقدمين الذين لم يذكر النداء ولم سبق على كلامهم  
 هذا الا لادبته فلما زاد الصلة واورده هذه العبادة بعده اخذ الضمير  
 قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف ذاكنا لفظ النداء او  
 الغير والشيء فهو مستثنى من هذا الحكم ففعل فهو مستثنى من هذا الحكم  
 جزاء اذا والشرطية جزاء ولو قال الصلة ومارق بالدم او النداء او لا مفرق  
 لكانا اخر واسم ولا يبعد ان يجعل المضاف مقصد رابعا في معنى  
 الاضافة مصطوفا على اللدم فيكون في معنى وما عتقد بالاضافة عند  
 قوله لهما كان هذا غير نالت الاسم اخذ من العلم فله ملحق  
 في العموم وقد عرفت انما حافظها لانه ان حذر بالاب او ام الدم اه هكلا  
 في كتب النحوية كذا في صاحب القاموس ابو الغياثية كذا هيبة الى  
 الحق اسم جيد بناسوي لا كنية ووجه الجوهر هذا فاحفظه فان  
 يدور قوله واحذر عن المعارف كها لوقا ما وضو بوضوح واحد

نقبص

لاني

لشي واحد يعني لكانا اخر وادخل قوله ويخرج الاعلام المشتركة  
 لا التفرقة في قوله غير متاخر غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضوح واحد ليقول  
 لا يجوز لكانا لشيء المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج  
 به الاعلام المشتركة فانهم قوله اراد الشيء على ان يثبنا فيها فيما يكون  
 فيه هذا الترتيب يستبعد بانه لا يثبت فيما يبي اجناسهم اليهم واستبعد به  
 وقد عرفت ان اسم الاشارة اعمق من الموصوف وبانه لا يثبت وبانه  
 لا يثبت في اصناف المضاف الى احداهما ونعني المضاف محبة لشيء  
 المضاف كما سبق به وهو الاول ان يقول اراد الشيء على ان يثبنا فيها  
 فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التثنية قوله ثم المضمير المحال  
 ليس وجه الخطاب اعرف من النداء ظاهرا الا ان يجعل تعريفة لكونه في الاصل  
 متوقفا بالدم قوله كناية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة  
 اشار الى جواب ذكر الهندي عند اشتغال الرضى حيث قال يخبر عنه او  
 احدة والاثنان لانها وان وضعا كناية لكنها لم يوضع كناية الا على  
 بكلمة الواحد والثنائي وحصل الجواب ان واحدا وضع كناية احاد  
 الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحونا نفعل قد حقت الرضى في حيث التعريف  
 بالدم ان البع الحلي بالدم يشمل كل واحد واحدا واثني او جماعة فانه في معنى  
 فاني كل واحد من العلماء وكل اثني وطلبة جماعة والمضاف المستغرق كالحلي  
 بالدم ولما عاد الاشياء في معنى كل واحد منها ولا يثبت منها الا كل واحد وكل  
 جماعة منها فله امتثال وما حقه الرضى ان الكمية كلمة شبيهة اي الصفة



السنوية لكم وهو العدد المسمى الذي يجاب عنكم فانكم لتعلموا ان  
 فخر الجوع عن تعريف العدد في الاول والمان ودخل رجل ودخل  
 على تلميذ خولوا ابني فخرج رجل ورجل با راحة ما وصلا بمية السني  
 فخرج رجل ودخلنا وضعنا الحامية فكيفها طاذكه الشارح هذا و  
 كونا سوال عن العدد المعين حيث كيف ولا يملك صحة الجواب عنكم رجل  
 عندنا يقولون ان امان الان يقال هذا الجواب عن السؤال بل عن ان  
 بضم الهم لا سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشك بالشوا  
 لان العبادة عن الاسم ولا شوهنا انكم لستم مخصوصا بالسؤال عن العدد  
 والاسم بل الساقط الى الله لا شك في ذلك من الالباب انكم لستم اللغوي  
 قولنا فالاشياء هي العدد وذات واحدا واحدا واحدا جعل  
 الاحاد اجزاء العدد وذات فيلغوا ذكرا وبكفي ان يقول كسمية الاشياء فيبقى  
 ان كسميتها قولنا وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اي لم يكن شيء  
 منها عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب  
 لان العدد نصف مجموع ما شئت عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزيادة  
 الاول فقال ان الم يكن العدد الاول ينبغي ان لا يكون الاول ايضا عدد الاول  
 اي اصولها العدد الذي يقع منها با فيها اما الحاق ثاء الثاني لم يجعله  
 في الواحد والاني من الاصول ولقد اصل لانه من الفروع الحاصلة  
 بالحاق الثاني او الفه وكذا لم يجعل فيما فوقها الى العشرة منها لانه يفرق  
 منها باستقاطعة ثاء ثانيا فقلت اصل ذلك فرع وقد اشار اليه الصا

حيث

حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد الواحد والعشرة من الاصول كما يجب  
 على السامع ان يتعلم ذلك وعشر وعشر لا في اثنى عشر كلمة انما يقع  
 لو لم يجعل لفظ البعض من اسماء العدد او جعل وايد اصل اسماء العدد  
 الغير الغير المسمى قال الرضي البعض بكسر الباء وبعض العرب يفتخها ما يبي الله  
 في الشعة بضم الشين بضمير رجل وبضم شوة وبضم بضمير رجل او بضم عشرة  
 املة اذ لم يفتخ النعمي قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البعض  
 فلا يفتخ بضمير وعشرون والشمس وجوز استعماله في جمع العقود هكذا كان  
 قولهم او امتزاجا كخنة جعل الرضي من المطلق لانه في الاصل بالعطف  
 والشارح انك مرعوبة الحال على رعاية الاصل كذا الصواب او بضمين اسما انما  
 اقول واحد واثنا سمي الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما جعله  
 بضمير لانه واحدا لانه الانواع المتكررة والراجح هو الثاني و  
 لساننا الرضي حيث قال في الواحد بضمير النفاذ اي العدد النفاذ  
 في العدد كسائر الفاظ فيقال رجل واحد وقوم واحد و  
 في ثانيا وثنا ثاء في ثانيا للثاني كافي ابنا واللام  
 واللام بياء محذوف وفي ثنا بد من ذلك اللام كانه في ثنا بد  
 اللام الزهري الوافد ابدال الثاء من الياء قليلا ومن الواو كين قفله  
 قولهم احد عشر لاحد اصله واحد على وزن صا صفة شبيهة من  
 محذوف فقلت واوه الفاعل سبيل الشذوذ عند الجمع وفاحص ذلك  
 عند غير لانه في واما عنده فقلت المتصورة في الاول قياسا بالضمومة

كاف بيا

احد صفة شبيهة











الفاعل منها يتنقص بحاي عشر واحد عشر ونظائره **اول** اخذ اسم الفاعل من  
 الاربعة تلك الركبات وتذكر وجهه **قول** حكم اسماء الفاعلي في التنكير  
 والثاني ولذا في عدم الحاجة الى التمييز الاول بالمراد من اجل ان الدول بمعنى  
 قام به الفعل وهو النصب بعدد اقل الى مرتبة العدد المتفق هو منه مجرد  
 انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة العدد وهو لا يقتصر على  
 ما جاء بالفعل فيه على حد ضرب بمعنى النصب بالفعل لانه حرف خلق فانه جاء  
 فيه على حد فهو ولم يجرى تمامه وانما لا يستلزم عقلا ومما فوق العشرة  
 لاشياء مستفرا بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله ليس فيه معنى فاعله هو  
 فاعل صورة لا معنى فبقية اشتقاقه من منفله لعدد ويقوم اضافته الى  
 مثله وما فوقه لانه بمعنى واحدة في مرتبة خاصة من ذلك العدد **قول**  
 ثالث اشياء بالاضافة او التوبه والاول هنا اكثر خلا وسائر اسماء الفاعلي  
 فان الاضافة والنصب فيما استاويان او الثاني اكثر كذا في الرضى **قول**  
 اي عدد يساوي عدده اي العدد الماخوذ منه فالاضافة لادنى ملائمة  
 ويقول ان يقول بالاضافة الى عدده لان انما يعني عدد اخذ منه الثاني لانه  
 ذلك العدد **قول** والاولى بيلتم جواز ارادة الواحد الاول ساعاشر  
 العشرة يجوز ارادة المبدأ والنهي ساعاشر العشرة لانها في المرتبة العا  
 شرة كلاهما باعتبار مبدأ فينصرف ان يقول والاولى بيلتم جواز الواحد الثاني او  
 الثالث **قول** فمعرب بالجزء الاول وبغير التقف يبي الاعراب والبناء في

اللفظ

في اللفظ فيما ليس آخره حرف علة او فيما آخره حرف علة في حال النصب فانه في  
 البناء ساكنا آخره في اعقاب ساكنا الاخر الا في حال النصب **قول** الثالث  
 فيه يخرج من تعريف الموثات الموثات الصيغة كهندي ونا والفران  
 وتدخل في تعريف المذكر ولو خصص التعريف بالموثت بالعلامة وما ينافي  
 بل لغير ساكنة ببيان الاحكام لانها تعبير مختصة بالموثات بالعلامة مع  
 عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذا الصنيع **قول** وعلمانه  
 اى علامة الثاني البناء وان لم يكن بيمين الثانية فانها تأتي لا بيمين من  
 معن فقلها الرضى وحققها في هذه المقام **قول** او ممد ودكصم  
 ان الالف التي يمد بها الالف الهمنة وعلامة الثانية الهمنة اجماعا  
 وان اختلف في انها منفلة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله الالف ممد  
 ممدودة نظرا لان يجعل وصف الالف بالمدودة وصفا محال لتعلق  
 الالف بالمدودة وما قبلها وتعريف علامة الثانية بالباء والالف مقصورة  
 او ممدودة يتنقص بغير فان وقتي وكساء وتفيد الحروف بما هو الثاني  
 مستلزم الدور فاعرف وفي قوله علامة الثانية البناء رد على اللو في حيث  
 جعلوا على من الهاء والباء مغيرة عنها والبير تونا على ان العلامة هي الباء والهاء  
 مغيرة لهما **قول** ذكر في جنس الحيوان احذ بقوله في جنس الحيوان  
 الخلية فانها بازانها ذكر فانه بوصف الخلية بالذني والذكر وليست بالشيء ما يحق  
 فلهذا واذا اسند الفعل بلفظ فاصلة ما هو الاصل بغير شياء فبذلك فصل



من العبادة لاصالة ولا يبعد ان يقال الشاؤم من الفعل ايضا النمر  
 فاذن ونعم المرأة ونعت المرأة قوله فانه مع الفصل يجب ان  
 نحو جات اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر وهو ان الالباب متباعدة  
 فكما اذا لم يكن قريبا نزل على الثانية فلا جرت في شأن اليوم زيد الكعبة  
 واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير حقيقي بل خيار علم  
 المذكور مع البناء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب  
 تذكيرا لفعله اذ لا تأثير لثانيته علم الذكر لا في منع الصرف والجمع بالالف  
 والبناء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس ريد به مذكره من افراده فانه  
 يجب ترك البناء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان السند اليه مذكر من افراده  
 وبهذا يتم استدلالنا الى حيفه بالقرآن على انه مفعلة سليمان كانت انى  
 وهو من منطلات الفوقا عرقه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لا  
 لا يستغلام فهو زهيد زيد ضاربه هي ذكره الرضى وقد يطلق الظاهر  
 على ما يشتمل لضمير المنفصل كفى تعريف القسم الثاني من السند فانه يشتمل  
 نحو اقام انت قوله فانه لو كان جرح الذكر الشالم لم يجر ثابته يجب ان  
 يستثنى عنه ثبوت فانه لغيره ثابته جعله كالنحو جات بنونا قال الله تعالى  
 انت بنو اسرائيل وكذا مجموعا بالواو والنون الذي حقه الجمع بالالف والبناء  
 كارضفون وسنونا وبنونا كذا حقه الرضى قوله غير ان لثبوت الجمع في شمل  
 المذكور فالاولى نفي قوله عن غير الحقيقي مؤنث غير الحقيقي لا بغير التثنية

الحقيقي

للحقيقي قوله هو المذكر الغير الشالم الظاهر غير العاقل فانه  
 قوله اي امر مفرد بتقدير لضاف لا يحق ان يصدق على مجموع  
 ومثبات فقد نذر بهذا التفسير اشتغال باشتغال قوله قولنا مع  
 لواقعته فيكون اليه مجموع الفرد والاف والبناء والنون فلم يكن سلما  
 البليد شئنا اذ لم يوجد المسلم مع تلك الواو في المثال اللون مفردة  
 لان النون في حال الاضافة كالنوبيا فكما لا تقيد لنوبيا معها لا تقيد  
 للنون قوله والالف لا يصدق التعريف الاعلى مسلم فلم يكن جامع القدم  
 صدقة على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد قوله ولو انفى  
 بظهور المراد لا يستغنى عن هذه التلطات لعله اراد المراد الظاهر هذه من هذه  
 العبارة ما في اخره القاديا ونون ملحوظات فاعرفه قوله لانه على تقدير  
 تسليم هذا منع ما اجتمعوا عليه من كون علامة النسبة الف والبناء وكو  
 ن النون عوضا عن الحركة والنون في المفرد وما ذكره على تقدير تسليم في  
 عبارة السماوية وكيف لا وليت لغرض عن الحاق الف والبناء والنون الا  
 لا يجرى الا الحاق الف والبناء قوله اي مع مفردة هذا يريد بتقدير  
 المفرد والتعريف قوله تحت جنس موضوع له شرط مثلا سديا مع  
 شواعي فانها لم يدر فلا تحت جنس موضوع الاسد بل تحت احد  
 المراد به على الاسد وكذلك الابواب على ما بينه فان التثنية باعتبار

200



ارادة السمي بالاب وهو ليس موضوعا للاب فيقع ان يقال بان  
 هو كذا المراد به ولا يبعد ان يراد بالوضع اعم من الموضوع له حقيقة  
 او حكما او المعنى المجازي في حكمه ويحتمل ما ذكره في القمري والابوين  
 كاستغناء قولهم ولو اريد بقوله يعلم ما يمالئ في الوصلة والحب  
 والحب جميعا لا يستلزم عن قولهم ما جيب كانهذا كلام البهني ونبه السامع  
 وليست بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث  
 قال البديع ان مع اكثر من واحد من جنس فان التأخر فيه لا يفهم من قولهم مثلا  
 الا ان يقابل للذكر وبهذا ظهر ضعف احتمال السامع في اللفظ كما ذكره  
 البهني في قوله وهو ما في اخره الف مفردة احرز بقوله مفردة عن المتقدمة  
 بهمة فانها محدودة ونظرا لازمة عن اللفظ زيد في الوقف فانه لا يصح  
 زيدتها مقصورا لعدم لزومها لا خصوصا صحتها في الوقف قوله مقصورا  
 لانه ضد الممدود بعينه اخذ من القصر عن خلق المد والتوجيه الاخر  
 بالنظر الى اخذه من القصر عن الحب لا ان يجعله من القصر عن  
 خلق في التطوير فان الممدود تطويرا بالنسبة الى المقصور يقال لكم فلو قصر  
 وقصره كقصر جعله قصيرا الماذل من الفاصول قوله وحكما ولم  
 يميل كالقوان في المسمى الالف في الاسماء العريضة البناء وعلى والى واذا  
 اعلا فاعيد الى الاصل ويحتمل الاصل ما هو في اسم منكم لم يعرف

اصلها

انفقا

اصلها كذا حقه الضم فيجعل الى علم ما يحتمل الاصل محال نظر وينبغي  
 ان يكون ولم يميل الى ابيك وكان له حالتان سبب غير انقلاب الالف عن الالف  
 الياء فان الضم شرط في قلب عديم ويحتمل ان يكون في اسم منكم  
 الاسال ولم يكن هناك سبب للمالة غير انقلاب الالف عن الالف الياء فلو  
 بان كانا يحتمل الاصل او عديمه وقد اريد لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكونا لانا  
 له سبب سوى كون الالف متقلبة عن الياء كما عرف في قوله كقراء بعضهم  
 الفاق وتشد يد الداء الى ثمة الفراء والتمسك ما فراء اذا تشكك هذا سبب في الفا  
 سوب الفراء ككتاب المتن الفراء جمع فراء ولا يكسر وكرانا التامسك  
 التعتيد كالفارس والتمسك جمع فراء وافراري قوله كقراء بعضهم  
 نفهنا كتب نفقات كالمفصل والمفتاح كتب في الحاشية فعبارة الفصل هكذا  
 وما في اخره همزة اما ان يستقيمها الفا ولا على اربعة ارض اصلية كقراء ومتقلبة  
 عن حرف اصلي كراداء وكساء وثالثة في علم الاصل كعلباء او متقلبة عن  
 الف نائبة كقراء فهذه الاخرة ثقل او لا غير كقراء والباب في البوا  
 في البواقي ان لا يقبل في قوا جبر ثقل ايضا وعبارة الفتح هكذا  
 واما الممدودة فاذا كانت للنائبة فليكن هي نقا واوا والالم ثقل  
 سواء كانت اصلية كقراء او متقلبة عن حرف اصلي ككساء او جاري اصلي  
 وهو ان يكونا للالحاق كعلباء وقد رخص في ثقل عبادة اللباب توافقا  
 على انها هكذا كدنة والعلباء عصب لعنق كذا في الصحاح وقد قال  
 ولا يفتأ عليه خلافا كسائي فلا ينبغي في بيان القاعدة هذا القلب ليكونا



من التواضع عن القاعدة قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى اي آخر اسم  
 المثنى فلا ينافي قوله انه انما ينت في الشوق والآية انما لا يحذف  
 من المثنى قوله المجموع ما ذكر اي اسم دال لا يخفى انما ينبغي ان لا يحذف  
 ليس بكلمة بل هو كسليم من كسب والمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكماً او  
 عند الشدة الامتزاج قوله جملة الاحكام بالجملة لثلاثين وهم انما  
 استعملوا في هذا الموضع كاستعماله في اسماء العبد وفي اعم من الاحكام بالجملة او منفرد  
 طائفة او لبيها ايها او اواحداً واحداً في قوله ما ذكر على احكام غور وجل واطول  
 هذا ولو اجري الاحكام مجزئ في تعريف اسم العبد واحد يخرج المقدر بفعله مجزئ  
 مقدره لكنه بقي الشبهة قوله الحروف مفردة اي الحروف هي مادة المفردة وما  
 وبها كما ايضا فالنفس او الدلالة مجزئ في المقدر بمفعول المدخلية بحروف المفرد فيه  
 لا الاستقلال اذ الحقيقة ايضا كما دخل في الدلالة كما لا يخفى والحروف والمداد مجزئ  
 مقدره اعم من معروف مقدره الخفيف كما في حال ونا معروف مقدره المقدر كما  
 في خمسة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال هو شاء على وزن  
 غلام فان فعله من الاول ان التسمية للمجموع المفرد على فعال واماني الخوا  
 شية السمية ان المراد بالاحكام اعم من الاحكام حقيقة كصا او اعتبارا  
 كنسوة في جمع امرأة فليست بمتى اذا ما لا يقصد به احكام حقيقة  
 وانما التفاوت بين المجموع في تخفيف المقدر وتقديره ثم لا يخفى ان المراد  
 هنا بالشيء بمتى ولا بمجموع فالتعريف به ودورى قوله فقولنا ما ذكر

او اعتبارا كنسوة

على اجاز

على اجاز في تعريف المجموع واسما الاختصاص آية في التباين من الدلالة على  
 بقية فيخرج بقوله ما دل اسم الاختصاص قوله كدهط ونف قد سبق تفسير  
 الرصط والنقد جميع الناس ومادونا العثرة كذا في الفانوس قوله فخرج  
 ثمرة من النار في بيوتها واحدة بالبناء فيص نحو تمر باسم جنس له واحد ما  
 لفظ ليقهر تقيده بقوله على الاصح واما اسم جنس واحد له من لفظه و  
 فليست يجمع بالانفاق كما سيدكر ولا يخفى انه يجب ان يقيده نحو تمر كسب بما  
 له واحد من لفظه فان اسم الجنس جمع لا واحد له من لفظه نحو ابله وغنم  
 ليست يجمع بالانفاق كما ستذكره ايضا ذلك ان تدب بفرد مطلق اسم الجنس  
 ونحو تمر كسب مطلق اسم الجنس وتقيده بقوله على الاصح لان السلب لفظي  
 ايضا اختلاف في بعض تمر وركب جمع عند البعض كما ذكرنا من التوجيه  
 كاصفي واعذب ذلك ان يجعله تقيده نحو تمر واطلاقه نحو كسب شارة  
 الى التوجيه ولا يذهب عليك انه لا بد من تقيده تعريف المجموع بقوله على  
 الاصح ليقهر تقيده بقوله فخرج تمر وركب ليست يجمع على الاصح عليه قوله  
 كسب وهو جمع واما في اسم جمع بقوله ما في الفانوس وكأنه اراد بقوله  
 ما هو جملة اسم الجمع ونظم في الموضعين على المذهبين قوله فخرج  
 الصحيح المذكور الاظهر ان قوله فالذكر بتقدير مضاف اي فخرج المذكور  
 يرشد الى قوله فالصحيح لذكر حيث لم يلفظ بالصحيح لذكر فالاولى



تفسير قوله قال الذكر بقوله فجمع الذكر الصحيح قوله اي اعم من ذكره فيه انه  
يصدق على رجلين وسماية قوله يا مفلوفا كالفار فان قلت كيف يصح  
في سائر الاء المفردة قوله قلت فيغير ان يجمع بالياء المذكورة قلت يعود الياء  
المذكورة بحذف النون لا الحاق واول الجمع اوبانه ثم يحذف النون الساكنة  
بي علامة الجمع ويبيها وليست على حذفها الذي كان قبل الاء علامة الحذف السابقة  
النون الساكنة بي الاء وعلامة الجمع قوله وان كان اخره اي اخر الاسم الذي  
جعل ضمير كان لآخر الاسم وكذا ان جعله للاسم وقوله حذف الف دون حذف  
ياء الضمير الرجوع الى الاخر بدل عليه قوله اي الفانقصوا وهو مفلوفا او متدرا  
وقد تبي الصلة على ان الف والياء اعم من المذكورة والفائدة حيث شاعرا  
بغاضي دون الغاضي وبمضطفون دون المضطفون فاعلم قوله  
وشرط اي شرط اسم اريد جمعيته جعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعيته والظاهر  
رجوعه الى الجمع لتلك بلزم تلك الضمير في قوله فذكر علم يعقله لانه في ثاويل  
فكونه مذكرا علم يعقله كالبشر اليه وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد  
جمعيته في الشرط شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع الذكر  
الذكر بالذكور لانه علم على كون الكلام في الذكر وانما التبيين القائلين بهم ان جمع  
الذكر مجرد تسمية كسمية اسود بابيض قال الرضي هذا عذر وان كان ادان  
لا يبر دقبا عروفا نارا لاشباه وقال الهندى مناط فائدة الشرط انما هو

وصفا

وصفا المذكر في قوله تنبيه كانه قال شرطه جامع بالواو والنون ان يكون مذكرا  
جامعا ونحوه فاعلم المذكر السالم مثله لبيبا وارضي وشيئا وقلبيما  
منه مؤثرا وكيف لا ولم يجمع هؤلاء الى جمع المذكر السالم في بيان العرب كما  
ضم الوو وعشرون مثلا قوله لم يندبر في جمع المذكر السالم لفت اليه كضم الوو  
وعشرون واخواتها فلا يشغلي بكون الاسم جمع المذكر غير ان شرط التذكير  
قوله فذكر اي فكونه مذكرا شارب الدفع اعتراض الرضي حيث قال وشرط  
ان كان اسما فذكر علم يعقله عبادة ذكيه وذلك لانه لا يجوز ان يكون شرطه  
بتدء وما بعده من الشرط والجاء خبرا لان قوله فذكر في حقه فهو مذكر  
والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر للجملة بلائعا الى البداء ولم يكن لهذا الكلام  
معنى كالايجب على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح انه شرط ان يكون مذكرا علميا  
يعقله ان كان اسما فالجاء ما اعترض فيه لشرط وفيه عذر وان قلت الاول دخلا  
الفاء في خبر البداء لم يبق بعدا عن الشرط وهو ضعيف من حيث الافتقار  
وثانها جعل الذكر العلم بمعنى الكون مذكرا وكونه علما وليست في العبارة  
ما يجعلها تصديرا والثالث الفاء الشرط المتوسط بين البداء والضمير وهو  
لا يجوز في السبعة ولم يلفت الى ما اجابه الرضي من جعل الشرط والجزء خبر الفاعل  
شرطه بتقدير بقوله فذكر علم يعقله فالضمير راجع الى البداء لانه حكم الرضي  
تعبه بانه تعسف وكان وجه التعسف ما فيه من النطق حذف الفاعل المدفوع  
وانه صرح الرضي بمعنى في بحث خبر البداء وما اشار اليه من الجواب هو



ان تذكر كونه مذكرا وهو خير بشرط لا تنقيد ولم يثبت ان ما ذكره  
 الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصداقا لانه يندفع بقيد حيث ان  
 قد ذكر علم ما حيث انه مذكور علم فيكون مذكرا علم بقية ان  
 بشرط المنوط بالبيان والبيان في النسخة وكان لم يثبت اليه لانه منع  
 الهندى اخصاصه بالشعر في انه هل يشرح من الهندى لما ادعاه الرضي  
 من غير تدوير في قوله بغيره ما جيب مما سماه اشار الى ان  
 المذكر العلم هو اللفظ توصف بالعلم وصفه بما لا يد لوله قوله اعوج  
 للفتى في الفانوس اعوج بدلا من فيس لبي هلال ينسب اليه لا عواجيا كانت  
 كانت ككثرة فاخذت سليم ثم صارت الى بني هلال او صار اليهم من بني الكمال  
 مرارة فيس لغت ابا اعظم هذا الكلام قوله واداب المذكر بالكون مجردا عن  
 البناء موقوف او معلقة اجاب به بما ذكره الرضي انه كان عليه ان يفتل ويدل  
 قوله فذكر في خبر عن البناء ليخرج عنه غوط الحة ويخلص نحو سلمى ووزقه  
 على خطبي ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات غير علم  
 لان ذلك في قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعله  
 المذكر والعقل شرط واحد من ان شرطها ما به لما ذكره الهندى من ان  
 به بمناط الفالفة لوصف دون قوله مذكرا لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جميع الما  
 كرو وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان الما في المذكر هذا ايضا يجب ان يكون ما ادرك  
 بالمذكر سابقا والآن الكلام معلقا من انه لو انقضى من التذكير هذا بالجمود

النساء

عن البناء صحة حمراء مثلا بالواو والنون واستندنا قول ولا يكون بناء  
 ثابت في غير مذكر غير يستوي في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع  
 بالواو والنون في صيغة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في صيغة ولا يكون  
 لفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التأويل يكون بالصفة خلاف الاصل  
 لما بينهما بالاصل في ان الشائع في الفرق بين المذكر والمؤنث بقى  
 اللفظ او الاشتراك بينهما كالغير والاثان والجرم والناقاة والاشان والقس  
 كما ذكره الرضي فالاولى ان يما عدم هو مثلا حمراء وسكنا بالواو والنون  
 بانهم لا سماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعلة التفضيل  
 بالواو والنون بانه لغير نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر قوله  
 للفرق بينه وبين افعلة فاعلة لا يفرق منه جواز جمع امثال اندمان بالواو  
 والنون ولم يرض به الرضي وقال في قوله فقد قاس ما غير مساعدة التعليل  
 قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا يستوي في اي في هذه الصفة  
 بناويلا لوصف قال الرضي هذه العبارة اسحق من العبارة السابقة لانه صير  
 ان لا يكون غائلا الى الوصف المذكر فيكون الغنى وان لا يكون الوصف المذكر فيكون  
 المعنى وان لا يكون الوصف المذكر يستوي في ذلك الوضوح مع المؤنث ولا يخفى  
 لهذا الكلام فكيف يستوي الشئ في نفسه وغيره ولو قال في سوابق ذلك  
 الوضوح مع المؤنث ولا يخفى لهذا الكلام فكيف يستوي الشئ في نفسه  
 ولو قال لا يستوي في المذكر مع المؤنث لما شئتوا اجاب بالهندى بان



صغير ان لا يكون عالما الى الذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكرناه من الترخا والاسام  
 فسر لبيان على ما اجاب العيني ولم يلفظ الى تشبهه الرضي في الشئ الثاني  
 ان لا يكون الاسم المذكور ملبسا ببناء النائيث يعني عنه اسما الشكير وعدم المسا  
 واه فان العلامة يستوي فيه لذكر المؤنث قوله في حذف نونه اي دون الجمع بالانها  
 فة اي يحذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كونه المنة لتفسير الصلة  
 كما في قوله حافظوا عونه العيون وقيل لام سائلة اختيارا كما في الشواذ انكم لا تفقدوا  
 الغداي بنصب لعدا في وجب قوله وقد شئت نحو سيني ما وجبني اصطلا انه  
 قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من اجل قد سنيته ونائبها ظاهر وبهذا علم  
 انه لا يخرج احق ببيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا يلفظ به الا بما ذكر  
 قبل حذف النون ولا يعلق حذف النون قوله وان لم يكن له مذكرة جمع بالواو والنون  
 لا وجه لتفسير كلام النبي بما قيده بالمراد انه ان لم يكن له الفظ منه مذكرة اصل لا ان يكون  
 له مذكرة لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكرة فهو بالواو  
 والنون قوله فان لا يكون محذوف اي مجرد عن البناء النائيث الملقوظة والآخر  
 فان يكون بالبناء فيه ان النفي في التعريف غير محذور على ما هو المبدأ في الالم يتناول  
 نحو فليكن النفي الاعيان خارج عن المبادئ الا ان يقال الاخرى عن المبادئ بالضرورة  
 داعية بالنظر الى النفي الاعيان في دونه النفي باعتبار الالم الملاحظ في معنى المصود  
 المبادئ في الاول دونه الثاني بقى ان النفي نحو افسد ايضا باعتبار الامور الحقيقية  
 من زيادة الالف في الفاء الا ان يقال لا شك في ان النفي باعتبار الالم الملاحظ

فيه النفي باعتبار الامور الداخلية حيث عدل الفاء التكون وصير دونه صرفا  
 بيا بعدا كان اولاد الفصل فيما الداء والسيما بعدا كان متصلا به والنفي يبي  
 التفسير والتفسير باختصاصه الكبير بالنفي باعتبار الامور الداخلية وهو المعنى  
 في تعريفه والوجه ان يقال المبدأ النفي للمناق الواو والياء والنون والالف والياء  
 ثم نفى لاجل ان النطق في اخراج جمع السالم الاعم السالم نفي صيغة لان ما يطرأ  
 الاخر لا يغير الصيغة فقول ما يغير بناءه اي صيغة لاجل الجمع السالم حيث لم  
 يتغير صيغته وانما تغير بتغير اخر فقول جمع الفلة افعله اه قال الرضي هذه  
 الالوان الفلة اذا جاز لا يحد وزنا كثرة واما اذا اخرج جمع التفسير فيما يندى للفلة  
 والكثرة وكذا ما عدا سنة لكثرة اذا لم يجر في الجمع والافيدو سرك كاجال  
 ومضاف الى اسم يدل على الحد مع بقية كالقرب او نفعنا كاجلست والجلست فها  
 يعني بالحد من فام بغير ليل المعنى الفام بغير مطلقا حذنا اذ ليس الالوان حذنا  
 اذ السواد بجمع سياه لست حذنا بل بجمع سياه بوجه المعنى الفام بغير من حيث  
 انه فام بغير وهكذا صفة الفاء فواسر والمراد بالجرى بانه على الفعل بخلاف جريان  
 اسم الفاعل فان معناه موازنة للفعل بخلاف جريان الصفة على موصوفه  
 فان معناه جعل موصوفها صلحها اوى ببناء او اذا حال اوصول او يتوعدا  
 لهما وكل من التلذذ اصطلاح شهور في محله فلا غرابة في التعريف قوله وان كان  
 الالاف مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاصا به بما يدعى في الاولى  
 ايضا اذ لا ضمة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وعموميته قوله

صيغة مفردة للجمع  
 السالم



فلا يلزم اجتماع النسيب والحق واجب عند الهندى بان القول بالاستناد

وبالمرطقي فتأمل قوله كأي كأي لم يرد ان ياء النسب مخذولة  
 اذ لم يثبت حذفها بالاداء انه بمعنى السماء ليجوز حذف مضاق اي ذوسم  
 قلتم اذ لم يكن معمولاً مطلقاً بعينه حقيقة واما المفعول المطلق الذي  
 هو مبتدأ الامير اللص فيعرب بضمة على الرضى قوله ولا يفتتح معموله هذا  
 الفاء والفتحة الرضى والظرف وجود تقديمه لئلا يفتتح فيها قوله فليتم  
 اجتماع النسيب اعترض عليه الرضى بانه فليضم فيه لفاعل المنة والمجموع كما يضمن  
 في اسم المفعول الفعل والظرف مجازي بمعنى الاستدراك الذي ينوب عنه و  
 والاضطر الاقصر ان يقال لما كان محذوف فاعله فلو اضمر فيه لا لئلا بالمحذوف  
 قوله ويجوز اضافة الى الفاعل وهو اقوى المصادق في العمل للنون كاظنا من  
 الرضى واذا اضيف المصداق معموله الارجح جعله تابعاً لذلك المفعول تابعاً للفعل  
 وجعل معموله تابعاً للمحل ايضاً عند الاكثر بما في قوله فان كان المصدر معمولاً مستلزماً  
 اي غير قائم مقام الفعل بغيره ما سئل في الرضى المشهور خلا في الفاعل في ذلك  
 في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقاً سواء كان المحذوف جائزاً او واجباً قوله  
 ان يجوز فيه وجهان اذهب الى الوجه مخول فذهب الى الثاني سيبويه واما الى الاول  
 السيل في كذا ذهب سيبويه الى انه يعمل لتيابة الفعل التاويل فيكون بان مع الفعل  
 في يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه مع رضى قوله وقيل عمله  
 المصدر للمصدرية وعمله للبديهة قد عرفت اعلمه للبديهة الا ان عمله  
 فهذا التوجيه ليس بوجه قوله واما فصل بين قسما المصدر اعترضا

سالم يكن

سالم يكن مفعولاً واما الاء بفتح هذه الاحكام مشككة بين قسما المصدر فتغير  
 ان يؤتى بها فاجاب بانه ذكر عيب لنظم الاول مع الاشراك بينهما على ان لها ما يزيد  
 اختصاصاً بالنظم الاول وفيه ما عرفت ان ما اشاع تقديم المفعول يخصه بالنظم  
 الاول قوله ما فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون  
 ويكره ان انفك الحكم بالاشتقاق من الفعل فيجوز اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة  
 الملازمة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلين وطلتان  
 والثاني يوافق نفسه الرضى للفعل وخرج النجوى في قوله لما قام اذا القيام بالشخص  
 صفة العن اسند الى اللفظ قال الرضى والدليل على انه لم يرد بالفعل هو ضرب من  
 ويقر بان كان مذهب السيل في ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل  
 من المصدر ان الضم في قوله لما قام راجع الى الفعل والغائب هو الحدث هذا كلامه  
 فان قلت اسند الفعل لقيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاستدراك المجازي الى اللفظ  
 على ضرب وبقي قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابق الى اللفظ وبما  
 عليه دون العن التضمني او الاستدراك في قوله موضوعاً لك الاسم لما قام  
 اه نسبته الى ان لا لام الحادثة صلة قوله استنف يتضمين معروض ذلك ان جعله  
 للمعلول الى اجل افاية ما قام به الفعل فينتفع عن التضمني قوله اي الذي  
 ما قام به الفعل هذا يكفي ويغنى عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان الماد جماعاً من  
 العقل وان اشار الى جهة صفة التناوب بقوله لكان اقل بقوله ولعل قصد التقلب  
 ويغير ان المراد بما قام به الفعل ما قام به الفعل مع الفعل فيناله اذا شام



اذا سمى الفاعل الجميع لا يوجد ما قام بالفعل وهو النكر ما عبادته ما قام به  
 الفعل اعترض الذي بانه اخرج هذا الفيد عن التعريف مثله يضارب بمرا  
 ومنه ما ب ما فلا ياد من حيث يتعدى من حيث يتعدى من حيث يتعدى من حيث يتعدى  
 نسب لا يقوم باحد ان نسب لا يقوم باحد النسب ما عبادته ما قام به  
 الاخر وكمكان دفعه بان من المضارب ليس منصف بالقرين بل بالمتصف بقرين  
 متعلقا بفاعل الضرب الاول وهذا من حيث يتعدى بالفاعل لحدث مشترك  
 بين اثنين المضارب متعلق ما صدر به هو الضارب ربه لما قام المضاربة ايضاً  
 متعلق بمضرب بقرين ربه متعلق بضاربه فكذلك الاخران معناه الضرب  
 ما شخص هو ايضا متعلق بقرين ما الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى  
 قيام قرينه متعلق لما قام به قرين ما هذا الشخص واقا قوله لا يقوم باحد  
 النسب ما عبادته ما قام به الاخر فله منزهة اذ الحث لا بد ان يقوم بجميع ولا يستلزم  
 بشئ الا على التعيين نعم لا ينبغي النسبة الى احدهما عين بل الواحد منهما يجب  
 ان يكون مشهوراً اليه لا على التعيين نعم هذه ما قيل اثباته النسبة  
 بالانساب واما ما اجاب به الهندي ما ان القياس في هذه الاحوال اعطى  
 والقياس المذكور في التعريف اعم من الاعيان والخيال فيلزم ان يسمي  
 لما اطلاق المقتضى بثلث ليعتد باعتبار قيام القرين بالفاعل فتأمل  
 قوله قال المصنف وشرح اي المقصود التعريف قوله ويكون ما قام به تمام  
 المعنى الموضوع له ايه فيه كذا لانه يخرج عنه ثم الفاعل المشتق من باب المفا

ان اسم الفاعل غير ظاهر كما هم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للقلبة والذكرى  
 الغالبة نحو طاولا فطالته طولا فان طاولا اي رذو غلبة بالطول فهو لما قام  
 به الحدث من زيادة الا ان يقال ان شق من الطول بمعنى القلب فيه بحث ولو حوزا  
 في تخفيف تعريف اسم التفضيل بان طاولا للزيادة في الشق هو من حيث جعل  
 منقوصا قوله سيبويه واخر التفضيل الى قوله بمعنى الحدث اه  
 يد عليهم ما اوردتهم ان اسم التفضيل قد يكون المحذوف في صرح للهندي  
 فلا يخرج به اسم التفضيل راسا فاعلم وجعل احكام صيغ البالغة مثل احكام اسم  
 الفاعل فله من ان احكامها احكام المثنى والجمع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يفتقر  
 عاوانا بانه لم يجعل احكام صيغ البالغة مثل احكام اسم الفاعل فيلزم ان احكام  
 احكامها جعل احكام المثنى والجمع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يفتقر عاوانا  
 بانه لم يجعل المثنى والجمع ما اسم الفاعل وبانها انه قال وما وضو من  
 البالغة فصرح بادراج لفظة من ان صيغ البالغة ما افراد اسم الفاعل ونسبة  
 الشارح للايراد الثاني فنكف في تطبيقه على ما ذكرناه ههنا بما اخرجته من  
 الشق كما سمي قوله على زنة فاعل في المصنف يسمى لكثرة التثنية فلم  
 يقولوا اسم المفعول ولا المستعمل فجعل اسم الفاعل محذوف اسم له من الاختصاص  
 بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجه ما يقولوا لكنا لنا شاهد على ان قسط  
 ليس الى ذلك بل قصد هم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذلك قام به الفعل وليست  
 الفعل والمسمى المستعمل وغير هذا بهذا المعنى والشاهد انهم سمو اخوان اسم  
 الفاعل بالاكتفاء الى الموزن الى الورد كاسم الآلة واسم النيران واسم اللسان



واسم التفضيل وتلك كقولنا اسم الفاعل من الثلاثي المجرى عنه الفاعل هو  
 القياس وقد يال على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعدة ما يباو قال الرضي  
 والاول ان الماني في الآية بمعنى المفعول من ايت الام فعلته فتوهم ان  
 قوله في الآية الاخرى وكان وعدة مفعولا وعنا نفعل فيقول انما يكون الراء  
 وكان اهل وعده ما يباو وعده فمعه اهل الوعد في كونهم ثابا الوعد  
 بمثله فله الوعد المتع الغارقة عن انفسه في اسند الماني الى الوعد قبل  
 بيان الصيغة كالصريف وتعيها لوضع الاخطام الخفية قوله بشرط  
مع الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام الفحاة انه بشرط مع الحال والاس  
 ه والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي كالاستشراط ذلك فيه اذا دخله ال  
 اللام بعد كلامه افعلا انما في ظاهر كلام الفحاة ان الالف الظاهر عطف قوله  
 او العبرة او ما على صاحبه ويحمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط  
 مع الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما في قوله  
 ما فان دخلت اللام على الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازاعلام ال  
 التبريد فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغيب عننا شرط ما شرطه المصنف  
 به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى ما قوله بشرط  
مع الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخله في الع  
 وقد راسبق على انه لا يكتفي الاعتماد على صاحب فاستثنى منه اللام لانه يكتفي  
 الاعتماد عليه وتمايزه لئلا يتعذر في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر

المفعول

المتعدي الى المفعول به بانتم ما قد يقويان باللام ويبينان لام التوضيح  
 في غير علم وعنى ودرى وجعل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التوضيح  
 كما يابحوا زيارتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بانا زيدا قام ولا يقوى  
 الفعل الفاعل باللام الا اذا قدم مفعولهم فيقال انما زيد في الرضى قوله  
 كغيب وظهر ومضاه هذه الاوزان الثلاثة يعمل بالثلاث الخفية البهرية  
 واما عليهم وحذرفهم ما ذهب سيوبس لا غير من اعمل صير المبالغة من اكل  
 لا بشرط فاعلمها ان الحال والاستقبال على كصفة الشبهة قوله مع  
مع المبالغة باب مناب ما فانه من الشبهة اللفظية في المبالغة كما تدل على التفضيلية  
 بمعه الاسم بعيدا عن شابهة الفعل فكيف يكون جاهر النقصان الشبهة اللفظية  
 قوله لعدم نطق الحال الى صيغة المفعول اه لا يكتفي بما ذكر بوجه عمل جمع الكس  
 الا انه يعبر عنه قصدا لمراد لا ياب قال الرضي اما الشئ وجهما الثلاثة فظاهر لفاء  
 صيغة الواو اذ لا يما اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع الكس فلكونه فاع قوله  
مع العمل في معموله بنصب على المفعولية يعني اطلاق العمل غير منقسم واليد  
 من التبريد بالنصب على المفعولية اذ لا يجذف مع علمه رفع الفاعل لانه حلقه  
 لا شرطه الصلة بذكر المفعول وكان اطلاق العمل على قوله مع التعريف محل  
 اذ للام الموصولة لا يبيد اسم الفاعل تعريفه ولا يجذف النون مع لام التبريد  
 ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام كقوله فمعه تبيينه  
 فبه قوله مع المفعول في تقدير المفعول به في الخلق والايضا اذا المفعول هو  
 الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به المفعول ما ذكره المصنف في اسم الفاعل انما ذكر

اسم الفاعل  
 ١٥



إضافة الاسم إلى الهيئة التي هي الأكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة إلى الحدوث  
والإيضاح كما أنه الذي جاء على ما قال قائلنا لما وقع عليه ضرب بينك وبينه مخرج  
في قولنا يوم الجمعة مفرد بغيره والشاعريين مفرق له الاداء في الاسم  
على خلاف الوضوح من زيد الفارق والسبب من قول الفاعل قوله في العمل في العمل  
النصب قال الرضي عمدة الدخول لا يوقوف على شرط قوله واستشرط بأحد ما ياتي  
قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين كذا المتأخرين كالي على وما بعده مخرج  
به وجعلوا كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله واثره ولا استشرط لم يخرج مخرج التوابع  
العمل والتعريف خفيفا قوله ما استشف ما فعله لأن كان الظاهر لا يشترط ما  
الفعل المتعدي الثابت أيضا نحو علم الله لثلاثين الثانية المتعدية بلا لفظ  
الآلة لكان المتعدي غالبا حاد ثامنا لم يثبت في ثبوته اجبا نا وجعله لفظا  
اسم الفاعل قوله على غير التوابع أي القابل للحدوث على تفسير المصنف وطلبه  
التوابع الشرائع الحاد والشمس المجرى عن الحدوث والاستمرار على خفيف الرضي  
الرضي قوله فيخرج عنه خصوصيات ولا ينهدم بها لفظها صيغة الفاعل  
قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو مبرز اسم الفاعل ويرد  
على التوجيه الأول مع حذف شرطه لأن صيغة الصفة الشبهة من غير التوابع في البرد  
على وزن اسم الفاعل مخرج به ابتداء لفظ التمييز والتميز على وزن اسم الفاعل للتميز  
لغة الان يجمع صيغة المبالغة اسم فاعل قوله أي ما كانت على كذا  
عليه ان في الألوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزنها فاعلة في التوابع  
والدعوى على وزن اسم الفاعل لا يبقا قوله لا يكون مخرج ذلك في غير التوابع

سماعية بان لا يكون مخرجها من غير التوابع قياسا لا يكون مقصودا على ما هو  
قوله ويجعل عملها مطلقا أي من غير اشتراط زمانه لا يفتي ذلك في اعيان  
الشيء الا ان يثبت على أنها لا ينفك عن الاعتقاد وأعلم انه يثبت عملها على  
عملها فانها تنصب لشيء بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كذا التوابع  
مفعولها مضاف او ملتبس باللام وهذه مانعة لخلق الاجتماع للام والاص  
في زيد صفة الغلام بخلاف اظهر فانها لا تخصصه بفضا الحقيقة وتغير  
ان يباد بمفعولها مفعولها الظاهر لثلاثين الثانية لثلاثين الثانية هو بصدده  
فيلزم كذا قوله تنصب بغيره فيما وان يثبت ان يباد بمضاف  
المضاف إلى الضمير بلا واسطة ليدخل به قوله وجه غلام بالاضافة في المخرج  
عن الاضافة فلا يخرج الاضافة عن المجتمع وزيد المحسوس وجه غلام بالتفريق  
في التمييز قوله والعصم في كل واحد منهما مخرج فالرضي لم يفرقه  
باعتبار اعيان نفسها الا انه استوفى في مباحث النعت اقول الع لغير من مباحث  
اعراب مفعولها استفهام اعرابه ببيان لا با ضابطه الفهم والحسنة على اعراب  
فلها اعراب اعراب مفعولها دون اعرابها قوله او وجه عطف على  
الوجه اه وفيه ان صورة الخطبة لا يماثل الا الوجهين فان لا بد في صورة النصب  
من اتيان الالف كما في القاموس كتاب الشارح وهذا انما يثبت لو كان المصدا  
بالا مبتدأ للثلاثين ما يجر صورة الخطبة لو كان متدهل لا حتم لان الثلاثين  
لمفعول الصفة مباحث الاعراب فلا يفرق قوله انما بينهما متجانان اي بال  
تفاق كاصح به الرضي بغيره واقطع في كذا وجه وفيه بحث لا

ملاح



لان امتناع وجهه بعمق انما اذ اضافة الخفيف وهو عند التذليل  
 الخفيف باعبار تقدم الاضافة على اللام كافي قولنا الضارب زيد قوله  
 كما حدتها ان يكون المصفة باللام مضافة بغير معنى لها لا يضاف الى غير  
 الموضوع هذا يصدق على قولنا الذليل الحنا وجهه مما مع انه لا يضاف  
 فيه وفي الامتناع وهو عدم التحقيق في غير ان يكونا متساويين في وجه ويكون  
 مختلفين في قولنا لا شئ الا على وجهي ذلك على قدر الحاجة والقياس بان ينفق  
 لزيادة الضمير فيكونا زيد وجهه بوجه احسانا  
 زيد ضما وجهه متساويا وجهه اية الا ان يقال المبدأ ضمير لا فائدة فيه  
 الا بالربط كافي ضمير وجهه ولا لم يحكم يكونا زيد ضرب احسانا ما زيد ضرب اية  
 وما زيد ضرب اية في ذاته لان اساسي ضمير ليس للربط بل للتعجب الا بما و  
 ضمير قولنا وما لا ضمير فيه اية فيه انه لم ينفق نعم الرجل زيد في الفرق  
 بين وجهي زيد الخليل وجهه وهو استبان في الاشكال على التعريف القليل الذي  
 في الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير في كثره بل  
 في زيد بل قد يقع بخلاف الخليل وجهه كذلك مع ذلك ينبغي ان يتفاوت الوجه في  
 العمل لوجه كذا مع ذلك ينبغي ان يتفاوت الوجه في العمل لوجه كذا مع ذلك  
 لان معمولها في فاعل لما قلنا كان فيها ضمير يكتفى بعد الفاعل فيه بحث لا يحد  
 ان يكون المعمول بغير ان يغير ان يغير يكتفى بعد الفاعل او البناء على الفاعل قوله  
 في ضمير الموضوع والقياس يقتضي فيه تفصيل وهو انه ان كان الخبر للضافة  
 للفاعل لا يكون فيها ضمير الا انه اصل القياس لان الاضافة الى المرفوع

في الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في المصفة كحيي الضمير في قولنا في تذكير الذليل  
 كحيي ضمير ما المرفوع الذي لا يتساوى بهما بالحيي قوله ثبوت ان المصفة  
 على ثبوت في صيغة الخطاب والفعول محدوق ولا داعي اليه بالانساب بالسيا  
 جعله صيغة مجسولة مسئلة الى ضمير المصفة قوله ثبوت ان المصفة في ما ذكر  
 من افعال المعنى وجهه من غير ان يشرط زمانا للحيي والاستيفاء منه الرضى قوله  
 وكذلك مثلا المصفة الشبهة السبوب وغير اسم السبوب ايضا من الاسماء الجاندة  
 التي اجرت عبر الصفات الشبهة نحو هو من لوجه اي حله لوجه وهو قليل كذا  
 في الرضى قوله لوصوف قام به الفعل وقع عليه صلة الموضوع اما على اي  
 موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المبدا في موصوف الزيادة والاولى  
 ان يقال النصف بزيادة على غيره اذ سئل افعلة النصف بالزيادة سواء وصف لها  
 اولها والاد بغير غير متساوية كانا للغابرة حقيقة ادعبارية كافي قولهم هذا  
 يسر اطيع منه وطبقا قوله في اصل ذلك الفعل يعز الجار والمجرور محدوق والتقدير  
 بساكة على غيره وفي الاضمار الى التقدير يخرج زيدا عن التبريد فانه شئ للموضوع  
 بزيادة على غيره في المستفادته ولا فائدة لادراج لفظ الما في الباقي في اصل  
 ذلك اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن كذا يكون الزيادة على تقدير ثبوت  
 كما زيد افعه من الما قوله وقوله لوصوف يخرج اسماء التثنية والمكانة والالة  
 لعمري بالوصوف اها حاجة في الاخراج الى محل صوف على ذلك لان اسماء التثنية والالة  
 الما والالة لم يوضع لزمانا او مكانا او الالة موصوف بل لزمانا او مكانا  
 او الالة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والفعول والمصفة المشبهة لا يلقى في كونه

5  
 3



التعريف وانما لم يتبعه خبر وصيغة البالغة ولو حمل كلامه على انه  
صيغة البالغة ومما جعل اسم الفاعل شاملا له لم يخرج من الموضوع  
الموضوع بالزيادة الا ان يقال لم يخرج للموضوع بالزيادة على الفاعل  
ولم يمتد اضافته زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه اسم المفضل  
دونه اذا لم يكن المبدأ بالزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه  
لا يذكر المفضل عليه لاشتقاقه عن الذكر فانهم قولهم وهو اسم التفضيل من  
ساخت صيغته قد تغير اليه في خلافه على اسم التفضيل والاول قد ق  
المضاق بجعل وهو يتفديد وصيغة لانه لحوه قوله وقيل للمؤنث لا وجه  
للاختصار على ضم المؤنث لانه لم يأت لانه شئنا وجعلنا ايضا  
قوله فيدخل فيه خبر شرطتها في الاصل اخبر واشترط اخرى وشري  
على مقتضى قوله وقيل للمؤنث وتخييفه انا افعلة قد يكون لجميع  
الامور وقد يكون للمذكر وقيل للمذكر والشئ للشئ وللجمع  
الجمع وخبر وشري غير اخبر واشترط للجمع لانهما غير اخبر واشترط  
المستعملين في قوله وشرطه انا يعني اي لم التفضيل من حدث ثلاثي قيد  
الثلاثي بالحدث بغيره التعريف ليخرج نحو اريد وارجل من اليد والرجل  
فانه لم يشترط واختل الشائين بمعنى المصنوع من الخدم وابل لانها ساذا  
وقيد الرضى خارج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقوله لا يد من قبور  
اخر وهو ما في الفعل لعدم افعلة التفضيل من الافعال الناقصة وكونه غير

لام زم للنفي لعدم ما نفع وبشيء وكونه غير لانم للنفي لعدم ما نفع  
واما اي بالنظم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال للشيء اليوم ابر  
ومنه قوله اشتقاق الفاعل تفرق في الفعل فلا يجرى عنه التفرق  
ولا يضاف زيادة في الفعل فلا يشتق ما فعل خصه بنفي حدوثه عما شئ  
لانما يخالف فعله في الفعل للنفي وهو لا يثبت مع زيادة فيه والشتق للموصوف  
بزيادة على غيره لا يمكن الا ما جرى فيه الزيادة والنقصان وكونه الافعال  
الناقصة مما جرى في مدلولها الزيادة والنقصان كما في قوله ليس  
بلون ولا يجيب بغيره ان يقول ولا حيلة لانه لا يشتق من البياض بغيره كونه الحما  
جيبا غير متطابق ابلح للتفصيل بل للصفة قال الكوفي ياتي في البياض  
والسواد الذي بها الا لوانا فالبيضا ما جازى ما شئنا ومنه قوله صلى الله  
عليه وسلم في وصف الكون تراءى بغيره الذي قوله وهو في القاموس  
العوكا لغيره ما جازى احد العبيد قوله فان قصد غيري الثلاثي  
الحج واللام للتعديد اي الوصوف بالبد بلون ولا عيب فلا بد ان مرهقا  
بحج الثلاثي بل لا خص منه قوله فيه شائبة ما حقق ابا هاشم  
قد كتبت له الشارح واطنه سهوا صيغة الهندى صيغة ما غير ايا وقال  
القاموس في الفاك الصيغة كعتم لتس الاصحق وهو صيغة لقب ذي الوعان  
يزيد بن كنان فان فعله يعلقا لالكية وقال في العبيد القدوة جرحه قد عان  
حي زبيضا يخرج من البياض كاشتق النواة تعلق لدفع العبيد وذات الودع  
محكمة الاواني وكيفية نوع من صلوة الله عليه وسلامه والكعبة شرفها الله تعالى  
هاته كان يعلق الودع في شورها ووذو الوعان صيغة يزيد ابا ثور ان يفر



عنه الله لئلا والحق واقفة وزاد الله احد بنى قبيلا فاعانة وكان يعرفه  
به المثل في الحق قال الشاعر عيش جدد وكله هبة هبة هذا وقد يتبع  
الشارح رحمه الله تعالى للقاضى الهندى وذلك كان من ايام ابي عبد الله  
ولا يضر مثله عما مثله لثله وقد اخذ كثيرا من قوائمه من هذا كتاب  
شبه واجب منه انه ليس ما نقله من الهندى من حيث الكيف وقد كـ  
فيه فيه اشارة الى القدر كاسودا في قوله اي وسيتعلم اي اسم التفضيل على  
ثله اوجه اذ لم يجعل تعدولا في اخره كافي الدنيا والحياتى اسم الخط  
العظمة او لم يخرج عن معناه خواصه من غير فقوا من بعد اخره  
واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات ما تم الاضافة بالغير الاول قوله واما  
لهم ليت بالاكثريه قصد وقيل الام زائدة والاقرب ان يقال الام التفضيل  
للمعنى فلا يوافق لام التثنية من ذلك فليدعوا عن صورة اجتماع ما لا يجوز  
اجتماعهما قوله ولا يجوز غوزيلا فضلا لا ان يعلم التفضيل عليه ومع العلم  
بالتفضيل عليه الحذف من الافعال الذى ضربت ومعه غير قليل قوله ويجوز  
ان يقال في مثله ان الحذف هو المضاف اليه كبرى شئ او يدعيه لا بد من  
التعريف لمضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير متصرف في مضاف للتوبيخ  
وينقص بالتعويض جواز من جعله ثوبى العوض على انه لا مانع من البناء على  
الضم لا في قبل علم الله يحق بعد زعم العلم التفضيل ما هو في صورة التفضيل عليه  
وليت بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد التشاكر من التفضيل  
في اصل الفعل فليدعوا غوزيلا فضلا ما عموما وتوبيخ غوزيلا علم ما لار غوزيلا كبرى  
الشعر فانه ليس ليقبل اليه الشعر ويد وتفضله زيد في الكبر بل الفعل التفضيل غير منفع

التفضيل الى الجاوزه والبالغة على الذى يلزم فان التفضيل يستلزم بعدالة  
التفضيل عن التفضيل عليه فانه قال زيد شاعرنا الشعر ويجوز استعمال الاسم  
التفضيل غايرنا عن الوجوه الثلاثة بحمله على اسم الفاعل قياسا عند البردق على ما عند  
جواز الموهوم قوله تعالى وهو هو ما عليه ذلت شئ هو ما عليه تعالى ما شئ  
وما كانا بهذا المعنى فليدعوا صيغة الفعل اكثر من الطابقة اجزاء بحسب الاعمال الذى  
هو الاصل اي افعول ما قوله احد ما هو الاكثر ان يقصد به الزيادة استلزام  
التفضيل على العز الذى هو المقصود واجب بوجود واحد من احدى صفات التفضيل  
اجتماعا وتاميا جعلنا ان يقصد بحذف الجاز اي احد من صفات ان يقصد وتاميا  
جعلنا حذف المضاف اي ذواتا يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اي احد من زيادة  
وصيغة المقصودة به وكانه جعلنا ان يقصد بمصدا مضاف الى الزيادة بحسب  
المال وجعله بمنزلة المفعول وجعله الاضافة بيانية ولا يخفى انه نطق بل نفس قوله  
باعتبار الحقيقة في ضمها بضمها الاولى في ضمها مع التفضيل لئلا يتوهم انه لا يقصد  
التفضيل باعتبار اي بعض كانا قوله لان وصفه بالتفضيل شئ على غيره لا يخفى  
ان هذا الوجه لا يفيده التزام الاضافة ولو ان غير التفضيل عليه كافي القسم لكان من الاما  
قوله مطلقه غير متغيرة بالان يكون على المضاف وحدة يوهم ان الاطلاق معناه الاعلاق  
عند المضاف اليه لئلا يكون ذلك الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع ما سواه صريح  
الرضى الا الله يشاء ان يكون المراد بجميع ما سواه الجعفة او عرفا مما يبادر عرفا  
نقص التفضيل عليه قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيص  
زاد قوله وتخصيص لان الاضافة اذا كانت الى التكملة للتخصيص في اذ الحاجة الى ذكر  
لان الاضافة للتوضيح يشهد التعريف والتخصيص لانها لا يبي الاضافة للتخصيص

س



والإضافة للثبوت إنما الثغاب يبي الإضافة للثبوت والإضافة للتحصيل قوله  
هو قولنا لا ينشأ الله عليه السلام أه أقول معناه أفضل البشريات زيادة أنه أفضل البشريات  
أنه أفضل البشريات لمخلوقات وما جعله ليعرف قوله ولا يعلم الله المقصود في اسم محمد  
كذا غاب إن العرف في هذا الظاهر ينشأ بالفاعلية قوله وإنما قصد الله ليعرف  
في المضمرة بلا شرط أطلق المضمرة والتضييق فيه بالسنة فلا يجوز حسنة زيادة أفضل  
هو منه وما ذكرنا من التعليل إنما يتم في الشك كيف والما دبعلم ظهور أن العرف في  
أن لا يظهر وهو المضمرة قد يعرف أن العرف في محله لانه لا يظهر في لفظه العرف  
فيه محله لانه لا يظهر في لفظه أن العرف في الأجزاء علم في سائر البينات قوله  
وإنما قصد بالفاعل لانه لا ينصب المفعول سواء كان مظهر أو مضمرة إما قد مناه لا  
ظهر لانه يتغير إنياد المظهر إلى المفعول مظهر الكاه أو مضمرة إنياد وتظير  
قوله رافعة للظاهر في تعريف البناء فانه يبدى بالظاهر فيه المفعول ظاهر  
لأنه أو مضمرة إنياد فلا حاجة إلى التخصيص بالفاعل لانه يجهل الحكم بأنه لا يعمل  
في مفعول الدعوى بالفاعلية والتعقب يكون مفعولاً به إلا إذا كان شيئاً أه فانه  
فانه حينئذ يعمل الدعوى بالفاعلية وإنما قال لا ينصب لمفعول به ولم يقل لا يعمل  
في المفعول لانه يعمل فيه بحرف النفوى فيقال أنا ضرب منك لنريد أنا أعرف  
منك نريد قوله وإنما لم يعمل الدعوى بالفاعلية







على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمفعول ولم يلفت الى جواب اقل من وهو  
 انه لو قدم لزم عود الضمير الى عالم يذكر لفظا وهو صدك ثم رتب كافي في المثال  
 في صرح الضمير الى عالم يذكر لفظا وهو صدك ثم رتب كافي في المثال  
 لانه الكحل لموجب لكونه مبداء رتبة اجاب بانه يكتف بمفعول ديك  
 فيج العمل مع ضعفه عليه ويمكنا ان يجعل ما ذكره المصباحا الى ما ذكره  
 يعني يكتف بمفعول ارجع الضمير الى عالم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد  
 ويمكنا ان يجعل جوابا مخيرة الماذك المصباحا نظرا لطلاق الكلام لئلا  
 نكتف بالضمير الملام على فوات الملام فقله مع انها ليسا ما قيل العجاجة  
 المشهورة الواردة اه هكذا اذ كان الضمير في ووافقه النتائج وهو مما يقتضيه  
 الضمير لانه كذا يحتاج به القدر فيما ذكره ما وجه اعمال الضمير باسم الشفيع الضم  
 في العمل فان حاصل الوجه ان الضمير كانا مضافا في اعماله وحاصل القدر مع الاء  
 الاضطرار بانه كانا يمكنهم تقديم منه فك توحيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق  
 التذكير على ما المشهور وادود الضمير ايضا بان هذا الوجه يحتمل في الالبان ايضا فان  
 لا يترك احدا في عين الكحل من في عين اريد واجاب الضمير بانه لم يسمرو  
 وهذا السابقة فلا يكتف اليه واهيب بان في التي يفتقر المعنى الشفيع اي فيعمل  
 انقل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كانا معنى الشفيع فربا فانه لا يعمل مع  
 الاضطرار ايضا فقله وعلى كل تقدير فالمراد على ما كانا عليه قبل الضمير

الموايه الذم ذكرك المصداق وان  
لنقدم لنمعود الضمير الى حاله  
تذكره

لا تكتب في يوم شهاد الاوصية  
عليه في يوم اب به قاسم

لَا أَصْلَهُ مَا كُنْهَ عَيْنًا زِيدَ أَوْ دَعِيَ نَفْدِي بِذِكْرِهِ وَتَبِعَهُ الْعَيْنُ بِمَنْحَلَتِهِ  
بِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَفْضِيلُ الْكُلِّ عَلَى الْعَيْنِ وَوَجْهُ التَّوَهُُّدِ أَنَّ عَمَلَ السُّنَنِ  
مُتَعَيَّنٌ بِمَا كَانَ الْمَقْصُودُ عَلَيْهِ وَالْفَضْلُ عَلَيْهِ مُتَعَيَّنٌ بِأَيِّ الْأَعْيَانِ وَجْهٌ سَا  
مُتَعَيَّنٌ بِأَيِّ الْأَعْيَانِ وَتَفْضِيلُ الْكُلِّ عَلَى الْعَيْنِ فَلَا نَدْر  
فَلَا يَجُوزُ تَعْدِيْبُ مَا كُنْهَ عَيْنًا زِيدَ فَلَيْسَ السُّنَنُ مِنْهُ فِي عَيْنٍ زِيدَ  
حَذْفًا مَجْرُورًا وَجَاءَ الْعَيْنُ لظُهُورِ الْعَمَلِ مَعَ ذَلِكَ لِحَذْفِ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ  
أَنَّهُ يَوْجِبُ إِخْرَاجَ التَّكْيِيبِ إِلَى مَا لَا يَبْطُلُ مِنْهُ مَا ظَلَمَ الْعَيْنُ وَهُوَ حَذْفُ  
الْمَجْرُورِ وَاتِّبَاءُ الْجَارِ وَحَذْفُ طَائِفَةٍ فِي وَاتِّبَاءُ مَقْدُومٍ عَلَى الْمَجْرُورِ وَتَوْقُفُ الْعَمَلِ  
عَلَى تَعَيُّنِ الْمَقْصُودِ وَالْمَقْصُودُ عَلَيْهِ بِالْأَعْيَانِ وَفِي الْحَقِيقَةِ مَمْنُوعٌ بَلْ يَكْفِي  
كُنْهَهُ لَكَ بِحَبَابِ الْإِلَهِ وَالصَّوْنَةِ بِأَنَّهُ يَكْفِي مَا تَجَرَّعَ الْعَيْنُ إِلَى ذَلِكَ وَاحِدٍ وَهَذَا  
الْإِنْقَالُ إِلَى الْكُلِّ الْمَقْصُودُ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا ذَكَرْتُ الْكُلَّ الْمَقْصُودَ فَمَا كَانَ  
وَلَوْ رَفَعَ لَفُظَ الْعَيْنِ أَوْ لَمْ يَلْفُظْ إِلَيْهِ الْمَصْنُوعُ عَلَى عَدَمِ تَحْفُظِهِ فِي ظِلَامِ الْعَيْنِ  
وَأَمَّا مَا نَفَقِيَ سَاعَةً فَقَالَ وَلَوْ رَفَعَ لَفُظَ الْعَيْنِ أَوْ لَمْ يَلْفُظْ إِلَيْهِ الْمَصْنُوعُ  
يُقَالُ وَتَعْدِيْبُهُ مَا رَأَيْتَ عَيْنًا مَانِلَةً الْعَيْنَ زِيدَ فِي أَصْلِ التَّكْلِ أَحْسَنَ مَا  
نِيْلَ الْكُلِّ مَا عَيْنًا زِيدَ أَشْأَنَ بِهِ هَذَا الظُّلُمُ إِلَى تَنْبِيْهِ مَا ذَكَرَهُ الرُّضِيُّ  
بُجْهًا وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ أَوْ فَعَلَ كَعَيْنٍ زِيدَ مَقْصُودًا زِيدَ وَأَحْسَنَ فِيهَا الْكُلُّ  
بَدَلًا مِنْهُ بَدَلُ الْكُلِّ مَا لَمْ يَلْفُظْ إِلَيْهِ مَانِلَةً كَعَيْنٍ مَانِلَةً عَيْنًا زِيدَ وَلَا زَائِدَةً

ولا يكمل في الفاء بنقله ونقله عليه معايل بالذات بل لا يغرس الفضل والفضل  
وعليه الايدى لفظا



عليها ومعنى قفلسه احسنها الكحل احسن الكحل ولا يفسد احد في العطور  
في الوضوء عينا اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احدا فيها صفة  
للفلان الذي يجمع اليه لثقل كعبه زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عيني زيد في خلدك  
فيما زائدة على عيني زيد لانه في هذا الكحل فيها كيف يكونه مثل الي  
لا يذو عليه في ذلك الوصف في حاله واحدة فالسارح اثناس الى انه لا مانع  
منه من جعل احدا صفة كعبه كعبه زيد ان كانا لهما اليان الظاهر كونها صفا  
فجعلها مع احدا صفة موصوف محذوف لانه الشافض من دفع اما يجعل  
المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكلمة لاني الفصل في حسنه واما يجعل المماثلة  
في الفصل ويلزم منه القصور على الوجه الابلغ وطان التروم على وجه الابلغ  
فبني على انه لو كان عينا مثل عيني زيد في الفصل على جرح ما عداه لزم الشافض  
وهو المماثلة مع التجميع فيكون التقى صحت هنا يكون الابلغ واعلم ان الظاهر  
من عبادة المصان بينا التي كسبي الاخر بينا فقايا لالتعيين في ما رايت رجلا  
احدا في عيني الكحل من عيني زيد هذا الترتيب بل جاز ان يقال ما رايت  
كعبه زيد احدا فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعبه زيد احدا فيها  
الكحل منه في عيني زيد لانه لم يذكر في الاستعمال وهذا الترتيب المفضل  
عليه وما يعلق به قال قال قتادة قد منعتك عينا قلت ولم يقل ذلك  
ان تقول ما قاله ما يعلق به انما جعل معنى قفلسه انما قد عت اه انك ان ذ

ذَكَرَ الْعِيَّةَ قُلْتُ وَلَمْ يَقْدِرْ ذَلِكَ أَنْ تَعْمَلَ كُلَّ قَالٍ سَابِقًا وَلَكِنْ أَنْ تَجْعَلَ  
 مَعَهُ قَهْلَهُ فَإِنْ قَدَّرْتَ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرْتَ دِيكَ الْعِيَّةَ وَجَبَتْ أَنْ يَنْصَبَ أَحَدًا  
 وَلَيْسَ لَكَ لِفَاتٍ فَعِيَّةٌ عَلَى اللَّهِ لَأَفْضَلَ بِالْأَجْبِي وَلَيْسَ بِمَعْنَى حَسَمَةٍ  
 اخْتَارَهُ الْفَضْلُ وَالْمُفَضَّلُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَذْكُبْ مَعْنَاكَ مَفْضُلًا عَلَيْهِ  
 بِهِ عِيَّةُ الْفَضْلِ لَهُ اللَّهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُبْ لَكَ مَقْدَرٌ فَيُجِبُكَ أَعْيَالُكَ أَصْلًا  
 فَتَحْتَقِرُ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى تَقْدِيرِ الظُّرْمِ قَهْلًا <sup>لأنه كان في مقام بيان الأمر</sup>  
 خُطْبَارٍ وَمَا ذَكَرَ أَوْ قَفَا بِالْمَقَامِ وَالْأَحْصَاءِ أَنْ يَنْقَلِبَ بِذَلِكَ الْمَسْأَلِ وَ  
 وَالْمُتَيْدِ بِالشَّعْبِ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَذَكَرَ قَهْلًا <sup>اسم جماعة</sup>  
 الدُّبَابُ يَعْنِي لَيْسَ بِمَجْمُوعٍ نَبَّ عَلَى ذَلِكَ لَقَوْلِهِ <sup>وَأَيُّ مَا جَعَلَ سَابِقًا صِفَةً رُبًّا</sup>  
 لَأَنَا اسْمُ جَمْعٍ لَا يَجِبُ بَيَانُ السُّدِّ إِلَى ضَمِيرٍ وَلَا جَمْعُ صِفَةٍ بِخِلَافِ الْجَمْعِ  
 قَهْلًا <sup>وَسَادَ بِأَمَّا الشَّيْءَ وَاحْتِمَالًا جَمْعُهُ مَا السَّيِّئَةُ عَلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً صَوًّا</sup>  
 مُصَدَّرٌ مَحْذُوفٌ فِي أَيِّ اخْوَفَ فَوْقًا سَادَ إِلَى الْعَمَلِ عَلَى مَا قِيلَ ضَمِيرًا  
 لَأَنَّ حَقَّ السُّدِّ عَلَى الشَّيْءِ فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ قَهْلًا <sup>فَقَوْلُهُ إِذَى أَقَا</sup>  
 مِمَّا رُوِيَ فِي الْبَرْقِ أَوْ مَادَّةٍ فِي الْعَلَبِ وَهَذَا أَحْتِمَالٌ نَالَتْ أَنْ يَبْلُغَ بِحَسْبِ الْمَعْنَى  
 وَهُوَ جَعَلَ أَيْ مَجْهُولٌ أَيْ لَا أَظُنُّ وَنَقَى الظَّنَّ أَبْلَغَ مَا نَقَى التَّوْبَهُ الْبَصِيَّةَ  
 هَذَا الْعَمَلُ نَبِيٌّ مَعْلُومٌ قَهْلًا <sup>وَإِنْ مَسُوبٌ إِلَى السَّبَاحِ لَكُنْ نَهْيًا بِهَا أَلَّا</sup>

وضوح بیکار  
بر  
کتاب  
انسانی  
کتاب

الاهل فقهه بنى على المنقش الاول  
والثاني

فَتَحَقَّقْنَا نَظْرًا إِلَى تَقْدِيرِ الْكَلِمَةِ قَدْ  
لَمْ يَكُنْ فِي مَقَامِ بَيَانِ الْأَمْرِ

خطار وما ذكرك اوقف بالمقام والاحسان ان ينالك تبت بدك المسالك و  
والتميد بالشعب على جواز حذف الموصوف وذكرك قوله اسم جماعة  
الكتابا يعني ليسا يجمع نسبة على ذلك لقصر ما ساقى من اجله سادبا صفة زكيا  
لانا اسم لجمع لا يجب بانث السند الى ضميم ولا جمع صفة بخلاف الجمع  
قوله وسادبا ما الشئ واحتما جعله ما السيرة على ان يكونا صفة صوة  
مصدرة بخذ وفي اي اخوف خوفا سادبا الى العمل ك على ما قيل ضميم  
لان حق التقديم على المستخرج فلذا لم يكتفت اليه قوله فقوله ادى اقا  
مبارك وبنه البصرى او معارضية الغلب وساك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى  
وهو جعل ادى مجزوءة اى لا اظنا ونفى الظن ابلغ ما نفى التوبيد البصيرة  
والعلمية فيم اعلم قوله واذ مشوب الى السباع لكن تنهاها الى

[illegible]

فقد انقضى  
مارا  
شعب  
فقد انقضى  
مارا  
شعب







اذ لا معنى لتقليد الفعل الاصطلاحى او غمفه قد يصح قفله <sup>وهو شئ متاذلك</sup>  
 الا ان الفعل قلت كانه اذا فعله الاصطلاحى وادبته لتقليد <sup>تقليد متاذلك</sup>  
 صاذلك لا ينفذ الا فيه بالضم فثاقل قفله <sup>للدلالة</sup>  
 الاول على الاستعمال تدفله لانا لا نحاك الناقصة ناطت <sup>وهو شئ</sup>  
 في اصل الوضع شيئا عن الحداث صرح به بعضه المحققين في ما  
 في القوائد النيبانية قفله او لتقليد الفعل فان قلت المجرى  
 المراد بالفعل الحداث مع الف ييب مع التاكيد صرح به المتن  
 التنازلى في شرح التاجية قفله <sup>لما هو صحت</sup>  
 مالم يخصه الشئ لم يعمل فيه قفله وانما فكه به لحوز  
 ناء الثاني اى الساكنة وبهذا صح قفله ولحوز ناء الثاني  
 فعلت الاخر وان يتعمل سغنى عما قبله ولحوز ناء الثاني  
 ساكنة والاولى ان يفسر غونه فعلت بالضم البارز لم يفتح  
 مطلقا ولا يخص بالتحرك لا فطاض البارز المفعول المتصل  
 مطلقا بالفعل كايده عليه بيان الشارح قفله اى يجب  
 اصل الوضع فانه البارز صا الدلالة ولانه صار عرفا في غير  
 هذا العلم قفله فليته ذاتية يكو نايدا اجزاء الت  
 التقدم بين اجزاء الن طار زمانى والتقدم الذى لا يجامع فيه  
 التقدم من الاخر وهو بالذات بين اجزاء الن طان وبالعضو

ولا تاتى الشئ مالم يخصه الشئ لم يفتح

بين الاخرين الواقع فيهما التقدم بالذات انويى العلة التامة والمخ  
 والعلول والحقبة علم اخر ولغيره مخاطب اخر ولان يكونا لثا  
 نرا ان الترتيب قد لو كان مناسبات الترتيب التقدم بحسب الذات بالتقدم بالذات  
 بالذات فان كان متناه ان قيل لاذم الطريقة فهو متعلق بحد في وقوع صفة  
 له طان فيكون المعنى مادة على زمان واقف في زمانا متقدم على زمانك و  
 فليته ان يكونا لثا طان زمانا ولا يثبت في الترتيب الا بديك لفظ  
 قبل بلفظ متقدم نا ياتى ماد على زمانا متقدم على زمانك قفله  
 مبنى على الفتح اشار الى بيان بعضه فواضته بعد تعريف كما هو عادة قفله  
 باحد حروف نائى في اوائله الظاوية قفله كوقوع الاسم مشى كايى  
 المعانى السعدية كالعين لا يخفى ان الماضى ايضا يكونا مشى كايكونا  
 مضارعا لا رسم الا انه ليس بلاسم مشى كايكونا المضارع فانا  
 لم نزل ان الذى سبب زيادة احد حروف نائب دائمى فلذا قيل متنا  
 بتمت باحد حروف نائى وجعل متنا بتمت باحد حروف ناء بيت له  
 اى وقوعه مشى كايتمت بمتى فانه مشى كايى الت ما نا والمخ  
 والمخا والمصدر بسبب زيادة حروف لكانا انشد متنا بتمت قفله  
 متنا دامت كذا كان او مونا فالنذكير للتثنية قفله اى ل

منه



أي المتكلم المتذممة ترك الفتحة لا المتكلم لا يكون إلا واحداً سواء  
تكلم بأصوات أو بغيرها وإنما وصفني أخيراً بالفتحة بمعنى أنه لا يتقدم  
ما يدل عليه وصفه في نظير يكونه مع الغيب فلا يجمع إلا أنه قد وقع  
كونه مع الغير وقوله واحد كما ذكرنا في الغيب والآن مذكراً أو مؤنثاً  
أو مختلطاً نفعاً والمؤنث والمؤنثين غيبة أي حاله كما جعل غيبة  
مصدراً أي إذا انجلى حالاً أنبى بنظائرها ولو قال المصد والغائب  
والغائبين لكانا أحسن وأظهر ففهم ولما كان هذا أنبى بنظائرها  
العلام في قوة فتدلت أنما يعرف المضارع صحيحاً إذا يخلقاه دفعة لما يتجوز  
على عبادة الله أنه يفيد أن عدم إعراب غيره مقيد بوقت عدم الفصل  
نونه التأكيد أو نونه جمع المؤنث به وهو باطل لأن الله لا يعرف غيره  
مطلقاً منهم ما أن يكونا يصدق به نونه التأكيد والجمع أو لأنه لا يفيد أنه لا  
لا يعرف إذا اتصل به نونه التأكيد أو نونه جمع مؤنث مع أنه مقتضو  
بالياء فقال ما لك الياء أنه إنما يجب إذا لم يتصل به نونه التأكيد  
أو نونه جمع مؤنث ونسب أن قوله ولا يوجب ما الفعل غيره في قوة  
وإنما يجب المضارع بمعنى ما يعرف إلا المضارع فيكون اتصاله بالترين  
تفيد بجماله إعراب فيه فيكونا الشبهة فالحق أن قوله إذا لم يتصل

متعلق

متعلقة بمعنى الغيبة وقيد لها أي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الفصل  
والتي لا يعرب الغيب بحيث يشمل المضارع المتصل به إحدى التوبيخ  
قوله وأعراب رفع لا بمعنى علم الفاعل بل بمعنى ضمة أو نوناً  
أو نواضع الفاعل لا بمعنى ما به يتقدم المعنى المقضي لا إعراب بل  
بل بمعنى ما أوجب كوناً اخت الطيمة على هيئة مخصوصة فالأعراب  
الفعل ليس بعنق وقوله ونصب بمعنى نفع أو حذف نوناً أو وجهها  
العاول وقوله وجم بمعنى سكنوا أو عد نوناً أو حرف انتزاع العايل  
قوله فالصحيح منه أي ما المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نوناً  
تأكيداً أو نوناً جمع مؤنث وهو عند الحاجة احترازهما معاً عند أهل  
أهل التمييز وإنما قال حب قول الأخير ولم يقل لأنه لا يشمل نحو يجر  
بلا شبهة قوله المجد عن ضمير بارز نحو يفرز زيدون ولا يفرز  
ص فوع نحو يفرز ونفرك قوله متصل به نحو يفرز وما يفرز إلا  
الاصوفانه وإنما لم يحد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير  
البارز المتصل والامثلة أنه لا حاجة إلى قوله متصل به فإن معنى  
الجر يد عن الضمير لا يتصل به يد ر عليه قوله والمتصل به ذلك فقال  
قوله للبيهة لا حاجة إلى ذلك هذا لأنه ليس في بارز مقصد  
من فوع إلا للبيهة والجمع في هذا ما يفرز إلى المذكور ولذلك

الطائفة



مع قوله فيما بعد والمصل به ذلك يانها وحدها اذ لو كان المثار  
 اليه مثله سلك لضرب جوع الفت لا ينقص الحكم بجمع المؤنث فقل  
 والسكون في حال الجنم لم يفتد بقوله لفظا كقيد اخويه لانا السكون  
 لا يكتفي بالانظا بخلاف الحركة وبنهاك نظا لانا الب فر قد يكونا بالجمع  
 بالضة تفديا وكذلك النصب على المضارع ولجزم قد يكونا تفديا  
 وكذا لك النصب اذا وقع على المضارع وكذلك النصب اذا وقع  
 المضارع ولجزم قد يكونا بالسكون تفديا اذا خلت كالمجتم لا  
 للتاكيد نحو لم يقرب النجوم قولا مثل يقرب مثال للصحيح الجرد  
 المجرد عما ضيى بارى مت فوع لا اعلم به حتى يكونا اضراد المبادر  
 ساكلام السارح انه جعل مثالا للاعراب قائمة بما الحق به فقل والمضارع  
 المتصل به لا يخفى انا الظاهر من سياق كلام المصنف انا قوله فالمصل متصلا  
 معطوف على على الجرد وهو ما يتقرب تفصيل للصحيح كذا الصحيح عطفا  
 عطفا على الصحيح المجتد لا على مجتد المجتد فنب السارح عليه بقوله  
 والمضارع المتصل ولو مثل المصنف بقولنا متل يد عوانا وتندعوا  
 اذ لا يفران ونفراناه لكانا واضحا فقل والمضارع المتصل  
 الاخر المتصل عندهم ما يقال الصحيح عندهم وهو ما كانا اخر

في الجرم قد يكونا

اخره حذف حلة لك المبادر ساكلام السارح انا المتصل لهام اسيد به فقل  
 فقل استطاع ان الناس لها لانا حذف العلة مناسب للحركة في كونها  
 تاليين للفتوح فقل هذا التجرد لم يفتد والتجريد في المضارع وتقدوه  
 في اليد اذ حيث قالوا هو التجرد لك رينا كاعم من الاسماء السكا في الفم  
 المتداوون المضارع لانا الاسم يفتد معناه بدونا النكب مع  
 الغيب فيوجد المجتد من غير متفوع فقل كما هو المبادر متايات  
 من علوية المبادر متايات لاقتسام المضارع انا لم يجعل الشرع  
 له التجريد وكيف وقد افال في بيان النطوب منه وينصب يانا آه في  
 يانا المجموع يانها فله لم يفل هذا ويتفع اذ تجرد لانا تحقق الحال  
 انما يكونا وقت التجرد لانه اذا حذف الناصب او الجازم يمنع وقوع  
 الاسم موقعا لانا الاسم لا يدخل عليه الفعل ولا جازم فقي لم يقرب  
 لا ينصح انا يقال لم ضارب وانما لم يقل ويب تفن بوقوعه موقعا  
 الاسم خفي في سكتي من المواضع فلا يفتد به المتفوع عن المبادر  
 لم يفتد به والفتوح الاصل في هذه العام تميل لا قسام الثلاثة بعضها  
 عن المبادر لايابا العامل فقل وذلك مذ من الكون في اي الكرم  
 اذ للسائل منهم يحكمه حث في ايها فقل كما في يد يقرب لا

210

اخر



لا يقال صحة الوقوع مع وقوع الاسم مشعر كـ بـ يـ و يـ الماضي لان انقضاء  
 هو معنى الاصل فلا ترفيع العاقل قوله ابدال الفونانيه  
 انه لا مناسبة بين الالف والنون الا يقال نون الخفيفة التي عنها الالف  
 للحق العمل الا انه الحق لك للتفريق بانه لا تأكيد الفعل المتق حتى  
 يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل التبع ليكون آخر الفعل على وجه  
 يكون اسم النون ولذا خصه لم يبيح حرف الف في تأكيد النون قوله  
 بعد حتى نحو سرت ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي تغلظ  
 بعد مما لا شروع في الشيء قبل اوانه فان المصنف يفتصلها فمحل ما  
 ما ذكره مقام تفصيل المصنف قوله اذا لم يكن بمعنى الظاهر هذا اسم  
 يشير بان العلم جاء بمعنى الظاهر المشهور انه لا يستعمل الا في اليقيني و  
 لو سلم فالمك دليلى لفظ العلم حتى يصح تقييده بمبدأ بل عايد  
 على اليقيني سواء كان لفظ العلم او اليقيني او الوجدان او الظن المعتبر  
قوله هي الخفة صفة الفصل هنا المحصر اي هي الخفة لا  
 لا غير وفيه صلات مقابلة لفظه والفتحة بعد الظاهر وقوله من الثقل  
 متعلق بالاخذ اي الخفة المأخوذة من الثقل قوله فانه لا يفتل  
 للمجاء والظن فلا يناسبه فكذلك الداحل على الماضي ولا يبعد

لا يقال

ان يقال ان الناصبة التي لا يخرجها عن مقتضى وضع الالف في الخفة  
 الوجهة لحدق ضمير لسان وقوله وليت هذه تأكيد للمحصر قوله على غلبة  
 الوقوع اي كذا جانب الوقوع غالب على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع  
 كثره كما هو المأثور قوله لا مؤيداً مطلقاً كما قيل ولا مؤيداً في الدنيا  
 قيل هو الحق قوله كذا جوابا وجزاء وبما لا يمكن ان لا في الاستنباط  
 فيه بحث لا جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون  
 متبعا وكذا اجزاء الجواب ان يكون فيما مضى هو فذلك في جواب ما قال  
 استلحت صار هنا وك اذا عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذا لضعفها  
 في العمل لا يقدرا لا يعمل في الحال الذي هو جار للماضى الذي هو مبنى  
قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خصه بيان هذه في كتبهم بالواقع  
 بعد الواو والفاء وكانهم يجدوا وقفها بعد غيرها ما حذو في النطق لا  
 لا اسم وجدوها ولم يستجدوا اذا وجهها فتدبت قوله فالوجه  
 جائز ان جعل وجهها اجزاء لا فاعلا لان حذف في الخبر حذفها حذف  
 عامل القاعلة لا في حذف العامل والسند بخلاف الاولى فانها في  
 العامل والسند بخلاف الاولى فانها حذف السند لا غير كذا لا ظهر  
 بالنظر الى ما سبق ان يكون ما تدبره في هذا الوجه ان الالف لغاء والاعمال



قوله وان كانا بال نظر الى زمانه النظم الاول سواء كانا او نك السفيل  
 قفله بمعنى كى للسبب لافادة التعيد بتزله للينة بيما وقد علم معنى  
 قيل ذلك كذا تعيد الى معنى انشاها كناية فلم قال بمعنى ان ولم يقل  
 اذا كانا بمعناها او بمعنى كى قلت كانتا ادلة ان لا يكون طي حتى هذه  
 ان يكونا بحروزة اخبر جزء متاقل او متضاد باخر جزء من قفله  
 فيتم ان ما ضيا ان يكون ما ضيا او خالدا او مستقبا لانه يجتمعا لا استبعاد  
 كما لا يخفى قفله لانفق كك سرتا صرنا كذا صرنا مع ما ضي قبل  
 الصادر لا يجعل المضارع حكايه حال ولا يتوقف كذا المضارع حكايه  
 حال على ذلك صرنا مع الماضي قبله فجعل هذا المثال حكايه للحال فوجد  
 الواحد من الاصل المذكورة الغالب لذلك في كلامهم قفله  
 كانا كنت في زمانه الدخول هبة هذه العبارة او جعل حكايته لحال بمعنى  
 حكايته للفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصدر والظاهر ان المراد  
 زمانه الحال الحكيم ما حيث انه حال بالايبرز في نظر السامع في صرنا  
 في صرنا الحال قفله لانها علم الاستقبال فيه حقيقة او بالقر  
 الى طائفة وهو لا ينافي الحال الا ان يقال ينافي افادة الحال فلا يجز  
 ذلك في مقام افادته قفله لان توجه بعضهم وجه الشك

الشكهم انهم يقولون اما حرف ابتداء ووجه ان دوم الشياء بعدتها  
 قفله لان توجه بعضهم ليحول الى اتصال العنوى فلا يخالف  
 حجة وضعها بالظية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها  
 لفظا ومدة عاطفة طانت او جادة قفله مثل قفله فلا حتى  
 يجرى ان لا يجتمعا المثال للحال مخفيا او عطفا ولهذا الكسفي لم ي  
 به فجعله مثالا للحال مخفيا مخفيا حاله الخفيف قفله واسع  
 نظر الى اصل الاول فيه نظر لانه امكنه نظر الى الامت بيانا كانا  
 سيرى لا يصلح واقعا وان يكونا في تعديب كانا سيرى لا يصلح سيرا  
 للدخول لان السير وقدر السير كانا سيرى يجتمعا ان يكونا في  
 تعديب سيرى واقعا وان يكونا في تعديب كانا سيرى متفيا الى  
 غير ذلك فالمراد بالخبر كانا لا يصلح للسبب فجعل مانع الرفع  
 مجرد انتفاء الشرح صحة السامع قفله فيبقى الناقص بغير  
 لا يخفى ان الخبر في صورة نصب ليس حتى ادخلها في الفعل العام المفكر  
 معلما حتى فلك ان تعدده بتدنية بوقت صحة حتى ادخلها بالرفع  
 قفله لانهم عطف بلفظ بيت جان لا يخفى بعده في نفسه  
 وانما نظر الى سابقة لان قفله اسرى حتى اخبرها عطف وما غير تعديب



الا انه دعاه اليه فادركه وانه اذا عطف على شيء وسبقه قيد بغيرك  
 العطف على ما يحق قيدا والشركة محلة ففعل اي طابا نصف الله نفع  
 نفعهم الا في ما كانا فعل الله نفعهم ففعل والقاء  
 التي تنصب المضارع بعد ما يتقدم بها جعل خبرا لفاء جملة حذفية  
 البدء ولا ضرورة داعية اليه وهو ذلك لوجه اللقاء في فعله فتقدمنا  
 والاولى انما تدوير الكلام والقاء ناصبة بشرط في قوله احدهما  
 التية اي قصد التية وقد نبت عليه الشارح قوله من النقي السند  
 السند عي جوابا وصف النقي بما يشك عما كونه في معنى الدشياء قد  
 سبق منه موافقا لما اشهر ان النصب بالفاء لوجوب تقديم ان لم يميز  
 فيصح عطفه على المفرد المستند ما للجملة الا انما تية لان الفاء عاطفة  
 فلا يمكن العطف على الجملة للاختلاف فان الجواب خبر وانشاء وتذييل  
 على يدل على ان الفاء هنا صفت عا العطف بتقديم الا شئت المستند  
 للجواب فان الجواب لا يعطف فيه ما شئت ولا يخفى ان ما دل كلام  
 عليه ما انه اذ لم يقصد التية في زينة فاكرا مك لا يصح النصب  
 يتبع عليه ان يشك مع الرفع توجب العطف الا ان يقال في خبرنا  
 ما وضع الفعل موضع المصدر كما في شمع بالمعيد في خبرنا

في ذكر القيد لا محالة واما  
 اذا عطف ص

من ان نراه

انما قفله ولحقه الجواز فاستحقاقه لضرورة التبرع مع ذلك  
 وجب العطف بتاويل ما قبله بقولنا سيق من في والاني بالجواز  
 الا استراحة وبمكنا توجبهم بما يخرج عن الضرورة وهو ان يجعل سائر  
 والحق في معنى الاقرب اي لانتك ولحق فاستحقاقا قفله واوالن  
 كيب كفي من يتقدم في معلقة الطرف ولم يقدم لانتك ولقد احسن  
 قفله اي بشرط ان بمعنى الى انا اذ انا اة لا يخفى ان بعيد والاولى  
 انما يدل انما ينصب بعد ما يتقدم بها بشرط ان يكون في النكيب معنى  
 الجواز فيقدرا انما لينتم اللفظ الدال على معنى الى انا قفله اذا كان المعطوف  
 عليه اسما صريحا قيد الاسم بالمرح ليجزى نحو اعجبي انما تنصب زيد  
 نيتهم فانه لا يندرج انما انسان وتعلم فانه يجب فيه تقديم انا فالاولى  
 في اعجبي في اعجبي انما تنصب زيد في نيتهم اسما بل المعطوف  
 عليه في هو الفعل والتاويل بالاسم من امر عا العطف قفله  
 وبب دعاه الله كانا المناسب في ذلك هامة فيما ويمكن ان يجاب عنه  
 بان العاطفة في تقديم انا على نحوينا احد هما احباز بعضهما  
 بعض في الشرط والثاني انما كالجوع فيه فعدا ولا الخصوصيات  
 من شرط البضبط وفصل عقيها شرابطها ثم انتم الحد بدركا لشركا

في بيته في زنا اخر ما عطف  
 انما ونه فلا يشك ان  
 العطف في هذا التقدم  
 ٤٤

واليقد اذا كان مقدما على المعطوف  
 عليه فيما اذا عطف مقدم على معطوف  
 فالقاعدة الكلية بقيد المعطوف  
 به ولا يجوز الاستثناء بخلافه  
 ولا ينتم به الكلام سواء و  
 والمظن وقوله تعالى انما حصة  
 خفف الله عنهم وعلم ان  
 فيكم صنعا لبيك  
 عطف المقدم على  
 المفرد ولو لم  
 فالشديد بملوحة تعلت  
 العلم دون نفسه فلا يلزم  
 تقديم علمه ولا احد  
 جلي



في الشطحة واردة لعدم اجابتهما الى الشك في ذلك

اي مع العاطفة من التنازل ان بعد ما بالسطح المخصوص

كانت في حتى واخوانها وهو الباد من فقله والعاطفة لانه

لكن في ذلك بهذه العبارة صبي بيان الشطري الكل فتأمل

قوله وغير من المصادرات نبيه اخر منهم هذا اذا ذكر في

في التيد والنق مني على قاعدة استنباطها من كلام غير واحد من المتفكرين

عند التيد عند الفاهر وحاصلها انك اذا عرفت دخول النقي على كلام

مقيد كان نقيا لذلك الفيد دائما لا استحي الى كذا الفيد هنا النقي

لان الفيد دخول على كلام مقيد فتمت مقصده انما هو الفيد لا غير وانا اعبر

على فيد ونقي فالارجح الباد وانما في النقي الى الفيد هنا ايضا الفيد

ويجوز ما ذكره النقي الدافع للاعتراض عليه النقي على المرجح انما هو

النقي اي انتفاء الشقي غالب فلا تعجبه فير لغلبة الشقي والعدم مما يجز

بل كذا هذه النقي غالب او غير وجهه وجوبه هذا او اجنبية

الاولى لفظا العامة الفوق وهو الفعل اولى بان يجعل عاملا في المعنوية

او مثلها العامة الضعيف هو من النقي فتدبر ذلك لا تعلب بغيره اولى من

بما انتفاء تغيره غالبا ومعنى ان الباد هو ان في النقي الى الفيد واخيرا

لأنه لا يجوز بل جعله بعض المحققين كالعدم فجزم بالاول وجهه باد ذلك ان

اذا اعتبرنا كذا الفيد او لا فيد  
للفعل من دخول النقي عليه كذا  
اي الباد او الفهم وما افاد  
للفعل فيكون الباد حاصلها النقي  
في الفيد حقيقة وما ذكره كذا  
لان من في النقي ضعيف في العمل

لا انما في الفيد الى النقي  
يكلفنا اثباتا شاهد

والد

الغالب في الاثبات والنقي توجبهما الى الفيد الا انك اذا قلت

نقي راكبا كان المقصود بالاجابة من كونه في الجنب لا في

الجنب فعلى الارجح يتوجه الاثبات او النقي للفيد اذ لا يغير اثبات

ونقي او النقي لا غير فعلى الاول يغير الفيد اذ لا تخم الاثبات او النقي

وعلى الثاني بالعكس اباي

ويبقى الدورية قبل العقد في الاثبات غالب الى وقت العقد واما ما يغير

فالباشا في كذا ثنائي كرامة ما يجعل النقي وعدة على السواء كالجوان اذ فقيه

منهم اول البطل واخره الصحة والامع فيه الصحة كالأول بشرطه لان

لان الأصل بقاء المرنى بحاله وما ذكره ما الثاني غير مسلم بل هو داخل في

منطوق اول كلامه ومفهوم اخره لان الفيد من النقي يتغير غالبا لا النقي اي ط

فانما لا يعلب تغيره سواء غلب علم تغيره ام لم يتوينا دون ما يغلب

تغيره فهو داخل في منطوق ومفهوم الثاني فلا ثنائي اباي

الاول

لا كونه ما يشاء ولا كونه جابجا  
عنه العدة ارضه  
لما عند النقي لان عند  
اعتبر الاثبات او النقي  
اعتبر الفيد ثانيا لان المقصود  
عنه الاثبات مجرد الجنب فقط  
كعدم العدة او لا عدة هو

قال رحمه الله عما يليه والحق  
الفعل صرح الشيخ الرضي  
بتجوز الظرف والجار  
والجدة في قوله طمسي الفعل  
كحرف وغير ذلك وقال  
ابن الحاجب في اماليه ولا يصح  
والذي فيه معنى النقي مجوز  
فلهذا ما اكتمر لتأديبه  
ولما اختلفت الاحكام فان ذلك  
لا يخلو من الفعل فلهذا  
الساكنين والانتفاء الاسم الاجل  
الانتفاء في قوله تعالى  
تتقون اليوم اذ ظلمتم اذ  
تقون ان في هذا اليوم التقوى  
النقاء من الشبهة وبذلك يجوز ان  
الليبي هم كلامه بل هو الان جازم  
بالجزم لا بالتلفظ على صحة الشك  
ان التعليل يقتضي على قوله لهم ان يقد  
ذلك من ذلك من كلامه  
جزم من الجرن الى

الغالب



في انه بشرط ان يكون بمعنى الى انا او الى ان لا يخفى انه يريد والاولى بالبراد انه ينصب  
بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التي كيب معنى الى انا فتقديرنا فيم اللفظ الدال على معنى  
الى انا اذ كان المعطوف عليه هما صريحا قيد اللزم بالصريح لخرج نحو العجى انا تضرب زيدا  
فيستقيم فانه لا يتقدرا بجواز عطفه على مدحى انا ونصب بكلمة انا السابقة وفيه نظر  
لان من يشكل بالعجى اذ كانتا وتعام فانه يجب فيه تقديرنا في الاولى ان يقيد الاسم  
بالصريح ويمتنع كون المعطوف عليه في العجى انا تضرب زيدا فيستقيم اشتراط المعطوف  
عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن القطع في ويرد عليه انه يشكل كان المناسب  
في ذكرها في ثبوتها وبمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقديرنا على نحو ان اهلها  
اذا كان بعض في الشرط والثاني اشتراك المحرر فيه فعلا ولا المختص صان بشرط  
ينضببط وفصل عقيبها بشرط ان لا يتم القيد بذكر الشرط في الشرط متروكة واما  
لعلم ايجابها الى التفضيل في ومع العاطفة العاطفة مطلقه اذا اذ كان  
بعدها بالشرط المشددة بينا الكلام بخلاف العاطفة المفترضا بعدها بشرط مختص  
كما فصل في حتى واخوانها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لانه لا يعرف  
ذكر في بهذه العيان في بيان الشرط بينا الكلام ويجوز في نقل في ويقيم  
اه المضطرب بلم وما اولم الامر ولا المتعذر في معنى النهى اضافة اللام لكونه  
تكلفة واجبة لاضافة ولم يضاف لاء لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة  
وبعمل السارد في قوله في النهى صفة لاء فاصحح الى تقديره والمشتق من تقدير



الظرف بالكتابة فالواقع للمشهد رايان التقدري وهو مستعمل في النهي كجمله  
 قوله في النهي حاله الا ان يكون الانشأ بالمعنى كذا في المعنى فافعله انما لا داعية  
 جانب المعنى انما هي غاية جانب اللفظ **افتراد** عما لم يعمل في معنى النفي وعام يستعمل  
 في شيء نحو **افتراد** في هذه الصلح اء ابا لاضالة فعلا واحدا والافتراد يستعمل  
 مخروم بالعطف فنقول لا تضرب وتقتل **ف** وكلمة يجوز ان اء يعضها فان كيفها واذا  
 ايضا ما كان الجازان **في** والمجترم ببناء فعلا اء وقد يكون كذلك كما يستعمل **في** اء  
 وهو ايضا ما يحرم المفضل مطلقا سواء كان **في** ما لا يخفى قوله تعالى ايمان دعوا ولا  
 ونه **في** مع كبرها واذا افساد في قيمها شذوذ اء اء في بناء ما كان الجازان كالجزم  
 بها شاذ **في** ويختص ما لا ينفرد ولا يبعد ان يستعمل في ذلك ما لا يكد  
 لم بما التافيه فيكون تركيب ما كالة ثم وما **في** وهناك ذلك لكونها فاضلة  
 فونية في العلم وبمعنى فيه بجعل لانا في اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 مدفوع لم وبمعنى اء  
 وكما لا يكد اء جعل النهي في عاصفة تملأ لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا  
**للتبينة** الفعل اء اء لا يخفى اء التبينة بمعنى كون الشيء شيئا لا بمعنى جعله شيئا  
 فالأخف اء يفسر الكلام بافادة تبينة اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 اراد يجعله تبينة جعله تبينة في نظر الخاطيء ذلك ليس الا بالافادة فانه اء اء  
 المراد لافادة تبينة اء

عن التفتيح **قوله** من حيث اء يبنى على اء  
 وذلك اذا كان الاول مناسبا واذا كانا ملزومين في تبينة فليس الامر كذلك والا  
 فظهر ان المراد اء تبينة الفعلان مع ما عطف بها بشرط اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 ونجز الجمل **الثانية** قافهم **في** لتعطف ذاتي حرق الشرط فيه اء تحقق الثاني  
 معني وانا لم يتحقق لفظا اء  
 لم اخرج فلان الجزم بلم لانا  
 اخرج حتى يكون لتبينة في الطلب بلام الامر نحو اء  
 بلام الفاء لعدم ذاتي حرق الشرط معني لكونه مستقبلا بلام الامر بغنى  
 على اء  
 وكذا استغنى على ما يعنى **في** اء  
 الشرط فيه معني لانه صار مستقبلا بلام والاولى اء  
 التنب بلام تبينة لانه وبتبينة **في** اء  
 فانضرب **في** اء  
 حذف الشرط قبله اء  
 يكون الحال غير انقلاب **في** موضع الفاء تبينة على ان الفاء  
 لم نقل ويكتفى باء  
 فالقصر راجع الى ما تضمنه اء

ويستعمل في النهي اء



انما كانت الخ عبارة متعديا به جعل مقدرته في قوله المتص واما مقدرته بعد الامر  
 على الحالية فتاصلة صفة انا وفعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر انما كانت  
 ولا ضرورية تدعو اليه والوجه ان مقدرته مرفوعة خبر انما كانت اذا كانا المضارع في قوله  
 هذه الطائفة لم تحسن صلاحا لا فائدة في تقديره الى شرط الصلابة بل يلقى قصد التبيين  
 فان تحقق التبيين كان الكلام صادقا والاكاذاب كاذبا واذا عاكس ذلك فليس في  
 فادهم بطلون البلية الماضية وامثلة المضاركة افي الشواهد على اعادة الصيغة انهم  
 يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة بقوله مثال الامر بمنزلة فهم الامر بال  
 لصيغة في وفي بعض الشرع انما قال مثال الامر الامر بالمقدف بالصيغة لا  
 بجعل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع فيهم اعادة المصدر قوله بعد  
 على انه لا يندفع لانه يمكن من ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر الصيغة الامر  
 كما يقال لم الامر في سنة الصريحي فيجعل الامر باللام ولو لا صطلح المشتبه  
 فيما بين المصليين فحاجتهم الى امر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التفسير عنه بال  
 بالصيغة في صيغة يطلب بها الكامل في يطلب بها اخرى النهي والتفويض والا  
 مر باللام لان الطلب فيها باللام واذا ان الاستفهام ولا بالنهي لما بالصيغة فكأنما  
 قوله يطلب بها الفعل مثال لتمامه فيم ولا يخفى ان الامر بالصيغة فعل لان الكلام في  
 الفعل فلم يدخل الماء بالفعال في التفسير حتى يصح انه خرج بقوله جند المصنعة  
 قوله صيغة يطلب بها الفعل مثال متعديا به صعلما بمنزلة الجند او القود بقوله

ذالوجه ان يفتقر  
 الامر في

بعد فصولا ولا ظن ان صيغة بمنزلة الجند وتايطب بها يخرج الماضي والمضارع  
 وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفعل اخزان قد عرفت ما فيه وكذا انما مخاطب  
 اخزان عن الطائفة المتكلم وقوله بجند حرف المضارعة اخزان عن مثل قوله تعالى  
 فليصدقوا وعد مثل صد وقد عرفت ما فيه وكذا انه ليس من التبعيد في قوله  
 قد تم به بل هو مشروعي في كنيهة استئناف الامر بالتقدير هو بجند حرف المضارعة  
 او بجند حرف مضاركة في وفي الصور حكم الجند ام حكم امر المجزوم والاولى وقامه  
 حكم المجزوم في وفي اسكان الصحيح او لافاء في ان كانا الصحيح وسقوط حرف  
 العلة حكم الآخر وكسوف النون فليس حكم الآخر ان النون ليس اخر الامر انما يقال  
 لانه لا يخرج بين الضمير وبين الفعل والنون فزالت منزلة ظر وا حلة  
 فنزلت النون منزلة الآخر في فان كانا بعدها او بعده حرف المضارعة يعني المقدر  
 بعد كون اخر في حكم المجزوم الا كان الى اخره فليس الكني بيان زيادة النون ولم يبين عمل  
 الاخر بقوله يمكن اخر في ما لا حاجة اليه ومع ذلك فاضرا لليس في ما في اخره ون  
 او حرف على ان لا يخرج بل حذفه ينبغي ان يقول كذلك اخره او حذف في والمراد  
 بالرباعي ههنا في عام النون واما في عام الضرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه  
 اربعة وفي قوله من يريد فيه نظر لان الرباعي لا يختص بالذوق فيه وقوله انما لوحي  
 في الانفال ايضا لا يتم لانها في المثال وتقول انما تكتلف ويقال انما يصير بولا يعود  
 الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعده من المضارعة ساكنه وكذا قوله ههنا بمقتضى في قوله

من الفاعل في

امر الخطاب وهو المصنف  
 على الوقت الا اذا كان  
 الرضا في قوله يكون عند الاف  
 وكذا لا عند تدن الشاكر  
 اخذ اخرين واخرين وعند  
 الدار ومضموع ما اخذ اخرين  
 وعند الباء كسرها كخاخرين  
 وكذا لا اذا لاقا مستكن  
 يكون كسرها كخاخرين  
 الكلام ومكتب الفرس  
 كنهية



إضافة الفعل إلى المفعول

ظ  
لأنا لله و لله

في تقديره مفعول عام بـيستم فاعله هو انا بقوله لم يذكر المضاف اعلى شئها دالة لا يجوز حذف  
الفاعل بدون اقامه المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الا حضرا  
يقول فان كانا ما متبا كسر ما قبل الهمزة وضم كل مقترن قبله خوف اللبس فان كانا فاستغنى  
عن قوله ويضم الثالث من التثنية الى اصل والثاني مع التاء في التعليل في الدرج  
في الآخر في ثلثة الغايث جمعه مطلقا وفي واحدة وقعا الاولى في ذلك التعقيب وتفسير  
وق خوف اللبس في هذا على لقوله ويضم الثالث والثاني يمكن تعليله ضم الثاني  
ايضاهيه فانه والتقي به في ضرب يكسر ما قبل الآخر لوقوعهم انه وصيغه معلوم من باب  
علم واللبس في باب علم بكسبه والاو ان يقول المصنفان كانا حاضيا كسر ما قبل  
اخرا وضم اوله مطلقا والثالث مع هذا الى صل والثالث مع التاء خوف  
اللبس في اه ما يكون عينه فقط مقلدا ويمكن ان يقال اراد ما جعلت عينه وعما  
اللفظ لا يعقل وهذا الصق لانه يندفع بالاصح في وانما خص مصطل العين  
بالذكر لان يرفعوا واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وثبته ذكر معتل العين  
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا الكلام وهو ينوي النكر ونحو ايده  
وانما خص مصطل العين بالذكر ليزيد بخوض واختلاف في الماضي كما ذكره وثبته  
ذكر مضارعة وان لم يكن فما ذكر في المتعدي وغير المتعدي هذا ان ثبت ان الفعلين  
الفعل الآفينة ان فان المتعد اسم من الفعلين وكذا غير المتعدي الى ان  
المتعد مطلقا لا يمكن تعديه بما يتوقف عليه من متعلق فان المتعد لا يتوقف  
فعله كان متعد او منفصل







الا اوبق ذكر ما يقتضي ان يكون هذا لا يفكر لبيان كيفية الجملة الاستثنائية  
 ويترك ان ان الدافعة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يقتضي في اعلائها فائدة  
 تامة ولا يصح السكون عليها مع ان خلافه عليه الاستعمال فالأوجه ان يقال ان  
 مع في الكلام ابيان ما في اللفظ منه والمقصود من ذلك التبيين على انباء البيت  
 من ان الجملة المدخولة المستترة بل ذكر ان لبيان ما فيها من انباء الفاعل  
 لا بجملة المدخولة وليست كسائر دوافع الجملة فافهم في فيجب ان يكون على  
 انما مفعولها الظاهر مفعولا وكذا اراد ان كما تدبر مفعولا لبيان  
 ان حضانتها انه اذا ذكر احد هاد كذا لافيد هاد هو الشاخص وفيما قد عليه  
 على ما فصله الشارح اول هذا يقتضي ان لا يصح على ضرب زيد اقاما وعلم  
 كل رجل وصيغة بل يجب في المياني ان يقتصر على ذكر علم وهو بعيد جدا فانه  
 اراد انه اذا ذكر احد هاد كذا لا يراى ما يوجب منابه في التخلل في كاشية  
 ان تخللنا جاز علينا على غرض الملك بناء وقد كثر بنا فبدا لك ان بناء هذا وفي  
 العنا ان تخللنا انما على غرض الملك بناء وجملة جعل القضاء بمعنى الاعزاء  
 ونحوه في الجملة في اللفظ فلا تفهم علمت وظننت لغير القائل وهذا لا يوجب  
 عدم جواز حذف المفعول في نسبتا منسبا لعدم توقف افا وتعالى ذكر المفعول  
 لانه هنا لا جملتها افا واحدة كانتا تفهم فلما نظرت كثيرا وابعام فليد ان يقع  
 الظن عنه كثيرا وينبغي عنه اليقين فليد او تفهم لابعام زيد انما لبراهن

وتبين

المتن

ولا نظير الى بالامارة او ثمة ما يثبت اليوم او ما علمت اليوم في المقتضى ان الجزئي المتكفي  
 لا يكون متبادلا وخير او مفعول في لفظ الظاهر او لم لا يضر في ذلك في وصف لجذبي  
 وكذا الفاعل في تعييد الكلام بالتمام وكذا انية غير بعيدة الا ان لا كلام على تقدير  
 مفعولها ايضا انما يجعل الكلام اخذ من الجملة على خلاف ظاهر المصنف في  
 فليد ان يكون المنقح ولا يحتل من صون التعليل فانه يجوز فيه ان العمل  
 في بلا ولفظ كبرج مثاله اوفى لفظه نحو علمت غلام ما انت فيه بحك لانا علمت واقف قبل  
 المتضمن بلا ولفظ لانا المضاف الى ما فيه التضمن ومثرف لجذرا لافل عليه من جاز  
 امته اجازا ما يجب يسهل التضمن في المضاف وفردا لجزر وبصره فليد انما افا  
 تليد على كلمة تضمنت التضمن في الفرق بين الالفاء والتعليق في  
 وجوب احدها ان الالفاء والتعليق واجب فيه بحك لانه لو كان الالفاء جائزا  
 كانا في قوله ومنه جواز الالفاء لمدراكه وما يصح ما تعلم من ان الالفاء و  
 واجب في الصور المفضلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفعول الالفاء  
 والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتي الالفاء والتعليق في هذا البناء بالالفاء  
 جائز ولذا ايتى بجواز والتعليق واجبه لانه يقتضي بجواز بل سياق الكلام فيه  
 بحيث يقتضي اوجوب فنذكر في راء البصرية اء راء بمعنى البصر والحكمة والحكم هو النعم  
 في ولقد اراى للدماس درية اء البصرية هي هذه الدماس ولان اء بمعنى  
 فلم مستأنف فيكون درية مفعول الثاني وعلى ما ذكره هو كما في والبعضا فعال التعلق

230

التبعيد  
 الكلام عبارة  
 عن مفعول  
 مقصود بالان  
 انما باللفظ وبجمله  
 عبارة عن المقصود  
 بالالفاء وغيره

أفعال التعلق

تبيين ختم  
 وبجمله مستأنف  
 وبجمله مستأنف







كان المعجزة في الغنائم - وهذا ايضا مطلقا في لبيون حج وانما ذكره مع قوله

82

عقلا جعله خايجان اوصيه مع انا طيم عبد الله

۱۰۰



لقد تم تقسيمها الى قسمين <sup>على تقدير</sup> اولهما التقويم فيلزم من اكله التقويم <sup>ولا ان</sup> وقد يرا  
 الزمان قبل المبدأ كغيره جعل تقديره هنا في تقدير في المصادر <sup>ولا ان</sup> ويندو عنه  
 لان ما في مادام ماد علم في تقدير الزمان معه حتى يمتد ذكر الزمان معه وليس  
 الامر بهذه المثابة في شيء من المضاد <sup>ولا ان</sup> اجاب الى الكلام <sup>ولا ان</sup> فادخل عليه لا في  
 تقديره <sup>ولا ان</sup> مشرعية وبما فاشترى الاتفاق النافذة وقد ثبت فيقول لانه ظرفا على انه لا يرد  
 لهذا الكلام <sup>ولا ان</sup> اما على ما ينصب لظرفه ويجوز تقديم اخبارها على ما كان  
 كان الهم انهم ان يقول في احد كمرحبا بالمبتدء <sup>ولا ان</sup> لا يشك عليه ما اورده ال  
 ايضا <sup>ولا ان</sup> فانا اريد بجواز التقديم في الضرون عند جانب وجوده وعدمه  
 ان يختار هذا الشق ويراد انه يكون تقديم اخبارا على ما فيها بمعنى انما  
 لا ينسب هذا التقديم والمواقع الغارضة ولا علم حكمها فلا جازة الى التعر  
 لها هنا <sup>ولا ان</sup> في نحو كان ملك الظاهر ان هذا المعنى لما هو فيه الى الكلام في تقديم  
 الخبر على مجرد الهم وهذا المثال داف في تقديم الخبر على نقد الفعل فم هذا  
 هذا ينبغي على <sup>ولا ان</sup> فسمع يكون <sup>ولا ان</sup> وهي افعال النافذة التي تنبئ بها  
 الكلام <sup>ولا ان</sup> اية رقيقة الى ما لا يخيل الا انه صرفه الى الافعال لا قضاء ظاه  
 هي وهي <sup>ولا ان</sup> كان الى راحة وافوا ذلك <sup>ولا ان</sup> وبهذا اندفع ما قيل كانا وجه  
 الذي انما المراد بالخلاف علم اجتمع في الفيا وناخذ في الف والمراك بال  
 ختلاف كون الفيا مقاصير من مائة عفا فاعل دل عليه بان يكون قد اكمل

ولا ان تقول في  
 في الصحاح وروى  
 عند الامم مشدو  
 وشبهة الاسفة

فما صله يمكن ان يختار ان  
 المراد بالجوهر الاسكان  
 الخاصة ولا يحتاج الى تبيين  
 ياذ الهم يوجد ما يوجب  
 التقديم او الشاخير  
 ففعله اعترافا على الشاخير  
 في قوله فينبغي

فما صمدان جانبه كان جانب الجهور كما يقتضيه باب المعاملة وحاصل الكلام صنفها جانبه  
 الخالف في الخلق فانه كخالفه الاجتماع وعلم صنفها جانبه في الاقضية <sup>ولا ان</sup> بل لا يمكن  
 فيه خلاف <sup>ولا ان</sup> ما يقدّر وليكلا ومما افرد ان لم يمتد في الافعال <sup>ولا ان</sup> المتقية اهلها  
 ان المراد بالاختلاف فيه لاختلاف فيه الاتفاق لاما اختلف فيه العناية فجعل المص  
 اختلاف الغاية في ليس فيبدا اختلاف اللغات ودفع الاختلاف بينهم بخلاف  
 الخالفة ابد يكافاة لفظ في اللفظ وقا فيها انه لم يتغير الخالفون عند المص  
 في ليس بخلاف الافعال المتقية <sup>ولا ان</sup> مائة فعل اشبار الى ان التعريف بفعل المقارنة  
 اذ التعريف للماهية دون الافراد قوله افعال المقارنة بتقدير هذا بان  
 افعال المقارنة وما وفتح خبر للعائد الى فعل المقارنة <sup>ولا ان</sup> امر ما وضم <sup>ولا ان</sup>  
 على طوع واستفاق <sup>ولا ان</sup> فخرج عن تعريف افعال المقارنة عني <sup>ولا ان</sup> للثبات  
 فذبح انما رجا <sup>ولا ان</sup> ولتقائما لا يفتق عني <sup>ولا ان</sup> الشكاوية بوصفها لدق <sup>ولا ان</sup> خبر رجا  
 لانا هك رجا <sup>ولا ان</sup> قيد كسبة مراد الكية لا وافعال المقارنة فليكون ليغضبا معنى  
 لا يكون باعتبار معنى <sup>ولا ان</sup> لتضمنه انشاء القصر والبقاء والاشتقاق في  
 والاشايات في الاغلبين معاني الحروف <sup>ولا ان</sup> اما قال في الغلبة بالاشايات اضر  
 انشاء لكنهما <sup>ولا ان</sup> كثر فنيا مقلوثة الحروف <sup>ولا ان</sup> الشايات في <sup>ولا ان</sup> بتقدير مضاف  
 اما في جانب الهم <sup>ولا ان</sup> ترقية ما جاء في كلامهم من في لهم عني صاياتا <sup>ولا ان</sup> وفتح  
 تاويل خبركم القائل <sup>ولا ان</sup> فامض <sup>ولا ان</sup> ان وان لم ينفذ على الفعلية في صورته انشاء

باب المقارنة

لان الرجاء وعينارة  
 عن سبيل التلب الى  
 سبيل ان محجوبا او مكشوف

باب خبركم القائل



في اوكستانه البغاه وكنده و القبايل

بالمقدار الفاقع

39

وكذا الأصل في العمل أن هذا المتأخر في كل وجه بالنظر إلى كثرة إفادته يعقّب بقرينة

نیا دوحہ اولیٰ

دوران جنگ







عند ما يعبر عن التقابل في التلخيص وفي ما في التفصيل للتوضيح فاقدم وان اذ بالتفصيل  
 من المذهب في شي واحد في لقيام لم نعز عن العبد الذي لا يملك ما يستحق  
 ولا يخفى انرا اذا كان زيد مبتدئ بعد ان يكون الياء للعبد الذي لا يملك عيانا  
 زيد وكم الرجلان ابتداء  
 انه دافع الى زيد رجلا من عن النسب اليهم حكموا بان ياتي ضمير للزوم  
 افراد في العائد في نعم رجلا زيد ليبدأ لضمير بل الضمير من غير ضار بمنزلة نعم  
 الرجل وصار الخبر من بابا ابتداء بهذا الاعتبار ولا انما المخصوص قد تقدم على  
 الجملة لكاء الا نسب جعله عطف على البيان وهذا هو الوجه لكونه مبتداء  
 لانه لا يحسن تقديم التفسير على اللفظ <sup>وعطف البيان هو المقصود</sup> طائفة الفاعل كما مطابقة  
 الفعل بمعنى الفاعل كما ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا فظني ان الملبسه  
 بالفاعل يتبعي للفاعل كما ان التلخيص فاعل الفعل المفعول يتبعي التقديم للفعل  
 حقيقة او ثابلا لا يختص للنعم المطابقة في كونه بل كبره في المظاه  
 في غير ايقين والادب فاجيب في <sup>من حيث الشئ او حيلة</sup> حيل كجوبا يريدها في  
 حب لفتنا حبة يفتح لكاء كما في القاموس وحب يضم لكاء يفتح الضمة الحاء للماء  
 اذا صلب على وزن حسن وفي القاموس تفصيله وعند صاحب القاموس حبة كم  
 كحيتا فاعيله هو كحيت في العال في التمر والكال ما في حيتا اما الفعلية التي  
 من الفعل لان العال هو حيت لانه فعل وهذا القيا الفاعل في التمر في نعم رجلا

لا تترك  
 زيد وكم الرجلان  
 وكم الرجلان

لا تترك  
 زيد وكم الرجلان  
 وكم الرجلان

ضحيت منكم

نعم واليه هدا الفاعل في الخبر عن القيا المذكور اليهم كما في طرد ثيا قال  
 كله اذا او الضمير اليهم كما في به رجلا في اودو لكل هو ذوابه  
 المذمومة اذا اذو لكل لازيد فاعله الداب حال عن الفاعل لان المخصوص كما في بقض النسخ  
 في <sup>الضمير</sup> انما هو جها بالضم مصدر زحيتي وزن كدم وعلم ومعناه الانتساب كذا في القاموس  
 في علهما صرخ <sup>لجرح</sup> وانما لم يجمع واو الفتم معهما كما جزم بان  
 مع التاء في فاعلي العلة مستحقة والمعدود حقيقة والاضطراب في التلخيص  
 ولم يخصص واو القسم للمصريح بالبيان جرحه وكذا لم يذكر لكاء وبدرست  
 ان رب مضمون بعلها ايضا ولا يظهر بلون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا  
 مشاكي <sup>كثير ما يطلقون</sup> الغاية فيه انه يلزم ان يخص من الابتداء لية بال  
 بقا التفسير التي لبيان عرض لا يصلح القدر من اى النهار الى آخره والاحسن  
 ان المراد بالغاية التميز الى الابتداء له فبانه ولا يستعمل في ابتداء لانيادة  
 له كالمعدود لانيادة واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيكون حيا لانه يكون له  
 في الزمان مجازا الى اياتراد بالمسافة المسافة الحقيقية او الترتيلية <sup>كما في الزمان</sup> وعلمانه  
 صحة وضع الموصوف موضع لا يقال لا يصح وضع الموصوف موضع ما في قوله  
 من مطر ابقى من مطر انما جعلها بيانه لانه يلزم وصف التلخيص بالمعروفة ويلزم  
 جعل المقدر او مطر صلا لانا نفق المراد وضع الموصوف موضع مع ايراد مقتضى  
 الموصوف او هو اذاد على الكافية والمراد بكونه في مكان غير موجب كونه فيه في الحال او الال

وهذا هو اذا الخار  
 ان المطلق  
 في باب المطلق

لا يدخل الواو في  
 واحد كما دخل باء التثنية  
 في باب المطلق

انما  
 انما

من بعلته  
 انما







وفي هذه الآية المتعاطفات في اللفظ والاسم استعمالا لاسماء بمعنى مختلف  
 فعل القسم لظنون الواو في القسم مجازا لانا الواو التي استعمالا وفيه نظر  
 لانا الياء يستعمل في السؤال وفيه ومع الظاهر والمضمر وفيه الظنود  
 انا للياء معاني كثيرة متابقة غير القسم بخلاف الواو مختصة باسم الله  
تعمد اضافة العام الى الخاص ولو كان مختصة بلفظ الله كان اوضح  
 فلان انه لا يوصح ان يقال البياي جدم مع الاقتضا لكن يرد انه في فاك  
 الباء من الواو لكونه في اللفظ يقال ثلثين كذا الله التي الباء فحل التارح قوله ويثني  
 القسم على اخر يلقي الى القسم كجاء باللام فحصل القسم على الياء جوابه يجوز اقصر ماله و  
 كجاء القسم والظاهر المعناه يلقي القسم الى الحاطية مع التام في جوابه وخرق التقي  
 في اء ونسب القسم بين اجزاء الجملة التي اء تناسل على عرض وتعلم في ما يد لتعليق فاعمل  
تعلم وخرق مع اقصى واليه اشار السداد في واذا دلت على ان القسم بالنصب  
 وفيه بعض الوجوه المشارة الى ان هذا الكلام وجوده وليست زيادة الحاق باقي وغيره واما  
 الباقي فيتم ما لا زيادة فيه شيء وهو ان في مثل المثالية عند في المثال اذ هو من المثال  
 لكان للمثل وحياته لانا المائلة من الجملتين وهذا وجه تلقاء المحكي ورجوعا بالكنانية  
 ابلغ من التبريح وعلام الذي ياكوا افق بالترجيع وفيه كجك فنوا في مثل المثال للبعث  
 في المثال لانا الشيء ليس مثل مثله بل الما كذا الشيء في صفة مع كون الشيء في منه فيساويته  
 الاصل والمثل يثني له المحقق به المقارب ومنه مالا في كذا الحاق بل الذي هو المثل وكأنه وجهه

ففضل المثل الجيستنوع

ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة في كل الحروف بزيادة مثل ورجح الى بان الحكم  
بزيادة الحرف اقتضى الحكم بزيادة الحكم. <sup>انما</sup> انما الحرف حرفا واحدا ويرى ايضا ان الحكم بزيادة  
المشهور جوهرا على الضم في التثنية قال الدمشقي عالم انه اذا امكن في حرف جر فهو حروف  
عن امثلة وفيه عطف كلمة اخرى وزيادة ان ينبغي على اصل معناه هو ضمة هو له وبضمة فعليه  
المعجزة به بعده من المعاني يستقيم به الكلام فيكون الالف والواو اجبا لتثنية انا على بعض من  
وقد فاعاد الكاف في اعلى الكتاب بل تضمنت التثنية معنى تخفى في الدنيا للكتاب وقسطوا  
في بعض من كالمعاني انهم اوردوا النعم الذوات السامية في الدقيق ببيان العلم  
النعم الذواتية <sup>في</sup> كروم <sup>في</sup> التثنية بالفعل كان الالف قد عطف على الحرف في الجان على طيف  
تقديم الحروف والتعلق على الجوز والالف راعى امثلة حروف في علمها وقد عطف  
هذا الحرف <sup>في</sup> فلما عطفنا معنى الالف مثل الذي وشبهه لم يردنا هذه الحروف <sup>في</sup> معنى  
الافعال الماضية لان الظاهر اننا لان التأكيد والتثنية والتبرج والتعاضد في كل  
والتعبير من معانيها بالافعال الماضية لاننا بمعنى الالف الغضوة بها المتساوية <sup>في</sup> اي  
استعمال الماضي في الانشاء كقبيح الغفوة <sup>في</sup> او يعكسها في التثنية على خلاف المضاف كانه انك  
خلف المضارعة بخطها في ضميرها ويعكسها في المرفوع ولا يمكن رجوع ضميرها على ضميرها  
او ما ينبغي بعد انشاء <sup>في</sup> ان في الحرف فانا قلنا ان اردنا هذه الحروف صلا الكلام ونفيع  
فيه فانا ايضا كذلك <sup>في</sup> واريدنا هذا الكلام المقصود لذاته فيكون من موجب لاي وجه  
اذ الدلالة على قسم من الكلام لاي وجه لا يقع في الكلام سواء كان مقصودا لذاته او لا

عزیز المصطفیٰ ————— ذوالحجۃ

ضيق النفس



وانه وجبها ليسا كلاما بل جعلنا الفعل في الكلام وقت فيه **ف** لا يحسن  
 ان هذه الحروف مال لكافة فتلقى على الالف **ف** في الغل في لهما فقيس عليه غيره ويخلص  
 جعل ما الكافر انه اصبه كغيره انما هذه الحروف في جملة فعلها قبل والاصح انما  
 حرف زائد في حالة افعالها وغيره بالانفاق فلو قال قلت على الالف **ف** والالف **ف** لكانا افعال  
 كما واقع في بعض اشعارهم فيسعر ان الله ان يتبع في الجبر وقد عرفت انه مختص به بلين  
**ف** فانما المكنون لا يغير معنى الجملة قال الشيخ الرضي اذ في تفصيل معاني الحروف  
 بهذه الحروف **ف** في كلام القدر حيث لا يستعمل على سائر افعال **ف** يكون **ف**  
 فكسر في انما فيه على انكسر في مستند الى صهي او على ان تقع المذوق والمواك كسر هذا الالف  
 فلا يلزم تخصيصه الكامل **ف** في افعال ابتداء الكلام كجمل ابتداء الكلام او **ف** الكلام مستواء  
 كان كلام المتكلم او اوله وعليه عمل الشيخ الرضي **ف** يقع عليه انه لا مقابلة فيه  
 ويصح ان يكون بعد الفعل وبعد الموصلي بل ما تحت كون ايا في ابتداء الكلام وقد بدت عليه  
 في شرح كلام المتكلم حيث قال لا يكسر بعد الفعل ويجعل ابتداء كلام المتكلم المقابل  
 في وسط كلام **ف** يقال كونه بعد الفعل والموصلي لانه وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه  
 ان كلامه يتبعنا مواضع الكسر لانه ما كان في افعال **ف** وقعت خبر او مالا وبقا قسم  
 والركا بالحق ما يجزئ به لا العكس بمعنى الاعتقاد ما بينه في قسم الكلام والظن **ف** كان كونه  
 جعلنا فاعله نبت على ان في كلام سائحة لا ليس فاعله ولا معنى **ف** لا مبتداء و  
 مضاف اليه بل في جعلنا افعالها **ف** ويجعل ان يكون مراد المصنف كذا افعالها

لبيان ان في الالف  
 الكلام **ف**

والاشارة لا يخفى انه  
 كسب لان وان  
 في الالف اخذ في تفصيل

يتولد  
 فان المسبوبة  
 من المولدة  
 ويتولد وان  
 من المولدة في حكم  
 ما يستلزم بعده الحروف

في المعنى في انما معنى الثبوت ومعنى **ف** انما فاعله عند يتوقف قيامه بالمتكلم بالحقيقة هو  
 اليقيني مدلول **ف** ان وكذا البواقي ومعنى **ف** فاعله عند جرح الفاعل على اصطلاح  
 في المصنف ويندرج في المعنى على اصطلاح المراد بالمفعول غير مفعول الفعل ومفعول  
 ما فعلت اذا قل في خبره لا ان ابتداء خبره عن ان ابتداء الكلام فانه يجزئها من انما  
 يقع والفتا ان يستثنى من المضاف اليه ما اصبغ حيث لا فاعله مع ذلك لمضاف اليه اليك  
 المجرور جرح **ف** في خبره **ف** انما فاعله لانه داخل للمضاف اليه عند الفعل كاعتد **ف**  
 خبره للمضاف اليه فام يقينه ذلك المجرور جرح **ف** في خبره **ف** كلام الرضي **ف**  
 ونحوه والاول انما فقد ذكر في اوله بالقرينة انما على الخلق فان المجرور والكسائي  
 زعم ان ما بعد ولا فاعله ونعم الكوفيين ان ما بعد حرف الشر مبتداء وقد بعد  
 الشيخ الرضي حيث جعل قوله ولو قال الى انما جواب استواء يتولد وبهواه **ف**  
 بعد ولا جملة **ف** في خبره ان لا يتكسر الجملة لانه من غايه ضعف السؤال لانه عرف  
 مسابقا ان خبر المبتداء بعد ولا **ف** في خبره وان الفتح لا يوجب الفعلية لا ينشأ عنه  
 قوله ولو لا انما فاعله لانه لا سؤال يرفعه فله نحو وانما فاعله صنوا وانما **ف**  
 كاستشف في حكمه حرق الشط فله فان كان في موضع التقدير انما من جملة افعاله يعلم  
 كلفه كلف لاجبا في قوله لا يرد عليه انه كيف يكون الفتح المخرج للملك في ما ذكره  
 فاني اذكره وقطاع من صحة الكسر المستثنى عن كلف **ف** لانه اما مبتداء او خبر مبتداء  
 اقتصر الرضي على الاول والثاني من افعال الثاني وكان الرضي لم يثبت اليه استلزم

ما ذكر في الفقه

انما كان في الالف  
 وفي خبره



لكن في كونها من اجزاء الكلام لا من اجزاء المعنى بل من اجزاء اللفظ  
 يجوز ضمها لغيرها في جملته كالتأنيدي والجملة قوله واللام في ذلك هي فيهم  
 الخيرون هو لا يجوز لانه المقام مقام وجوب فعله بخلافه في خبر المتبدا ليس هو  
 المقدر لانه لا يجوز لانه المقام مقام وجوب فعله بخلافه في خبر المتبدا ليس هو  
 الخبر لغيره ولا يصح ان يكون جملة لانه اطلاق خبر المتبدا في مقام تقليد بقى الفتح وامر  
 لهم في جملة استنباهه فيهم انفع استباهه واكثر بالتحقيق لكن كسبها لا فقاء  
 صله وطال لا يجرم انهم لانه لا يجرم في قوله الباء من الفتح فلا بد من الكلام السابق عند الخطيب  
 وزائدة في الاقسام عند الدخول لا يجرم معنى القسم وجرم فعله في عند فيكون في الجليل  
 وفتر يكون بمعنى فقد وجد بمعنى العطف كالمعنى عند الفاء وروى فيه عند العن  
 لا يجرم على وزن الرشد معنى لا يجرم انهم النار لا يقطع لانه امداد بمعنى القسم  
 للتاكيد من الذك في معنى بجا ما تجابه الغنيم فيقال لا يجرم لا يثبت ولا يجرم انه قائم بالكم  
 والفتح بعد نظر الى الاصل وكسر نظر الى العارض وعلى الكون فيه تفسير استفاضة الميم  
 وزيادة واجعل في الحالكين وزيادة اادوا قبل حرم وتبدل همة انا بالعين فما معنى  
 به لاعتاد اجرم ان اردى قائم فاحفظه في جملة ما يتوهم انه بن استباهه بت كما انك قائم  
 وليتوهم استباهه لتعريف الفتح لانه انك غير كرامة التي وازيادة ما في الكاف لكان له  
 جاز الفطن على انه الظاهر ان لا يثبت على قوله وكانه حفظ كتاب الدين  
 واعرض عند التبط واختلف اعتبارا في الضاء قبل بعضهم المعطوف عليهم انا وبعضهم

لا يجرم انهم ان اردى قائم فاحفظه في جملة ما يتوهم انه بن استباهه بت كما انك قائم  
 وليتوهم استباهه لتعريف الفتح لانه انك غير كرامة التي وازيادة ما في الكاف لكان له  
 جاز الفطن على انه الظاهر ان لا يثبت على قوله وكانه حفظ كتاب الدين  
 واعرض عند التبط واختلف اعتبارا في الضاء قبل بعضهم المعطوف عليهم انا وبعضهم

التميم انا كونه في الحالكين

مجموع الهم كلمة انه وارجح القول في ذلك وبنف الى متى واوضح في حيث يكون مع علمت  
 في ذل الجملة لانه نائب متا مفعول له ورد بان مفعول علمت في ذلك لم يرد فكيف  
 يوجب كون المفعول من مع ما في جملة مع انما عن المفعول كونه في ذل الجملة ولم  
 يجوز التبريق العطف على كل اسم المفعول من اصله دون المتوقعة خلاف البعض الغاء  
 حيث صور العطف في المفعول مطلقا وانما باقي التوابع في اسوة البدل كالعطف  
 عند الجرم والتمسك والقرء وتنتكس عنهم عندنا ويزعم البدل ايضا ويجوز هو القياس في  
 ولا اثر لكونه ان يكون اسم انما يتا في قوله قال الشيخ الذي والكسائي مع جاني الكوفي  
 ما كثر في الفقه فيقال ان كانا لم انا غير معرب لفظا فان العطف على جملة ما كان في  
 واحد خبرا لغيره متعاضدا لا استراليا ظاهر استتكت بخلاف كونه خبرا عن اسمي  
 غير محال في العلم فانه لا يثبت بذلك المتأخر من الاستعداد ولبت بناء علم الجوز في ان  
 مزيدا وعرفا ما عندك على انه يلزم اجتهاد غايها على محمد واحل في امره واهل لانا العال  
 في خبر ان عندك حاك فيلذ قولنا وما ذكره التمسك الى البرد والكسائي لا يوافق  
 كتبنا الغاء ولا يذهب عليك انما عطف المص فيهم خلاف كفا حيث وان خلاف الهمي  
 والكسائي في مثل انك وزيل اهدان لانه فيعبر بانها لا يجال فان في انتفاء اخر البناء  
 مطلقا في قسم من البناء بان يكون الذي هو الضيف في الواضحة في ليزر  
 الحان والمثال كلاهما الى الحكم في جواز العطف على كل اسم كذا خلاف  
 لبعضهم وهو لا ينافي المعنى الاصل لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده

والفرا حاكمين الفقهين

الاستعداد لا يوافق











المعطوف على

مبتدأ لا خبر له

بعدها مفرد ما هو المبتدأ في الكتابات بعض النحاة ذهبوا اليه اما انهم بعض اخرجوا فعله عليه  
 في **قوله** والاربعة الاول الخبر انهم ان يكون بطلقاء فالمعنى لا اداة الخبر من  
 صلو على الخبر لانه لا يوافق الواو وجزء ما يوافق البواقي **قوله** والمادة المعطوف  
 المعطوف والابواب هي التي في كونه المقصود ان بالشبه المتشابه بالخبر في ذلك وفي الفعل  
 الاول وفيه في الحكم على زيد وعمر واشتدانا في **قوله** ففعلك زيد وعمر او فعلك زيد وعمر  
 واه حصل الفعل من كليهما في **قوله** ففعلك لبناء الخبر له في قوله او حصل من خبر في زيد  
 فهو مبتدأ عطف البيان للخبر واما في قوله ففعلك كلام الترضي غير تمام فانه في قوله  
 له في زيد وعمر واه حصل الفعل من كليهما بخلاف في زيد وعمر واه حصل الفعل  
 من اهلها دون الآخر ففعلك بخلاف في فعلك الثاني وقلت ما قبل قوله بخلاف  
 فاما وانضرب عليه في **قوله** والفاء التي قبله الخبر من التي تيب بغير ميملة فانه قلت  
 معنى التي تيبا فالتساج التي في المعطوف على قبل المعطوف مثلا فان تيب في فعل على معنى  
 الخبر فلا حاجة الى حمل قوله التي تيب على معنى الخبر والى التي تيب من ان تيب على معنى  
 في **قوله** التي تيب فليكون مترتبة شبيه المتكلم وقد يكون التي تيب في الذكر فلا يستلزم  
 الخبر واشتدانا في قوله بغير ميملة وفيه على انه فان منه ففعلك زيد وعمر  
 لا تعقبا فيهم بما مقابلة فيهم ومثلا بجملة لان ففعلك في مقابلة الخادم العام **قوله**  
 بغير ميملة اعلم ان الفاء في الخبر احد ما يكون المعطوف امرامدا كان  
 اشتدانا في الخبر المعطوف عليه وكذلك في خبره بلام ميملة فانه انما يعطوف بالفاء نظر

قوله كان من قبل مقابلة  
 الخادم العام فلا يقسم  
 ما تحتها وفيه من ان الميم  
 من ان الميم لا يترتب  
 بغير ميملة فانه

اشارة

الى انضال ابتداءه بالمعطوف عليه وانا نقطع بئهم نظر الى بعد انتهائه وترتيب خبره  
 والفعل فيهما حتى بعد اشتركتا في تركيب ميملة منها ووجه بل ما لئلا اوجه في الخبر  
 ما تقدم بنا انما لمطلة في ضيق القول في **قوله** على وجاباتهم على وزن العلية **قوله** راجل الميملة  
 به ظهر حركتها في الفاعل **قوله** وهكذا في بعض النسخ وذكر التقي في بحث حتى لكان  
 انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الخبر الا غير المتعلق به وانه لم يذكر في خبره في هذه  
 المقام فتشبه بعض النسخ واما هذا فظهر في قوله على الخبر الهندي محل نظر لانه وانما لم يصح  
 على تحقيقا لانه في خبره في الخبر **قوله** افعلة من الخبر في الخبر فانه لا يقسم وهو حتى  
 العاطفة على المتعلق الخبر ليس المتعلق في مقام خبره لكن لا قبله في جعل الخبر اعم من خبره ففعل  
 او كما في الاستثناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى لكان انما ما بعد حتى العاطفة يجب ان يكون  
 جزءا مما قبله نحو ضربت النعم ففعلك زيد او خبره بال قبله واطحى ضربت السكاك حتى  
 عبيد هم على انه يمكن ان يقال لا يجوز ان يعبث به صان خبره جزءا لليل كسنة ففعلك بالليل  
 في النوم كما اجاز الهندية فلما ما فان في الرضي بغير **قوله** الهند فافترقه ثم ذكر وجهها  
 لعدم دخول حتى على المتعلق في تكلف تنقيته لانه اذا كان دحفا حتى على الخبر لا ضعف  
 والافق لا يفيد بعطف خبره على الكل المتعلق بالمعاني في قوله او ضعفه بحيث صار مغايرا  
 الى الخبر فادعى الكل لا يوضح انما قبل على غير الخبر لانه عطف غير الخبر على الكل  
 لا يفيد القوة والضعف **قوله** لاحد الطرفين التي المتعلق في هذه المقام باقل ما لا بد  
 منه فلم يقل او ال او لانه غير نظير في هذا الكتاب صيد قال الكلام ما تضمنه كلتا الاطراف

قوله  
 في خبره على الخبر  
 في خبره على الخبر  
 في خبره على الخبر



۱۳۴۳  
 ۱۳۴۴  
 ۱۳۴۵  
 ۱۳۴۶  
 ۱۳۴۷  
 ۱۳۴۸  
 ۱۳۴۹  
 ۱۳۵۰  
 ۱۳۵۱  
 ۱۳۵۲  
 ۱۳۵۳  
 ۱۳۵۴  
 ۱۳۵۵  
 ۱۳۵۶  
 ۱۳۵۷  
 ۱۳۵۸  
 ۱۳۵۹  
 ۱۳۶۰  
 ۱۳۶۱  
 ۱۳۶۲  
 ۱۳۶۳  
 ۱۳۶۴  
 ۱۳۶۵  
 ۱۳۶۶  
 ۱۳۶۷  
 ۱۳۶۸  
 ۱۳۶۹  
 ۱۳۷۰  
 ۱۳۷۱  
 ۱۳۷۲  
 ۱۳۷۳  
 ۱۳۷۴  
 ۱۳۷۵  
 ۱۳۷۶  
 ۱۳۷۷  
 ۱۳۷۸  
 ۱۳۷۹  
 ۱۳۸۰  
 ۱۳۸۱  
 ۱۳۸۲  
 ۱۳۸۳  
 ۱۳۸۴  
 ۱۳۸۵  
 ۱۳۸۶  
 ۱۳۸۷  
 ۱۳۸۸  
 ۱۳۸۹  
 ۱۳۹۰  
 ۱۳۹۱  
 ۱۳۹۲  
 ۱۳۹۳  
 ۱۳۹۴  
 ۱۳۹۵  
 ۱۳۹۶  
 ۱۳۹۷  
 ۱۳۹۸  
 ۱۳۹۹  
 ۱۴۰۰  
 ۱۴۰۱  
 ۱۴۰۲  
 ۱۴۰۳  
 ۱۴۰۴  
 ۱۴۰۵  
 ۱۴۰۶  
 ۱۴۰۷  
 ۱۴۰۸  
 ۱۴۰۹  
 ۱۴۱۰  
 ۱۴۱۱  
 ۱۴۱۲  
 ۱۴۱۳  
 ۱۴۱۴  
 ۱۴۱۵  
 ۱۴۱۶  
 ۱۴۱۷  
 ۱۴۱۸  
 ۱۴۱۹  
 ۱۴۲۰  
 ۱۴۲۱  
 ۱۴۲۲  
 ۱۴۲۳  
 ۱۴۲۴  
 ۱۴۲۵  
 ۱۴۲۶  
 ۱۴۲۷  
 ۱۴۲۸  
 ۱۴۲۹  
 ۱۴۳۰  
 ۱۴۳۱  
 ۱۴۳۲  
 ۱۴۳۳  
 ۱۴۳۴  
 ۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰  
 ۱۵۰۱  
 ۱۵۰۲  
 ۱۵۰۳  
 ۱۵۰۴  
 ۱۵۰۵  
 ۱۵۰۶  
 ۱۵۰۷  
 ۱۵۰۸  
 ۱۵۰۹  
 ۱۵۱۰  
 ۱۵۱۱  
 ۱۵۱۲  
 ۱۵۱۳  
 ۱۵۱۴  
 ۱۵۱۵  
 ۱۵۱۶  
 ۱۵۱۷  
 ۱۵۱۸  
 ۱۵۱۹  
 ۱۵۲۰  
 ۱۵۲۱  
 ۱۵۲۲  
 ۱۵۲۳  
 ۱۵۲۴  
 ۱۵۲۵  
 ۱۵۲۶  
 ۱۵۲۷  
 ۱۵۲۸  
 ۱۵۲۹  
 ۱۵۳۰  
 ۱۵۳۱  
 ۱۵۳۲  
 ۱۵۳۳  
 ۱۵۳۴  
 ۱۵۳۵  
 ۱۵۳۶  
 ۱۵۳۷  
 ۱۵۳۸  
 ۱۵۳۹  
 ۱۵۴۰  
 ۱۵۴۱  
 ۱۵۴۲  
 ۱۵۴۳  
 ۱۵۴۴  
 ۱۵۴۵  
 ۱۵۴۶  
 ۱۵۴۷  
 ۱۵۴۸  
 ۱۵۴۹  
 ۱۵۵۰  
 ۱۵۵۱  
 ۱۵۵۲  
 ۱۵۵۳  
 ۱۵۵۴  
 ۱۵۵۵  
 ۱۵۵۶  
 ۱۵۵۷  
 ۱۵۵۸  
 ۱۵۵۹  
 ۱۵۶۰  
 ۱۵۶۱  
 ۱۵۶۲  
 ۱۵۶۳  
 ۱۵۶۴  
 ۱۵۶۵  
 ۱۵۶۶  
 ۱۵۶۷  
 ۱۵۶۸  
 ۱۵۶۹  
 ۱۵۷۰  
 ۱۵۷۱  
 ۱۵۷۲  
 ۱۵۷۳  
 ۱۵۷۴  
 ۱۵۷۵  
 ۱۵۷۶  
 ۱۵۷۷  
 ۱۵۷۸  
 ۱۵۷۹  
 ۱۵۸۰  
 ۱۵۸۱  
 ۱۵۸۲  
 ۱۵۸۳  
 ۱۵۸۴  
 ۱۵۸۵  
 ۱۵۸۶  
 ۱۵۸۷  
 ۱۵۸۸  
 ۱۵۸۹  
 ۱۵۹۰  
 ۱۵۹۱  
 ۱۵۹۲  
 ۱۵۹۳  
 ۱۵۹۴  
 ۱۵۹۵  
 ۱۵۹۶  
 ۱۵۹۷  
 ۱۵۹۸  
 ۱۵۹۹  
 ۱۶۰۰  
 ۱۶۰۱  
 ۱۶۰۲  
 ۱۶۰۳  
 ۱۶۰۴  
 ۱۶۰۵  
 ۱۶۰۶  
 ۱۶۰۷  
 ۱۶۰۸  
 ۱۶۰۹  
 ۱۶۱۰  
 ۱۶۱۱  
 ۱۶۱۲  
 ۱۶۱۳  
 ۱۶۱۴  
 ۱۶۱۵  
 ۱۶۱۶  
 ۱۶۱۷  
 ۱۶۱۸  
 ۱۶۱۹  
 ۱۶۲۰  
 ۱۶۲۱  
 ۱۶۲۲  
 ۱۶۲۳  
 ۱۶۲۴  
 ۱۶۲۵  
 ۱۶۲۶  
 ۱۶۲۷  
 ۱۶۲۸  
 ۱۶۲۹  
 ۱۶۳۰  
 ۱۶۳۱  
 ۱۶۳۲  
 ۱۶۳۳  
 ۱۶۳۴  
 ۱۶۳۵  
 ۱۶۳۶  
 ۱۶۳۷  
 ۱۶۳۸  
 ۱۶۳۹  
 ۱۶۴۰  
 ۱۶۴۱  
 ۱۶۴۲  
 ۱۶۴۳  
 ۱۶۴۴  
 ۱۶۴۵  
 ۱۶۴۶  
 ۱۶۴۷  
 ۱۶۴۸  
 ۱۶۴۹  
 ۱۶۵۰  
 ۱۶۵۱  
 ۱۶۵۲  
 ۱۶۵۳  
 ۱۶۵۴  
 ۱۶۵۵  
 ۱۶۵۶  
 ۱۶۵۷

سواء عليهم ان تنذرهم  
ام لم تنذرهم هم ظان  
ين ان الجحيم هي قرها  
وسواء ان يبعث الله  
مستودع بيان وتوفيق  
له ومحصله ان هذا  
الجحيم هي قرها اما قوله  
هو بظن ان سواء  
بمعنى مستودع ما بعده  
فانه او بما بعده  
مبتدأ وهو قرها

کتاب بی بی یوسف با المصاوی در حسن و جمال

بدون الاضافة  
الى الافصح

لانيها بالاسم  
مصادرة  
الحصنة



عطف لا يشاء على الاقتران في قول الفقه جاز

والمتشور ان الواو الزائدة

المتشور ان نحو في الله ام هل فسوة الظلمان والنون وامرض على في ام انبىا ليل  
ام تشاء عطف لا يشاء على الاقتران ويؤيد ما اجمعوا على عدم صحته واما باب العطف بانه  
استعملت متشاف وفيه ان قد لم اذ لا يكون ام المنقطعة من حروف العاطفة بل يكون  
واقر بيبا بان تشاء واللام على تقدير علة من الحروف العاطفة المتقدمة بالتي لذلك  
التي غير تشاء ام تشاء وفي رجب علم انه في المنقطعة من الحروف المتصلة وفيه انه ما هي  
المنقطعة من الحروف المتصلة سواء كان بالواو او بالياء في مثل علم المنقطعة او  
بلون كان تقصير على تشاء وعلى انه قد لا يبينه وفي المنقطعة قد لا بعيد فحين تقصير  
يكون عطف الا تشاء على الاقتران في قول الفقه ويجوز عطف قصير على قصير كما في عطف  
الاصل وايضا يجوز ان يكون في تشاء بكونه اضافة عند الاقتران  
عن الشيء بالاضمار عن التشاء واللام في تشاء او تشاء او تشاء او تشاء او تشاء  
في عطفها على اما في هذا اية مختار في الثاني من تشاء في ان تشاء في تشاء  
قال العاطفة كلنا من واو العطف اضافة على الاخرى لعملها في حروف واحد يعطف  
بها بعد الثانية على ما بعد الاولى وينبغي على الثاني ان يكون له اما في الاخرى كما في تشاء  
عطف الثانية على الاولى بحرف في تشاء المتكرر المعطوف مع العطف عليه في حكم الترتيب  
والمتشور ان الواو الزائدة لتأكيد العطف وفي التباين يعني لعاطفة حتى في  
التي اضيادون كية ليدفعها صاخبة في عطفها بخلاف كية في فكاهم ههنا  
للمعطوف على المعطوف فييا على فاما كية العاطفة على المتبقي فان الحكم الثابت لما قيل

فيما

ما قيل لا يثبت له بذكر لام فيكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لام فيكون  
لما بعد في حروف التثنية الظاهرة بهذه الحروف والثبت حروف المعاني في تشاء  
لو صنعت لغيره من التثنية فالالبقاء يجعل من قبيل حروف الزيادة في تشاء  
للمعطوف عليه فلا يكون الا في صدر الكلام سواء في المنقطعة من الحروف المتصلة او في  
حرف يفتح اسم المضاف واما اذا اتصل بها وفي اسم المضاف فهي في صدر الكلام نحو  
فله تشاء او تشاء والماصل انتم من اولاء وفي الفصل فيها وفي اسم المضاف في غير  
الضمير المرفوع المنفصل كمن يفتح في تشاء او تشاء او تشاء او تشاء او تشاء  
وقرر الصواب بيني اما والافعال في التحقيق الكلام الذي تقول يقول اما ان زيد اعلم  
انه عاقل على الحقيقة دون الجاز واما الاخر في تشاء في الكلام في تشاء  
انا ان زيد قائم كما تشاء الحكم ان زيد قائم هذا كلام والله اعلم يستعمل الجرح  
التثنية في تشاء كيانا انما الجرح بعد التثنية في تشاء حروف النداء بالاعمال  
استعمال لانها تشاء لغيره البعيد وايا وهي للبعد وكذا لا ولا في  
المتشور ان حروف النداء بياك بها الغيبة والبعد ولم يثبت في كلام الفراء  
انها بياك انه اعم تجسب المعاني التي تجسب لغيره فيكون محذوف وتكون  
والكلام في حروف النداء سواء في تشاء او تشاء او تشاء او تشاء او تشاء  
الا بها ولا يبدى لا بها او لا في التشاؤين في تشاء فيه اربعة لغات  
المشور في النون والياء والثانية كسر الهمزة في تشاء والثالثة كسر النون  
المشور في تشاء

لنظا اعلم الجرح التثنية



فوق

فيه وبعد آل البيت نحو آل أبي طالب زيدا - وأما بقية هذه تكون النون ثم ذكر آل البيت  
يعلم الكون من قبلنا أن المشركين بالعلم من ما ذكرنا في مقابلة زيادة أن المشركين  
لأنه زيادة في آل أو القم حتى يلزم وإنما والله أن تفرم الكثرة من قبلنا زيادة في الكثرة  
بالعلم في الصالحين أن قد يكون صلة المشركين أن الله البشير وقد يكون زيادة في الكثرة  
وإلهم أن لا يعذبهم الله أن أعدبهم الله فيجعل الإضافة بعد ما يقابلها في الكثرة وجه  
حق في وضعه من زيادة أن لم يذكر وجه بخلافنا طينة نطقا في الفاضل ثم ونرى  
أو أراق السهم العطف التنازل ونرى في الناس والبدن وطى عطف مثلثة وكود ويطاؤل  
إلى السبعة التنازل والتناظر المشددة الحفرة وأوراق الشجر الخضراء على ذلك من القاموس  
في ذلك قبل انقسم والناكس في قبل انقسم الذي جوابه في لا بد أن يا جوابه في نحو والله  
لا فله في زيد لا مؤدس في ما يشعر بالخود هو الهلكة على وزن العدة هكذا ذكر  
المجهر في الضعاف فيهم السادس أن الهلكة جمع هلاك كالطينة جمع طاب فوقع  
فيما وقع الله ليعلم فقال الخور جمع حاضر قال المجهر أهلكه جمع الهالك في القاموس  
الخود بالضم أهلال وجمع أهول في شرح الأبيات أقر يا فله في إذا الصبح صبح  
الحار والظهور من مختلف بشعر ومعنى البيت ذلك يجعل الكفاية شر في غيرها من المعاني  
أنه سار فيها حتى إذا انضاء الصبح وكف العاشق عن الشبهة عنهم ذلك كذا لا ينفع  
ذلك هذا المراد بالافاء الأضاف والأفلا البهائم أن ما لا الهة عن العباد في  
أن يجعل من صرح والذائد وكذا في جبا وإذا ما كذا وإذا ما كذا لم يجعلوا لها حروف







نحو قوله تعالى **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 انما قصد للمجانبة كقوله تعالى **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 المنفي في حيز البتداء الذي بعدها هل زيد بقا **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 او او جملان هل يعني الهمزة تعريفا في النفي لا تدخل عليها **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 على ما اورد على هذا ان الله تعالى **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 وفيه **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 فعل تكديس ولا نقول ذلك كما في **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 بعدا ويجوز في حال وسائر كلام الاستعظام كذا في الرضى فانهم الماهية الصور ايضا  
 موحيا كون هل هم نضرا في **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 وهذا لان معناه قد هي المحقق التفتاد في ان في موضوع كذا **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 او او الشرط على ان في اوجه **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 ان المقدد لبيان الوجود بل يقيم الوجود والمعدم كحقيقة في محله **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 التفتاده انتفاء ما عطف به ايضا هذا انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 له وكما انما هو في **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 في وسائر هذا استعمال فيهم المص انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 كخطبتهم فقال **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 من انتفاء السبب في قوله **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها

انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها

انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها

لا ينصرف في السبب **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 فلما يلزم من انتفاء الشرط انتفاء **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 فيه منطلقا انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 لخذله ويجوز في حيزه بانما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 منطلقا ببلد حق **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 منطلقا ويجوز وانما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 بنية الشرطية صلة او طال خبر صليما بدوله فانه يكون خلفا للام **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 خلافا للوجوه **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 دفع **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 ان اول طرف من انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 ولا يخفى انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 التفتاده **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 الكلام **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 كونه مكانا **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها  
 بتقديم ما يطبق خبره **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** انما هو في حيز جاز انما يحكي بعدها

ولا خلاف ان جازا

مكان تنبلي



لانه اذا كان شرط تقديم الشرط بقوله ان الكلام ووجهه لانه الاختار  
 عن جميع صور الكلام حصل به ان الكلام للحالة فله على الشرط لانه الكلام  
 في الشرط فليس ذلك في **هـ** ان لم انقسم جعل ضمني لانه انقسم مع بعد دون  
 الشرط مع فزده لانه الكلام في انقسم كذا قوله **هـ** كان يجوز انقسم دون ان بقا ويكون  
 يجوز له يد **ج** على انه جعل ضمني لانه انقسم في قوله **هـ** وكان يجوز انقسم لانه  
 يتوهم عود انهم معا اذا كان الله ضمني لانه **هـ** لانه ان يكون مجزوما  
 وغير مجزوم وهو محال فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجزئ فليكن يلزم كونه مجزوما  
 وغير مجزوم وهو باه ان ينكف ويقل اذا صدقة كونه مجزوما وهو باه كونه غير مجزوم  
**هـ** والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه **ج** انما يجوز مجموع القسم  
 ووجهه لا يخرج لاجل على ممكن ما اذا كان يجوز الشرط قابلا على القسم معاني  
 حتى يتوهم الشرط والجزاء **هـ** فيكون باعتبار القسم ويجوز عليه انش  
 على غير ترتيبا لانه تقديم النبي مقدم على جواز الغاء القسم **هـ**  
 لا كونه في قوله انا والله انما في انك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم كذا في قوله  
 على المعنى الثاني هذا انما ان **هـ** ان لم يجوز ان اعتبار الشرط فيكون الشرط  
 باعتبار التقديم على ترتيبا لانه وجوب اعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه فظهر  
 لان تقديم الغير انما يقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الثاني تقدم على جواز  
 اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون الشرط على ترتيبه باعتبار التقديم وجواز اعتبار

الشرط على المعنى الثاني فيكون الشرط على ترتيبا لانه وجوب اعتبار الشرط على ترتيبه فظهر  
 وانما اراد اللغوي الذي باعتبار انما انا والله وانما في قوله انا والله انما في قوله انا والله  
 اللفظ وعلى المعنى الثاني على ترتيبا لانه وجوب اعتبار التقديم واعتبار على المعنى الثاني على ترتيبه  
 باعتبار الشرط والجزاء **هـ** فيكون الشرط على ترتيبا لانه وجوب اعتبار الشرط على ترتيبه فظهر  
 وذلك يلحقه نسخة لا يتجوز عليه **هـ** اصله بعد هذا الاصل كذا في قوله لكونه مجزوما  
 من عند هذا او **ا** هو والاشتباه بينا والظاهر ان جعل ضميرا يعبر الى القسم لا في نقابلة  
 وجوب اعتبار القسم على تقديم تقديم اوله **هـ** وانما في قوله انا والله يجوز انقسم  
 على ان انا والله فيكون لانه تقدم الشرط ويجعل المقطع على في قوله انا والله انما في قوله انا والله  
 في غير انما فيكون لانه انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله  
 تقديم الشرط الغير معاني **هـ** وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضى **هـ**  
 نقابل على ما انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله  
 والشرط **هـ** انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله  
 في صدر الكلام مملووظ فيه والمقدم في وسط المملووظ فيه فلا وجه لتخصيص البيان  
 بالمقدم انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله  
 في بحث انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله  
 جاز الشرط بلزم لا ثبات بالغا لانه حذ في قوله انا والله انما في قوله انا والله  
 في قوله انا والله انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله انما في قوله انا والله

المسمى  
 ولا فائدة















فان القاري حقيقه

[illegible]

١٤ فون التاكيد في بقية القسم **باب** ما لو كان في قبيل اضافة الى القسم كما افاده الشرع  
 فاذكر اهذه اا الاضافة من قبيل **باب** ما لو كان في قبيل اضافة الى القسم كما افاده الشرع  
 ما او قلنا الى **باب** ما لو كان في قبيل اضافة الى القسم كما افاده الشرع  
**باب** الشرط المتوكل حرقه بما سواه من التاكيد لا يلزم كما في حيثما واذا ما او جائزا كما  
 في بينا وما وقد ترك جواب هذا الشرط ايضا **باب** ليل على الواو المحذوفة وفي لا تحسبون  
 ليطرد وكذا قوله ليل على الباء المحذوفة **باب** ما بشرط في الباء التاكيد على حله ان يكون  
 الساكنان في كلمة واحدة وحيثما من بينا بجملة علم حذف الالف في اضرينا واضربنا  
 وسنعم ولحقه انه لا يرد في الشرط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة **باب** ما بشرط في  
 في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية  
 وصينفا المتكلم ايضا **باب** ما بشرط في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية  
 المغنوعة فيها ايضا لان الالف ليس خارجا عنها **باب** ما بشرط في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية  
 ويختل ان يرد بعدها وتعلق في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية  
 الالف في تأكيدها بالثبوت المسئلة **باب** ما بشرط في الثانية **باب** ما بشرط في الثانية  
 التقاء الساكنين على غير حله لانه فترها والحقيقة منزلة المسئلة كالمفعول في غيرها  
 ومن المجوزين ذلك الخاق كن يكثر التفرغ عليه حمل قوله تعالى وانما نعتنا بالتحقيق  
 وفيه يجر البصريون الخاق مطلقا اللهم التقاء الساكنين على غير حله وانما نعتنا بالتحقيق  
 لا يضرب في الخاق فون الالف واضربان يمان بادعاه فون الخفيفة فون المفعول

جانبہ کا بیان



